السياسة والأزهر

من مذكرات

شيخ الإسلام الظواهري

بقلم

الدكتور فخر الدين الأحمدي الظواهري

١٣٦٤ هـ — ١٩٤٥ م

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر لصاحبها محمود القصري

حامى الاسلام

وباعث نهضـــة مصر الحديثة



المغفور له حضرة صاحب الجلالة

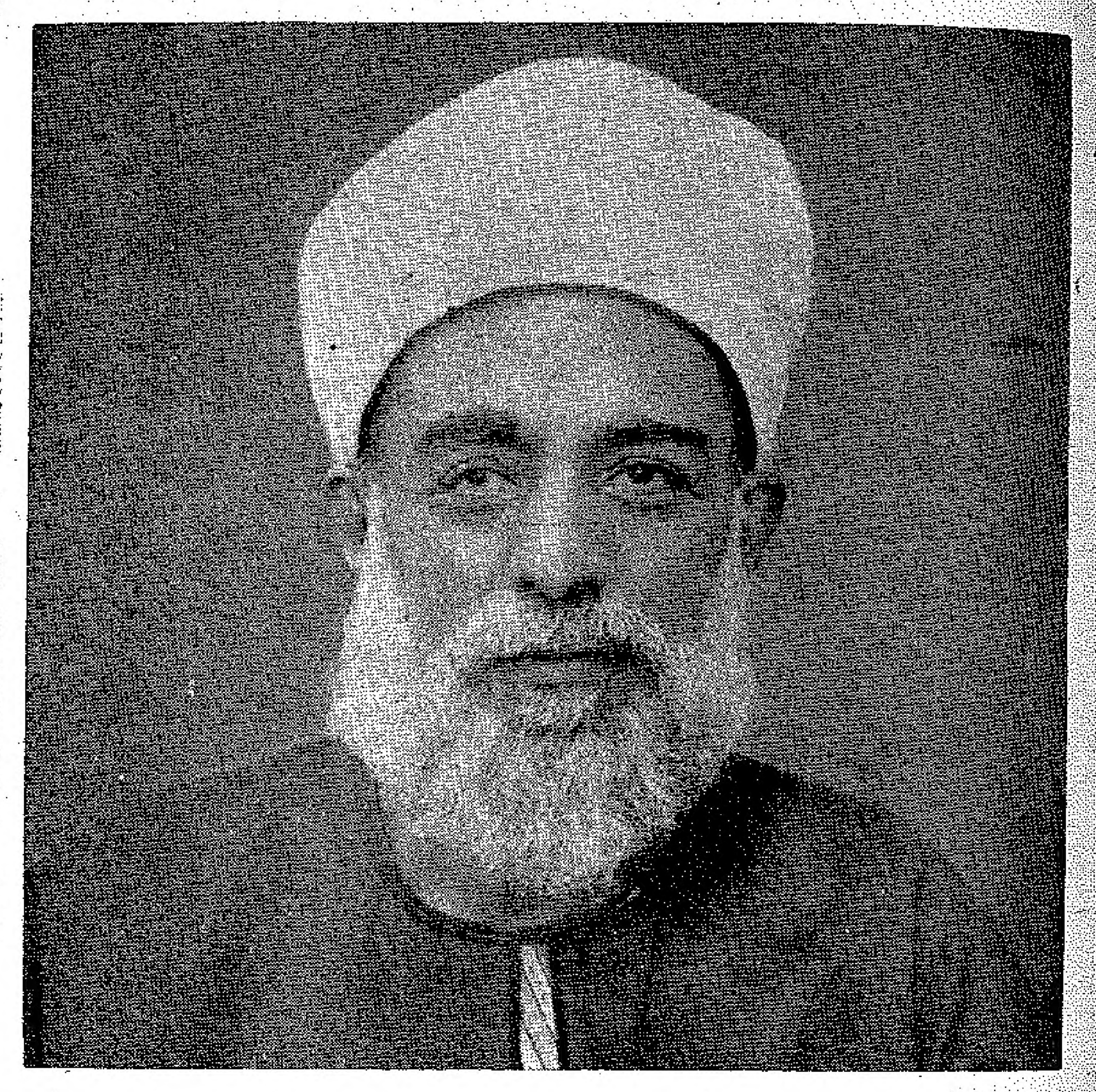
الملك فؤاد الأول

ملك مصر

١٩١٧ — ١٩٣٦ م

منشىء

الجامعة الأزهرية الحديثة



المغفور له حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر

الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى

شيخ الجامع الأزهر

١٩٢٩ — ١٩٣٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء الكتاب

فى أمم الغرب المتمدينة عندما يتقاعد فيها قادة الرأى أو ذوو المناصب ، أو عندما ينتهون من مهمة وكلت إليهم ، يؤدى هؤلاء لأممهم حسابا عن أعمالهم ، ويفاخرون بما أتموا ، أو بما عاونوا أو جاهدوا فى إتمامه ، ويصارحون شعوبهم بآرائهم وبأفكارهم ، ويبينون ماقام فى سبيلهم من صعاب ، وما مُهّد لهم من تشجيع ، وذلك كله بكتب أو رسائل ، يكتبونها وينشرونها على الناس ، فهذا عندهم من أقيم وسائل التربية القومية للشعب ، وهو فى نظرهم طريق شريف لإزكاء الشعور بالواجب والشعور بالوطنية فى نفوس الأمة .

لو أن رجالات مصر وقادتها ، يؤدى كل منهم حسابا لأمته ولوطنه ، كما يؤدى هؤلاء القادة الأوربيون الأماجد ، لوجد فيهم شباب مصر الحائر ، مُثُلا عليا يسعى وراءها ، ولتربى فى هذه الأمة المصرية رأى عام وطنى ينهض بمصر ويحميها .

لقد كان هذا هو الدافع للمغفور له والدى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر فى رغبته فى تدوين كتاب حياته، ليبين ما أداه لوطنه وللدين وللأزهر طوال عمره من خدمات، وليبين أنه ما قصّر وما أهمل، فيستنهض بذلك همم إخوانه وتلاميذه العلماء ليترسموا خطاه، وليستحثهم على إتمام أو إصلاح ما لم يتمكن هو من إتمامه أو إصلاحه.

لقد كان الشيخ يريد أن يكتب بشخصه هذا الكتاب، بأسلوبه وبخط يده، لولا صحته التى خانته مفاجأة، ولولا المرض الذى أقعده كهلا، فقمت أنا نيابة عنه به بعد وفاته، ولكن برغبته وبرضاه عند ما كان حيا.

فإلى تلك الروح الطاهرة، وإلى تلك النفس المطمئنة، روح ونفس والدى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى، أهدى كتاب حياته هذا.

الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى

يونيه سنة ١٩٤٥

محتويات الكتاب

حوادث سياسية مصرية

فى عهد الملك فؤاد الاول

حوادث سياسية اسلامية عامة

فى عهد الملك فؤاد الأول

صفحة

حوادث سياسية

فى عهد السلطان حسين كامل

حوادث أزهرية

فى عهد الملك فؤاد الأول

صفحة

حوادث تاريخية

فى عهد الخديوى عباس الثانى

موضوعات دينية

صفحة

موضوعات صوفية

موضوعات أخلاقية

الملك فؤاد والشيخ الظواهرى

في افتتاح كلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية الحديثة

سنة ١٩٣٢ ميلادية



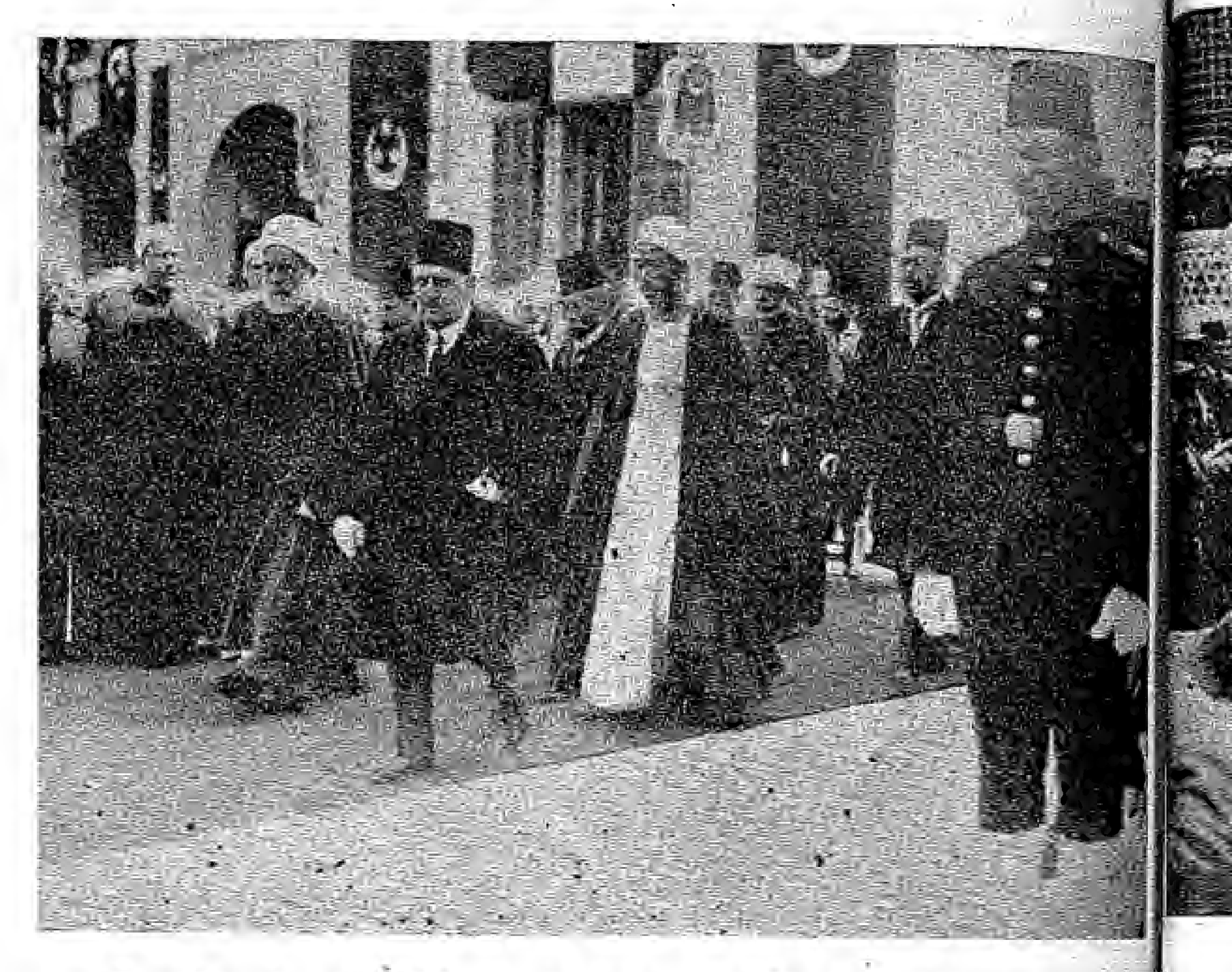
جلالة الملك فؤاد الأول يفتتح كلية أصول الدين فى المبنى المؤقت بمدرسة الخازنداره بشبرا بالقاهرة

ويرى جلالته فى الوسط وإلى يمينه فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ومنشىء الجامعة الأزهرية الحديثة وإلى يساره فضيلة الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ الكلية

الملك فؤاد والشيخ الظواهرى

في افتتاح كلية الشريعة بالجامعة الأزهرية الحديثة

سنة ١٩٣٢ ميلادية



جلالة الملك فؤاد الأول فى البناء المؤقت لكلية الشريعة بشارع البرموذ
بالقاهرة أثناء افتتاحها رسميا ويرى جلالته فى الوسط والى يمينه فضيلة الأستا
الأكبر الشيخ الاحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ومنشىء الجامعة
الأزهرية الحديثة وإلى يساره فضيلة الأستاذ الشيخ مأمون الشناوى شيخ الكلي

العربية ، ويتخرج منها مدرسوا اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، فى مدار
الحكومة وغيرها من معاهد التعليم ... وفى كل كلية من هذه الكل
الثلاث ، أنشىء أيضاً قسم للتخصص ، تنتظم فيه دراسات عليا لطائفة
العلوم ، وتعطى للناجحين فيه شهادات ممتازة ، يخرج بها الأزهر على ا
الاسلامى بطبقة متميزة فى العلم الدينى ، يطلق على بعضهم رسمياً فئة الأسات
وسنذكر فيما بعد ، بعضا مما يتعلق بهذه الكليات من المناهج والنظم ، وكذ
الصعوبات التى لاقاها الشيخ الظواهرى فى سبيل إنشائها والدعوة إل
وسنصف أيضاً ، مشروعات الأبنية الفخمة التى وضعها الشيخ لهذه الكليا
لسكنى الطلبة ، والمكتبة ، والمستشفى ولباقى أقسام الأزهر الجديد ، بما ي
مع ما لهذه الجامعة الأزهرية الحديثة من مقام واعتبار .

. . .

تمّ كل هذا على يد الشيخ الأحمدى الظواهرى .. وعندما تقدم ال
بمشروعه إلى جلالة الملك فؤاد ، اغتبط وسرّ به سروراً شديداً ، فقد
جلالته شديد الحرص على أن يقع فى عهده إصلاح الأزهر هذا ، وتحوي
الجامعة الجديدة الشامخة هذه ، وكان يرجو أن تمتد به الأيام ليرى ثمار
الاصلاح وهذا التحويل ، فينعم بمشاهدتها فى حياته .

. . .

من أجل ذلك كان جلالة الملك فؤاد يستعجل الشيخ الظواهرى فى
الأصلاح استعجالا ... فلما انتهى الشيخ من وضع مشروعه وبرنامجه ،

جلالته ، حتى لا يضيع الوقت سدًى ، وألى أن تشيد تلك العمائر الفخمة التى وضع مشروعها الشيخ ، أن تفتح الكليات الجديدة فى مبانى مؤقتة ، وأن يكون لافتتاح كل كلية منها حفل رسمى مهيب يشرفه جلالته بحضوره فى كل مرة من المرات الثلاث ، إمعانا منه فى رفع شأن الأزهر الجديد وإشعارا بسروره واغتباطه بعمل الشيخ الظواهرى .

. . .

نعم لقد دبّت الآن فى الأزهر روح جديدة بعد أن افتتح الملك فؤاد تلك الجامعة الأزهرية الحديثة وشرّف بنفسه افتتاح كلياتها ، فها هو ذلكم المعهد القديم المجيد يرمى عنه الآن أمراض الأجيال البالية وسقامها ، وها هو بدأت تترعرع فيه مرة أخرى قوة الحياة العذبة النشطة ، وهاهو طفق يستعيد مجده وسؤدده الذى بدأه منذ ألف من السنين . . . إن نبراس الأزهر بدأت تنتعش الآن أنواره الخاملة وأخذت من جديد تظهر فى وضوح وقوة . . . وشمس هذا المعهد الخالد أخذت منذ الآن ترسل أشعتها مرة أخرى على الوادى وعلى العالم الاسلامى أجمع ، لتحلل من سمائه سحب الجهل ولترسل بدلا منها أمطار العلم والمعرفة .

نعم هذا هو ذا كله . . . ولكن بعد أن تمّ للأزهر كل هذا المجد ، وبعد أن استرجع هذا المعقل الاسلامى القديم ما كان له من سطوة وقوة ونفوذ ، وبعد أن عاد لأهله ، علمائه وطلابه ، الشرف والمكانة والقدر الذى كان لهم فى أول الإسلام . . . بعد هذا كله ، أراد منشىء هذا المجد ، وباعث هذه الروح ، ورافع هذا اللواء ، ومشعل هذا النبراس ، أن يتخلى عن منصبه ، وأن يترك تلك الزعامة الدينية الكبرى . . . بعد أن اطمأن على سلامة مولوده

الحديث ، بل إن شئت فقل أباه القديم ، وهو الجامع الأزهر كما كان يسـ
سابقا ، والجامعة الأزهرية كما صارت تسمى الآن .

• • •

ففى شهر بريل من سنة ١٩٣٥ ، بعد أن بقى فى منصبه زهاء الست سنيـ
استقال الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر وصاحب كل ـ
الاصلاح ، بكتاب رفعه إلى ملك مصر ، الملك فؤاد الأول . . . وكانت لـ
الاستقالة فى حينها ضجة أى ضجة ، لأن الملك كان يريد أن لا يترك الشـ
منصبه الخطير ، لما كان له فى شخصه من فرط الثقة ، ولما كان يأمله على يـ
من الخير الكثير للأزهر والأزهريين .

ولكن الشيخ أصر على استقالته . . . وسنبين فى صفحات تالية من ـ
الكتاب ، ظروف هذه الاستقالة والأسباب التى بعثت اليها ، ولماذا أصر الشـ
عليها . . . فلم يسع الملك فؤاد إلا أن يجيب طلب الشيخ وينزل على رغبـ
فأوفد اليه موظفاً كبيراً بالسراى يحمل اليه كتاباً خاصا من جلالته ، يثـ
فيه على ما أداه للأزهر والأزهريين من الخدمات العظام ، ويرجو له الصـ
والقوة الموفورتين .

وعندما تسلم الشيخ الأحمدى الظواهرى هذا الخطاب الملكى الكر
تنفس الصعداء ، فقد أصبح الآن طليقاً من قيود هذا المنصب ، وهى ثقيلة جـ
قد أضنت صحته ، وجلبت له كثيرا من أمراض الأعصاب وغير الأعصا
فربما تكون هذه الاستقالة فاتحة عهد جديد فى حياته الخاصة ، أو بالأحـ
فى استعادة صحته وقوته .

والحق أن الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى منذ طلبه للعلم إلى أن ـ

شيخاً للجامع الأزهر ، ضحّى للأزهر ومن أجل الأزهر بأثمن شىء لديه ، وهو صحته ، فقد أخبره مرة المرحوم الدكتور عبد العزيز اسماعيل باشا قال : « إن عقلك يأكل بدنك فلا تدعه يأتى عليك ، ولا تجعل إصلاح الأزهر يقضى على حياتك » .

. . .

وعندما تحلل الشيخ من قيود وظيفته أخذ فى أسباب معالجة صحته ، فسكن رمل الاسكندرية فى نفس الصيف الذى استقال فيه ، ليكون قريبا من هواء البحر المنعش . . . وفى ذات يوم خرجت معه إلى جهة أبى قير . وفيما نحن نستمتع بمنظر البحر هناك ، جرّنا الحديث إلى ما عساه سيفعله الشيخ ليشغل به وقته ، وعندئذ قلت له « إنى لاحظت أنك ضمنت عنوان كتابك « العلم والعلماء » الذى ألفته فى سنة ١٩٠٤ ، بعد أن تخرجت توّاً من الأزهر ، والذى ملأ صيته حينئذ الخافقين ، لما حواه من الشجاعة فى نقد أحوال الأزهر فى ذلك الحين ، وللبرنامج الجرىء الشامل الذى رسمته للإصلاح فيه ، ولى لاحظت أنك ضمنت عنوانه الجملة الآتية : « وهو السفر الأول من سفار التعاليم الإسلامية » ، مما يشعر أنك كنت تريد أن تكتب سفراً أو أسفار أخرى فى هذه التعاليم . . . فاذا كنت قد كتبت فى إصلاح الأزهر وأنت لا تزال عالما صغير الشأن تكاد تكون طالبا ، ثم أراد الله لك بعد ذلك ان تكون الإمام الأعلى لجميع رجال الدين ، وشيخ هذا الجامع ورئيسه الأعلى ، وأن يتم على يديك أكبر أصلاح شهده هذا المعهد منذ إنشائه ، ثم إنك قد أفنيت قوتك وأنهكت صحتك وضحيت بكل شىء فى سبيل هذا الأزهر ، رفعته وعلوّ

مكانته ، ألا ترى أن من المناسب وقد تم لك ما أردت له من إصلاح ، تخرج للناس « سفرك الثانى » من التعاليم الإسلامية ، فتشرح لهم تفاص ما فعلت ، وتسرد ما عسى يكون قد تغير من أفكارك وآرائك عن عهد الصب وتبين ما اعترض طريقك من عقبات وصعاب فى هذا الاصلاح ، ومن عاو ومن عارضك ، إلى آخر ما يهم المؤرخ أن يعلم وأن يدوّن عن هذه الحـ المباركة من تاريخ هذا الجامع العظيم ؟

قال الشيخ ، رحمه الله ، وجعل الجنة مثواه : « أى بنى إن كل ماقلته حق وقد فكرت فيه ، ولكنك ترى أن صحتى لا تساعدنى عليه ، فكما ذكرت أضنيت صحتى طوال عمرى من أجل الأزهر الذى أحبه ، وإن فكرتك وضع « السفر الثانى » صائبة ، ولكنى لا أرانى الآن قويا بالقدر الذى أتمـ معه من التأليف والكتابة » ، فقلت له « إننى أرى أن العالم الاسلامى يجـ أن يعرف شيئا عن هذا العمل الكبير الذى تمّ على يديك ، بل إنى أرى الواجب التاريخى يقضى بذلك ، وإنه ، مع قصورى الظاهر ، ومع أنى لست رجال الأدب أو التاريخ ، ومادمت أنت غير قادر على الكتابة لضعف صحتك فقد عنّ لى أن أقوم أنا بهذا الواجب ، فهل ترتضون منى هذا الاقتراح ؟ فقـ الوالد : « بارك الله فيك ياولدى ، فياليتنى كنت أرسلتك للدراسة فى الأزه فقد ظهر لى انك ورثت عنى حبّى للازهر وشغفى به ، ولو كنت الآن عالماً علمائه ، لأمكننى أن أترك إليك نبراس الأزهر لتتولاه وتحافظ عليه ... و أمكنك ياولدى أن تكتب هـــذا الكتاب الذى تريده فان ذلك يسر أشد السرور »

فقلت : « إنى أرى أن حياتك كلها منـذ نشأتك فى الأزهر حياة نضال وكفاح ومجاهدة ، وقد تجلى ذلك جليا فى صفحات « العلم والعلماء » وفيما تبع ذلك لك من حوادث و حداث . وإنى أرى أن تاريخ حياتك فى الأزهر منذ نشأتك فيه إلى أن صرت شيخه وشيخ الاسلام ، يلقى ضوءاً حقيقيا على أحوال هذا المعهد العظيم فى إبان القرن العشرين مما يلذّ للمؤرخ المدقق استظهاره ، فالتاريخ يكاد يكون خلوا من الأوصاف الحقيقية لأحوال الأزهر وأحوال العالم الاسلامى فى هذه الحقبة المهمة من التاريخ . هل توافقنى على أن أسرد حياتك الأزهرية منذ نشأتك فى هذا الجامع حتى هذا العصر ، لتكون هدًى للتاريخ ؟ » فقال « لامانع عندى أبدا ، وإذًا فسأقص عليك فيما يأتى من الأيام ما أذكره من الحوادث الهامة فى حياتى ، والتى كان لها شأن أو صلة بالأزهر »

• • •

وهكذا ارتبطت مع والدى فى نزهة أبى قير بميثاق أصبح ديناً فى عنقى . فقد اعتقد والدى منذ تلك اللحظة أنى سأقوم حقا باخراج سفره الثانى للناس ، وطفق يقص علىّ من حين الى حين ما كان له من شئون فى الأزهر منذ بدأ يدرس فى حلقاته الى أن تخرج منه عالما ، ثم فى مناصبه التى تقلب فيها إلى أن بلغ أعلاها .

والحق وأنا لست من الأزهريين تعلماً ، إلا أنى كما قال والدى أحب الأزهر وأهل الأزهر . ولعل ذلك من طبيعة الأشياء . فأن البيت الذى ولدت وتربيت ، ثم شببت وترعرعت فيه ، بيت دينىّ صوفى إسلامى قديم . وحسبى فى ذلك أن والدى وجدى ووالد جدى كلهم من رجال الدين المبرزين .

إن الوقائع والحوادث التى وقعت للشيخ الأحمدى الظواهرى ط
حياته فى الأزهر ، طالبا وعالما وشيخا ، وكذلك الحوادث الغير العادية
كانت له مع أمراء مصر وملوكها من عهد المرحوم الخديو عباس الثانى
المرحوم الملك فؤاد ، مما سيأتى تفصيله فيما بعد ، كل أولئك كان لها من الط
والندورة بل وأحيانا من الأهمية السياسية والاجتماعية ما يجذب الشخ
من غير رجال الازهر ومن غير رجال الدين إلى الاستمتاع بسماعها والتش
لمعرفتها ، بل إنها لتجذب القارىء اليها جذبا ، لما تلقيه من الضوء على بع
وسائل الحكم وأسبابه فى مصر فى مختلف العهود . . . فلا غرابة إذاً لو
ذلك حافزا آخر لى غير حبى للأزهر وتبعيتى الضمنية للأزهر فى أن أد
حقا على الاستماع لوالدى يلقى ما يلقيه علىّ من الحوادث والقصص ، ثم
لتدوين هذا الكتاب .

. . .

ومضت على نزهتنا فى أبى قير تسع من السنين . كنت فى الثلثين الأو
منها أدوّن كل ما أسمعه وأعرفه من والدى ، ولكن كانت تشغلنى دائما
البدء فى كتابة الكتاب مشاغل وظيفتى ومشاغل مهنتى ، فانا طبيب مولّ
والطبيب المولّد أتعب الأطباء طراً وأقلهم انتظاما فى تحديد الأوقا
فالنساء لايلدن حسب أوقات الطبيب ورغباته .

. . .

ويظهر أن فكرة تدوين كتاب يخرج للعالم الاسلامى عن حياة الش

محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ، ومنشىء الجامعة الأزهرية الحديثة ، وصاحب كتاب العلم والعلماء ، لم تطرأ لى أنا وحدى أو تخطر ببال رجل واحد . بل اتضح أن هذه الفكرة كانت تخامر أيضا عددا من كتاب العصر المؤرخين والباحثين وراء الحقيقة . فقد رأى هؤلاء كما رأيت ، أن هذا الشيخ لم يكن أزهريا عادياً ، وكانت له فى حياته حوادث لم تكن حوادث عادية ، وكان له فى الأزهر وفى العالم الإسلامى آثار لا بد للمؤرخ من تدوينها ، فزاره لهذا الغرض نفر من خيارهم ، وطلبوا اليه أن يوافق على فكرتهم ، وأن يمدهم بما عنده من معلومات ووثائق لتكون عونا لهم على الكتابة : فلما أحس الشيخ منى تقصيرا فيما كنت قد وعدته به من قيامى أنا شخصيا بهذا العمل ، أعطى الذى سبق منهم كثيرا مما طلبه من الوثائق والمذكرات ، وقصّ عليه أيضا بعضا مما كان قد حكاه لى . ولكن قبل أن يبدأ هذا المؤرخ الفاضل فى تأليف الكتاب الذى انتواه ، فاجأته المنية بغتة ، فقفلت بذلك صحيفة تأليف الكتاب على يديه .

بعد ذلك بقليل أصيب المرحوم والدى بضعف فى لسانه ، فما كان يقوى على الكلام إلا بصعوبة ، ثم اشتد هذا الضعف تدريجيا على مر الشهور والسنين فما كان يمكنه أن يخاطب أحدا من الكتاب والمؤرخين الآخرين الذين وردو لاستئذانه فى تدوين كتاب حياته والاستماع له عن تفاصيلها ، وكنت أعتذر لهم جميعا شاكرا حامدا . . . ثم شغلتنى بعد ذلك صحة والدى وزيادة القصو فى حركات لسانه وبعض أعضائه عن تأليف كتاب تاريخ حياته ، فقد كا جلّ همى فى البضع السنين الأخيرة ، أن أبقى على هذه الحياة بأذن ا

ما استطعت ، وأن أجعل الفترة القصيرة الباقية منها محتملة لديه على قدر الأمكان .

. . .

وفى مساء اليوم الثالث عشر من شهر مايو سنة ١٩٤٤ ميلادية ، الموافق عشرين جمادى الأول سنة ١٣٦٤ هجرية ، أراد الله أن ينتقل محمد الاحمدى الظواهرى صاحب هذا التاريخ إلى جواره ، فتوفى رحمه الله مأسوفا عليه أشد الأسف من جميع الناس ، أزهريين وغير أزهريين ، وعندما أذاعت محطة الأذاعة اللاسلكية المصرية إلى العالم الأسلامى نعيه بعد وفاته بدقائق قليلة اكتأب الناس فى مصر وبلاد الأسلام الأخرى ، وأسفوا على البقية الباقية من العلماء الصالحين المصلحين ، كما قال بعض الناعين وقتئذ .

. . .

مات إذاً رجل الأزهر ورجل الدين ، وصعدت روحه الطاهرة إلى جوار خالقها ، وسكنت فى جناته ونعمت برحمته . . ترى . . هل لاتزال هذه الروح ترغب فى أن يعلم الناس ماعمله صاحبها للازهر وللدين ، وما ضحّت به من أجل إصلاح الأزهر وأهله ؟ أم هى قد تركت الدنيا بما فيها من أزهر وأغبر وهدأت واستكانت بجوار ربها راضية مرضية تشرب شراب المطهرين فى جنّات الخلد ونعيمها ؟ ! .

. . .

ولكن تلك الجنة التى وعدها الله المتقين الصالحين : يقطنها أيضاً محمد

حبيب الله ورسول الله لأولاد آدم أن اتبعوا الإسلام وسيروا على هداه . . وما إصلاح الأزهر، وهو معهد تعليم الإسلام، إلا تعزيزاً لدين الله وتقويماً له وإبقاء على رسالة محمد رسول الله . . وإذاً فلا بد أن روح والدى وهى وسط تلك الأرواح الطاهرة، تنظر بعين الارتياح إلى إصلاح الأزهر وهى فى الرفيق الأعلى، كما كانت تنظر اليه وهى فى هذا الرفيق الأدنى من الدنيا . وإذاً فلأقومنّ بتأدية دينى، ولأبرئنّ عنقى من هذا الميثاق الذى ارتبطت به مع والدى فى أبى قير، ولأكتبنّ عن الأزهر وأهل الأزهر، ولأملأنّ الدنيا تشييدا بالأزهر وبالدين، عساى أرضى تلك الأرواح الطاهرة المطلة علينا، أرواح رسول الله وأوليائه المقربين

• • •

وقد عزمت أن أكتب أول ما أكتب عن عهد الملك فؤاد، وكان خليق بى أن أذكر هذا العهد فى آخر الكتاب تمشياً مع النظام الطبيعى لحياة الانسان، فقد وقع هذا العهد فى أواخر أيام الشيخ الظواهرى. ولكنى وجدت هذا العهد كان العهد الذهبى للأزهر كما قال أحد المؤرخين، فعوّلت على أن أجعله فاتحة الكتاب، فهو التاج الذى تُوّجت به أعمال الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى فى حياته الأزهرية الطويلة . . . ثم بعد أن نرفع هذا التاج إلى مكانه، نعود بالقارىء إلى وصف الحياة الأزهرية على العموم فى القرن العشرين، متلمسين تاريخ حياة الشيخ هادياً لهذا الاستعراض، فقد بدأ لحسن الحظ نشاط الشيخ الظواهرى من أول هذا القرن .

• • •

ولى عند القارىء ، قبل أن تنتهى مقدمتى ، رجاء أريد أن أضعه بين يد
بل هو اعتذار فى الحقيقة ، فانى وأنا طبيب ، لم أرتشف من الأدب ومن ا
ما يؤهلنى لأن أكتب كتاباً يمت للتاريخ ؛ وخصوصاً إذا كان هذا الكت
مما قد يغرى رجال الأزهر بقراءته ، وهم رجال اللغة ورجال الأدب ، وبي
طبعاً لا يمكن أن يتطاول لبيانهم ، وقصورى من تلك الناحية ظاهر بالنسبة لهم
لذلك فانى أرجو منهم ومن القراء العفو والصفح إذا وقع منى فى اللغة أو
النحو خطأ لم أدركه أو لغو لم أتداركه .

وثمت بيان لا بد أن أضعه بين يدى القارىء أيضاً . . . فانى انما أكت
هذا الكتاب عن الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر بصف
واحداً من الرجال العموميين ، الذين وهبوا أنفسهم للنـــاس وللتاري
فاذا أنا ، فى بعض المعرض أو المناسبات ، حللت شيئاً من أخلاق الشيخ
أو سردت شيئاً من مناقبه ، فانما يكون هذا التحليل أو هذا السرد ، بدافع هـ
الناحية العمومية فقط من شخصية الشيخ .

وسيقوم الكتاب فى مجموعه على المذكرات التى تركها المغفور له الشي
الظواهرى ، سواء التى كتبها بيده أو التى أملاها ، وكذلك على الأحاديث ا
حدّث بها . أما صياغة هذه المذكرات وهذه الاحاديث ، وكذلك التخريجا
والتصويرات والتعليقات التى سيجدها القارىء هنا وهناك من الكتاب ، فه
من وضع شخصى الضعيف .

الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى
٢ شارع سليمان باشا بالقاهرة

السياسة والأزهر

أسباب استقالة الشيخ الظواهرى من منصب شيخ الأزهر

كان طبيعيا أن يكون أول سؤال أوجهه لوالدى بعد أن استقال من منصب شيخ الجامع الأزهر هو الآتى :

« ما الذى دعاك للاستقالة من منصبك بعد أن أنشأت الجامعة الأزهرية الحديثة ، وبعد أن شيد الناس بعملك هذا العظيم ؟ ! »

وقد أجاب والدى على ذلك بما معناه « ظروف سياسية وصحية ، وستعرف تفاصيلها فيما سأقصه عليك من الحوادث ، وما سأعطيك إياه من الوثائق والمذكرات ، فعليك بمذاكرة هذه وتلك ، فان فى طياتها تجد أسباب استقالتى » .

الانجليز ورجال الدين :

البريطانيون قوم لهم فى فن الحكم طرائق معروفة ، وقد درجوا فى جميع معاملاتهم مع شعوب البلاد المملوكة لهم ، أو المحكومة بهم ، أو التى تحتل أرضهم قوات إنجليزية ، أن يسلكوا نحو دين تلك البلاد المحتلة ونحو عاداتها القومية مسلكا خاصا معروفا ، يبرزهم عن بقية المستعمرين الآخرين من ممالك أوروبا القوية . . . أما هذا التقليد ، فهو الابتعاد ما أمكن عن التدخل فى شئون الناس الدينية ومعتقداتهم ، ثم التباعد ما أمكن أيضا عن المساس

بتقاليد هؤلاء الشعوب وعاداتها . . . . .

إجراء حكيم وسياسة موفقة ، تتفق مع مايرومه أهل الحكم والسياسة مصر من ابتعاد الانجليز عن أمور الدين الإسلامى .

وقد جرى الأمر على هذا المنوال منذ أن دخلت الجنود البريطانية أرد مصر محتلة فى سنة ١٨٨٢ . فلم يكن لمندوب بريطانيا فى مصر ، وكان أحياناً يلق بالعميد ، وأحياناً بالمندوب السامى ، ليتدخل فى شأن من شئون الأزهر أو الد الأسلامى بتاتا ، وبالتالى لم يكن تعيين شيخ الجامع الأزهر أو باقى الرؤ الدينيين ليدخل فى نطاق النفوذ الإنجليزى ، وكان حق اختيار هؤلاء جم وفصلهم وتأديبهم موكول للخديو وقت أن كانت مصر خديوية ، وللسلط وللملك بعد أن صارت سلطنة ثم مملكة . وكان هذا التباعد عن شئون الد من الجانب الإنجليزى يقابل من الشعب المصرى قاطبة بالارتياح التام ، ف حرية الدين عند المصريين واستقلاله عن النفوذ الأجنبى صار فى نفوس أمراً مقرراً وعقيدة مقدسة .

ومنذ أن عرف أن للأزهر شيخ يقوم على تدبير شئونه ورعاية علما وطلابه ، كان شيخ هذا الجامع الأزهر هو الأمام الأعلى لرجال الدين فى مصر بل كان هو فى الحقيقة الرأس الدينية الكبرى فى جميع الأمم الإسلامية ، لأ نبراس الأزهر كان هو نبراس العلم والدين الوحيد الذى يرسل نوره إلى جمي تلك البلاد . ولذلك كان سلاطين مصر وملوكها ، السابقون واللاحقون يعتزون بحق تعيينهم لهؤلاء الأئمة شيوخ الأزهر أى اعتزاز .

وفى عهد السلطان فؤاد الاول سلطان مصر ، ثم بعد ذلك بقليل الملل

المتوج على العرش عندما تحولت مصر من سلطنة إلى مملكة ، خلت وظيفة شيخ الجامع الأزهر ثلاث مرات ، فكان حظ هذه الوظيفة أن توجت ثلاث مرات بامضائه الكريم عند تعيين شيخ جديد ، وهذا أكبر عدد حصل فى عهد ملك واحد من ملوك مصر وحكامها جميعاً . ولكل مرة من هذه المرات الثلاث قصة نادرة غير عادية سنقص بعض تفاصيلها هنا ، لأن لجميعها علاقة قريبة باستقالة الشيخ الظواهرى من منصب شيخ الجامع الازهر وهو الموضوع الذى نمهد لمعرفة أسبابه .

المرة الأولى التى خلا فيها منصب شيخ الجامع الأزهر فى عهد الملك فؤاد

فى سنة ١٩٢٧ ميلادية توفى إلى رحمة الله المرحوم الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الازهر وقتئذ ، فخلا بوفاته منصب الإمامة الدينية الكبرى ، وكان على الملك فؤاد وحكومته أن يختارا أماما جديداً يخلفه . فتطلعت الانظار مشتاقة إلى معرفة إسم شيخ الجامع الأزهر الجديد .

كان الأزهر فى ذلك الحين فى أشد الحاجة إلى الأصلاح . وسنصف فيما يأتى من أبحاث هذا الكتاب حالة القصور التى كان عليها الأزهر فى ذلك الوقت . فكان طلابه وعلماؤه ، واشترك معهم أهل الرأى فى مصر ، قد أدركوا جميعا أن هذا المعهد العالمى القديم ، لا بد لكى يحيا فى هذا العالم الجديد ، عالم الاكتشاف والاختراع والإنشاء والتجديد ، أن يتمشى مع الزمن قبل أن يفوته الزمن ، وأن يأخذ من الآراء الجديدة والأبحاث الجديدة ما يحيطه بجو

البقاء ، وأن الطالب الأزهرى لابد له أن لا يقتصر على العلم القديم فحسب
بل عليه أن يرتشف أيضا من العلم الحديث والبحث الحديث ، فيكون
ذلك أيضا فقهه وتفسيره الحديث .

ارتقب الناس من عسى سيختاره الملك فؤاد الأول لهذه المهمة الشاقة
مهمة إصلاح الأزهر ، ومن هو ذلك العالم الجليل الذى سيحظى بهذا الشرف
العظيم فى هذه الحقبة المباركة من تاريخ هذا المعهد المجيد ، فذكر الناس
ذكروا ، أن برنامجا حافلا بهذا الإصلاح المنشود كان قد ظهر فى كتاب
« العلم والعلماء » فيما مضى من الزمن فى سنة ١٩٠٤ ، وكان مؤلفه أحد مدر
الأزهر ، كان عند ما ألفه قد تخرج تواً من الجامع الأزهر كعالم من علما
وأن هذا المؤلف الشاب قد صار الآن بعد ربع قرن من الزمان عض
فى هيئة كبار علماء الأزهر ويشغل إحدى وظائف الدين المهمة فى مصر و
وظيفة شيخ الجامع الأحمدى ، التى تلى فى مقامها العلمى مشيخة الجامع الأزهر
ذكر الناس ذلك ، ثم ذكروا أن هذا الرجل عرف بالورع والتقوى واشتهر
وأن الله قد وهبه فيما وهبه نفساً عزيزة وكرامة ملحوظة ، وأنه صا
وقار إلهى وشخصية جذابة قوية ، وهذا فوق ما عرف به من الذكاء و
اللذين شهد له بهما المرحوم الشيخ محمد عبده ، مما سنقصه أيضاً فيما
كذلك ذكر الناس أن الملك فؤاد كان لهذه الصفات يجل الشيخ
الأحمدى الظواهرى صاحب هذا الكتاب القديم وصاحب هذه الصفـ
إجلالا كثيراً ، وأنه سبق أن أطراه وأثنى عليه بل رشحه لوظيفة شيخ الجـ
الأزهر فى حفل حافل فى مدينة طنطا عند ما زارها جلالته فى سنة ٩١٨

وأن جلالته من أجل ثقته فى هذا الشيخ ، كان كثيرا ما يستدعيه من طنطا لمقابلات ملكية خاصة ، يستشيره فى شتى الشئون من دينية ودنيوية . .

كان خليقاً إذاً بالناس أن تتنبأ نفوسهم أن شيخ الجامع الأزهر المنتظر سوف لا يكون إلا هذا الرجل الذى ظن الناس وعلى رأسهم الملك أنه يصلح لمشيخة الأزهر ويليق لها ، وأنه هو الذى عقدت عليه الآمال فى إصلاح الأزهر وانتشاله من كبوته . . .

ثم شاعت فى الناس تلك الفكرة وتهيأت لها النفوس وانتظروا صدور الأمر بها . . . ولكن مضت أيام دون أن يصدر الأمر الملكى . . . ثم بعد ذلك مضت أسابيع وشهور . فما عسى أن يكون قد طرأ على الحال ، وما هو الداعى لكل هذا الإنتظار ؟! . . .

أما الجواب على هذا السؤال فيستلزم منا بياناً عن الحالة السياسية التى كانت قائمة وقت ذاك ، فقد تدخلت السياسة فى الدين ، وأصبحت حقوق الملك التقليدية فى تعيين الرؤساء الدينيين ، بعد صدور الدستور ، موضع البحث والنظر ،

علاقة الملوك والولاة بشيوخ الإسلام

سبق نوّهنا أن خديويى مصر وسلاطينها وملوكها كانوا يعتزون بحق تعيين شيوخ الأزهر اعتزازاً كبيراً .

ولم يقتصر اعتزاز الحكام واهتمامهم بهذا الحق على ملوك وحكام العصور المتأخرة ، بل إن سلاطين وولاة مصر فى العصور الأولى ابتداء

البقاء ، وأن الطالب الأزهرى لابد له أن لا يقتصر على العلم القديم فحسب ، بل عليه أن يرتشف أيضا من العلم الحديث والبحث الحديث ، فيكون من ذلك أيضا فقهه وتفسيره الحديث .

ارتقب الناس من عسى سيختاره الملك فؤاد الأول لهذه المهمة الشاقة ، مهمة إصلاح الأزهر ، ومن هو ذلك العالم الجليل الذى سيحظى بهذا الشرف العظيم فى هذه الحقبة المباركة من تاريخ هذا المعهد المجيد ، فذكر الناس فيما ذكروا ، أن برنامجا حافلا بهذا الإصلاح المنشود كان قد ظهر فى كتاب اسمه « العلم والعلماء » فيما مضى من الزمن فى سنة ١٩٠٤ ، وكان مؤلفه أحد مدرسى الأزهر ، كان عند ما ألفه قد تخرج تواً من الجامع الأزهر كعالم من علمائه ، وأن هذا المؤلف الشاب قد صار الآن بعد ربع قرن من الزمان عضواً فى هيئة كبار علماء الأزهر ويشغل إحدى وظائف الدين المهمة فى مصر وهى وظيفة شيخ الجامع الأحمدى ، التى تلى فى مقامها العلى مشيخة الجامع الأزهر ... ذكر الناس ذلك ، ثم ذكروا أن هذا الرجل عرف بالورع والتقوى واشتهر بهما ، وأن الله قد وهبه فيما وهبه نفساً عزيزة وكرامة ملحوظة ، وأنه صاحب وقار إلهى وشخصية جذابة قوية ، وهذا فوق ما عرف به من الذكاء والعلم اللذين شهد له بهما المرحوم الشيخ محمد عبده ، مما سنقصه أيضاً فيما بعد. كذلك ذكر الناس أن الملك فؤاد كان لهذه الصفات يجل الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى صاحب هذا الكتاب القديم وصاحب هذه الصفات إجلالا كثيراً ، وأنه سبق أن أطراه وأثنى عليه بل رشحه لوظيفة شيخ الجامع الأزهر فى حفل حافل فى مدينة طنطا عند ما زارها جلالته فى سنة ١٩١٨ ،

وأن جلالته من أجل ثقته فى هذا الشيخ ، كان كثيرا ما يستدعيه من طنطا لمقابلات ملكية خاصة ، يستشيره فى شتى الشئون من دينية ودنيوية . .

كان خليقاً إذاً بالناس أن تتنبأ نفوسهم أن شيخ الجامع الأزهر المنتظر سوف لا يكون إلا هذا الرجل الذى ظن الناس وعلى رأسهم الملك أنه يصلح لمشيخة الأزهر ويليق لها ، وأنه هو الذى عقدت عليه الآمال فى إصلاح الأزهر وانتشاله من كبوته . . .

ثم شاعت فى الناس تلك الفكرة وتهيأت لها النفوس وانتظروا صدور الأمر بها . . . ولكن مضت أيام دون أن يصدر الأمر الملكى . . . ثم بعد ذلك مضت أسابيع وشهور . فما عسى أن يكون قد طرأ على الحال ، وما هو الداعى لكل هذا الإنتظار ؟! . . .

أما الجواب على هذا السؤال فيستلزم منا بياناً عن الحالة السياسية التى كانت قائمة وقت ذاك ، فقد تدخلت السياسة فى الدين ، وأصبحت حقوق الملك التقليدية فى تعيين الرؤساء الدينيين ، بعد صدور الدستور ، موضع البحث والنظر ،

علاقة الملوك والولاة بشيوخ الإسلام

سبق نوّهنا أن خديويى مصر وسلاطينها وملوكها كانوا يعتزون بحق تعيين شيوخ الأزهر اعتزازاً كبيراً .

ولم يقتصر اعتزاز الحكام واهتمامهم بهذا الحق على ملوك وحكام العصور المتأخرة ، بل إن سلاطين وولاة مصر فى العصور الأولى ابتداء

من القرن العاشر الهجرى ، وهو القرن الذى قيل أن وظيفة شيخ الجام الأزهر ظهرت أول ماظهرت فيه ، كانوا أيضاً شديدى الاهتمام بهؤلا الشيوخ الأئمة وكانوا أيضاً حريصين كل الحرص على الاحتفاظ بهذا الح لهم دون سواهم .

. . .

ويرجع السبب فى اهتمام هؤلاء الحكام جميعاً بالاحتفاظ لأنفسهم ب تعيين شيوخ الإسلام إلى سببين رئيسيين :

أولها أن شيوخ الأزهر هؤلاء كانت لهم دائماً منزلة رفيعة جدا فى نفو المسلمين ، وبالتالى كان لهم نفوذ عميق فى جمهور الشعب ، فكان طبيعياً يسعى الولاة والحكام لاكتساب هؤلاء المشايخ القادة إلى ناحيتهم .

وثانيهما : أن هؤلاء الحكام أنفسهم كانوا دائماً مخلصين للإسلا عاملين على نشره ورفع لوائه وتثبيت تعاليمه والدعوة اليه ، فكانت ه الخصال فيهم دوافع أخرى لكى يرعوا بأنفسهم شئون هذا الدين الحنيف فيحيطونه بالعناية والرعاية التى تحفظ له مقامه ومكانته ، وهذا لا يتأتى بأن يكون لهم حق اختيار أشخاص العلماء الرؤساء الذين سيوكل اليهم هذه الرعاية والعناية بشئون هذا الدين .

. . .

وعند ما يذكر المؤرخ لفظة « العلماء الرؤساء » كما ذكرنا ، لا بد له يلفت النظر إلى أن مشايخ الأزهر فى ذلك الوقت السالف ، لم تكن لهم « النزعات الرئاسية » التى قد يتطرق تصورها لذهن القارىء الحديث فى

الزمن ، مما يكون قد تأثر به من مشاهد الزعامة والرئاسة فى العصور الحاضرة ، ومما لصق بها من التكاليف والتقاليد التى ظن أنها تزيد فى قوة هذه الزعامة أو الرئاسة ، ومما ينطوى على شيء من التكلف والتغطرس والابتعاد عن الناس وما إلى ذلك من ضروب التعالى . وإنما شيوخ الأزهر السابقون قد امتازوا دائماً بالورع والتقوى والخشوع والتواضع ، بل إنهم من فرط تخوفهم من مظنة التكبر والتعالى التى قد تساق اليهم بحكم وجودهم فى مناصبهم ذات النفوذ والسلطان ، كانوا حريصين على أن يلقبوا أنفسهم بألقاب تتفق مع نزعاتهم وميولهم هذه التقشفية المتواضعة ، فكان اللقب الرسمى لشيخ الأزهر وقتئذ « خادم العلم الشريف وخادم العلماء شيخ الجامع الأزهر فلان »

• • •

أن الإنسان ليهتز طرباً عند ما يتخيل شيخ الأزهر فى العصور السابقة يمشى بين الناس كأنه أقل الناس ، ويجلس بين الشعب وإلى الشعب وهو واحد منهم ، ويمضى معظم وقته فى المساجد يصلى و يتعبد وليس له من الزى إلا أبسطه ومن نعيم الدنيا إلا أقله .

إن مشايخ الأزهر فى تلك العصور لم تكن لتغرّهم الدنيا بزخرفها ، ولم يكونوا ليسعوا لإدراك متاعها إلا بالقدر الضئيل الذى يحفظ لهم الحياة بسيطة محتملة . . أنهم كانوا يكتفون بدور بسيطة يسكنونها لا يكاد يكون فيها من الأثاث إلا القليل ، وكانوا يكتفون من زاد الدنيا بما يتزودون به من الصلاح والعبادة .

إنهم لم يسعوا أبداً للسلطان ولم يجروا أبداً وراء جاه أو مادة أو منفعة .

إنهم لم يعملوا أبدا ، وما كان يليق بهم أن يعملوا أبدا ، على اقتناء ثر
واسعة مالية أو عقارية ، وإنما كانت الثروات التى ينشدونها دائماً هى ثروا
العلم والمعرفة وتلقين العلوم ، وكانوا لا يعتزّون إلا بالدروس يلقونها للط
وللعلماء ، ولا يفخرون إلا بأبنائهم العلماء الذين يتخرجون على أيديهم .

أنهم كانوا فقراء فى الدنيا وكانوا يفخرون أيضا بذلك .

كانوا بسيطى الثياب ، بسيطى الطعام ، بسيطى المسكن . بسيطى الركائب
إنهم كانوا بسيطين فى كل شىء من متاع الحياة .

ولكن مع هذا . . .

فقد كان السلطان يسعى إليهم بدل أن يسعوا هم اليه . . . وكان الش
يجلهم ويحترمهم لأشخاصهم لا لمراكزهم . . . وكان لهم وقار وهيبة
شخصياتهم وليس من نفوذهم أو مناصبهم . . أنهم لم يخشوا قول الحق
فى أية مناسبة ، ولم يتملقوا الحكام أبدا فى أى ظرف ، وما كان يضير الو
منهم أن يقول الحق لولى الأمر ولو كان هذا الحق مما يغضب الحاكم .

إن القصص والطرائف التى تواردت وتواترت عن مواقف ش
الإسلام السابقين وكبار علماء الأزهر فيما كان لهم مع الولاة والحكا
مواقف وحوادث ، لتدلنا على ما كان للدنيا وصولتها فى نظر هؤلاء العل
مركز حقير دنىء ، ولتظهر لنا أن كل هذا الزخرف والنعيم الدنيوى قد ت
عندهم لحد الانعدام تقريباً ، بل لحد أن الكثير من أهل هذا العصر
يشكّون فى صحة رواية هذه المواقف وهذه الوقائع ، من فرط ما

الإغراق فى التعفف والتعزز ، وما يصاحبها من الجرأة والكرامة والشهامة .

. . .

وقد كنا نريد أن نسرد شيئاً من تلك القصص المتداولة لنبرز تلك الظاهرة الكريمة التى اختص بها شيوخ الإسلام هؤلاء فى العصور الماضية ، ولكننا سنكتفى هنا بواحدة منها جاء ذكرها فى كتاب الأستاذ محمد عبد الله عنان عن تاريخ الجامع الأزهر ، وذلك لما لهذه القصة أولا من طرافة ، ولما لها أيضاً من الدلالة الواضحة فى اظهار هذه الناحية المشرفة ، ناحية التمسك بالحق والإمعان فى إعلانه ، التى تملكت نفوس هؤلاء العلماء فيما مضى من الزمان .

قال الأستاذ عنان ، نقلا عن كتاب « ذخيرة الأعلام » ، أنه حدث فى شعبان سنة ٩٥٠ هجرية أن الشيخ شهاب الدين أحمد ابن عبد الحق شيخ الإسلام وقتئذ قال لداود باشا الذى تولى ولاية مصر فى سنة ٩٤٥ هجرية ، بينما كان هذا الوالى فى موكبه ، إنه رقيق لا يجوز له أن يتولى الأحكام ، وإن أحكامه باطلة مالم يحصل على عتقه من السلطان ، فهمّ الوالى بضرب الشيخ بحسامه فتعرض الجند للوالى وانحازوا للشيخ ، فأرسل الباشا نبأ هذه الواقعة إلى السلطان ، فأنعم على الوالى بعتقه وتبليغ الشكر إلى الشيخ ، وأن الباشا سعى بعد ذلك إلى الشيخ واسترضاه وقبل رجله ، ولم يقبل الشيخ منه مالا ولا هدية ، ولكنه أصبح من ذلك الحين لا يرد للشيخ رأياً ولا شفاعة .

. . .

أن أمثال هذه القصص عن مشايخ الإسلام الأولين كثيرة وهى أن

إنهم لم يعملوا أبدا ، وما كان يليق بهم أن يعملوا أبدا ، على اقتناء ثرو
واسعة مالية أو عقارية ، وإنما كانت الثروات التى ينشدونها دائماً هى ثروا
العلم والمعرفة وتلقين العلوم ، وكانوا لا يعتزّون إلا بالدروس يلقونها للطل
وللعلماء ، ولا يفخرون إلا بأبنائهم العلماء الذين يتخرجون على أيديهم .

أنهم كانوا فقراء فى الدنيا وكانوا يفخرون أيضا بذلك .

كانوا بسيطى الثياب ، بسيطى الطعام ، بسيطى المسكن . بسيطى الركائب
إنهم كانوا بسيطين فى كل شىء من متاع الحياة .

ولكن مع هذا . . .

فقد كان السلطان يسعى إليهم بدل أن يسعوا هم اليه . . . وكان الشع
يجلهم ويحترمهم لأشخاصهم لا لمراكزهم . . . وكان لهم وقار وهيبـــة
شخصياتهم وليس من نفوذهم أو مناصبهم . . أنهم لم يخشوا قول الحق أ
فى أية مناسبة ، ولم يتملقوا الحكام أبدا فى أى ظرف ، وماكان يضير الوا
منهم أن يقول الحق لولى الأمر ولو كان هذا الحق مما يغضب الحاكم .

إن القصص والطرائف التى تواردت وتواترت عن مواقف شي
الإسلام السابقين وكبار علماء الأزهر فيما كان لهم مع الولاة والحكام
مواقف وحوادث ، لتدلنا على ماكان للدنيا وصولتها فى نظر هؤلاء العلماء
مركز حقير دنىء ، ولتظهر لنا أن كل هذا الزخرف والنعيم الدنيوى قد تض
عندهم لحد الانعدام تقريباً ، بل لحد أن الكثير من أهل هذا العصر ا
يشكّون فى صحة رواية هذه المواقف وهذه الوقائع ، من فرط ما بها

الإغراق فى التعفف والتعزز ، وما يصاحبها من الجرأة والكرامة والشهامة .

. . .

وقد كنا نريد أن نسرد شيئاً من تلك القصص المتداولة لنبرز تلك الظاهرة الكريمة التى اختص بها شيوخ الإسلام هؤلاء فى العصور الماضية ، ولكننا سنكتفى هنا بواحدة منها جاء ذكرها فى كتاب الأستاذ محمد عبد الله عنان عن تاريخ الجامع الأزهر ، وذلك لما لهذه القصة أولا من طرافة ، ولما لها أيضاً من الدلالة الواضحة فى اظهار هذه الناحية المشرفة ، ناحية التمسك بالحق والإمعان فى إعلانه ، التى تملكت نفوس هؤلاء العلماء فيما مضى من الزمان .

قال الأستاذ عنان ، نقلا عن كتاب « ذخيرة الأعلام » ، أنه حدث فى شعبان سنة ٩٥٠ هجرية أن الشيخ شهاب الدين أحمد ابن عبد الحق شيخ الإسلام وقتئذ قال لداود باشا الذى تولى ولاية مصر فى سنة ٩٤٥ هجرية ، بينما كان هذا الوالى فى موكبه ، إنه رقيق لا يجوز له أن يتولى الأحكام ، وإن أحكامه باطلة مالم يحصل على عتقه من السلطان ، فهمّ الوالى بضرب الشيخ بحسامه فتعرض الجند للوالى وانحازوا للشيخ ، فأرسل الباشا نبأ هذه الواقعة إلى السلطان ، فأنعم على الوالى بعتقه وتبليغ الشكر إلى الشيخ ، وأن الباشا سعى بعد ذلك إلى الشيخ واسترضاه وقبل رجله ، ولم يقبل الشيخ منه مالا ولا هدية ، ولكنه أصبح من ذلك الحين لا يرد للشيخ رأياً ولا شفاعة .

. . .

أن أمثال هذه القصص عن مشايخ الإسلام الأولين كثيرة وهى أن

دلّت على شيء فإنما تدل على ما كان للعلماء فى تلك العصور من قوة وتأثير
فى نفوس الناس ، وأن كلمة واحدة من أفواه هؤلاء كانت كفيلة بإرسال
موجة من الرضى أو من السخط ، حسب رغبة الشيخ ، فى أفراد وفى جماعات
الشعب ، وسرعان ما تجد هذه الموجة قد انتقلت وتناقلت إلى محيط الجمهور
ناقلة ذلك الرضى أو ذلك السخط ، فانقلب الناس كلهم غاضبين أو مرتاحين
حسب إشارة الشيخ . . وما كان الشيخ فى ذلك متجنياً أبداً ، ولا ظالما أبداً
بل هو الحق دائما والفضيلة دائما التى تسيطر على آراء الشيخ وفتاويه .

. . .

ويمكنك إذاً أن تعرف كيف كان الأمراء والملوك والحكام يتقربون
لشيوخ الإسلام ويتبركون بهم ، ولعلك قد فهمت أيضا لماذا كان هؤلاء
الملوك والسلاطين يحافظون على حقهم فى تعيين هؤلاء العلماء الأعلام
واختيارهم ، فقد كانوا حريصين على هذه الشخصيات الإسلامية الفذة ، وهذه
العبقريات الدينية القوية ، وعلى هذه الفضيلة المجسمة ، وهذا الخلق المحمدى
الكريم ، أن تتعرض لها يد من أيادى البطش أو الامتهان ، أو أن يتسرب
عامل من عوامل الفساد ، أو أن تتدخل فيها دسيسة من دسائس الأغراض
أو أن تلعب بها عاصفة من عواصف السياسة ، فأرادوا أن يصونوا هؤلاء
الشيوخ حملة العلم والقرآن ورسل المعرفة وأنبياء الهداية من كل ما يمكن
يتعرض لهم أو لرسالتهم بسوء ، ومن كل من تحدثه نفسه بأن يعمل ، ولو
بعيد ، على فض أو إضعاف أو تشويه هذه المكارم والفضائل . . . وقد ر
هؤلاء الحكام أنه ليس لهذه الصيانة ولا لهذه المحافظة من سبيل كريم قو

إلا بأن يرعوا بأشخاصهم وبذواتهم هؤلاء الشيوخ الأجلاء ، فنفوذ السلاطين ونفوذ الملوك لا يطاوله طبعا نفوذ آخر ، وخصوصا إذا كانت نفوس هؤلاء صافية للدين ولله ، وبعيدة عن الغرض ، وعن العرض . . وقد كان هذا دائماً ، ولا يزال للآن ، حال ملوك المسلمين جميعاً والحمد لله .

طريقة تعيين الرؤساء الدينيين فى مصر

قبل صدور الدستور وبعده

لقد امتد هذا الأسلوب فى تعيين الرؤساء الدينيين ، وأعنى به أسلوب اختصاص الملوك والسلاطين بامتياز اختيار شيوخ الأزهر ، من العهد القديم إلا العهد الحديث . . وإننا لنرى فى التاريخ ما يدلنا على أن شيوخ الأزهر وكبار علمائه ، هم الذين طلبوا تولية محمد على الكبير حاكما على مصر ، وهم الذين أقاموه فعلا واليا شرعيا وأمدوه بثقتهم وتأييدهم ونشروا فى الناس فكرة الاعتراف به والإخلاص له ، فوطدوا بذلك أريكة الأسرة العلوية فى حكم مصر ، ومكنوا لتلك الأريكة فيما بعد لتكون العرش المتوج للسلاطين والملوك من سلالة محمد على ، يحكمون مصر ويقودونها لخيرها ولسعادتها .

• • •

من ذلك يمكننا أن نفهم أنه منذ عهد محمد على إلى الآن ، قد وجد هناك ارتباط مبارك بين الأزهر وبين هذه الأسرة العلوية .. هو ارتباط الإخلاص

من الأزهريين لهذه الأسرة ثم المحبة من هذه الأسرة للأزهريين والسهر عل
سعادتهم ، وهذا فوق ماجبل عليه أفراد هذه الأسرة من الاعتزاز بالدين الإسلام
لذاته ، مجرداً عن ظروف تولية جدهم ، بل لمجرد الرغبة فى أعلاء شأن الدي
الإسلامى عن طريق رجال الدين .. ورجال هذا الدين فى مصر هم رجال الأزه

. . .

لقد كان لهذه العاطفـــه النبيلة المتبادلة بين رجال الأزهر وبين أفر
الأسرة العلوية منذ عهد محمد على إلى الآن أثرا حميداً جداً فى إعلاء كلمة الدي
الإسلامى ومحاولة استعادة قوة الأزهر بعد أن كانت قد اضمحلت وضعفه
من فعل التغييرات السياسية المتعاقبة التى مرت بمصر من قبل ذلك العهـد
ولقد حرص أولاد محمد على وأحفاده على أن يمدّوا الأزهر ورجاله بأ ك
قدر ممكن من العون والمساعدة والتعزيز والتشجيع ، ومن ذلك احتفاظ الذ
ولـّوا أريكة الخديوية منهم بحق تعيين شيوخ الأزهر وكبار علمائه فى وظائفهم
ليكون منهم لهؤلاء العلماء الأجلاء المعونة والرعاية الشخصية ، وليعمل
بأنفسهم على حمايتهم والذود عنهم من كل من يريد الأضرار بهم أو الانتفا
من ورائهم أو استغلال نفوذهم لغرض فى نفسه أو لعلة سياســـية
حزبية مثلا . .

. . .

وفى أبان تلك الفترة الطويلة من عهد محمد على إلى وقتنا الحاضر ، وكذل
فى الفترات التى سبقت ذلك ، لم تـكن هناك قوانين مكتوبة توضح طري
تعيين شيوخ الأزهر وترسم حقوق هؤلاء الملوك والسلاطين فى تعيينهم

وإنما كان ذلك بناء على العادة وعلى التقاليد التى اتبعت فى ذلك الشأن منذ القدم، وتناقلها الملوك والسلاطين الواحد عن الآخر، وثبتت فى أذهان الناس على هذا الوضع، فكانت فى الحقيقة قانونا غير مكتوب، ولكنه دستور مقدس لم يخطر لأحد أن يناقشه، ولم يكن ليتأتى لأحد فى ذلك الوقت ليفكر فى محوه أو تغييره.

الحركة الوطنية للاستقلال

وموقف الأزهر منها

ولكن فى سنة ١٩٢٣ صدر الدستور المصرى الذى يبيح للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. وكان صدوره عقب حركة وطنية شاملة ابتدأت منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى فى آخر سنة ١٩١٨ حينما تنبهت نفوس الناس إلى الحرية وإلى المساواة، وحينما اجتاحت العالم بأسره حركة تنظيم جديدة للدنيا ولهذا العالم بعد تلك الحرب، وحينما تنبهت الشعوب الصغيرة إلى حقوقها فى المعيشة وحقوقها فى السعادة وأخذت تناطح الدول الكبيرة المستعمرة فى الحصول على حق تقرير المصير،

لقد قامت فى مصر فى تلك السنة ثورة من أجل حريتها ومن أجل استقلالها، ولقد مات وقتل فيها شبان كثيرون، ولقد ضحى المصريون فيها بكثير من أموالهم فى سبيل هذا الاستقلال وسبيل هذه الحرية.

لقد شقّ عليهم أن تبقى مصر محتلة ومحكومة بدولة أجنبية فى الوقت الذى تتحرر فيه أمم أصغر منها شأناً وأقل منها تمدنا وأحدث منها تاريخا.

ولقد قاست مصر فى زمن تلك الحرب الأولى كثيرا من ويلاتها ،
ساهمت فى كسبها بالمال والأنفس والمؤن والمحصول والأنعام والمواصلا

لقد انتظر المصريون الهدنة بفارغ الصبر ليطالبوا بحرياتهم وباستقلا
وعند ما أعلن الرئيس ولسن بعد هذه الهدنة أن لكل أمة أن تقرر مص
بنفسها ، تطلعت أنظار المصريين جميعا لمؤتمر الصلح الذى كان سيعقد
فرساى بالقرب من باريس ، لكى تسمع مصر صوتها فيه عاليا ، ولكى تـ
تطبيق مبادىء الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة عليها ، فتعلن فى
المؤتمر استقلالها وتستعيد بذلك حريتها .

ولكن وفد مصر فى ذلك الوقت لم يمكّن من دخول المؤتمر ، وبذ
تتمكن مصر من إسماع دول العالم فى فرساى أنينها وحنينها وشـ
بالاستقلال وبالحرية . وحينئذ كان لزاما أن تسمع مصر صوتها للعا
القاهرة ومن باقى المدن المصرية ، الكبير والصغير منها على السواء ، فقام
مصر ثورة شملت جميع أركان البلاد وجميع مدنها وقراها وكفورها ، فـ
صوتها فى العالم وسمعته دول الاستعمار جميعها ، وبقى هذا الصوت قائما
السنتين مابين علو وانخفاض ثم علو ، ومابين ارتفاع وهبوط ثم ارتفاع
أن ظفرت مصر بتصريح سمّى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، تعلن ا
فيه أن مصر أصبحت بمقتضاه دولة مستقلة ذات سيادة ، وأنه يحق لها
ذلك الوقت أن تحكم نفسها بنفسها ، وأن لا يتدخل الانجليز فى أحوالها
فى حدود تحفظات أربعة حدّدت فى ذلك الحين . . وذلك إلى أن تسـ
مصر استقلالها بمفاوضات تلغى بعدها هذه التحفظات .

لقد كان للأزهر نصيب كبير فى هذه الحركة الوطنية الناجحة . . .

فلقد كان لعلمائه وطلابه شأن مشهور فى قيادة الحركة وتغذيتها وإذكاء نارها . بل لقد كان الجامع الأزهر نفسه مكان التدبيرات والتنظيمات التى قامت الثورة عليها ، وكان هذا الجامع ميدان الخطابة والحماس الذى بعث الحركة وأقامها . . .

لقد كان لعلمائه ، الصغار منهم والكبار ، موقف مشرفة فى قيادة الأمة ، ولقد ادركت الأمة المصرية من وقت هذه الحركة أن الأزهر لا يزال نبراس الهدى والحرية ومعقل الوطنية والقومية ، وأن رجاله لا تزال لهم صفات السلف الصالح من الإقدام والجرأة والشجاعة .

• • •

وكان من نتيجة هذه الثورة ومن نتيجة إعلان هذا الاستقلال أن أصبحت مصر مملكة بعد أن كانت سلطنة ، فأصبح ولى الأمر فيها يلقب الآن بالملك .

وكان ولى الأمر وقتئذ السلطان احمد فؤاد ابن اسماعيل وحفيد محمد على . فاتخذ السلطان فؤاد لنفسه لقب الملك فؤاد الأول ملك مصر . فكان بهذا أول ملك متوج جلس على عرش مصر فى عصرها الحديث . فزادبذلك اعزاز الأزهريين لجلالته وتفانيهم فى محبته والإخلاص اليه . فانه صار منذ الآن عنوان مجد مصر الجديدة المستقلة ، وهو إن شاء الله عنوان سعد وطالع يمن على تاريخ مصر الحاضر والمستقبل .

• • •

وعند ما صارت مصر مستقلة على هذا الوضع لم يضن الملك فؤاداً
عليها بالدستور الذى ينظم طريقة الحكم ويعطى ما لقيصر لقيصر وما لله
وقد كان من نتيجة هذا الدستور أن أنشىء فى مصر نظام حكم نيـ
فكان هناك مجلسان يدعى أحدهما مجلس النواب، ويضم نواب الأمة ا
انتخبتهم لتدبير شئونها التشريعية وللهيمنة على أحوالها عموما، والآخر يـ
مجلس الشيوخ، وهو يضم طائفة أخرى من شخصيات الأمة البارزين، وفى
المجلس الأخير جعل ثلاثة أخماس أعضائه بالإنتخاب، والخمسان البا
يختارهم الملك ممن يرى جلالته أن فى وجودهم فى هذا المجلس فائدة واستة
لأسباب الحكم العادل السديد.

حقوق الملك الدستورية

فى تعيين الرؤساء الدينيين

وعندما صدر الدستور المصرى الذى ينظم أصول الحكم على
الأساس، كان موضوع تبعية الأزهر للملك وحقوقه التقليدية القديـ
اختيار شيخ الأزهر وكبار علمائه، وكذلك فى اختيار رؤساء الأ
الأخرى، موضع نقاش ومباحثة بين أعضاء اللجنة التى وضعت هذا الدسـ
فقد طرأ لبعض أعضائها أن حقوق الملك هذه فى تعيين الرؤساء الد
تنتقل من نفسها وبطبيعة الحكم النيابى الذى صارت تحكم مصر الآن بمقـ
ــ تنتقل هذه الحقوق إلى الحكومة من جهة التنفيذ، وإلى البرلمان من
التشريع وجهة الإشراف، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخـ

ثم طلبوا أن يتنازل الملك عن هذه الحقوق إلى هاتين الجهتين .

. . .

ولكن الأزهر كما قدمنا له صلة روحية قديمة بالملك . .

وقد بدأت هذه الصلة منذ الجد الأول للأسرة المالكة ثم اتصلت وامتدت من وقته حتى الآن . .

والأزهر يرى أن الحكم النيابي الجديد الذى ستحكم مصر بمقتضاه عقب صدور الدستور ، لابد سيشمل فرقا وأحزاباً سياسية هى مستلزمات حتمية لهذا النظام النيابي كما يسميه المصريون ، والحكم البرلمانى كما يسميه الأوربيون الذين أخذناه عنهم . .

والأزهر يرى أن هذه الفرق وهذه الأحزاب ستختلف حتما ، وستتناطح حتما بعضها مع البعض وسيسعى كل منها للوصول للحكم شأن هذه البرلمانات ، وأن كل حكومة منتمية لأحد هذه الأحزاب ستخالف زميلتها فى الأغراض التى تسعى اليها ، وفى الوسائل التى ستحكم بواسطتها ، وسيتبع ذلك حتما تدافع وتجاذب وتصادم وتشاد ، وخصوصاً فى أول عهد الاستقلال ، فقد تلغى حكومة قائمة ، نظاماً أو أعمالا قامت بها حكومة سابقة ، ظناً منها ، إذا كانت الحكومة حسنة النية ، أن سابقتها كانت مخطئة ، أو رغبة منها فى الاختلاف وفى التغيير ، لمجرد الاختلاف والتغيير ، إذا كانت أغراضها حزبية

. . .

من ذلك أشفق الأزهريون أن يكون انضمامهم للحكومة فى النظام النيابي الجديد معرضا لهم ولمعهدهم القديم لشىء من هذا التدافع والتصادم بين

الأحزاب ، أو لهذا الالغاء والإثبات الذى قد تقوم به الحكومات ، ومن
طرأ للازهريين أن تبعيتهم لولى الأمر كما كانوا دائماً ، وانتسابهم للملك المس
الجديد صاحب النزعة الديموقراطية ، هو أضمن وآمن سبيل لبقاء مجد هذا ال
بعيداً عن الأذى الحزبى ، وبعيداً عن التبديل والتغيير ، وبعيدا عن الش
السياسية وألاعيبها ودسائسها ، فطلبوا أن يظل الأزهر فى نظام الحكم الج
تابعاً للملك .

. . .

وعند ما عرف الملك فؤاد رغبة الأزهريين هذه نزل عليها وعمل
إجابتها .. فقد خشى هو الآخر على هذا التراث الشريف، تراث الجامع الأ
الذى تناقلته سلما القرون والأجيال ، أن تمتد له يد السوء أو عوامل الأذى
عهد حكمه ، إذا هو تدخل فى السياسة أو تعرض لعواصفها ، مما سيحصل حتم
كانت الحكومات الحزبية هى التى ستسيطر عليه . . من أجل ذلك أشار ا
للجنة الدستور بأن لا تتعرض لحقوقه فى تعيين الرؤساء الدينيين ، وأن يَ
فى الدستور الجديد مايشير إلى أن حقوق الملك فى تعيين هؤلاء الرؤساء
له كما كانت .. فنزلت اللجنة على رغبة جلالته .. وعند ماصدر الدستور ظه
فيه الفقره التالية :

« ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادىء المق
بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوق
التى تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسم
بها فى البلاد وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة ،

للقواعد والعادات المعمول بها الآن

• • •

وبعد صدور الدستور ، وبعد انتهاء الانتخابات التى أعقبته ، وبعد أن انعقد مجلس النواب ومجلس الشيوخ اللذان رسمهما الدستور ، ظهر للأزهريين وللملك أنهم كانوا محقين فى تخوفهم على الأزهر من السياسة ومن دسائسها ، فقد تطلعت أنظار الحكومات الحزبية لنفوذ الأزهر وعلمائه فى الشعب ، ولكلمته المسموعة فى الجمهور ، فأرادت كل منها أن تستميل هذا النفوذ وهذه الكلمة المسموعة لجانبها ، وكان أول مظهر من مظاهر هذا التطلع لاكتساب هذا النفوذ الأزهرى ما حصل عند ما رشح الملك أربعة من كبار علماء الأزهر ليكونوا أعضاء فى مجلس الشيوخ ، ليتكلموا فيه عن الدين وعن الأزهر ، وليشتركوا مع أعضائه أيضاً فى باقى شئون مصر العامة .

لقد ظنت الحكومة القائمة وقتئذ أن هؤلاء العلماء الأربعة ليسوا من حزبها ، ولقد قدرت أنها لن تستفيد من ورائهم شيئاً فى إقرار مبادئها ومبادىء حزبها ، فعارضت فى تعيينهم فى أول الأمر ، ثم اضطرت إلى قبولهم بعد ذلك ، فكانت هذه الواقعة فاتحة ظهور الطمع الحزبى فى اقتناص حقوق الملك الدستورية فى الأزهر لجانب الأحزاب ، فقد شعرت هذه الأحزاب أن قوة الأزهر وسلطته قد فلتت من أيديهم

• • •

ومنذ أن وقعت هذه الحادثة ، بدأ شىء من النضال بين الأحزاب وبين السراى فى شأن حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين ، فقد رغبت الاحزاب فى أن يتنازل الملك لهم عن هذه الحقوق لكى تستفيد الأحزاب من نفوذ

رجال الدين فى إقرار سيطرة هذه الاحزاب أو تعزيز هذه السيطرة . و
الملك كان يأبى دائماً على الأحزاب ذلك ، رفقاً منه على رجال الدين من
السياسة كما قدمنا ، ومحافظة منه على مجد الأزهر أيضاً أن يتعرض للخطر

• • •

ولكن الأحزاب السياسية لم تهدأ لها خواطرها، فإن طبيعة وج
كأحزاب سياسية لم تكن لترسل السكون فى أركانها أو الهدوء فى أرج
فالنضال السياسى هو عملها ، والمشاكسة هى روحها ، ومن أجل هذا ال
ومن أجل هذه المدافعة وجدت الأحزاب السياسية .

وقد نص قانون الانتخاب فيما يختص بترشيح كبار علماء الأزهر أ
فى مجلس الشيوخ ، أن يكون العالم المرشح عضوا فى هيئة كبار العلماء . .
وجدت الأحزاب السياسية مخرجاً لنضالها فى إخراج بعض العلماء ا
الذين عينهم الملك أعضاء فى مجلس الشيوخ ، والذين لم يكونوا على هو
الأحزاب ، فقد كان نصف هؤلاء من كبار العلماء ولكنهم ليسوا أعض
هيئة كبار العلماء الرسمية ، فتمسكت الأحزاب بنص اللفظ الدستورى ف
هؤلاء العلماء ولم ترد أن تتصرف فى حالتهم بروح الدستور ، فطلبت إ
الإثنين اللذين لم ينطبق عليهما لفظ الدستور . ولما كان الملك فؤاد
دستوريا بطبعه ، فقد نزل على هذا التفسير اللفظى من جانب الأحزاب
أن يساء الظن به من جهة الدستور ، فوافق على خروج هذين العالم
مجلس الشيوخ .

• • •

بقى الحال على ذلك زهاء السنتين ، ولم يجد فى الموقف شىء جديد يستدعى إعادة التكلم فى حقوق الملك من جهة الهيمنة على تعيين رؤساء الأديان .

ولـكن فى سنة ١٩٢٧ وفى أبان حكومة عبد الخالق ثروت باشا قامت حركة من الأحزاب ومن أعضاء البرلمان تستنكر على الأزهريين سوء ظنهم فى رجال السياسة وفى رجال الأجزاب ورجال الحـكومة ، وقال هؤلاء السياسيون فى نقاشهم أنهم يجلون الدين وأهل الدين ، وأن للأزهر ورجاله عندهم مكانة خاصة ، وهم لا يجهلون مطلقا ما لهذا المعهد القديم عليهم من حق الاحترام والإكبار ، وما هو واجب عليهم ازاءه من فرض حمايته والمحافظة عليه ، ولذلك فهم متألمون من سوء الظن الذى أظهره الأزهريون نحوهم من احتمال استغلالهم نفوذ رجال الدين لمصلحة غير مصلحة الدين ، واستغلال الأزهر واسم الأزهر لشىء غير ماوجد له هذا المعهد من رفع لواء الاسلام وحماية تقاليده وتعاليمه

وكانت نتيجة هذه الحركة ، وهى حركة بريئة مباركة فى ظاهرها حتى الآن ، أن طلبت هذه الأحزاب ومنهم أعضاء البرلمان ، أن يتفضل الملك فيحسن ظنه فيهم وفى نواياهم من ناحية الأزهر ورجال الدين ، وأن يقدر فيهم هذه الروح الطيبة التى تسيطر عليهم من أجل الدين وأهله ، وحينئذ قبل الملك ، وهو ملك دستورى كما قدمنا ، أن ينزل على آراء النواب ، وأن يحسن الظن بهم فى شأن الأزهر كما طلبوا ، وحينئذ صدر قانون سمّى قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ هذا نصه :

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينـ والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا ع

مادة ١ — يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأز والمعاهد الدينية الأخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء وعلى ذلك يك تعيين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوز كما تصدر بناء على عرضه الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها قوانين هذه المعاهد .

مادة ٢ — تصدر بقانون ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخ والحساب الختامى وتتبع فيهما الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الد وحسابها الختامى .

مادة ٣ — يجرى حكم القاعدة المشار اليها فى المادة الأولى على ما لل من السلطة فيما يختص بتعيين الرؤساء الدينيين الآخرين وبالمسائل المت بالأديان المسموح بها

مادة ٤ — استثناء من حكم المادة الثانية لهذا القانون تعرض ميز الأزهر والمعاهد الدينية عن السنة المالية الحاضرة فى شهر مايو سنة ٢٧ على البرلمان

مادة ٥ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى القبة فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

. . .

يستفاد من هذا القانون أن الملك قد تنازل عن الحق التقليدى المتوارث له عن أجداده فى اختيار الرؤساء الدينيين ، ولكن هنا نقطة تفسيرية هامة فى القانون يجب استظهارها ، لأنها قد تغم على القارىء العادى الغير المطلع على ألفاظ التشريعات وتوجيهاتها .

لقد وكل هذا القانون لرئيس الوزراء أن يختار الرؤساء الدينيين الذين يظن أنهم يصلحون للمناصب الشاغرة ، فيطلب من الملك التفضل باقرار هذا الاختيار واصدار أمر ملكى به ، ثم بمجرد صدور الأمر الملكى يعتبر هذا الشخص الذى اختاره رئيس الوزراء معينا فى وظيفته .

أما النقطة الهامة فى الموضوع فهى أن التعيين فى هذه الوظائف يكون بأمر ملكى وليس بمرسوم ملكى لأن هذه هى النقطة الدستورية المحتاجة لبيان ، فالمرسوم الملكى ، حسب الدستور ، هو الصك الملكى الكريم للأعمال الحكومية التى يتقدم بها مجلس الوزراء لجلالة الملك ليمهرها بامضائه وفى هذه الحالة يكون مجلس الوزراء هو وحده المسئول عنها ، ولا يطلب من الملك تحمل مسئولية فيها ، وإنما أمضاء الملك تتويجاً لها لتأخذ طريقها للتنفيذ .. وليس

فى هذا الاتجاه الدستورى انتقاص لسلطة الملك أو لمسئوليته أمام شعبه
مراقبة حسن سير الحكومة ومؤاخذتها إذا هى كانت مخطئة ، فانه وإن ك
الملك ، بحكم الدستور ، لا يناقش مجلس الوزراء فى القرارات التى يتخذ
المجلس ، والتى يطلب من الملك استصدار المراسيم الملكية بها ، إلا أن للم
الحق فى إقالة الوزارة إذا هو لاحظ أن فى قراراتها أو تصرفاتها مالا يت
مع المصلحة العامة التى ينشدها الملك لأمته ، وفى هذه الحالة يستفتى الش
بانتخاب جديد فى شأن هذه الوزارة .

هذا عن المراسيم الملكية . .

أما عن الأوامر الملكية وهى التى نص قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ أن تعيين الرؤساء الدينيين يكون بمقتضاها ، فانها تختلف عن المراسيم المل من ناحية المسئولية الوزارية اختلافاً جوهريا . .

ففى التعيينات التى تصدر بأوامر ملكية ، يكون الملك وحده هو المتصر فيها ، وليس لأحد أن يعترض عليها أو يعارض فيها ، ولا تتحمل الوز مسئوليتها ، ولا يجوز للبرلمان أن يتناقش فيها . . فهى فى الحقيقة حقوق شخ للملك يتولاها وينفذها كما يريد .

. . .

من ذلك ترى أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ لم ينقل حقوق ا بأجمعها فى تعيين الرؤساء الدينيين إلى الحكومة بل هو شارك رئيس الو مع الملك فى إجراءات التعيين ، أو هو جعل حق الاختيار لرئيس الو وحق الموافقة للملك ، وظاهر أن كلا الحقين متمم للآخر فى تنفيذ التعي

تنفيذ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

لأول مرة

كانت أول مرة نفذ فيها هذا القانون الجديد فى سنة ١٩٢٧ ، عندما توفى المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر ، وصار لزاما على الحكومة أن تختار شيخاً جديداً بدله .

وفى هذه الأثناء كانت تقوم فى مصر حكومة تدعى حكومة الائتلاف ، لأنها كانت تضم جميع الأحزاب السياسية مؤتلفة ، وكان رئيس هذه الحكومة مصطفى النحاس باشا ، لأنه كان زعيم أكبر حزب فى البلاد وقتئذ وهو حزب الوفد المصرى ، فكان على مصطفى النحاس باشا ، بصفته رئيس الوزراء ، أن يختار مرشحاً من هيئة كبار العلماء ليتقدم به للملك وليلتمس منه التفضل باصدار أمره الملكى بتعيينه شيخا للجامع الازهر .

• • •

وفى الوقت الذى خلت فيه مشيخة الازهر على هذا النحو ، كان هناك عدد من كبار العلماء تتطلع نفوسهم لهذا المنصب السامى ، وكان لجميعهم تاريخ مشرف قديم ، سواء فى التعليم الدينى الذى يعتز به هؤلاء العلماء ، أوفى وظائفه الرئيسية التى قد تكون من ضمن المؤهلات أيضا .

• • •

ومنصب شيخ الأزهر كما قدمنا منصب عالمى له خطورته ، فصاحبه بحكم

القانون وبحكم التقاليد هو الأمام الأعلى لجميع رجال الدين فى مصر ، ف
بذلك المثل الأول للشريعة المحمدية الغراء .

من ذلك لم يكن اختيار أحد العلماء ليكون شيخ الجامع الأزهر بالأ
الهين ، فلم يكن ليملأ هذا المنصب مجرد عالم من كبار العلماء ، بل لا بد أن تتو
أيضاً فى هذا العالم صفات مميزة تؤهله لهذا المنصب ، الذى تتمثل فيه
قلنا تعاليم الإسلام .

. . .

أن المرشح لمشيخة الأزهر ينبغى أن يكون غزير العلم ، وأن يكون قداش
بهذه الغزارة ، وينبغى أن يكون له تلاميذ من العلماء تخرجوا على يديه وشيد
بذكره وملأوا الآفاق بسيطه العلمى ، وينبغى أن يكون معروفا بالور
والتقوى ، ومشغولا بالعبادة ، ومتفانيا فى إرضاء الله ، وأن تكون له شخص
قوية ، ولكنها سمحة جذابة ، وأن يكون فصيح المنطق واسع الفكر ، طا
الذمة والسريرة ، وليس فى ماضيه أو حاضره ما يشينه من ناحية التمس
بأحكام الدين وتعاليمه ، وأن يكون مع ذلك أيضا متواضعا فى مقام التواض
ومتعززاً فى مواضع الكرامة .

. . .

لقد كانت هذه الصفات متوفرة فى عدد من كبار العلماء الأزهريين عند
توفى المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى ، وكان من هؤلاء عدا الشيخ
الأحمدى الظواهرى الذى سبق نوهنا عن تمتعه بهذه الصـــفات ، الش
عبد الرحمن قراعه ، والشيخ محمد حسنين مخلوف ، والشيخ محمد بخيت ، والش

احمد هارون ، والشيخ عبد المجيد سليم وغيرهم . . فتطلعت الأنظار إلى من عسى سيختاره مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة الإئتلافية من بين هؤلاء العلماء الأعلام ليتقدم باسمه للملك فؤاد مرشحا لمشيخة الأزهر .

• • •

أن جميع هؤلاء العلماء لهم ماض مشرف كما قدمنا ، فكلهم جلسوا على كراسي التدريس فى الأزهر والتف الطلبة حولهم وتدرجوا فى تلقين العلوم من النحو إلى المنطق إلى البلاغة إلى الأصول . وكل واحد منهم اتخذ لنفسه أحد العلوم الأزهرية فتضلع واشتهر فيه ، وكلهم يقبل عليهم الطلاب والعلماء يقبلون أيديهم الآن كما كانوا يقبلونها من قبل اعترافا لهم بفضل تلقين العلم ، وإكراماً واحتراماً لوقارهم ولشخصياتهم .

• • •

ولكن رئيس الوزراء كان رجل سياسة . . إنه لم يفكر فى المنطق والأصول والبلاغة كما كان يفكر الأزهريون . . أنه لم يكن ليلحظ أن آلاف الأزهريين ، من علماء وطلبة ، كانوا يتطلعون أول مايتطلعون ، أن شيخ معهدهم وأمام شريعتهم وشيخ الإسلام لابد أن يكون علمه الواسع الغزير وصيته المنتشر فى ذلك هو أول اعتبار فى اختياره . . فالأزهر عند هؤلاء العلماء والطلبة هو معهد تعليم أصول الإسلام ومكان تفهم تعاليمه وتشريعاته .. وأنه لمن الواجب فى نظرهم أن يكون شيخ هذا المعهد ورئيس هذا المكان أعلم العلماء طراً .

• • •

ولرئيس الوزراء عذره فيما غفل عنه من تفكير الأزهريين على هذا

النحو ، فهو كما قدمنا أحد رجال السياسة ، بل إن السياسة فى الحقيقة ع
الأول والآخر ، ولذلك فالذى شغله أكثر فى هـذا الموضوع هو ناح
السياسية وما إليها .. أنه كان يفكر فى الدستور وعلاقة حقوق الملك فى تعي
الرؤساء الدينيين بهذا الدستور ، فلم تكن الاعتبارات التى شغل بها الأزهريو
من أهمية سعة علم شيخهم وصلاحه وتقاه ، لتشغل رئيس الوزارة كما شغلتهم
اختيار شيخ الأزهر الجديد ، وإنما الذى كان يشغله أكثر فى موضوع ه
الإختيار ، أن يجد شيخاً يقر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يع
الحكومة حق مشاركة الملك فى اختيار الرؤساء الدينيين ، وبذلك يوطد ه
الحقوق الجديدة لجانب الأحزاب السياسية .

أن رئيس الوزراء كان معنيا بالناحية المدنية من الموضوع أكثر
الناحية الدينية والعلمية ، بخلاف الأزهريين الذين كانوا مهتمين بالناحيـ
الدينية والعلمية أولا .

. . .

أن الرجل السياسى ، بطبيعة عمله وطبيعة اتجاهه ، لا يشغله إذا كان ر
الدين صالحاً أم طالحاً ، متعبداً أم مستهتراً ، خبيثاً يستغل الدين والمر
الدينى لمصلحته ، أم صافياً يعمل للدين ولله وحده . أنه لا يهتم إذا كان ر
الدين يعظ فى المساجد لله حقاً ، أم هو يعظ بقصد الدعاية لنفسه . وهو لا
إذا كان رجل الدين هذا يظهر فى المساجد فى جميع أوقات الصلاة ، ويغ
بيوت الله ليصلى صلاة الجماعة ، ويؤم المسلمين فى الصلاة ، أم هو لا يق

المساجد أبداً ولا يرى فيها مصليا أبداً ، إلا إذا كان فى ذلك مظهر له ، أو اضطرار له ، كما فى حفل رسمى مثلا .

أن رجل السياسة بطبيعة عمله لا يعبأ إذا كان رجل الدين يقوم حقيقة بتعاليم الدين فلا يعصى الله فى شىء ، ولا يجالس أعداء الإسلام ، ولا ينافق بدينه ولا بوطنه . . إنه لا يهتم إذا كان هذا يغاير أهل الدين فى مظهرهم أو فى زيهم أو فى عاداتهم ، أو إذا كان قد ترك التقشف والتقى والورع واندمج فى الدنيا ونعيمها ، وسعى وراء الثروة والجاه ، ولم يعبأ بالدين إلا فى الظاهر .

أن رجل السياسة ، بطبيعة عمله وطبيعة اتجاهه ، ما كان ليشغل باله بكل هذا . . وإنما الذى كان يشغله ، من ناحية الأزهر ، تلك الاعتبارات السياسية التي قدمناها ، وتفسيرات القوانين والدساتير ، وعلاقة هذه التفاسير بحقوق الحكومة وحقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين .. ولعل هذا الشعور بعينه ، شعور عدم المبالاة بأخلاق رجال الدين من جانب رجال السياسة ، هو الذى كان يتخوف من أجله الأزهريون والملك عند ما كانوا يفضلون تبعيتهم للجالس على العرش .

. . .

وأخيراً استشار النحاس باشا زملاءه الوزراء فى شأن اختيار عالم يصلح لمشيخة الأزهر . . فانه لم يكن ينتمى لحزبه فى ذلك الوقت عالم أزهرى كبير يصلح لهذه الوظيفة . . وهنا كانت عوامل السياسة أيضاً هى التى تسيطر على رؤوس هؤلاء الزملاء ، فانهم رجال سياسة أيضاً ، ولم تكن لتشغل بالهم فى هذا الترشيح إلا العوامل السياسية التى أسلفناها . .

لقد رشحوا له عالماً من القضاء الشرعى توسموا فيه الصلاحية من
الناحية ، لأنه كان أيضاً فى الحقيقة من رجال السياسة . لقد تخرج هذا الم
من الأزهر منذ خمس وعشرين عاماً وقتئذ . ولكنه منذ تخرجه ترك الأ
فنسيه زملاؤه الأزهريون ، لأنه لم يشاركهم فى حياتهم الأزهرية التى
يعتزون بها .. أنه لم يجلس معهم للتدريس على الكراسى المقامة بجوار الأ
ولم يأت الطلبة يقبلون يده قبل الدرس وبعده اعترافاً منهم بفضله وعا
يفعل هؤلاء الطلبة الآن وكما فعلوا من قبل مع زملائه .. أن أحداً من ه
الطلبة لم يتخرج على يديه فصار الآن عالماً يتحدث بعلمه ، ويفخر بأس
له ، ويملأ الدنيا تشييداً بصيته وغزارة فقهه . . أنه لم يلقن النحو أو المنط
البلاغة أو الأصول أو التفسير أو الحديث ، كما لقنه هؤلاء الزملاء .. بل
لم يرق أيضا وظيفة من وظائف الأزهر الإدارية كما رقيها بعضهم .

أنه أحد رجال الدين . . ولكنه أكثر شيء قرباً بالسياسة ، فقد
باتصاله بالاوساط السياسية .. ولعل هذا هو الذى عرف أهل السيا
فرشحوه لهذا المنصب ، مع أنه منصب علمى دينى .

أنه شغل بالسياسة أكثر من العلم والتعليم الدينى .. فهو لا يظهر فى الم
يصلى ويعظ فيها إلا إذا كانت الصلاة والوعظ فى حفل رسمى متصل ب
رسميته بالسياسة .. والآيات القرآنية التى يختارها للوعظ يحرص على أن
مما يشير إلى حالة سياسية قائمة .. أنه فى الحقيقة معجون بعجين السياسة .

فمن هو ذلك القاضى الأزهرى السياسى الذى عرض السياسيون اسم
النحاس باشا كمرشح لمشيخة الأزهر ؟ . وهل هو قبله كمرشح ؟ !

ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال يجب علينا أن نعرف أشياء أخرى ، هى الظروف والملابسات التى كانت قائمة وقتذاك . فأن هذه الشخصية لم يرغب الملك فى تعيينها شيخا للازهر .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ومعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وانجلترا

سبق تكلمنا على أن تصريحا سياسيا بريطانيا صدر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يعلن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى حدود تحفظات أربعة تحصل فى شأنها مفاوضات بعد ذلك لتستكمل مصر هذا الاستقلال وهذه السيادة .

وقد كانت انجلترا فى هذا الوقت مخلصة فى هذا الإعلان من جانبها ، فقد تم هذا التصريح على يد اللورد اللنبى معتمد بريطانيا فى مصر حينئذ وهو القائد الحربى الشهير الذى توج حياته العسكرية الطويلة بانتصاراته المشهورة فى فلسطين وفى سوريا فى أواسط الحرب العالمية الأولى .

وعندما يقرأ القارىء حياة هذا الرجل العسكرى الشهير فى كتاب « اللنبى فى مصر » الذى ألفه الجنرال ويفل وظهر أخيراً ، يمكنه أن يدرك أن اللنبى كان رجلا صاحب مبدأ ، وأنه كان مخلصا حقاً لمصر بقدر إخلاصه لبريطانيا ، لانه كان يدرك أن المصلحة الحقيقية للبلدين تتطلب أن يتصادق البلدان بدلا من التصادم ، وأن يعترف كل منهما بمصالح الآخر ، فلا يطغى القوى منهما على الضعيف .

لقد كان فى بريطانيا فى ذلك الوقت قوم لايقرون سياسة اللورد
هذه العادلة ، ويتبين ذلك جليا مما كتبه ويفل فى كتابه عن هذا الموضو
ولكن اللنبى أقنع معارضيه بصحة وجهة نظره وطمأنهم من المخاوف
كانت تساورهم حينذاك على المصالح البريطانيـــة إذا حصلت مصر
استقلالها الحقيق يوماً ما ، وإذا توقفت انجلترا قطعيا عن التدخل فى شـ
مصر الداخلية أو الخارجية يوما ما أيضا .

. . .

وبعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير هذا ، هدأت أفكار المصريين بعـ
كانت ثائرة ، واطمأنت نفوسهم إلى أن ثورتهم من أجل الاستقلال لم تـ
سدى ، فهم على الأقل قد ظفروا من انجلترا ومن باقى الدول بالاعتراف
باستقلالهم ، ولو أن هذا الاستقلال لا يزال يحتاج إلى الاستكمال .

. . .

لقد قدر المصريون مجهودات اللورد اللنبى فى استصدار هذا التـ
وإعلان هذا الاعتراف باستقلال مصر من جانب حكومته ، ولقد
له مواقفه الدفاعية فى مناهضة السياسيين البريطانيين الآخرين الذين
يعارضونه فى اتجاهه هـذا ، والذين رموه من أجله بالضعف والـ
والارتباك السياسى .

لقد اتخذ المصريون من اللورد اللنبى صديقاً لهم ، وعدوه رسول ا
بين الأمتين . .

. . .

ولكن القدر لم يشا أن تستمر رسالة اللورد اللنبي النبيلة هذه، ولم يشأ أن تحل على يديه تلك التحفظات الأربعة التى احتفظت بها انجلترا لاستكمال استقلال مصر . . فلقد حدثت حادثة سياسية مروعة هزت نفوس المصريين والبريطانيين على السواء، وبلبلت أفكار المخلصين العاملين لمصلحة الدولتين، وأرسلت فى الجو غباراً كثيفاً عنيفاً بعد أن كان صافياً رائقاً، وأشاعت فى قلوب الناس حزناً وقلقاً واضطراباً .

تلك هى حادثة مصرع السير لى ستاك، حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى وقتئذ، على يد نفر قليل من شبان مصريين طائشين، لم يكونوا ليعبروا أبداً فى ذلك عن شعور باقى المصريين، ولم يكن لعملهم هذا محل أو مبرر فى وسط هذا الجو الرائق الذى كان سائداً وقتئذ بين البلدين .

• • •

كانت نتيجة هذا الحادث المشئوم أن انهزم اللورد اللنبي فى سياسته التفاهمية التى كان يسعى إليها فى استتباب المحبة والسلام بين انجلترا ومصر، فقد أتاحت هذه الحادثة لمعارضيه وناقديه فى بريطانيا أن يرفعوا رؤوسهم انتصاراً لآرائهم السابقة، وأن يرموا سياسته بالخرق والضعف، وأن يطلبوا فى قوة الغالب المنتصر، أن تحل الشدة فى مصر محل الملاينة، وأن تؤخذ الأمور فيها بالحزم والعنف بدلا من الملاطفة، وأن تعود لانجلترا اليد العليا فى جميع شئون مصر كما كانت من قبل، وأن يحل محل اللورد اللنبي فى مصر رجل بريطانى آخر يكون معروفاً بالشدة والقسوة والعنف، ويكون له فى ماضيه ما يطمئن البريطانيين على أن الأمور فى مصر ستؤخذ بهذا العنف وهذه القسوة وهذه

الشدة، ليكون الموقف كله فى يد البريطانيين، على حد تعبيرهم.

. . .

لقد كان الجو كله مكفهراً كما قدمنا. ولقد كان الرأى العام البر
غاضباً وساخطاً من أجل فقد هذه الروح البريطانية التى ضاعت بمصرع ا
لى ستاك عند ما كان يعمل فى سبيل خدمة وطنه. ولذلك لقى نداء أ
تغيير اللورد اللنبي بعميد آخر أذنا صاغية من الحكومة البريطانية فاخ
السير جورج اللويد ليخلف اللورد اللنبي فى مصر وكانت لهذا السير
ما يظهر صفات العنف والقسوة التى طلبها هؤلاء المنادون.

السير جورج اللويد

كان ذلك التغيير فى سنة ١٩٢٥. وعند ما حضر السير جورج ا
إلى مصر لم يضيع وقتاً طويلا فى بدء السياسة التى رسمها فى تصريف الأ
فيها بالحزم وبالشدة ليجعل الموقف كله فى يد البريطانيين كما قالوا.

وهنا كانت الظروف مؤاتية لكى يتأتى للمندوب البريطانى أن
ما أراد، فقد اختلفت الأحزاب وتناضلت من أجل الحكم كما قدر الملك
قدر الأزهريون من قبل، فوجد السير جورج اللويد الباب مفتوحاً جا
والطريق معبداً سهلا، وما كان عليه إلا أن يتخطى عتب الباب لي
ويمر فى الطريق بدون مقاومة ما، أو بمقاومة بسيطة.

لقد كان فى مصر وقتئذ حزبان قويان. كان اسم أحدهما حزب
زغلول، واسم الآخر حزب عدلى يكن. فالأحزاب فى الشرق كثيراً م

حول الأشخاص أو من أجل الأشخاص ، ثم بعـــد ذلك يفتش لها عن مبادىء ، إذا كان هناك مبادىء سياسية مختلفة بين أشخاص الزعماء، أما إذا كان المبدأ السياسى واحداً ، كما هى العادة غالباً ، وإنما الاختلاف على وسيلة الوصول لكراسى الحكم ، فحينئذ يكون التفتيش على ألفاظ ، تخالف فى أوضاعها الألفاظ التى كتبها أو اتخذها الحزب الآخر للمبدأ المشترك . فيكون ثمة خلاف على كل حال .

• • •

لقد قام بين سعد وعدلى ، وهما من رجال السياسة المصريين البارزين ، شقاق شديد فى ذلك الوقت ، فكان أنصار سعد يلقبون بالسعديين ، وأنصار عدلى يلقبون بالعدليين ، ثم بعد ذلك اتخذت هاتان الفرقتان لقبين سياسيين يغطيان بهما هذه النزعة الشخصية ، فلقب حزب سعد بحزب الوفد المصرى ، إشارة إلى أن سعداً وأصحابه كانوا أعضاء الوفد المصرى الذى تألف لمحاولة المناداة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح كما قدمنا ، ولقب حزب عدلى بحزب الأحرار الدستوريين ، إشارة من أصحابه برغبتهم فى تحرير مصر من الحكم الإنجليزى أولا ، ولأن تحكم مصر بعد ذلك حكماً دستورياً . وكان ذلك فى الحقيقة هو برنامج الوفد المصرى أيضاً ، ولكن لابد من عنوان مخالف فى اللفظ كما قدمنا . .

• • •

هنا وجد السير جورج اللويد المنفذ الذى ينفذ منه لصميم الحياة فى مصر ، فكان أول عمل عمله أن أبعد عن الحكم الحزب الذى كان مسيطراً وقتئذ

وأقام مكانه الحزب الآخر . بل أن حزباً سياسيا ثالثاً ظهر أيضا فى المي
هو حزب الاتحاد ، فكان فرصة أخرى لتمكين السير جورج اللوي
سياسة التدخل البريطانى التى جاء يحملها ، فكلما كثرت الأحزاب والش
الأمة كلما كان الشقاق بين زعمائها وبين جماعاتها وبين أفرادها أكثر و
وكلما كانت بذلك أخصب للنفوذ الأجنبى . .

. . .

لقد بقى اللورد جورج اللويد فى مصر زهاء الخمس السنوات ، لع
أثنائها دوراً هاماً فى الشئون المصرية ، بل هو كان فى الحقيقة يلعب ب
السياسيين ، فقد أقام وزارات وأبعد وزارات ، وقد أنشأ قوانين و
قوانين ، وعندما أبعد قانون العمد وأقام قانون الاجتماعات ح
البوارج الحربية البريطانية مهددة من أجلهما فى ميناء الاسكندرية .

. . .

لقد أنعم على السير جورج اللويد بلقب « لورد » فأصبح لقبه
« اللورد جورج اللويد » .

أن لهذا اللورد تاريخ معروف فى الأمبراطورية البريطانية عند
حاكما فى الهند وحاكما فى جهات أخرى . أنه كان معروفا بالعنف
يسعى دائما وراء كسب حقوق جديدة لأمته فى البلاد التى كان فيه
أو مندوبا . .

أنه يسعى الآن لكى يكسب لبريطانيا فى مصر حقوقا جديدة
ينتهز هذه الفرصة ، فرصة غضب الحكومة البريطانية وغضب

البريطانى من أجل مقتل السردار السير لى ستاك ، لكى يتدخل فى جميع شئون مصر ، ولكى يكسب كل ما يمكن أن يكسبه لمصلحة بريطانيا .

• • •

لقد قال أحد رؤساء الوزارة المصريين الذين قبلوا هذا المنصب فى ظروف مقتل السردار إنه ما قبل هذا المنصب إلا لينقذ ما يمكن إنقاذه من يد المندوب السامى البريطانى ، وفى هذا التصريح ما يدلنا دلالة واضحة على مقدار ما كان للنفوذ البريطانى من قوة وسطوة فى ذلك الظرف .

• • •

لقد كانت معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وانجلترا ، وهى المعاهدة التى صفيت بواسطتها التحفظات الأربعة التى كانت معلقة لاستقلال مصر الحقيقى — لم تبرم بعد ، فإنها لم تبرم إلا بعد ذلك بنحو عشر سنوات فى أغسطس سنة ١٩٣٦ . . ولو كانت هذه المعاهدة موجودة وقتئذ لما كان ليتأتى للورد جورج اللويد أن يعتدى على مصر وعلى حريتها بمثل هذا الاعتداء من أجل حادثة فردية قام بها شاب أو شبان طائشون .

• • •

وفى أثناء مقام اللورد جورج اللويد فى مصر ، وفى أثناء غلبته هذه وعنفه هذا ، توفى المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر فى أواسط سنة ١٩٢٧ ميلادية ، وعندئذ خطر للورد أن هذه فرصة مناسبة لكى يتدخل فى شئون الدين أيضاً ، فربما كانت هذه هى الناحية الوحيدة من

الشئون المصرية التى لم يضع أصبعه فيها بعد ، وذلك بالرغم من أن تقال الحكم الإنجليزى تقضى بالابتعاد عن شئون الدين كما قدمنا .

. . .

إن من تحصيل الحاصل أن ننبه هنا إلى وطنية الملك فؤاد الأول و تفانيه فى الإخلاص لمصر . ولقد كان الملك يرقب حركات اللورد الل بكثير من الصبر ، فقد كان ملكا عاقلا مجرباً ، لقد كان يرى أن هذه ز سياسية لابد ستنتهى ، وأن الأساليب التى كان يستعملها اللورد بنفسه ويحر بعض المصريين أحياناً على استعمالها ، لابد ستفشل يوما ما ، طال الزمن أو قصر .

ولكن مهما صبر الملك فى المسائل السياسية ، ومهما انتظر فيها ه العاصفة ، فأنه لم يكن ليصبر أبداً فى أمور الدين الإسلامى يتدخل فيها المصريين .. فالملك مسلم معتز بإسلامه .. ومؤمن شديد الإيمان بدينه .. وإذ تساهل فى أمر تدخل الأيدى الأجنبية فى اختيار رؤساء الدين ، فان هذ البلاء الأكبر على الدين وأهل الدين .. وخصوصاً وأن جلالته كان ي من تجاربه كسياسى محنك ، أنه إذا تساهل فى مثل هذا التدخل مرة فقد هذا بعد ذلك مبدأ ، وقد يكون من الصعب حينئذ استرجاعه .

من ذلك يحق لنا أن ننتظر من الملك فؤاد اعتراضا على تدخل ا جورج اللويد فى مسائل الدين ، وسننتظر لنعرف ماذا حصل من اللورد جلالته فى هذا الشأن .

. . .

الوزارة الائتلافية برياسة النحاس باشا سنة ١٩٢٧

نرجع بالقارىء إلى الوزارة الائتلافية التى كانت قائمة وقتئذ برياسة مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد المصرى ، فى هذه الوزارة الائتلافية كان يمثل حزب الأحرار الدستوريين فيها سياسيان معروفان هما محمد محمود باشا واحمد خشبه باشا وكلاهما من أبناء الصعيد ، وأبناء الصعيد كما هو معروف يعتزون بصعيديتهم اعتزازاً كبيراً .

وكان لهذين الصديقين صديق ثالث ، هو من أهل الصعيد أيضا ، ولا تقل صداقته لهما عن صداقة أحدهما للآخر ، وهو من رجال الدين فى القضاء الشرعى ، وله أيضا شغف بالسياسة ... ومن هنا كانت صداقته المتينة لهذين السياسيين ، أما هذا الصديق الثالث فهو الشيخ محمد مصطفى المراغى .

• • •

لقد تطلعت نفس الشيخ المراغى عند خلو منصب شيخ الأزهر لهذه المشيخة الجليلة .. ولقد كاشف بذلك صديقيه العضوين بالوزارة ، فوافقاه على تطلعه ، وكانا رسولى دعاية له عند مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة الائتلافية التى كانا عضوين فيها ، فقد كان عليه ، وقد خلت هذه الوظيفة بوفاة الشيخ أبى الفضل ، أن يتقدم للملك بمرشح لها كما قدمنا .

• • •

لقد سبق أشرنا إلى أن رجل السياسة يهتم أول مايهتم بالشئون الدستورية والشئون السياسية ، فلما سأل مصطفى النحاس باشا زميله محمد محمود باشا

عن اتجاهات الشيخ المراغى فى شأن القانون رقم ١٥ لسنة١٩٢٧ الذى يقر
للحكومة حق اختيار الرؤساء الدينيين ، أجاب بأن الشيخ المراغى لا يعار
فى هذا القانون ، بل هو يقره ، وحينئذ ، ولما كان لا يوجد فى حزب النحا
باشا السياسى فى ذلك الوقت عالم يصلح لرياسة الأزهر كما قدمنا ، فقد
النحاس باشا ، بناء على ترشيح زميليه فى الوزارة أن يتقدم للملك فؤاد با
الشيخ المراغى مرشحا لمشيخة الأزهر ، وهذا جواب التساؤل الذى أسلفنا

• • •

لقد مضّى الشيخ مصطفى المراغى مدة طويلة من حياته فى القضاء الشر
فى السودان . والموظفون المصريون فى السودان بحكم وظائفهم ، يختلط
بزملائهم الموظفين البريطانيين هناك ، وكثيراً ما تنشأ بين الجميع إلفة و
ومودة من طبيعة الاغتراب .

• • •

وقد كان الشيخ المراغى موظفا مصريا كبيرا فى السودان . فكان ط
أن تنشأ تلك الألفة وتلك المودة بينه وبين كبار الموظفين البريطانيين وسا
فى ذلك القطر الشقيق ، شأن باقى كبار المصريين الآخرين .

• • •

وقد مهدت تلك الفترة الطويلة التى قضاها الشيخ المراغى قاضيا فى السو
فرصة له واسعة لكى يتعرف فيها عقلية هؤلاء الانجليز ، ولكى يتفهم مشار
ومقدار تفكيرهم وحكمهم على الأشياء ، فلقد تصادقوا ، ولقد جلس وتنا
معهم فتبادلوا المودة وارتاح كل منهم للآخر . . وخصوصا وأن الشيخ قدا

عندهم بسعة العقل والفكر عندما أفتى فى أبان الحرب العالمية الأولى، وكانت تركيا قد أعلنت الحرب وقتئذ على بريطانيا، بأنه لا مانع من محاربة المسلم لأخيه المسلم، فقد كانت هذه الفتوى من أسباب استقرار النظام حينئذ فى السودان.

• • •

وعندما نقل الشيخ المراغى من السودان لمصر لم تنقطع المودة والصداقة التى نشأت فى السودان، بل استمرت هذه المحبة والمودة فى مصر أيضا. وقد حكى وقتئذ الأستاذ محمد شفيق رئيس القسم العربى بدار المندوب السامى البريطانى فى مصر أن اللورد جورج اللويد يعز فضيلة الشيخ المراغى رئيس المحكمة العليا الشرعية إعزازاً خاصاً، فإنه لا يمضى أسبوع إلا ويكون فضيلة الشيخ مدعواً أو زائراً فى دار المندوب، وكثيراً ما يتناولان الطعام معا ويتجاذبان أطراف الحديث فى شتى الشئون.

• • •

كان طبيعياً إذاً أنه عندما خلت وظيفة شيخ الجامع الأزهر، وعندما أراد اللورد جورج اللويد أن يكون له رأى فى المرشح لها كما قدمنا، أن يتجه تفكيره أول ما يتجه إلى الشيخ المراغى، فإنه لم يكن يعرف أحدا من العلماء الأزهريين، ولم يكن من السهل عليه ذلك، فتقدم اللورد جورج اللويد لتوفيق نسيم باشا رئيس ديوان الملك، وطلب منه ترشيح الشيخ المراغى لمشيخة الأزهر.

• • •

وعندما قابل النحاس باشا جلالة الملك فؤاد للتحدث معه فى شأن ترش
شيخ الأزهر الجديد ، حكى مصدر كبير فى القصر الملكى وقتئذ يصف ه
الحادث فقال إن جلالة الملك تلطف وأفهم النحاس باشا رئيس وزرائه
بطبيعته ملك دستورى ، وإن أظهر دليل على ذلك موافقته على القانون رقم
لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك معه الحكومة فى اختيار الرؤساء الدينيين بعد
كان هذا الحق لجلالته وحده ، وإنه يرغب أن تتعاون معه الحكومة فى المحا
على الدين الإسلامى ، وأن يكون هذا التعاون بأخلاص حقيقى من أ
الإسلام وحده ، ومجرداً عن أى غرض آخر .

وقال هذا المصدر نفسه إن جلالة الملك كان يفكر فى ذلك الوقت
ترشيح الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى لمشيخة الجامع الأزهر ، فقد
جلالته يرى أن الصفات اللازمة لهذا المنصب متوفرة فى هذا الشيخ .. ف
أخبر جلالة الملك رئيس وزرائه برغبته هذه ، أمّن النحاس باشا على صلا
الشيخ الظواهرى لمنصب المشيخة ، ولكنه أضاف أنه يعرف شخصاً آ
يصلح أيضاً ورجا من جلالته الموافقة عليه وذكر لجلالته اسم الشيخ
مصطفى المراغى .. وهنا يقول المصدر . إن وجه الملك تجهم فى هذه اللحظ
فقد تبادر لذهن جلالته فى أول الأمر أن هناك تفاهما بين النحاس باشا و
اللورد جورج اللويد على هذا الترشيح .

• • •

انقضى بعد ذلك على هذا الحديث زهاء العشرة شهور بقى فيها
المنصب الدينى الكبير شاغرا .. ولما تساءل الناس عن السبب فى ذلك ع

أن هذا إجراء كريم من جانب الملك فؤاد ، أراد به أحباط مجهودات اللورد جورج اللويد فى التدخل فى مسائل الدين الاسلامى.. فقد كانت هذه طريقة جلالته فى الرد على المسائل التى لا تنال منه القبول ، يهملها لتموت من نفسها .

. . .

وبعد انقضاء هذه الفترة الطويلة عاد النحاس باشا فطلب من توفيق نسيم باشا أن يلتمس من جلالة الملك التفضل بإصدار مره الملكى بتعيين الشيخ المراغى شيخا الازهر .. فإنه يرغب فى إرضاء زميليه فى الوزارة من جهة.. ولأن القانون يبيح لرئيس الوزراء هذا الالتماس من جهة أخرى .. وفى هذه الأثناء عاود اللورد جورج اللويد الرجاء لتوفيق نسيم باشا أيضا بترشيح الشيخ المراغى .. وهنا أدرك توفيق نسيم باشا صدق فراسة الملك فى نتيجة تدخل رجال السياسة فى أمور الدين . . ثم مراعاة لكل هذه الظروف مجتمعة تفضل جلالته باصدار الأمر الملكى بتعيين الشيخ المراغى شيخا للازهر .

. . .

التغييرات والحوادث التاريخية

التى وقعت فى حياة الأزهر

فيما بين ١٩٢٧ و ١٩٤٤

وعلاقة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بها

من الأمور التى تستلفت نظر المؤرخ المدقق فى أحوال الأزهر أنه ؛
مرت بالأزهر فى فترة الربع القرن التى تلت وفاة الشيخ أبى الفضل الجيزاو
عشر حوادث هامة غير عادية فى تاريخ هذا المعهد ، وكان القانون رقم ٥
لسنة ١٩٢٧ هو المحور الذى دارت حوله جميع تلك الحوادث الهامة ، إ
ظاهراً أو باطنا ، . . ويذكر القارىء أن القانون المشار اليه هو الذى يعط
الحكومة حق مشاركة القصر فى اختيار الرؤساء الدينيين ، وقد أثبتناه بنص
فى صفحة سابقة من هذا الكتاب .

والحوادث التاريخية الهامة المشار اليها هى :

١ — (ا) رغبة الملك فؤاد الأول فى تعيين الشيخ الظواهرى شي
للجامع الأزهر عقب وفاة الشيخ أبى الفضل الجيزاوى سنة ٢٧
ووقوف هذا القانون عقبة فى سبيل ذلك .

(ب) بقاء هذه الوظيفة شاغرة لمدة عشرة شهور بعد ذلك بسبب تدخ
اللورد جورج اللويد المندوب السامى البريطانى فى الترشيح له
الوظيفة لمصلحة الشيخ المراغى .

(حـ) تعيين الشيخ المراغى شيخا للجامع الأزهر سنة ١٩٢٨ ط
لهذه الظروف .

٢ — خروج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر فى اكتوبر سنة ١٩٢٩ بسبب هذا القانون .

٣ — تعيين الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخا للجامع الأزهر فى اكتوبر سنة ١٩٢٩ بتطبيق هذا القانون ، تمهيدا لإلغائه .

٤ — الغاء هذا القانون بواسطة الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٠ وإعادة حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين لجلالته كما كانت .

٥ — استقالة الشيخ الظواهرى من مشيخة الأزهر فى ابريل سنة ١٩٣٥ بسبب الأزمة المصريه البريطانية الكبرى التى قام بها المستر بيترسون نائب المندوب السامى البريطانى أثناء مرض الملك فؤاد المرض الخطير ، وذلك على أثر الطلبات البريطانية وقتئذ ، ومنها عدا إبعاد عبد الفتاح يحيى باشا عن رئاسة الوزارة ، وإبعاد زكى الأبراشى باشا عن السراى — إعاده توفيق نسيم باشا لرئاسة الوزارة وإبعاد الشيخ الظواهرى عن مشيخة الأزهر وإعادة الشيخ المراغى اليها .

٧ — إعادة الشيخ المراغى لهذا القانون فى سنة ١٩٣٦ بعد أن كان قد ألغاه الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٠ .

٨ — الاختلاف بين النحاس باشا رئيس الوزراء فى سنة ١٩٤٢ وبين رجال السراى على قيام أو عدم قيام هذا القانون ، فالنحاس باشا يرى أن القانون لا يزال قائما ويطلب إخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر بمقتضاه ، والسراى ترى أنه غير قائم منذ الغاه الشيخ الظواهرى وبذلك رفضت طلب النحاس باشا فى إخراج الشيخ المراغى .

٩ — تغير موقف النحاس باشا بصفته رئيس وزراء تجاه الشيخ المراغى .

فهو الذى رشحه لمشيخة الأزهر فى سنة ١٩٢٧ ثم هو الذى طلب إخرا
منها فى سنة ١٩٤٢ ولم يجب طلبه لعدم قيام هذا القانون .

١٠ – تغير الموقف بالنسبة لعلاقة الشيخ المراغى بهذا القانون ، فق
هذا القانون فى سنة ١٩٢٧ كان ممهداً لتعيينه فى المشيخة .. واعتبار ه
القانون غير قائم فى سنة ١٩٤٣ كان سبباً فى بقائه فى المشيخة .

• • •

هذه هى الأدوار التى مرت بهذا القانون أو التى مر بها هذا القا
المشهور فى حياة الأزهر فى الربع القرن الأخير حتى التاريخ الحالى . .
تكلمنا فى الصفحات السابقة عن الدور رقم (١) بفروعه الثلاثة .. و
الآن أن نتكلم على باقى الأدوار ، فان من مجموعها يتألف تاريخ الأ
الحديث ابتداء من وسط العقد الثالث إلى منتصف العقد الخامس من
هذا القرن العشرين . ومن مجموعها أيضا تتألف معظم مادة هذا الكتاب

الدور الثانى

الذى أنهى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

فى تاريخ الأزهر الحديث

أسباب خروج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر سنة ١٩٢٩

لكى نفهم الأسباب التى أدت إلى خروج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ بعد بقائه فى المشيخة زهاء خمسة عشر شهراً فقط ، يجب علينا أن نستعرض باختصار حالة الأزهر فى ذلك الوقت ، وكذلك الظروف التى كانت قائمة أثناء وجود الشيخ بالمشيخة فى هذه المدة ، فإن لهذا كله علاقة باستقالته .

• • •

لقد كانت صرخة الأزهر عالية من أجل الإصلاح فى ذلك الوقت كما أشرنا من قبل .. ولقد سبق نوهنا بأن الأزهريين كانوا قد تطلعوا لهذا الإصلاح على يد الشيخ الظواهرى عند ما ظنوا أنه هو الذى سيعين شيخاً للأزهر ، وذلك لسابق علمهم بأنه كان للشيخ الظواهرى برنامج قديم فى إصلاح الأزهر وضعه فى كتاب « العلم والعلماء » الذى ألفه فى سنة ١٩٠٤، فهو بذلك عندهم صاحب تاريخ قديم فى الجهاد من أجل الإصلاح .

فلما عين الشيخ المراغى شيخا للأزهر بالصورة التى قدمناها ، لم يكن الأزهريون يعرفون اتجاهاته من ناحية الإصلاح ، فان التحاقه بالقضاء الشرعى

منذ تخرجه فى سنة ١٩٠٣ وبقاءه فى مناصب هذا القضاء زهاء الخمس والعشر
سنة قبل ذلك الحين بعيداً عن الأزهر إلى أن عين شيخاً له ، جعل الأزهري
على غير اتصال به .. بل إن بعضهم قد نسى أيامه الأولى فيه .

ولكن الشيخ المراغى بالرغم من بعده هذه المدة الطويلة عن الأز
فان له بالأزهر صلة ، فان والده كان من أهل العلم بالأزهر ، وهو وإن لم يستك
تعليمه لحد حصوله على شهادة العالمية ، إلا أنه قضى جزءاً طويلا من حي
بين أرجائه ، فلما رجع إلى بلدته المراغه فى مديرية جرجا من صعيد مص
عين مأذون الشرع فى تلك البلدة ، وبقى فى هذه الوظيفة الدينية إلى أن تو
إلى رحمة الله .

لذلك فلما عين الشيخ المراغى شيخا للأزهر ، تملكه حنين للحلق
وللدروس التى تنعقد فى فسحاته بجوار الأعمدة ، فان علماء الأزهر كما قد
تملأهم نشوة من السرور عندما تتزاحم الطلبة عليهم يقبلون أيديهم قبل الدر
وبعده اعترافاً لهم بالفضل والعلم .. والشيخ المراغى بجلوسه على كراسى القض
افتقد هذه النشوة من كراسى التدريس، فهو الآن يحزن لها بعد عودته للأزه

ثم بعد أن استقر الشيخ فى منصبه بدأ ينظر فى إصلاح الأزهر ال
تطلعت له الأنظار كما قدمنا .

• • •

لم يكن إصلاح الأزهر فى الحقيقة بالأمر السهل الهين ، فهو عمل ؛
ويحتاج إلى مجهود ضخم.. ومثل هذه الأعمال التاريخية الهامة تحتاج أول ما
إلى رأس كبيرة مفكرة ، ولكنها بعد ذلك تحتاج أيضا إلى أيدى كثيرة عا

تروج لأفكار هذه الرأس المدبرة ، وتنشر اتجاهاتها وأغراضها ، وتساعد على تنفيذ تلك الأفكار والآراء .

وفى عمل دينى مثل إصلاح الأزهر هذا لابد أن تكون هذه الأيدى المساعدة المروجة المنفذة من علماء الأزهر الشبان .. ليكون لهم من نشاطهم وتحفزهم وحماسهم ما يعينهم .. وكلما كان هؤلاء العلماء من أولاد وتلاميذ الشيخ المصلح نفسه ، كان ذلك العمل منهم أكثر التصاقا بالإخلاص وأكثر انسجاما مع طبائع الأشياء . . .

ولكن بحكم ابتعاد الشيخ المراغى عن الأزهر فى القضاء الشرعى هذه المدة الطويلةلم يكن له فى الأزهر أولاد وتلاميذ من هذا النوع ، كما كان للشيخ الظواهرى مثلا ، أوكما كان لباقى كبار العلماء يروجون ويهيئون ويساعدون على إقامة الإصلاح الذى ارتآه أو يرتئيه الشيخ .. وحينئذ كان لزاماً أن يبحث الشيخ المراغى عن عدد من هؤلاء ولو كانوا من غير أولاده . . فتقدم له ستة من علماء الأزهر الشبان .. فقربهم الشيخ ووثق بهم ووكل اليهم كثيراً من أمر الدعاية والترويج لإصلاحه ثم اتخذ منهم عدة لتنفيذ الإصلاح ، عند ما يتم إقرار القانون به .

لقد كان لهؤلاء العلماء الستة شأن فى حركات الأزهر التى تلت تعيين الشيخ المراغى والتى تلت خروجه أيضا ، وقد كان هذا الشأن متعباً للشيخ المراغى أيام قيامه بالمشيخة ثم للشيخ الظواهرى عندما خلفه فيها ، فلقد ظن الأزهريون سوءاً بهؤلاء العلماء الستة وقدّروا أن الرزق الذى مدهم به الشيخ المراغى أخذ من أفواه باقى الأزهريين فامتلأت نفوسهم بالغضب منهم ،

وكان غضب الأزهريين هذا من ضمن الأسباب التى أدت إلى خروج الشيخ المراغى من الأزهر فى سنة ١٩٢٩ .

. . .

هذا عن ناحية الظروف التى كانت قائمة داخل الازهر فى أول عهد الشيخ المراغى ، وأما الملابسات التى كانت خارج الأزهر فقد كانت ملابسات سياسية ولكنها متصلة أيضا بشئون الأزهر وكان لها علاقة مباشرة بها ، إذ بعد تعيين الشيخ المراغى فى منصب شيخ الأزهر بزمن قليل ، تصدع الائتلاف بين الأحزاب السياسية ، وسقطت حكومة هذا الائتلاف التى كانت برياسة النحاس باشا ، وحلت محلها حكومة أخرى على رأسها محمد محمود باشا وهو صديق حميم للشيخ المراغى كما قدمنا ، فكان لهذا التغيير بطبيعة هذه الصداقة أثرا مباشرا فى نفوذ الشيخ المراغى فى الأزهر ، إذ صار يمكنه الآن أن يطمئن تماما من جهة الحكومة .

. . .

ولكن الاحزاب السياسية من طبيعتها التحرك والتنشط واقتناص الفرص كما قدمنا ، فعندما تولى محمد محمود باشا الحكم ، وهو رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، أراد أعضاء هذا الحزب أن يستفيدوا من هذا الظرف لمصلحة إقرار مبادىء الحزب فى الأزهر ، ولاجتذاب أنصار له فيه ، وعندئذ تألفت بين الطلبة لجنة سمت نفسها لجنة الأزهر للأحرار الدستوريين ، وأخذت تجذب للحزب الأنصار من الطلبة ومن العلماء .

وعندما تصدع الائتلاف صار حزب الوفد المصرى هو حزب المعارضة ،

فطفق هو الآخر يحاول الحصول على أنصار له من الطلبة ومن العلماء فى الأزهر كما حاول الأحرار الدستوريون ، وحينئذ تألفت أيضا لجنة سميت لجنة الوفد المصرى بالأزهر .

• • •

إذاً لقد دخلت السياسة فعلا فى الأزهر ولقد أصبح العلماء والطلبة فريقين ، ولقد دب الشقاق ودب التنافر والتناطح بين الطلبة وانصرفوا عن دروسهم للغو السياسة وتهريجها . . إن هذا هو ما كان يتخوف منه الأزهريون أنفسهم وكذلك جلالة الملك فؤاد عندما أرادوا أن يبعدوا السياسة عن الأزهر ويبعدوا الأزهر عن السياسة ، وأن يجعلوا شئون الدين كلها تابعة دائما للعرش .

اشتغال الشيخ المراغى بإعداد قانون لإصلاح الأزهر

وعندما استقر الشيخ المراغى فى منصبه ، بعد تولية محمد محمود باشا رئاسة الوزارة ، أخذ يعد مشروع قانون لإصلاح الازهر ، فألف لذلك لجنة خاصة ضمت بعض العلماء وبعض الموظفين ، فأعدت مشروع قانون لهذا الإصلاح حسب توجيهات الشيخ وأفكاره ، ولكنها عندما انتهت من مهمتها كان قد مضى عليها زهاء العام تقريبا ، وهنا كانت الظروف السياسية قد تبدلت وآذنت بتغيير وزارة محمد محمود باشا . ويجب هنا أن نذكر شيئا عن هذه الظروف ، فقد كانت هذه الظروف ملازمة أيضا لظروف خروج الشيخ المراغى من الأزهر ، بل هى بعينها نفس الظروف فى ثوب آخر ، وموضوع أسباب خروج الشيخ المراغى من الأزهر فى ذلك الوقت هو الذى نحن بصدد بحثه الآن .

لقد سبق نوهنا بسياسة اللورد جورج اللويد العنيفة التى أتى يحملها بعد حادثة مقتل السردار ، وبأن الملك فؤاد كان يرقب حركات اللورد العنيفة بالصبر ويعتقد أن مصيرها الزوال لا محالة . . لقد كانت فراسة الملك فؤاد صادقة، ففى أواسط سنة ١٩٢٩ تغيرت فى انجلترا حكومة المحافظين التى كان ينتمى اليها اللورد جورج اللويد وحلت محلها حكومة العمال التى لم تكن تستحسن أساليب اللورد جورج اللويد هذه العنيفة . فقررت إبعاده عن مصر واستبداله بالسير برسى لورين .

لقد كان جلالة الملك فؤاد وقتئذ بأوروبا فى زيارة بعض ممالكها ، فلما عاد لمصر بعد ذلك بقليل ، بدا فى الجو السياسى نشاط يشعر بالعزم من جانب الملك على أحداث تغيير فى الوزارة ، فعندما أبعد اللورد جورج اللويد عن مصر استعدت النفوس لفكرة تخلى محمد محمود باشا عن الحكم أيضا ، ثم تنبأ الناس أنه سيستقيل حتما .

• • •

وفى هذه الظروف « المكهربة » تقدم الشيخ المراغى لمحمد محمود باشا بمشروع قانون إصلاح الأزهر الذى وضعته اللجنة ورجا منه أن يسر مجلس الوزراء فى نظر هذا المشروع وإقراره توطئة لعرضه على جلالة الملك لاعتماده ، فقبل محمد محمود باشا رجاء الشيخ المراغى بالرغم من هذه الظروف «المكهربة» واجتمع مجلس الوزراء مرتين خصيصا لدرس هذا القانون فأقره وأرسله للسراى للتصديق .. وكان من ضمن مواد هذا المشروع الاعتراف

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وهو القانون الذى يشرك مع الملك رئيس الوزارة فى سلطته فى الأزهر والمعاهد الدينية .

• • •

هنا كانت الفرصة التى ينتظرها توفيق نسيم باشا بصفته رئيس ديوان جلالة الملك لـكى يقول كلمة السراى فى شأن التجارب التى نتجت فعلا عن تنفيذ هذا القانون فى الفترة التى تلت إقراره ، فقد صدقت فراسـة الملك فى تخوفه من استغلال السياسة ورجال السياسة للدين ولرجال الدين ، فان هذا الاستغلال حصل فعلا عندما تدخلت الأحزاب والمندوب البريطانى فى اختيار شيخ الأزهر ، وعنـــدما تألفت بالأزهر لجان للوفد وأخرى للأحرار الدستوريين فانصرف الطلبة بالسياسة عن الدرس وعن التحصيل والتفقه فى الدين وهو ما جاءوا الأزهر خصيصاً من أجله، وشغلوا بالنقاش السياسى، والتهريج السياسى ، والدعاية السياسية ، وهذا ليس من شأنهم ، وليس أيضا ما يريده جلالة الملك لطلاب الدين وعلماء الدين . . فأشار توفيق نسيم باشا للشيخ المراغى بعدم رغبة جلالته فى استمرار قيام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبرغبة جلالته فى الغائه حفظا للأزهر وللدين من أغراض السياسة الخبيثة . . ولما كان مشروع القانون الذى قدمه الشيخ المراغى لإصلاح الأزهر يقرّ هذا القانون ويحبذه ويجعله أساس الإصلاح الذى انتواه — أشار توفيق نسيم باشا للشيخ المراغى بأن جلالة الملك لا يوافق على مشروع هذا القانون الذى قدمه فضيلته لإصلاح الأزهر ، ويرفضه . . ثم إن فى التقاليد السياسية للوظائف

الـكبرى ، حفظا لهيبة هذه الوظائف وإبقاء على مقامها من التعرض لامتهان الإقالة ، فقد أصبح هناك تقليد معروف متبع منذ القدم ، هو تخلى الموظف الـكبير من منصبه إذا هو شعر أو أشعر أن جلالة الملك غير راض عنه أوعن عمله . . وكان معنى هذا فى حالة الشيخ المراغى أن يتخلى فضيلته عن منصب المشيخة ، فقدم استقالته من منصبه . . ولـكنه قدم هذه الاستقالة إلى محمد محمود باشا رئيس الوزارة ، فانه كان لم يترك منصبه بعد ، وإنما تركه بعد ذلك بيومين .. فـكان تقديم الاستقالة من الشيخ المراغى لمحمد محمود باشا رئيس الوزراء وليس لجلالة الملك تنفيذاً منه للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وهو القانون الذى تعترض السراى على قيامه .. فحول محمد محمود باشا هذه الاستقالة للسراى لعرضها على جلالة الملك طبقاً لهذا القانون أيضا ، وفى هذا معنى خاص ، ولـكن قبل أن تكتمل اجراءات هذا العرض على جلالته ، كانت الظروف التى مهدت لخروج محمد محمود باشا من رئاسة الوزارة قد وصلت نهايتها فاستقال هو الآخر من رئاسة الوزارة قبل أن يرد عليه الرد الملـكى بقبول استقالة الشيخ المراغى ، فوصل هذا الرد بعد ذلك إلى عدلى يكن باشا رئيس الوزارة الجديد ، الذى حل محل محمد محمود باشا فى الحـكم .

. . .

هذا هو الدور الثانى الذى لعبه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وأدى بذلك إلى خروج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر ، وعلينا الآن أن ندرس الدور الثالث وهو دور تعيين الشيخ الظواهرى شيخا للازهر بواسطة هذا القانون أيضا ، ولـكن تمهيداً لإلغائه .

الدور الثالث

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

فى حياة الأزهر

تعيين الشيخ الظواهرى شيخاً للأزهر بمقتضاه

طرائف فى قصر رأس التين وفى قاعة التشريفات

عندما أمر جلالة الملك فى يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بقبول استقالة الشيخ محمد مصطفى المراغى من مشيخة الجامع الأزهر انتشر الخبر بسرعة وكان له دوى فى الأزهر وصدى شديدان، وطفق كبار العلماء يتحدثون فيمن عسى سيختاره الملك فؤاد لهذا المنصب الكبير.

وكان اليوم التالى لهذا الحادث هو يوم ٩ أكتوبر وهو يوم عيدجلوس جلالة الملك فؤاد على عرش مصر، فحضرت الوفود من جميع أنحاء القطر إلى التشريفات التى كانت ستقام فى سراى رأس التين بالاسكندرية لتهنئة جلالته بهذا العيد، وكانت وفود الأزهر وكبار علمائه فى مقدمة تلك الوفود.

. . .

وسبق نوهنا أن منصب شيخ الجامع الأزهر من المناصب الإسلامية ذات الأهمية الكبرى ليس فى مصر فقط بل فى العالم الإسلامى جميعه، فكان طبيعياً أن تتوق نفوس عدد من كبار علماء الأزهر لهذا المركز السامى،

ويتمنى كل منهم أن تسند اليه . ومن الشخصيات الكبيرة التى كانت تصلح لهذا المنصب فى ذلك الوقت الشيخ عبد الرحمن قراعه والشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمد حسنين العدوى ، والشيخ محمد بخيت والشيخ احمد هارون وغيرهم ، وأما الشيخ الأحمدى الظواهرى فقد سبق تكلمنا عنه .

فعندما تجمع الأزهريون وعلى رأسهم هؤلاء العلماء الكبار فى قصر رأس التين صبيحة يوم التشريفات حصلت بين هؤلاء الشيوخ العلماء مداعبات لا تخلو من الطرافة وسنذكر شيئاً منها هنا إظهاراً لنفوسهم الصافية البريئة . . لقد كانت تقضى التقاليد دائماً بأن يتقدم شيخ الجامع الأزهر وفد العلماء عند المثول بين يدى المليك أثناء التشريفة ... فمن الذى سيتقدم الآن من كبار العلماء وقد خلا مكان شيخ الأزهر بقبول استقالة الشيخ المراغى ؟؟. قال واحد فليتقدم وكيل الأزهر ، لأنه وكيل عن الشيخ فهو أحق بالنيابة عنه . وقال آخر ، بل المفتى هو الذى يتقدم ، لأنه هو الذى يرأس مجلس الأزهر الأعلى فى غيبة شيخ الأزهر . . وفيما هم كذلك نادى منادى السراى أن يتفضل العلماء للتشرف بدخول قاعة الملك . . فتقدم المفتى وترأس الجمع ودخل أمامهم قاعة التشريفة ، ومر العلماء أمام الملك .

. . .

لقد قلنا أن هذا الموقف بين كبار الشيوخ فى اختيار من يتقدم العلماء لم يخل من طرافة . . وهناك موقف مشابه حصل داخل قاعة التشريفات أيضا وكان هو الآخر طريفا ... فعندما مر العلماء أمام الملك وهو واقف يحييهم كما هى العادة فى التشريفات ، انحرف الشيخ عبد الرحمن قراعه عن

الصف وأراد أن يتشرف بمصافحة الملك على غير التقاليد ، فعندئذ تبسم الملك وشمله بعطفه . فتبسم الشيخ قراعه واستقام فى الصف . . وتبسم الحاضرون أيضاً كما تبسم الملك وكما تبسم الشيخ قراعه .

إن نفوس رجال الدين طيبة بريئة ، فهى سريعة فى طلب الخير وسريعة أيضاً فى الاستجابة إليه . . وهنا حدثت حادثة طريفة ثالثة تضاف إلى الاثنتين السابقتين .

فقد فسر العلماء الموجودون بالتشريفة واقعة الشيخ قراعة فى قاعة التشريفات وتبسم الملك له ، بأن الملك لا بد قد اختاره شيخاً للأزهر .

ثم بعد الانتهاء من قاعة التشريفات ، جلس الشيخ عبد الرحمن قراعة فى إحدى حجر الاستقبال بالسراى كما يفعل الكثيرون قبل انصرافهم انتظاراً لانقشاع زحام وفود التشريفات ، فتسابق العلماء الحاضرون اليه وأخذوا يقبلون يديه ويهنئونه بالمشيخة ويتمنون للأزهر الخير على يديه . .

ولكن فى وسط هذا التزاحم الشديد على مجلس الشيخ قراعه حدث حادث طريف آخر أثار انتباه الشيوخ . . .

فقد ظهر فجأة أحد موظفى السراى يسأل عن الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ معهد طنطا . . وكان سؤاله بلهف وتعجل .

فلما سأله العلماء عمن يطلب الشيخ الأحمدى ، قال إنه مطلوب لمقابلة زكى الأبراشى باشا ناظر خاصة جلالة الملك .

وكان الأبراشى باشا فى ذلك الوقت موضع ثقة جلالة الملك ومستشاره الأول وكان الأزهريون يعرفون ذلك . .

وعندئذ تلفت العلماء يبحثون عن الشيخ الأحمدى ، وبدأت تظهر فى ملامحهم علامات الاستفهام . . ثم انتشروا يفتشون مع الموظف على الشيخ . فوجدوه ، بعد وقت ، فى خارج السراى يهم بركوب سيارته فنزل وعاد معهم .

. . .

وعندما وصل الجمع إلى الحرملك حيث كان زكى الابراشى باشا . دخل الشيخ وبقى الجميع فى الخارج وفى أفئدتهم جميعاً سؤال واحد هو ما أمر هذه المقابلة وما خطبها ؟ . . هل الشيخ الأحمدى الظواهرى هو شيخ الأزهر الجديد كما تطلعت نفوسهم إليه من قبل ؟ . . وهل قدر الله له أن يقلد هذا المنصب فى هذه المرة ؟

ثم بقى الجمع خارج الحرملك منتظرين خروج الشيخ .

ماذا قال الأبراشى باشا للشيخ الظواهرى فى الحرملك

قال الأبراشى باشا — إن جلالة الملك قد اختار فضيلتكم لتكون شيخ الجامع الأزهر الجديد . وجلالته يعرف أن هذا المنصب كثير المتاعب ، ولكنه يعرف أيضا أن فضيلتكم خير من يزيل الصعاب ، فهو شديد الثقة فيكم .

فقال الشيخ الظواهرى — إنى مغتبط شديد الاغتباط بثقة مولاى الملك ، وما دام أنه قد اختارنى لأزلل مصاعب هذا المنصب ، فإنى لا أحجم عن ندائه

فقال الأبراشى باشا — إذاً فأرجو من فضيلتكم مقابلة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء فى بولكلى فإنه يريد أن يقابلكم .

. . .

وبعد انتهاء هذه المقابلة شيع زكى الأبراشى باشا فضيلة الشيخ الظواهرى إلى باب الحرملك . . فوجدا جمع العلماء فى البهو خارج الباب . . فتبسم إليهم الشيخ الظواهرى ابتسامة بسيطة لا تشف عن شيء بعينه فإنه منذ تلك اللحظة يجب عليه أن يقتصد فى تصريحاته وأن يراقب حركات وجهه فلا تنم عن شيء ، فان المسئولية التى ألقيت على عاتقه منذ الآن مسئولية خطيرة ، وتتطلب منه الحرص والتؤدة والأناة .

. . .

وتقدم العلماء نحوه يقبلون يده وقال بعضهم له كلمة « مبروك » فقد ظنوا أن جوابه على هذه اللفظة سوف يكشف الغطاء ، وسوف يستبين منه ما كان داخل الحرملك من حديث .

. . .

ولكن الشيخ الظواهرى كان فى حيرة من أمره ، فهو قد عرف من الأبراشى باشا أن جلالة الملك اختاره لمشيخة الأزهر ، ولكن بما أن الأمر الملكى لم يصدر بعد فهو فى الحقيقة ، حتى هذه اللحظة ، فى غير مقام قبول التهنئة وقبول التبريك ، فقال لهم :

« إن عطف مولاى الملك على الأزهر وغيرته على الدين شديدة كما تعرفون ، وإنا لندعو الله أن يوفق جلالته فى اختيار شيخ الأزهر الجديد » .

عند ذلك تبسم العلماء . فان هذا التصريح لم يظهر لهم الخبيء صريحا ولكنهم ظنوا خيراً على كل حال .

مع عدلى يكن باشا رئيس الوزراء

وبعد انصراف الشيخ الظواهرى من سراى رأس التين، ذهب إلى سراى الحكومة ببولكلى لمقابلة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء حسب طلب زكى الأبراشى باشا .

قال عدلى باشا : « إن جلالة الملك اختاركم لمشيخة الأزهر لما له فيكم من الثقة ، وأنا أنضم لجلالته أيضا فى هذه الثقة . إنى أعرف أن منصب شيخ الأزهر من المناصب المتعبة لشاغلها وخصوصاً وأن جلالته يريد إصلاح الأزهر على يديك . فرجائى أن تقبلوا هذا المنصب لخير الإسلام والمسلمين .

فقال الشيخ الظواهرى : إننى وأنا ابن الأزهر والحريص دائما على رفعة الأزهر لا أملك أن أرفض نداء جلالة الملك لى لكى أصلح الأزهر . وإنى لعاجز عن إبداء شكرى لجلالته على هذه الثقة الغالية التى وضعها فى شخصى الضعيف ، وأرجو الله أن يقدرنى ويوفقنى إلى إرضائه بعد الله فى هذا الإصلاح كما أشكركم أيضا على انضمامكم لجلالة الملك فى هذه الثقة » .

تعيين الشيخ الظواهرى بواسطة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

يجب هنا أن يلاحظ القارىء أن هذا القانون كان لا يزال قائماً فى ذلك الوقت ، فانه لم يلغ إلا بعد ذلك بعام تقريبا ضمن القانون الذى قدمه الشيخ الظواهرى لإصلاح الأزهر ، لذلك فقد كان محتما تنفيذ هذا القانون عند اختيار الشيخ الظواهرى لمشيخة الأزهر وتعيينه فيها ، ومعنى ذلك أن

الاختيار يتم ، من الجهة الرسمية ، بواسطة رئيس الوزراء ثم يطلب هذا موافقة جلالة الملك وهذا هو ماحصل فعلا ، فقد كان عدلى يكن باشا رئيس الوزراء الجديد متفاهما ومتفقا تماما مع جلالة الملك فؤاد على اختيار الشيخ الظواهرى لمنصب المشيخة ، ولذلك فعندما كتب رئيس الوزراء للسراى باستصدار الأمر الملكى الكريم بذلك صدر الأمر الكريم فى نفس اليوم . ويحسن بنا أن ننشره هنا لأهميته من الناحية التاريخية الخاصة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ المشار إليه ، فالأمر الملكى لم يهمل الاشارة إلى هذا القانون ، احتراماً منه لقيامه ، مع أن السراى كانت راغبة عن بقاء هذا القانون وكانت تريد إلغاءه .. وفى هذا مايظهر روح الملك فؤاد الدستورية . . أما هذا الأمر الملكى فقد كتب كما يأتى :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧
وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

أمرنا بما هو آت

١ — يعين الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ معهد طنطا شيخا للجامع الأزهر بدلا من الشيخ محمد مصطفى المراغى المستقيل

٢ — على رئيس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
عدلى يكن

صدر بسراى المنتزه فى ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ و ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ .

أول مقابلة للشيخ الظواهري مع جلالة الملك فؤاد بعد تعيينه شيخا للأزهر

وعقب صدور المرسوم الملكي بتعيين الشيخ الظواهري شيخا للجامع الأزهر الشريف التمس الشيخ مقابلة الملك فأجيب لطلبه في قصر المنتزه ... وهنا قص على والدي فقال :

« إن هذه المقابلة كانت من أكرم المقابلات التي تشرفت فيها بمقابلة جلالة الملك فؤاد فقد ابتدأها جلالته بأن قال لي : « إني أهنئك من قلبي ، والحقيقة أني أهنئ الإسلام . وقد كنت أردت أن أعينك في المرة الأولى ولكن يظهر ربنا أراد أن يمتحنك » .

وعندئذ قال الشيخ الظواهري : « إني أحمد الله يامولاي أني نجحت في الامتحان . وإني لعاجز عن شكر مولاي على الثقة الغالية التي وضعها في شخصي الضعيف وأسأل الله تعالى أن يقدرني على أن أقوم للإسلام وللأزهر بما يوطد هذه الثقة ويعززها وأن أكون حقيقة عند حسن ظن مولاي بي » .

وبعد ذلك دار بين جلالة الملك وبين الشيخ الظواهري بصفته شيخ الجامع الأزهر حديث عما ينتويه فضيلته من إصلاح . وعما يرتئيه من تعيينات لشيوخ المعاهد الدينية في البلاد .

• • •

كان الملك فؤاد حريصا على أن يعرف كل شيء عن الأزهر والمعاهد

الدينية . فقد كان جلالته يعتبر هذه الناحيةمن الأمور المصرية ، الناحيةالخاصة به يديرها جلالته بدون وساطة أحد من وزرائه .

وكان فى ذلك الوقت منصب شيخ معهد الأسكندرية قد خلا بتعيين الشيخ عبداللطيف الفحام وكيلا للأزهر منذ بضعة شهور .. ثم بتعيين الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخا للجامع الأزهر خلا أيضاً منصب شيخ معهد طنطا .

وقد دهش الشيخ الظواهرى عند ما اكتشف أن جلالة الملك متنبه لهذين المنصبين الشاغرين ، إذ قد سأله جلالته عمن يختاره من العلماء لهما .

فأجاب الشيخ الظواهرى بأنه يختار الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ القسم العالى بالأزهر شيخا لمعهد الاسكندرية . وأما عن طنطا فانه لم يفكر فيها بعد لأنها لم تخل إلا منذ يوم واحد ورجا أن يمهله جلالته للتفكير .

• • •

وبعد المقابلة الملكية سافر الشيخ الظواهرى إلى طنطا حيث كانت أسرته لاتزال فيها .

وعندما سافر والدى للقاهرة فى صباح اليوم التالى كنت أرافقه فى سفره . وهنا حدث حادث طريف يدل على حب الطلبة للشيخ وحب الشيخ للطلبة . فقد خرج لمحطة طنطا ألفان من طلبة المعهد الدينى بطنطا ومدرسيه يودعون شيخ معهدهم القديم وازدحم افريز المحطة بهم ازدحاماً شديداً . وفيما كان الشيخ يهم بركوب عربة القطار ، وقد تزاحم الطلبة والعلماء حوله يقبلون يديه ، سقط طالب من الرصيف بسبب شدة الزحام إلى ما بجوار

العجلات ، فاضطرب الجميع ، وحينئذ رأيت والدى يمد يده للطالب ويجذبه بقوة ويساعده على النهوض إلى الإفريز ، فكانت هذه مناسبة لظهور شعور الطلبة نحو الشيخ فقد هتفوا وقتئذ بحياة والدهم وشيخهم الرحيم ، ثم ركب الشيخ القطار وتحرك به نحو القاهرة مقر منصبه الجديد .

• • •

كيف استقبل الازهريون تعيين الشيخ الظواهرى شيخا للأزهر

وأهمية ذلك من الناحية السياسية

لا بد للمؤرخ أن يتعرض لهذا السؤال ويبحثه عندما يعالج إسناد منصب دينى خطير مثل هذا المنصب لعالم بعينه وخصوصا إذا كان قد قام نحو هذا المنصب وحقوق التعيين فيه ونحو الشيخ المراغى ، الأخذ والرد الذى وصفناه سابقا ، فكيفية استقبال الشيخ الظواهرى من الأزهريين ، وهو من محبذى تبعية الأزهر للملك ، تكون للمؤرخ المنصف ميزانا يمكنه أن يزن به مقدار حكم الأزهر على هذا النقاش الذى أثاره السياسيون فى شأن تبعية الأزهر للملك وفى شأن استغلال رجال الأحزاب وكذلك المندوب السامى البريطانى للدين ولرجال الدين واستحسان ذلك أو عدم استحسانه

• • •

إن أمامنا وسائل كثيرة يمكننا أن نتبين بها الشعور العام فى الأزهر نحو تعيين الشيخ الظواهرى شيخا للأزهر ، وبين أيدينا عدد كبير جداً من القصائد

والمقالات والخطابات وكذلك آلاف من التلغرافات والرسائل التى وردت على الشيخ الظواهرى لتهنئته بمنصبه الجديد وللتعبير عن ارتياح مرسليها وسرورهم . . . ولكن هذه الرسائل والقصائد والتلغرافات لا يمكن نشرها فى هذا الكتاب . . لوفرتها أولا ولتشابه موضوعها ثانيا . . لذلك فإننا سنكتفى باختيار أقل قدر منها يؤدى للغرض الذى نسعى لإظهاره فى هذا المقام وهو شعور الطلاب والعلماء كهيئات لا كأفراد ، وسنقتصر فى ذلك على قليل فقط مما جاء فى واحدة من الجرائد منشوراً على لسان العلماء كجماعات فى الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى ، فإن رأى هؤلاء العلماء كجماعات فى الأزهر والمعاهد هو الذى نسعى فى الحقيقة اليه ، مهملين ما عدا ذلك مما نشر بأسماء شخصية .

. . .

الأهرام بالتلغراف فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ تحت عنوان :

« عريضة علماء المعهد الأحمدى إلى جلالة الملك »

حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم

علماء معهد طنطا وموظفوه يرفعون إلى سدتكم العلية من أعماق قلوبهم أسمى آيات الشكر الخالص على ما حبوتم جلالتكم به الأزهر والمعاهد الدينية من اختياركم السامى الكريم لرجل الساعة المرجى لتحقيق رغباتكم الشريفة فى حفظ الدين ورفع شأن الأزهر والمعاهد الدينية صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر مولانا الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخا للأزهر . وأن الدين وأهله ، والمعاهد ورجالها ليوقنون بأن عهدكم السعيد خير عهد تصان فيه الشريعة وتحظى فيه المعاهد برعايتكم الكريمة ، أبقاكم الله ذخرا للإسلام والمسلمين وأمد ملككم وحفظ عرشكم وأقر عيونكم بولى عهدكم الأمير فاروق .

الإهرام . الاسكندرية فى ١٣ أكتوبر (بالتلغراف)

علماء معهد الاسكندرية يهنئون فضيلتكم بهذا المنصب السامى ويسألون الله سبحانه وتعالى أن يحقق بكم آمال المسلمين فى الأزهر الشريف حتى تعود سيرته الأولى موئلا لحماية الإسلام ومطلعا لنور الهداية بين الأنام .

. . .

الإهرام فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٩ تحت عنوان :

« وصول شيخ الأزهر إلى القاهرة »

وصل حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الأزهر الجديد أمس بقطار الساعة العاشرة والربع صباحا إلى القاهرة وكان فى استقباله فى محطتها جمهور كبير جداً من العلماء وكبار الموظفين والأصدقاء ضاق إفريز المحطة بهم على سعته ، وبعد أن صافح مستقبليه استقل السيارة إلى إدارة المعاهد الدينية حيث مضى فى مكتبه بقية ساعات العمل فى استقبال مهنئيه .

. . .

وقالت جريدة الإهرام بعد أن نشرت بعض القصائد :

« وتلقينا قصائد ومقالات كثيرة جداً فى هذا الصدد لا يمكن أن تتسع الجريدة لنشرها لوفرتها ، وإذا كان هناك ماتدل عليه هذه المقالات التى رحب بها كاتبوها بحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى لإسناد مشيخة الأزهر إليه فإنما هى تدل على ما له من سمو المكانة فى القلوب . . .

الإهرام فى ١٧ أكتوبر تحت عنوان :

« علماء الأزهر عند الأستاذ الأكبر »

« ذهب إلى دار الرياسة العامة للمعاهد الدينية صبيحة الثلاثاء (أمس الاول) حضرات أصحاب الفضيلة العلماء ومدرسى العلوم الحديثة بالأزهر لتهنئة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرى بإسناد مركز المشيخة الجليلة إلى فضيلته وبعد أن صافحوا فضيلته وهنأوه وقف فضيلة الأستاذ الشيخ فكرى يسن وألقى الكلمة الآتية :

مولاى الأستاذ الأكبر

إنى لسعيد كل السعادة بأن يشرفنى إخوانى بالنيابة عنهم فى أن أرفع إلى فضيلتكم أخلص تهانيهم وأصدق ولائهم وأعظم مؤازرتهم وتأييدهم .

وإنى لسعيد أكثر بأن يكون ذلك مرفوعا منا إلى فضيلة الاستاذ الأكبر الامام الظواهرى ذلك الغر والرجل الفذ الذى جاء إلى الأزهر فى وقت الحاجة إلى علمه وفضله وأدبه وخلقه وعدله وإنصافه وذكائه وفطنته . وأعتقد يامولاى أنك قد جئت إلى الأزهر والأزهريون جميعاً ناظرون اليكم متطلعون إلى تعيينكم وهم مابين أخ مخلص لفضيلتكم وابن بار متفان فى محبتكم .

وإنى أؤكد لكم يامولاى بأننا سنبذل كل ما فينا من قوة فى سبيل تأييدكم ونصرتكم وإنا نعاهدكم على أننا سنقف فى وجه أى فرد يريد الخروج بالأزهر عن صبغته الدينية العلمية ونقاوم كل حركة ترمى إلى إحداث ما يصرفه عن أداء مهمته الكبرى وتمنع انتفاع العالم الإسلامى بأبنائه وأن نظل متفانين فى إخلاصنا وولائنا لحق صاحب الجلالة مولانا الملك الذى

قد شمل الأزهر بعنايته وعطفه وبرهن على أنه غيور عليه غيرة الأب على ابنه.

ثم وقف بعده فضيلة الأستاذ الشيخ محمود عبد القادر وألقى أبياتاً رقيقة غراء.

وبعد ذلك شكرهم فضيلة الأستاذ الاكبر على تهنئتهم وخرجوا يثنون على أدبه الجم وبشاشته ولين جانبه ويتحدثون بما سيكون لوجوده فى الازهر من الأثر الخالد فى خدمة الإسلام والمسلمين ».

. . .

وفى إهرام ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ تحت عنوان :

(شيخ الأزهر الجديد فى الجامع الأزهر) جاء ما يأتى :

فى الساعة الثانية عشرة بعد ظهر يوم الاربعاء ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ شرّف الأزهر الشريف حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر الجديد وبصحبته حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية ورئيس قسم التخصص فاستقبلهما حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ وكيل الازهر وما دخلا دار الادارة حتى توافدت وفود المهنئين من حضرات أصحاب الفضيلة هيئة كبار العلماء وشيوخ الأقسام وعلماء الأزهر وموظفيه فجعل يقابلهم فضيلته بالشكر وما عهد فيه من الدعة وسمو الأخلاق ثم توضأ وصلى فريضة الظهر وعلى أثر ذلك طاف على الدروس بالأزهر فجعل يتفقدها درسا درسا مبدياً سروره من حسن النظام وهدوء الطلبة .

وفى أثناء ذلك قام الشيخ عبد العزيز المنادى أحد طلاب السنة النهائية بالقسم العالى فألقى بين يدى فضيلته قصيدة عامرة هنأه فيها بالمنصب الجديد

وبيـّن ما انطوت عليه قلوب إخوانه الطلبة من الفرح والابتهاج بمقدمه السعيد وأمـّل فيه الخير والسير بالأزهر والمعاهد الدينية إلى المستوى اللائق بها ومطلعها :

تبسمت العليا إذ عمت البشرى بأن أثيل المجد قد أحرز الفخرا

ومنها :

نشأت بتلك الدار شبلا مهذبا وعدت وقدوليت فى نشئها الأمرا

إلى أن قال :

رءوف أبا الفاروق والله لاتنى يمينك تروينا وتنهلنا القطرا
تخـــيرته فينـا فـكنت موفقا لك الحمد مولانا ونشكرك العمرا

ثم قصد فضيلته مكان القبلة القديمة للأزهر فأدى فيها تحية المسجد . وبعد ذلك عاد إلى مركز الادارة بين دعاء الطلبة وتهليلهم بأن يديم الله عهده ويوفقه إلى ما فيه خير الأزهر الشريف والأزهريين فى ظـل جلالة مولانا مليك البلاد المعظم حفظه الله وأيده بروح من عنده

وفى نفس العدد من الأهرام :

اجتمع مساء الثلاثاء ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ حضرات أصحاب الفضيلة مدرسوا معهد طنطا وموظفوه وقرروا مايأتى :

اولا — إيفاد وفد من بينهم للمثول بين يدى حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد الاحمدى الظواهرى شيخ الجامع الازهر بمصر وتهنئته بمركزه السامى .

ثانيا ــ رجاء مولانا الأستاذ الأكبر فى قبول الدعوة لحفلة التكريم التى ستقام لفضيلته بمعهد طنطا وسيعلن عنها فيما بعد

• • •

الأهرام فى ٢٣ أكتوبر تحت عنوان :

« وفد أسيوط عند شيخ الجامع الأزهر »

قدم أمس الأول وفد أسيوط وعلى رأسه حضرة الأستاذالفاضل الشيخ كامل بشنك لتهنئة فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الازهر وما أن مثل الوفد بين يديه حتى ألقى رئيس الوفد كلمة تهنئة نثرية ذكر فيها مآثر فضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ الظواهرى وما انطوت عليه قلوب المسلمين عموما والأسيوطيين خصوصاً من الفرح والسرور بتبوئه المقام الاسمى واختتم كلمته برجاء فضيلته بالنهوض بالازهر وتحقيق آمال أبنائه فيه وهو بعون الله محققها وبالدعاء له وجلالة الملك الذى رفع شأن الإسلام بإسناد هذا المنصب الخطير للأستاذ الأعظم الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى . فشكر فضيلته الوفد على تحمله مشاق السفر وطمأنهم بأنه سيسير بالأزهر والمعاهد الدينيـــة إلى المستوى اللائق بها وخرج الوفد من لدنه شاكراً لطفه ودعته وسمو خلقه

نبوءة تحققها الأيام

جريدة الأهرام فى نفس التاريخ

كنت منذ أكثر من عام مضى بحلوان أنا وفضيلة الشيخ محمدأبى دقيقة نعود مريضا فصادفنا هناك شاب مجذوب قبّل فضيلة الشيخ أبى دقيقة يده ؟!

وكان كرسى مشيخة الأزهر لا يزال شاغرا فقال هذا الشاب لفضيلة الشيخ أبى دقيقة — قل للشيخ الظواهرى ينتظر .. لسه شويه — وقل له السيد البدوى رجا سيدنا الحسين فقال له ياسيد انتظر لسه شويه .

فما رأى الأستاذ سلامه موسى ؟ محمد الأسمر

• • •

لا يمكننا أن نسترسل فى اقتباس أخبار التهنئة والاستقبال التى نشرتها الجرائد فى ذلك الحين فذلك قد يستنفذ الجزء الأكبر من هذا الكتاب كما قدمنا ، وهناك المجلات الأسبوعية المصورة والغير المصورة قد ظهرت جميعها وفيها الشيء الكثير عن أخبار الشيخ الظواهرى . وكذلك صور هذه الاستقبالات جميعها صورتها المجلات المصورة . وإذا كان لابد لنا أن نقتبس أيضاً شيئا من أقوال هذه المجلات الأسبوعية كما اقتبسنا من الجرائد لما لها من الأسلوب الخاص فى معالجة التفاصيل التى لا تتأتى للجرائد اليومية فيما نحن بصدده من تعرف رأى الأزهريين فى اختيار الشيخ الظواهرى لمشيخة الأزهر ، فلنقتصر على جزء صغير من مقال طويل من مجلة « كل شيء والعالم » وهو بعنوان :

(ساعة مع الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر الجديد) فقد جاء ضمنه :

الساعة الأولى

... وفى الساعة الحادية عشرة من صباح الاثنين ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ذهبت لادارة المعاهد الدينية لأسأل عن قدوم الرئيس الجديد كى أتشرف بمقابلته كصحفى . . . واستأذنت فى الدخول إلى فضيلته ولكن الغرفة وقتئذ

كانت مملوءة لآخرها بالمهنئين فتريثت قليلا إلى أن خرج بعضهم ثم دخلت فرأيت ما شاء الله أن أرى من مهابة يعلوها تاج من الوقار ، وجلال يزينه تواضع رزين لا كلفة فيه ولا رياء . عذوبة فى اللفظ و باقة فى المنطق ، ورقة حاشية تجعل الجالسين فى حضرته يأنسون بجواره ويتسابقون فى الإنصات إلى حديثه والتمهل إلى سماع عباراته المتناسقة فى وضوح وجلاء .

هذا إلى تحيته الطيبة التى كان يرددها على الجالسين آنا بعد آن ويصرح خلالها بأنه يشعر فى نفسه بتضاءل إزاء هذا المنصب السامى الذى تقلده تلبية لرغبة مولانا صاحب الجلالة مليك البلاد الذى شمل المعاهد الدينية برعايته السامية وعطفه الأبوى الكريم . وقد كان فضيلته لا يكاد يجلس فى تلك الساعة على كرسيه بعد مقابلة أحد حتى ينتفض قائماً لآخر وأستطيع أن أقول أنه لم يستقر على كرسيه ثلاث دقائق متواصلة . . .

• • •

. . . وفى تلك الساعة الميمونة التى كانت أول ساعة تبوأ فيها شيخ الأزهر الجديد الرئاسة كنا جالسين حوله فى جمع كبير جداً من العلماء والكبراء فناداه أحدنا بلقب « فضيلة الأستاذ الأكبر » فكان جواب فضيلته فوراً : « ما أنا إلا واحد من المشايخ وما أنا إلا عبد الله محمد الأحمدى . ولست أعتقد أنى فى مركزى هذا أكبر شيخ فى الأزهر بل أعتقد أن الأكبر هو من كان أكرم عند الله مصداقا لقوله تعالى « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ولست أعد نفسى إلا خادما للأزهر وأبنائه لا رئيسا له وكبيراً عليه ، وقد

كان شيخ الأزهر قبل الشيخ حسونه النواوى رحمة الله عليه يدعى خادم العلم والفقراء بالأزهر ، غير أن لقب الأستاذ الأكبر ظهر فى العهد الثانى للشيخ حسونه وبقى إلى الآن ، واسمحوا لى أن أقول إنى كلما سمعت هذا اللقب أو تصورت ذلك المركز أتضاءل فى نفسى وأشعر بالمسئولية الكبرى الملقاة على عاتقى » .

نقول أن فى هذه العبارات التى فاه بها صاحب الفضيلة شيخ الأزهر الجديد دليلا صادقا على شدة تواضعه وديموقراطيته التى اقتبسها من تعاليم الدين الإسلامى المشهورة بالدعوة إلى الإخاء والمساواة والسير على سنن الديموقراطية فيما لا يخل بالنظام الإجتماعى .

• • •

النتيجة السياسية لهذا الاستقبال

هذه مقتطفات قليلة اقتصرنا عليها من جريدة الأهرام ومجلة كل شىء ، وأما جرائد المقطم والبلاغ وغيرها من الجرائد الكبرى أو الصغرى وكذلك المجلات الأسبوعية الأخرى فقد حوت من القصائد والتهانى والمقالات الشىء الكثير . . .

والآن لا بد لنا أن نستخلص نتيجة من كل هذا . .

لقد احتفى الأزهر جميعه بالشيخ الظواهرى ... هيئة كبار علمائه ... ومدرسوه . . وطلابه . . وموظفوه . . ولقد أبرق علماء وطلاب الإسكندرية وطنطا وأسيوط ودسوق ودمياط ، وهى جميع المعاهد الدينية التى فى القطر ،

وأوفدوا منهم وفوداً يرحبون بالشيخ ويشعرون ويخطبون فرحين بمقدمه

والشعب المسلم من غير الأزهر ومن غير المعاهد قد فرح أيضاً بالشيخ فرحا شديداً وأنزله منه منزلة عالية سامية .

فهل معنى هذا ، والشيخ الظواهرى من محبذى عودة الأزهر إلى ما كان عليه قبلا من تبعيته للعرش ، أن الأزهر والشعب لم يكن مرتاحاً لما كان يريده السياسيون من إبعاد الأزهر عن العرش وإنهم متمسكون بهذه التبعية .

أظن أن هذه هى النتيجة السافرة التى يخرج بها القارىء لا محالة .

⸻

الدوران الرابع والخامس

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ في حياة الأزهر

يذكر القارىء أننا ذكرنا أن هذين الدورين يختص أولهما بإلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بواسطة الشيخ الظواهرى ضمن إصلاحه الذى قام به فى الأزهر سنة ١٩٣٠ ، وثانيهما يختص باستقالة الشيخ الظواهرى بعد ذلك بخمس سنوات من مشيخة الأزهر فى ظروف سياسية مصرية بريطانية شاذة .

ولما كان الغاء هذا القانون جاء ضمن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى أصلح الشيخ الظواهرى الأزهر بمقتضاه فانه يجب علينا ، طبيعيا ، أن نتكلم على هذا الإصلاح وعلى هذا القانون . ولكن لكى يكون البحث فى هذا كاملا لابد لنا ، قبل ذلك ، أن نستعرض الأحوال التى كان عليها الأزهر قبل هذا الإصلاح وهى الأحوال التى بسببها صرخ الأزهريون يطالبون بالإصلاح . . ويحسن أن يكون هذا الوصف ابتداء من القرن العشرين تشميلا وتمحيصا للبحث .

. . .

ولعل من المصادفات الموفقة أن يكون العالم الذى قام بإصلاح الأزهر فى سنة ١٩٣٠ بخوله إلى الجامعة الأزهرية الحديثة التى ظهرت منذ ذلك التاريخ ، قد وقع تخرجه من الأزهر كعالم من علمائه فى ابتداء هذا القرن العشرين بذاته . فاذا نحن لجأنا إلى وصف تاريخ هذا العالم فى حياته الأزهرية قبيل وبعد تخرجه ، فان هذا التاريخ يكون بطبيعته هادياً ومرشداً لنا فى تعرف هذه

الأحوال الأزهرية فى هذا الزمن بل ويكون متدرجا معنا أيضاً فى السنين .

. . .

والعالم الذى أصلح الأزهر على هذا الوجه هو الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى الذى تبوأ مشيخة الأزهر ما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٥ ، ومن حسن الحظ أن كانت لهذا الشيخ فى حياته الأزهرية الطويلة منذ كان طالباً ثم عالماً ثم مدرسا ثم شيخاً للجامع الأحمدى بطنطا ثم شيخاً لمعهد أسيوط ثم شيخاً للجامع الأحمدى مرة أخرى ثم شيخاً للجامع الأزهر — كان له فى جميع تلك الادوار الطويلة تاريخ ملىء بالحوادث والوقائع والأعمال المتصلة بحياة الأزهر وفكرة إصلاح الأزهر مما لا بد يكون فى سردها تنوير عظيم وهداية فى تعرف الأحوال التى كان عليها الأزهر فى أبان هذه الأدوار من حياته بل أنها لتدلنا أيضاً على الظروف التى كانت تهيأ منذ ابتداء حياة هذا العالم فى الأزهر لكى يتبوأ بعد خمس وعشرين عاما منها مركز مشيخة الأزهر وأمامة رجال الدين ، ثم إنها لتدلنا أيضا ، ولو من بعيد ، على أسباب استقالته بعد ذلك بست سنوات تقريباً ، فالإنسان كثيرا ما يجهل أن أعماله وتصرفاته اليومية التى يأتيها فى حينها لغرض قريب معين ، هى فى الحقيقة بناء وتشييد لنتائج حتمية بعيدة يجهلها فى حينها الشخص صاحب هذه الأعمال والتصرفات ، ولكنها ستحصل حتما ولو بعد زمن طويل وتكون متفقة ومتناسبة مع طبيعة ومزاج هذه الأعمال التى أداها المرء فى سابق حياته . . . وإنما هو لا يدرك تبعية هذه النتائج البعيدة لتلك الأعمال اليومية

التى كان يؤديها من قبل بسبب بعثرة هذه الأعمال بين شهور العمر وسنيه وخصوصا إذا كان هذا العمر طويلا والحوادث متباعدة ، ولعل لذلك شأن فى تفسير بعض نواحى القضاء والقدر .

• • •

فحياة الشيخ الأحمدى الظواهرى الأزهرية ، وما كان فيها من حوادث ووقائع كثيرة العدد والأهمية ، بعضها سياسى وبعضها اجتماعى . . وكذلك النجاح الذى أحرزه فى كثير من هذه الوقائع . . لابد كانت بالرغم منه ، ومن غير معرفة له بنتائجها البعيدة ، أحجار بناء تتكاثر وتتجمع وتترصص فى تشييد بناء ترشيحه لمشيخة الأزهر .

كذلك لابد أن هذا النجاح فى ذاته ، م ما تبع هذا النجاح حتما من تمسك الشيخ بالحق أو إزهاق منه للباطل ، د غرى صدور كثيرة ضده بالغيرة منه أو التحامل عليه . . فكانت هذه الغيرة وهذا التحامل معاول أذى فى أحجار البناء الاول تسعى لهدمه وللقضاء عليه . . وإن هذا فى نظرى لمن قوانين الحياة ، فلولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض .

من ذلك كان واجبا علينا ، قبل أن نتعرض لموضوع استقالة الشيخ الظواهرى من منصب شيخ الأزهر ، وهو نتيجة فعل معاول الهدم هذه التى أشرنا اليها ، أن نستعرض قبل ذلك أعمال البناء والتشييد التى أوصلت الشيخ إلى منصبه فى الرئاسة الدينية العليا ، فمن هذه الناحية يمكننا أن نستشف كيف

بدأ الحسد للشيخ ولنجاحه، وكيف دست له الدسائس ودبرت له المكائد فأدت للهدم الذى أشرنا اليه .

. . .

ومن حسن الحظ كما ذكرنا أن جميع الحوادث الهامة التى وقعت فى حياة الشيخ الظواهرى الازهرية قد بدأت بابتداء القرن العشرين ، فطبيعة اتصالها بالحياة الازهرية يهيء لنا كما أشرنا مرشدا ودليلا للأحوال التى كانت قائمة بالأزهر ابتداء من هذا القرن سواء عن طرق التعليم وتوجيهاته أو عن النواحى الاجتماعية أو السياسية التى كانت متصلة بالأزهر فى تلك الاثناء .. فإن هذا كان ممهداً لإصلاح الازهر على يد الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٠ .. وكان أيضا ممهدا للحوادث التى أدت لاستقالته فى سنة ١٩٣٥ .

عرض لأحوال الأزهر فى القرن العشرين

مرضه الشيخ الظواهرى عقب توليته منصب المشيخة

يهيئ الفرصة لمعرفة هذه الأحوال

نرجع بالقارىء ثانية إلى إدارة الأزهر والمعاهد الدينية بعد أن تبوأ الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى منصب مشيخة الأزهر وبعد أن انصرفت جماهير المهنئين وانتهت موجة الهتافات بحياته وحياة الملك فؤاد وبعد الدعاء للشيخ بالتوفيق فى مهمتيه الجديدتين مهمة إصلاح الأزهر وإعلاء شأن الإسلام على العموم .

ولم يكد الشيخ يجلس إلى مكتبه بعد انجلاء هذه الجموع والوفود، ولم يكد يتناول القلم ليخط أول سطوره فى مشروع الإصلاح ، حتى شعر بمرض شديد هاجمه مفاجأة فألزمه الفراش ثلاثة شهور متعاقبة ، فتكررت وفود الناس والعلماء والطلبة تسأل عن صحة الشيخ وتتمنى له عاجل الشفاء .

ولم يكن الشيخ قد نقل بعد منزله من طنطا إلى مصر ، فكان علىّ ، وأنا طبيب ، أن ألازمه فى منزل صغير لقريب له بالقاهرة ، وحينئذ سنحت لى فرصة نادرة لكى أشاهد وقائع طريفة وقعت فى هذه الفترة ، بعضها تستلزمه طبيعة الأشياء من أن الشيخ أصبح شيخ الإسلام ولا بد أن يرجع اليه بالذات فى بعض الأمور الدينية كما لا بد له من الاشتراك الفعلى فى بعض أعمال الدولة ولجانها فى وزارات الحكومة الأخرى ، وبعضها له علاقة « بالمجاذيب » والأولياء

وما إلى تلك الناحية الصوفية التى أشار اليها الأستاذ محمد الأسمر فى تلغرافه للأهرام الذى سبق أشرنا اليه .

. . .

ولعل أول حادث طريف حدث من الناحية الرسمية ، بعد بضعة أيام من رقاد الشيخ على فراش مرضه ، وصول ملف من الورق المكتوب هو قرارات لمجلس الأوقاف الأعلى ، يراد من الشيخ أن يوقع عليها بامضائه لأنه أحد أعضاء هذا المجلس ، باعتباره شيخ الإسلام ، وذلك لكى يتيسر لهذه القرارات أن تأخذ طريقها للتنفيذ .

وكان علىّ ، وأنا طبيب الشيخ الخاص الذى يمكنه أن يدخل ويخرج عليه بدون حرج ، أن أعرض أمر هذا الملف على الشيخ ، بل كان علىّ إذا هو وافق على أن يوقع عليه بامضائه ، أن أمسك له الدواة والقلم . وربما اضطررت أيضاً لكى أسند يده المرتعشة من شدة المرض .

ولكن الشيخ كفانى مؤونة هذا العمل ، فقد صنع ماتوقعته منه تماما وقال ما خطر ببالى أنه سيقوله حتما ، فقد رفض الشيخ التوقيع على هذه الاوراق ، لأنه لم يدرسها ولم يتناقش فيها مع بقية أعضاء مجلس الأوقاف الأعلى ، وهو لن يبدأ عمله كشيخ للاسلام بمثل هذا التراخى فى مصالح الناس ، وبمثل هذه الشكليات لتحل محل الحقائق ، وإلا فما هى إذاً فائدة هذا المجلس ؟ !

. . .

حركة الطلاب

حيا الله الشباب وبارك فيه ، فالشباب هو ذخيرة المستقبل وعدته ، بل هو رونق الأمم وزخرفها وبهاؤها . إنه فى الدولة كالأولاد فى المنزل لا روح ولا حياة إلا بهم ، فضجيجهم وصخبهم يبعث فى الجو علامة الوجود . وهدوؤهم كذلك لا يخلو من نشوة . إن سكونهم كالليل يعقبه النهار ، وما كان سكون الليل نعيما إلا لأنه تبع ضجيج الصحو يتبعه الضجيج مرة أخرى .

إن فى الشباب لبراءة طبيعية ، ونفوس الطلبة الذين يروحون كل يوم لمعاهد العلم ويغدون ، مليئة بالخير ومليئة بالشجاعة . والمثل العليا عندهم لم تصل اليها بعد يد التشويه أو يد المسخ ، وأرواحهم ووجداناتهم لا تزال لها طهارتها .

• • •

ولكن للشباب دائماً أيضاً نزوته ورعونته ، فالاندفاع والانفعال وسرعة التأثر وطيبة القلب عند الشباب من طبائع الأشياء . . والشباب كثيرا ما ينخدع أيضا ، وكثيرا ما تستغله أيدى مغرضة ونفوس مريضة لنيل مأرب آثم ظاهره جميل وباطنه عليل .

• • •

هذا هو شباب العالم على الإطلاق .. وشباب مصر على الخصوص له نفس المزايا ونفس الصفات ، ولكنها فيه أظهر وأبرز . فالانفعالات النفسية، والاندفاعات المتعجلة ، وسرعة التأثر ، وجدت سبيلها لنفسية الشباب المصرى أكثر مما وجدت إلى شعوب أخرى كثيرة ،وكذلك طيبة القلب وصفاء النفس وحسن الطوية تمكنت من نفوس هؤلاء الشبان أكثر من غيرهم. ولكنهم مع هذا كله مخلصون كل الإخلاص لمليكهم وللوطن .

. . .

وشباب الأزهر لم يشذ عن باقى شباب مصر فى شىء ، بل إن الأزهريين وهم للأخلاق الدينية الكريمة أقرب من باقى الشباب ، قد يكونون أيضا أقرب للصفاء النفسى عن باقى إخوانهم ، وطيبة القلب عندهم قد تكون أكثر بروزاً وأشد وفرة .

. . .

لقد فرح طلبة الأزهر عندما قيل أن قانوناً لاصلاح معهدهم العظيم أصبح فى دور الإعداد . ولقد بنوا على القانون المزعوم آمالا كثيرة ، وظنوا أن خيراً كثيراً سيأتى حتما عن طريقه . أنهم كانوا يؤيدون الشيخ المراغى من أجل هذا القانون المنتظر ، وقد صبروا أبان مشيخته عاماً كاملا وبعض العام يتطلعون لصدوره ، مع أنهم لم يكونوا يعرفون عن تفاصيله شيئا .. ولكن فكرة الإصلاح فى ذاته .. فكرة أن تغييرا فى حالهم سيتبع هذا الإصلاح حتما .. هذه الفكرة هى التى كانت تبعث فى نفوسهم الانشراح والأمل .

. . .

وفى أبان العام الذى قضاه الشيخ المراغى فى مشيخة الأزهر ، كان قد استعد فعلا للإصلاح المنتظر ، فقسم الطلبة أقساما وشيعاً ، ووزع علوما على المدرسين ، فكان هناك فى نهاية هذا العام طلبة يأملون فى دخول الأقسام العالية طبقا للنظام الذى ظن الشيخ أنه قادم ، وكانت هناك وعود من الشيخ المراغى لهؤلاء الطلبة . فلما استقال الشيخ المراغى قبل استئناف الدراسة فى العام الجديد ، تساءل هؤلاء الطلبة عن وعود الشيخ المراغى لهم ، فقد صاروا الآن معلقين بين النظام القديم وبين النظام الجديد المنتظر الذى لم يصدر ، وأنهم الآن حيارى .

وفى أثناء حيرة الطلبة هذه وقلقهم على مستقبلهم هذا ، عين الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخا للأزهر ، فكان هذا التعيين مطمئنا لنفوس الطلبة ومهدئا لروعهم ، فقد عرف الطلبة أن الشيخ الظواهرى من رجال الإصلاح البارزين ، وأن له فى النداء لإصلاح الازهر تاريخ قديم عندما كتب كتاب « العلم والعلماء » كما قدمنا ، فهو من هذه الناحية ، ناحية الرغبة فى الإصلاح ، أسبق الأزهريين جميعا .

* * *

ولكن الشيخ الظواهرى مرض مرضا شديدا عقب توليته المشيخة بقليل فانتظر هؤلاء الطلبة الحائرون شفاء الشيخ بلهف وشغف . . ولكن مرض الشيخ طال ، وقد بدأت الدراسة فعلا وهم لا يزالون حيارى . . فقرروا أن يذهبوا لمقابله الشيخ احمد هارون مدير المعاهد الدينية وقتئذ . . ولكن الشيخ هارون صدهم ونهرهم ولم يشأ مقابلتهم ، فعادوا نادمين ولكنهم أعادوا عليه

الكرة بعد بضعة أيام ، فكرر لهم نفس الصد !

هنا ظهرت نزوة الشباب وسرعة انفعاله ، فقد ثارت نفوس هؤلاء الطلبة وتظاهروا ورفعوا أصواتهم يريدون أن يعرفوا مصيرهم ، وذهبوا لمنزل الشيخ الظواهرى وكتبوا أسماءهم ، وطلبوا أن يقابلوا الشيخ ، ولكن الشيخ كان مريضا ولا يمكنه مقابلتهم ، فأفهم الطلبة ذلك وأبلغوا رسالة الشيخ لهم بعطفه الشديد عليهم وعنايته الأبوية بأمرهم .. وهنا ظهرت أيضاً طهارة الشباب وبراءته ، فقد استمع الطلبة لنصيحة أبيهم وأمامهم وانصرفوا هادئين ... ثم فى اليوم التالى ظهرت جريدة الاهرام وفيها الخبر التالى تحت عنوان (الأزهر وطلابه)

«قلنا أمس تحت هذا العنوان أن بعضا من الطلاب الذين أتموا الدراسة فى القسم الثانوى بالأزهر على مقتضى النظام الذى وضع سنة ١٩٢٥ مضوا إلى إدارة المعاهد وألحفوا فى طلب مقابلة فضيلة المدير فرفض . وقد مضى هؤلاء الطلبة إلى الادارة مرة أخرى . والغرض من هذا هو الوقوف على مصيرهم لأنه كان مقرراً أن يلتحقوا بكل الآداب كما ذكرنا .

وقد علمنا أن حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى يرغب رغبة صادقة فى أن يحل طلبة الأزهر فى المرتبة اللائقة بكرامة هذا المعهد الإسلامى الكبير ويرجو أن يحقق النظام الشامل على ماتتطلبه روح التطور مع الابتعاد عن الطفرة ولكن المرض الذى ألم به أخيرا حال دون النظر فى بعض الشئون الهامة التى يرجع إلى فضيلته الفصل فيها مباشرة ، ولذا يحسن بالطلاب أن يخلدوا للسكينة وإطاعة القانون

وأمامهم فسحة من الوقت لعرض مطالبهم على شيخهم الأكبر بعد شفائه من مرضه .

ونحن إنما نعبر عن آراء الدوائر الرسمية فى هذا الشأن .

حوادث رائعة أثناء المرض

كان الوقت خريفا ، وكان جلالة الملك فؤاد لا يزال بالأسكندرية ، وكان قد مضى على الشيخ شهر وهو فى سريره يعانى المرض . وفى ذات يوم وصل محمود شوقى باشا سكرتير الملك الخاص إلى منزل قريبنا هذا الصغير الذى كان يقيم فيه مؤقتا والدى المريض وطلب منى أن أستأذن له فى مقابلة الشيخ فاستأذنت له ، وصعد شوقى باشا معى إلى حجرة الوالد ، وإذا به يبلغه رسالة ملكية خاصة ، هى عطف شديد من جانب الملك ، وتحيات ساميات من لدنه بشفاء الشيخ العاجل ، ونصيحة غالية من جلالته إلى الشيخ بعدم التسرع فى مغادرة الفراش بعد الشفاء ، وبأخذ أكبر نصيب من الراحة استكمالا واستجماماً للصحة .

• • •

كانت هذه الرسالة حقا مثيرة للعجب فى نفسى ، فلو كنت من الذين يعتقدون فى كرامات الأولياء ، لأيقنت أن زيارة شوقى باشا هذه كرامة للشيخ الظواهرى ، ولأيقنت أن ماقيل يوما عن أن لهذا الشيخ مع الله جانب . هو حق وصحيح .

تفكير الشيخ الظواهري فى الاستقالة بعد تعيينه بشهر واحد

أما وجه الكرامة فهو أن الشيخ الظواهرى ، وقد طال عليه المرض، وقدر الأطباء له شهرين آخرين لا بد له من الرقاد فيهما بعيداً عن أعمال المشيخة الإسلامية ، فى حين تعاقب مجىء الأوراق من الوزارات والمصالح وردها ، خشى أن يكون بمرضة هذا وبرده للأوراق بهذه الصورة ، مفتئتا على كرسى الرياسة الدينية وماتتطلبه هذه الوظيفة من سرعة تصريف الأعمال، وما يجب على شاغلها من النهوض إلى واجباته الكثيرة ومسئولياته العديدة يؤديها للناس ، وإلا فما ذنب هؤلاء جميعا فى مرضه هذا الطويل يقعده عن أداء طلباتهم ومصالحهم ، ثم ماذنب إصلاح الأزهر ، وهو موضع اهتمام الناس وقتئذ ، يتعطل ويتأجل من أجل رقاد الشيخ ! !

وفاتحنى والدى بهذه الأفكار تساوره وتقلق مضجعه وتؤخر من أجل ذلك نقاهته ، فكنت أهدىء من نفسه ، وألطف من تفكيره ، ولكنه فجأة تطور به الرأى يوما إلى العزم على الاستقالة من منصبه ، ابتعاداً منه عن هذا الوخز المستمر لضميره ، وتحريراً لنفسيته من ألم الشعور بالواجب ، وغيرة منه على أحوال المسلمين .

وفى هذا اليوم بالذات وصل شوقى باشا موفدا من الملك يحمل عن غير معرفة منه أو من الملك بتفكير الشيخ وضمير الشيخ ، الرد الملكى على هذا الذى كان مختبئاً فى نية الشيخ من الرغبة فى الاستقالة ، فهو رد إلهى فى الحقيقة ، أراد به الله على لسان الملك ، ولسان شوقى باشا ، أن يرد لنفس

الشيخ ارتياحها ، ولضميره هدوءه واطمئنانه ، فانه فى الحق لم يقترف بمرضه هذا ذنبا ، ولم يتأخر عن آداء واجبه مختاراً .

رجل مجذوب

ومن الحوادث الطريفة أيضا التى حصلت أثناء مرض الشيخ . حادثة لها علاقة بالأوراد والأذكار ، وما يعزى لبعض آيات القرآن ولبعض الألفاظ الصوفية من سر فى شفاء الأمراض . . فى أثناء مرض الشيخ حضر رجل معمم إلى المنزل الذى كان يقيم فيه الشيخ وأصر على مقابلته . فلما أردت استطلاع اسمه وسبب المقابلة قال إنه مندوب من السيد البدوى بطنطا ، جاء خصيصاً لينفح الأحمدى نفحة الشفاء .. فأيقنت أن الرجل مشعوذ وأنه هو نفسه ساعيا وراء نفحة من الرزق ، فأمهلته قليلا ، ومددت يدى له بشيء من المال على سبيل الصدقة ، ولكنه رفض بشدة ، وغضب غضبة حاسمة وقال « استئذن لى من الشيخ ولا ترهقنى بوقاحتك » ، فلما علا صياحه أرسل والدى أن أصعدوه إلىّ ، فصعدت معه ، وإذا به يذهب من فوره إلى أذن الشيخ ، ويتلو بصوت عال ، تميمة طويلة لم أفهم كلماتها ، لأنها كلها طلاسم ، فبقى الشيخ منصتاً له من غير أى اعتراض ، وكنت أشعر لو أننى موضع الشيخ لانتابنى حتما صداع كثيف ، لأن فم الرجل كان ملاصقاً تقريباً لأذن الشيخ ، وكان صوته أثناء التلاوة جهورياً جداً .

أخذت تلاوة هذه التميمة نحواً من عشر دقائق ، كنت أرقبها على مضض ، إشفاقاً منى على أذن الشيخ وعلى رأسه ، ولكن مع هذا فإن شيئاً من الارتياح

لهذه المسرحية النادرة خالج أيضاً نفسى ، فقد رأيت الشيخ راضياً ، ورأيت وجهه مبتسما ، ورأيت الرجل مندفعاً متحمساً ويدل مظهره على إخلاصه فى عمله هذا الغريب . . وحينئذ تاقت نفسى لمعرفة نهاية هذا الفصل .

وبعد انتهاء التلاوة قبّل الرجل وجنتى الشيخ ثم قبّل رأسه ولم يقبل يده كما يفعل جميع الناس ، ثم إنه بعد ذلك لم يتكلم مطلقا وانصرف من باب الحجرة فأشار والدى إلىّ إشارة فهمت منها أن أتبعه وأن أعطيه جنيها على سبيل الصدقة ، فأخرجت جنيها ، وخبأته فى باطن يدى ، وحاولت أثناء سلامى عليه أن أنقله مختبئاً إلى يده كما يفعل الإنسان عادة عندما يريد إخفاء الصدقة يعطيها لرجل ذى حياء ، ولكن الرجل ثار من جديد ، وأخذ ورقة الجنيه من يدى وانهال عليها تمزيقاً ونثر قطعه فى الحجرة وقال مغضبا « هل يدل مظهرى على أنى رجل شحاذ أو مشعوذ ، لقد قلت لك أننى مندوب السيد البدوى ، فهل يصح للمندوب أن يأخذ نقوداً » . ثم انصرف هذا الرجل الغريب من المنزل ولم يعد ثانية ، ولما سألت والدى عنه فيما بعد قال إنه لم يره بعد ذلك أيضا وأنه لم يكن يعرفه من قبل .

اشتداد وطأة المرض

ثم اشتدت وطأة المرض من جديد على الشيخ ، فقد كان المرض الأصلى داء الدوسنطاريا ، ولكن بدأ القلب يضعف الآن أيضا من شدة المقاومة ، فبدأت تظهر أعراض أخرى على المريض ، ثم دب اليه الضعف من نواح عديدة ، حتى قلقت عليه مرة أو مرتين . واستدعيت الأطباء الإخصائيين فى

منزل قريبنا هذا الصغير فى أكثر من اجتماع ، يتشاورون ويصفون .

ثم مرت فترات كنت أفكر فى « مندوب السيد البدوى » ولماذا لم يعد ثانية ، فقد كانت نفسية الشيخ المريض معه نفسية الانشراح ، فلعله إن حضر الآن ينشىء فى المريض قوة معنوية ، فالقوة المعنوية لها شأن عظيم فى العلاج .

وبعد مضى أسبوع من هذا القلق ، لطف الله بالمريض ولطف بى أنا أيضا ، فقد كنت أنا الآخر مصاباً بالرعب يملأ قلبي ، والهواجس تملأ نفسى ، وانقلبت خير إنذارات الطب كلها عندى شؤما ، وتمنيت لو لم أكن طبيبا يتوقع نتائج الأمراض وإنذاراتها عن بعد أو على الأقل يستعرض احتمالاتها ، وللاحتمالات أثرها الشديد على النفس أحيانا أكثر مما لو كانت النتيجة مؤكدة منتظرة .

ولما ظهر التحسن باديا فى صحة الشيخ وقدّر الله له أن تطول حياته وينجو من هذه المضاعفة الشديدة على قلبه ، أخذت النقاهة سبيلها إليه ، وطفق يتحدث إلىّ ويشاورنى فى بعض ما كان يخطر له ويعاود فكره ، فذكر لى مرة أخرى مسألة استقالته قال « يا إبنى إنى أشعر أن زمن مرضى قد طال ، وأنت ترى أنه إذا قدر الله لى الشفاء فإن زمن نقاهتى سوف يمتدحتما إلى عدة أسابيع أخرى ، وهاهو الملك سيعود بعد أسبوع أو أكثر من الأسكندرية إلى القاهرة بعد انتهاء الصيف ، وسيكون مكانى بالمحطة خاليا عند ما يستقبله الشعب ، وسيتساءل الناس عن مرضى هذا الطويل ولماذا لا أترك العمل لغيرى ما دامت صحتى لا تساعدنى عليه ، فأنا أرى أن الواجب علىّ أن أستقيل من

منصبى ، لينهض بالمهمة من هو أقوى صحة منى عليها ، وحينئذ أكون قد أرضيت الله وأرضيت ضميرى » .

كان ذلك الحديث أثناء الليل ، وقد طلب منى ، عند ما يطلع النهار ، أن أتكلم مع شوقى باشا سكرتير الملك لكى أخبره هذا الخبر ليبلغه لمولاه الملك فوعدته بذلك وذهبت لأنام .

مصادفة غريبة أخرى

لابد أن يكون هذا الشيخ الظواهرى « فيه شىء لله » كما يقولون ، فكلما فكر الشيخ فى الاستقالة ساق الله له رسالة من الملك تصرفه عنها وتعيد لنفسه شجاعتها واطمئنانها من جديد .

فى هذا الصباح ، وقد تأخر بى النوم ، أيقظنى أخى الصغير لأقابل زائراً كبيرا هو شوقى باشا سكرتير الملك ، فقد حضر للمنزل يريد مقابلة الشيخ فاستأذنت له وصعدنا وإذا بالباشا يبلغ الشيخ رسالة ملكية أخرى هى أن جلالة الملك قد سرّ كثيرا لما عرف بنقاهة الشيخ ، وهو يطلب منه ألا يتعب نفسه ويحضر للمحطة يوم استقباله . . عندئذ فاتح الشيخ الباشا بما اعتزم عليه من استقالته من منصبه اشفاقا منه على مصالح الأزهر أن تتعطل ، وطلب منه أن يبلغ ذلك لمولانا الملك مع عجزه عن أداء واجب الشكر له على ما أولاه إياه من العطف العالى والرعاية السامية . .

عند ذلك طمأن شوقى باشا فضيلة الشيخ بأنه يلاحظ أن المرض قد زال تقريبا ، وأنه يرى من حالته أنه سيعود إلى الأزهر بعد قليل معافا . . ولكن الشيخ ألحّ فى رجائه إبلاغ قراره لجلالة الملك .

الملك يحل المشكل

وبعد بضعة أيام عاد شوقى باشا يحمل معه ملفا من الورق هو ملف بعض المسائل الأزهرية التى تشترك السراى فى شأنها مع شيخ الأزهر ، فبعد أن سلم على الشيخ قال له « لقد حلّ جلالة الملك الإشكال الذى أقلق بالكم ، فعندما أخبرته برغبتكم فى الاستقالة لمرضكم شفقة منكم على المصلحة العامة ، أمر حفظه الله تهدئة لبالكم وإراحة لضميركم ، أن تنتقل بعض الأوراق لمنزلكم تشيرون فيها بما ترونه ، وبذلك يرجو جلالته أن يبتعد عنكم هذا القلق الذى يساور نفسيتكم .. وها أنا قد أحضرت معى تنفيذا لرغبة جلالته بعض الأوراق المحتاجة لرأيكم . . فارتاح الشيخ من الحل الملكى » واستمر يعطى آراءه بعد ذلك للشيخ هارون وللشيخ الفحام وغيرهما من كبار الموظفين ، يفدون لمنزله ليسترشدوا بآرائه فى تصريف الشئون .

ولما عوفى الشيخ كثيرا وقارب على تمام الشفاء ، استأجرنا له منزلا بمنشية البكرى . إحدى ضواحى القاهرة ، فانتقل هو وعائلته اليه بعد ثلاثة شهور طويلة مضاها على مضض فى المنزل الصغير الذى لقريبه ، فشعر لأول مرة بعد تعيينه شيخا للأزهر بالاستقرار النفسى والاستقرار العائلى ، فهو الآن فى منزله وعلى فراشه وبين أولاده وأهل بيته ، فخف بذلك عنى بعض الحمل الذى تحملته وحدى طول مدة مرضه ، لأنى ، وأنا طبيب ، كان يقع علىّ بهذه الصفة واجبات لا يمكن أن تقع على أحد من إخوتى الآخرين ، وكثيرا ما ركبنى الهم فريدا عندما كان يقلق بالى عليه إذا زادت ضربات قلبه يوما أو

شعر بالعرض الفلانى يوما آخر ، وكان يزيد فى هذا الهم مصانعتى فى إخفاء هذا القلق عن والدتى وعن إخوتى وباقى أفراد العائلة ، شفقة ورأفة منى عليهم فى آخر الأمر ، ولكن شفقة ورأفة منى قبل ذلك على والدى المريض نفسه فقد يجوز أن لا يتمكن أحدهم ، وخصوصا النساء منهم ، أن يكبتن شعورهن كما أكبت ، أو أن يخفين همهن كما أخفى .

كرامات الإمام الشافعى بالاشتراك مع سيدنا الحسين

وفى ذات مساء ، وقد اطمأننت على صحة الوالد ، خرجت من المنزل للقاهرة أفرج عن نفسى بعض الشىء ، بعد طول الاحتباس ، وعدت متأخرا أثناء الليل ، فدهشت عندما وجدت رجلا مجذوباً جالساً على كرسىّ بجوار الشيخ فى هذه الساعة المتأخرة ، وكان خليق بالشيخ ، وهو لايزال قريب عهد بالمرض الشديد ، أن يبكر فى النوم وأن يكون فى تلك الساعة غاطاً فى أحلامه .. ولا بد أن يكون قد ظهر على وجهى بعض علامات هذا الدهش والتعجب وعدم الرضا ، لأنى ما كدت أستقر على كرسى آخر هناك حتى مدّ والدى يده لهذا المجذوب يسلم عليه إشارة منه لكى ينصرف ، وفعلا انصرف المجذوب ، فقلت للوالد : « كنت أود وأنا طبيبك المباشر للعلاج ، أن يبتعد عنك هؤلاء المجاذيب لحين تمام شفائك ، فإنهم يقلقون مضجعك ويؤخرون حتما نقاهتك ، وإنى أصرف كثيرين منهم من الدور الأول من المنزل بعد أن أرضيهم بما تيسر من الرزق ، فرجائى أن لا تشجعهم على الصعود إليك »

هذا ما قلته للوالد ، فأشار إلىّ أن اجلس بجوارى ، فسأقص عليك قصة هذا الرجل المجذوب ، فهى قصة غريبة حقا ، ويقينى أنك بعد أن تعرفها ستعذرنى

حتما فى إجابتى لطلبه فى الصعود إلىّ » . قال الوالد ما معناه :

« سأرجع بك إلى أيام صباى عندما كنت لا أزال مجاورا بالأزهر أطلب العلم فيه ، فقد اشتهر عنى وقتئذ أننى لا أواظب على حضور دروس العلم ولا أطيل الجلوس فى حلقاتها ، وظن بعض الناس أنى راغب عن التعلم قليل الاستعداد له ، ولذلك ركبتهم الدهشة عندما علموا أننى قدمت لأدخل امتحان العالمية وطلبت أن يصرف لى « التعيين » وهو الإشعار بقبول الطالب للامتحان ، فقد أيقن الجميع وقتئذ ، بما فيهم والدى أيضا ، أننى لابد سأرسب فى الامتحان ، ونصحنى الكثيرون بالعدول عن فكرة التقدم فى ذلك العام وهو عام ١٩٠٢ ميلادية .

ثم قال الشيخ الأحمدى الظواهرى :

« وكان والدى وقتئذ شيخاً للجامع الأحمدى بطنطا ، وهو الجامع الآخر بمصر وبالعالم الإسلامى الذى يلى الجامع الأزهر فى تعليم العلوم الدينية بنفس المنهاج الذى يعلم فى الأزهر ، وكان والدى ، الشيخ ابراهيم الظواهرى ، قد رقى لمشيخة هذا الجامع الأحمدى منذ ثمانى سنوات عند ما نقل إليه من الأزهر ، وكان من كبار علمائه ، فقضيت هذه السنين الثمانية مع والدى بطنطا بعد أن كنت قبل ذلك معه بالقاهرة .

« وكان يمكننى أن أتقدم لامتحان العالمية بهذا الجامع الأحمدى وأنال منه البراءة الخديوية إذا نجحت فى الامتحان كما أنالها من الأزهر تماما ، ولكنى فضلت أن يكون امتحانى بالجامع الأزهر لكى تكون شهادتى منسوبة

للأزهر ، فصيت الجامع الأحمدى فى الآفاق وفى العالم الإسلامى ليس طبعا كصيت الأزهر .

ولما وصلت إلى القاهرة مع أبى ، قبل الامتحان بأسبوع ، واستقررنا فى منزلنا القديم بشارع قصر الشوق ، أخذت أواصل الليل بالنهار فى المذاكرة طوال ذلك الأسبوع ، وكان والدى يريد أن يساعدنى فى تفهم الدروس ، ولكنى كنت أعتذر إليه مفضلا أن يتركنى وشأنى ، فقد كانت طريقتى فى تعرف العلم غير الطريقة التى درج عليهـــا أهل الأزهر وقتئذ وهى الطريقة التى كان يريد والدى أن يلقيها إلى .

« ومع أنى كنت أشعر بكثير من الثقة تملأ نفسى ، لأننى كنت موقنا أنى قد وصلت بطريقتى الخاصة فى الدرس إلى جوهر العلم وروحه ، مجرداً من التشويش والتشتيت الملازمين للطريقة الأزهرية العادية ، فان نفسى كانت طبعا قلقة بعض الشيء ، بل كانت فى الحقيقة مضطربة اضطراباً داخليا ، كنت أحاول أن أخفيه من هؤلاء الذين يسيئون الظن بمقدرتى العلمية ويتشككون فى نجاحى

ثم استمر الشيخ الأحمدى الظواهرى فى الحديث فقال :

وفى ليلة الامتحان ، ذهبت مع والدى لزيارة الإمام الشافعى وصلينا صلاة العشاء داخل القبة وجلسنا قليلا بعد الصلاة ، فأقبل الناس يقبلون يد والدى تبركا به واحتراما له كعادتهم عندما كانوا يلقون كبار العلماء ، فجلست بجواره بجسدى ولكن أفكارى ومشاعرى كانت كلها بعيدة عن هذا المجلس ، فهى غارقة فى بحر الامتحان الذى سيكون فى صباح الغد ، وكنت كلما أتذكر جلستى أمام الشيخ محمد عبده رئيس لجنة الامتحان يدق قلبى دقات عنيفة لا تفتأ تهدأ بعد قليل ، ولكنها تعاودنى كلما عاودنى نفس التفكير .

فكرة غريبة

« وفى وسط هذه الحالة النفسية الشديدة التى كنت حريصا على إخفائها ، وفى وسط هذا الرعب الداخلى الذى كان يملأ صدرى ، لم أكن لألتمس الفرج لهذه النفس أو الانشراح لهذا الصدر ، إلا من جهة واحدة ، هى الجهة التى تسيطر على كل مافى الصدور وكل مافى النفوس ، جهة الله العزيز المتعال ، واهب الخير ، ومسهل الأمر ، وملقى المعرفة ، وملهم الصواب ، فأخذت سرا أتلو آية « رب اشرح لى صدرى ، ويسر لى أمرى ، واحلل عقدة من لسانى يفقهوا قولى » وما أن انتهيت من تلاوتها ، حتى شعرت بوالدى وهو بجوارى يلتفت إلىّ وينبهنى ويقول : « اقرأ الفاتحة معنا للإمام يسأل الله أن يوفقك فى الامتحان غدا » . فقرأتها معه ومع من كان جالسا بجوارنا من الناس .

« فى تلك اللحظة توجهت نفسى لروح الإمام الشافعى ، لا بصفته من علماء الاسلام الأفذاذ فحسب ، بل كولىّ من أولياء الله أيضا ، أن يتضرع لله معى ويتوسل إليه ، فى أمر تسهيل امتحانى غدا فيلهمنى ربى الصواب ، ثم خطرت ببالى فى هذه اللحظة أيضا خاطرة غريبة لم تكن لتخطر ببالى إلا فى هذا الظرف الفريد ، بل لم أكن لأرضى لنفسى أن أفكر فيها أو أطلبها ، إلا فى الحالة المعنوية المضطربة التى كنت فيها فى تلك اللحظة ، فقد مرّ ببالى أن لو كان الأمام الشافعى وليا حقا ، ومحبوبا من الله حقا ، فعليه أن يرينى إشارة تدلنى على ما سيكون عليه امتحانى فى الغد ، أهو نجاح أم رسوب !!

كرامة

« لم تمض على هذه الفكرة العابرة خمس دقائق تقريبا ، حتى دخل إلى قبة الإمام الشافعى التى كنا جلوسا فيها رجل مجذوب ينادى بصوت عالى ويقول : « فين الأحمدى ، فين الأحمدى ، خذ يا واد يا أحمدى ، خذ نفحة الإمام » وأعطانى فى يدى قطعة من ذات الخمسة المليمات ، ثم قال « توكل على الله » وانصرف بدون أن يسلم على والدى ولا على ولا على أى أحد من الجالسين فاستبشرت أنا ووالدى خيراً وأيقنت فى نفسى أن هذه حقيقة إشارة من الإمام . . ولننتظر للغد ، لنعرف نتيجة الكرامة ... وفى الغد دخلت الامتحان ، وبالرغم مما كان بين الإمام الشيخ محمد عبده وبين والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى من النفور المشهور وقتئذ ، فقد نجحت فى الامتحان بالدرجة الأولى وأطرانى الشيخ محمد عبده رئيس اللجنة اطراء كثيراً كان له ولنوالى الدرجة الأولى رنة فى الأزهر فى ذلك اليوم . . حتى أن بعضهم من فرط الاندهاش من نجاحى قال : « لابد أن يكون الأحمدى قد رزقه الله علما لدنّيا ، فإنه لم يذاكر ولم يحضر الدروس » . . .

« فأنت ترى إذاً ياولدى أن كرامة الامام الشافعى كانت حقيقية ، وأن قطعة الخمسة المليمات التى أعطاها إلىّ ذلك المجذوب فى القبة كانت علامة النجاح » .

وبعد أن سرد الشيخ الظواهرى هذه القصة قلت له : « هذه قصة طريفة حقا ، وهى تبعث فى النفس كثيرا من اللذة والعجب ، ومع أنى مندهش لها اندهاشاً عظيما ، إلا أن العقل الحديث قد يسوقها إلى مجرد الصدفة ، أو إلى

صدفة نادرة ، وإذا تغالى فقد يقول إنها صدفة نادرة جدا .. ومع ذلك ، فما هى علاقة هذه الواقعة التى حصلت سنة ١٩٠٢ ، بهذا المجذوب الذى وجدته هنا الآن جالسا بجوارك وخرج توا ؟!.

فقال الوالد : « العلاقة بين هذه الواقعة التى حصلت منذ سبعة وعشرين عاما ، وبين هذ المجذوب الذى عترضت على وجوده معى ، إشفاقاً منك على صحتى ، هى التى ستقنعك بأن كرامة الأمام الشافعى فى سنة ١٩٠٢ لم تكن مجرد صدفة ، أو صدفة نادرة ، أو نادرة جدا ، كما أوحى لك عقلك الحديث أن تقول ، وهى أيضا التى تبين لك تساهلى فى قبولى لزيارة هذا المجذوب لى فى حجرتى وأنا مريض . . ولأجل أن أبين لك هذه العلاقة ، فسأرجع بك مرة أخرى إلى سنة ١٩٢٧ عندما كنت شيخا لمعهد أسيوط .

« فعند ما كنت بطنطا ، لم يكن ليخطر على بالى ، أو على بال أحد آخر غيرى ، أنه يجوز لى أن أنقل لمعهد أسيوط هذا الصغير يوما ما فقد كانت لى مكانة خاصة عند السلطان فؤاد مما سأبينها لك فيما بعد . . ولكن تقديرى ، وتقديرى الناس فى ذلك لم يكن صحيحا ، فقد نقلت فعلا من معهد طنطا الكبير الذى يلى الأزهر فى أهميته ، إلى معهد أسيوط هذا الصغير الذى لا يشمل إلا قسما ابتدائيا بسيطا . . وكان هذا على أثر وقيعة دنيئة دبرها لى أحد الناس عند الملك فؤاد ، ، وسأذكر لك تفاصيلها فى فرصة أخرى ، فأمر الملك بنقلى من طنطا إلى أسيوط تنزيلا وعقابا لى ، فنفذت الأمر حالا ، حتى لا أغضب الملك وحتى أتمكن من معرفة الدسيسة وأكشفها .

« ولكن الدسيسة كانت محكمة ، وكان إحكامها متقناً بحيث أنى لم أتمكن

من مفاتحة الملك فى شأنها زهاء ست سنوات طوال مضيتها فى أسيوط على مضض ، ولذلك فكثيرا ما ضاق صدرى وكثيراً ما هممت من أجل ذلك بالاستقالة من وظيفتى مرات متعددة ، وما كان يصرفنى فى كل مرة إلا بعض أصدقائى فى السراى .

« وفى ذات يوم من سنة ١٩٢٦ ، اشتد الكرب بى وصممت على الاستقالة وسافرت للقاهرة لأتقدم بها للسراى الملكية .. وكان من عادتى ، عندما أحضر مصر ، أن أزور أولياء الله ، وكان الامام الشافعى من الأولياء الذين اعتدت زيارتهم ، فزرته فى هذه المرة .. وفيما أنا واقف بجوار القبر ، أقرأ شيئا من القرآن ، تذكرت ما كان للإمام الشافعى معى من كرامة ليلة امتحان العالمية ، عندما شملنى الخوف والرعب من الامتحان ، فتذكرت ذلك المجذوب الذى أعطانى نفحة الإمام وهى الخمسة الملليمات التى ذكرت لك قصتها ؛ فخطر ببالى هذه المرة ، أثناء وقفتى بجوار قبره ، نفس الخاطر الذى خطر لى منذ أكثر من خمس وعشرين سنة ، فتمنيت لو أظهر لى الإمام كرامة فى شأن نقلى من أسيوط مثل الكرامة الأولى فى شأن امتحانى ، وكانت هذه أيضاً منى فكرة عابرة ، أكثر عبورا من الفكرة الأولى عند ما كنت لا أزال شابا ، فلم أكن ، وأنا الآن واحد من رجال الدين المسئولين ، لأرتب عملا من أعمالى ، أو أدبر رأياً من آرائى ، على كرامة أو إشارة قد تكون مجرد صدفة كما قلت أنت مرة ياولدى ، وخصوصا وأن الناس قد تقلدنى فيما أفعل ، ومثل هذا لم يأت به نص لا فى القرآن ولا فى السنة .

« ولم تظهر لى أثناء مقامى فى قبة الامام أية إشارة أو كرامة ، مع أن زيارتى

للإمام هذه المرة كانت طويلة ، أو هى كانت فى نظرى أطول من الزيارة التى حصلت فيها علامته الأولى منذ خمس وعشرين سنة . .

« وخرجت من الإمام الشافعى بعد العشاء وركبت عربة وذهبت إلى سيدنا الحسين لأزوره أيضا كعادتى بعد زيارة الأمام ، ولكنى وجدت أبواب الجامع الحسينى قد أغلقت وانصرف الخدم والحراس إلى بيوتهم كما يفعلون كل مساء بعد انقضاء صلاة العشاء ، فتوجهت نحو الباب الأخضر كما كنت أفعل دائماً عندما أصل متأخرا وأجد أبواب المسجد مغلقة ، لأن هذا الباب الأخضر هو أقرب أبواب المسجد إلى قبر الحسين ، ثم وقفت هناك أتلو ما تيسر من القرآن كما فعلت عند قبر الإمام .

«هنا اقشعر بدنى واختلج صدرى وبكت عيناى .. فقد حصلت الكرامة .. فمن القهوة التى كانت وقتئذ مواجهة لهذا الباب الأخضر ، خرج فجأة رجل مجذوب واتجه نحوى ونادى بصوت عال وقال : « فين الأحمدى ، فين الأحمدى » وعندما قرب منى قال « خذ ياوادا يا أحمدى ، خذ نفحة الحسين » وأعطانى فى يدى قطعة من ذات الخمسة المليمات وقال « توكل على الله » وانصرف .

« . . . ولا بد أن تكون قد لاحظت ياولدى أن الكلمات التى قالها هذا المجذوب فى سنة ١٩٢٧ ، هى نفس الكلمات التى قالها مجذوب سنة ١٩٠٢ ، وأن ما أعطانى إياه هو قطعة من الخمسة المليمات أيضا كما أعطانى المجذوب القديم ، فاستبشرت خيرا ، وعدت إلى اللوكاندة الحسينية التى كنت أحب دائما المبيت فيها ، لمواجهتها لجامع الحسين ولكى أتمكن من صلاة الفجر

فيه . . . أقول أننى عدت منشرح الصدر مطمئن البال ، فقد تعشمت أن الله تعالى لابد قد أراد أن تزول الغمة التى أثقلتنى أكثر من ست سنين بوجودى بأسيوط .. ولعلك ستعجب عندما تعرف أن أسباب انفراج أزمتى قد بدأت فعلا بعد ذلك بوقت قليل ، عندما مرّ جلالة الملك بأسيوط فى طريقه لافتتاح قناطر نجع حمادى فى أعلى الصعيد . . . ولعلك ستدهش وتعجب أكثر ، عندما تعلم أن الرجل المجذوب الذى كان عندى الآن واعترضت أنت على وجوده ، هو ذلك الرجل الذى تمت الكرامة على يديه ، فهو الذى خرج من قهوة الباب الأخضر ونادانى وأعطانى الخمسة المليمات .

« فما رأيك إذاً فى هذا ياولدى ، وهل هى كانت مجرد صدفة ، أو صدفة نادرة ، أو نادرة جدا كما خطر لك ؟ ! »

والحقيقة أننى لم أعرف الجواب .

ففى هذه اللحظة اغرورقت عيناه بالدموع ، وتملكتنى رعشة روحية لم أتمالك أن أخفيها ، فقلت لوالدى « إذا كان هناك أولياء لله كما يقولون فأنت والله أحدهم ، ولتنم الآن وتستريح ، أكمل الله شفاءك ، ونفع بك المسلمين »

أحوال الأزهر فى أوائل القرن العشرين وبعدها

والحوادث التى كانت لها علاقة بإصلاح الأزهر وبالسياسة فى حياة الشيخ الظواهرى أثناء هذه المدة

كان هذا الحديث الليلى الذى أعقب حكاية المجذوب فاتحة خير لى فى تعرف كثير من الحوادث المهمة دينية وسياسية التى حصلت فى حياة الشيخ الظواهرى قبل تعيينه فى مشيخة الأزهر ، فقد وردت على لسانه فى هذه القصة إشارة لنفور كان قائما بين والده الشيخ ابراهيم الظواهرى ، وهو من كبار علماء الأزهر وقادته وقتئذ ، وبين الشيخ محمد عبده ، وهو أيضا من هؤلاء القادة الأكابر ، كما أشار لدسيسة دبرها بعض الناس ضده عند السلطان فؤاد عندما كان شيخا للجامع الأحمدى فنقل بسببها شيخا لمعهد أسيوط وهو أقل شأنا من معهد طنطا ، وكذلك إلى انفراج هذه الأزمة بسبب حفلة افتتاح قناطر نجع حمادى ، فكان طبيعيا أن أسأله بعد ذلك عن هذه الإشارات وعن أقاصيصها

النفور بين الشيخ محمد عبده والشيخ ابراهيم الظواهرى (والد الشيخ الأحمدى الظواهرى)

تلك أيضا قصة طريفة تلقى على أحوال الأزهر فى أول القرن العشرين ، من الجهة العلمية والاجتماعية ، ضوءاً يمكن لنا منه الاستعراف على ما كانت عليه تلك الأحوال ، وكذلك يبين لنا طريقة الامتحان فى الشهادة العالمية وطريقة التعليم فى الأزهر وقتئذ .

سألت الشيخ الأحمدى قلت :

لقد أشرت فى قصة الرجل المجذوب ، بمناسبة امتحانك فى العالمية ، إلى نفور كان قائما بين والدك الشيخ إبراهيم الظواهرى وبين الشيخ محمد عبده ، ففيم كان هذا النفور وماذا كان له من أثر فى امتحانك ؟ فقال الشيخ ما معناه :

تسمية الحالة التى كانت بين المرحومين والدى والشيخ محمد عبده « بالنفور » مغالاة فى التعبير ، فهى فى الواقع لم تتعد ختلافا فى النزعة أو تباينا فى المشرب ، فلم يصحبها مثلا شىء من القطيعة كما يصحب النفور .

« لقد كان الشيخ ابراهيم الظواهرى يرى . كبقية كبار علماء ذلك العصر ، أن العلم وحده ، مهما كان الإنسان متبحرا فيه ، لا يكفى لكى يجعل من العالم الأزهرى رجلا كاملا فى الدين ، بل لابد له لكى يبلغ ذلك القصد ، أن يكون أيضاً صالحاً تقيا متعبدا بينه وبين الله جانب ، على حد التعبير الصوفى المعروف ، ومن أجل هذا كان والدى يكثر من زيارة قبور الأولياء ويواظب على حضور موالدهم ويمضى كثيرا من أوقاته فى قباب المساجد يقرأ القرآن والورود ، وكان كذلك ميالا للإحسان عن طريق تغذية الفقراء ، حتى أنه وقف على تغذية الفقراء فى مولد النبى ومولد الحسين ومولد السيد البدوى نيفا وخمسين فدانا من أحسن أطيانه فى الشرقية .

ثم استمر الشيخ الأحمدى يقول :

« وهناك جدى أيضا ، وكان هو الآخر اسمه الشيخ ابراهيم الظواهرى فانه كان من رجال الدين كوالدى ، ولكنه كان من الصوفية الذين اشتهروا بكثرة التعبد وبالانصراف عن بريق هذه الحياة الدنيا ، وكان الناس يقولون أنه أحد أولياء الله .

« لقد نسبت إلى جدى هذا واقعة طريفة كانت سببا فى ورود الناس لمنزله ثم لمنزل أبى بعد ذلك ليأكلوا من خبز الشيخ ويشربوا من مائه . ذلك أنه قيل إن جدى هذا قد استجاب الله له فى ليلة القدر وأنه دعا الله فيها أن يغفر له ولذريته ولكل من يأكل من معاش ذريته جميع الذنوب التى ارتكبوها ، فيدخلهم جميعا جنته الواسعه بغير سابقة عذاب .. ثم سرعان ماذاعت تلك القصة وتناقلها الناس . . .

« من أجل ذلك كان يؤم منزل والدى ، الشيخ ابراهيم ، عند ما كان عالما بالأزهر بمصر ، ثم بطنطا عندما صار شيخا للجامع الأحمدى ، أفواج كثيرة من الناس يتلمسون رغيفا أو حتى كسرة من خبز ، عسى يغفر الله لهم ذنوبهم على حد تفسيرهم الحرفى لدعاء جدى فى ليلة القدر ، ولعل ذلك هو ما دعا والدى لوقف الأطيان التى وقفها تلمسا للاحسان .

« وكان الشيخ محمد عبده عالماً زميلا لوالدى الشيخ ابراهيم الظواهرى فى الأزهر ، وكان الاثنان زميلين أيضا فى المجاورة ، ولكن نزعة الشيخ محمد عبده من هذه الناحية كانت مغايرة لنزعة والدى الروحية والصوفية هذه ، فقد كانت دعوة الشيخ عبده بعيدة عن ذلك المزاج الروحى الذى كان لوالدى ، فلم يعجبه تردد والدى على الأولياء وموالدهم : وظن ذلك منه نوعا من المغالاة أو هو على الأقل إتيان لمكروه فى الشرع ، وكذلك لم ير الشيخ محمد عبده أن هناك ليلة للقدر يستجاب فيها كما ظن الناس وأتوا من أجله يطلبون الخبز من منزلنا ، وهذا هو سبب النفور أو الاختلاف الذى كان بين والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى وبين الشيخ محمد عبده ، وهو سبب واه كما ترى .

ثم استمر الشيخ الأحمدى يقول :

« أما عن تأثير ذلك الاختلاف فى امتحانى فى شهادة العالمية فهاك قصته :

« لقد كان المعروف إلى ماقبل الامتحان بيومين ، أن رئيس لجنة الامتحان التى سأجلس أمامها ، هو الأستاذ الجليل الشيخ سليم البشرى ، إلا أنه قد تقرر فجأة أن يكون الرئيس هو الأستاذ الجليل الشيخ محمد عبده ، لأن الشيخ سليم البشرى قد مرض ، فكان ذلك التغيير سببا فى ازدياد الاعتقاد عند الناس بأنى لابد سأرسب فى الامتحان ، لأن الشيخ محمد عبده كان لا يُخفى امتعاضه من والدى بسبب اتصاله بالأولياء وكثرة زيارته لقبورهم كما قدمت لك .. وفعلا ظهر من الشيخ محمد عبده شىء من آثار هذا النفور فى لجنة الامتحان كما تنبأ الناس .. فإنى لم أكد أجلس إلى اللجنة وأهم بتقبيل يده كما يفعل الطلاب الممتحنون عادة ، حتى أعرض الشيخ بعض الشىء عن إعطاء يده بجملها لى أقبلها ، فقد جذبها سريعا واكتفى منى بلمس أصابعه فقط ثم قال « لقد سماك أبوك بالأحمدى نسبة إلى أحمد البدوى الولى بطنطا ، فلنرى الآن ماذا سيكون من شأن هذا الولى معك !! »

« كان لهذه العبارة ، مصحوبة بخطف يده أثناء محاولتى تقبيلها ، أثر سيء فى نفسى ، فانقبض صدرى واسودت الدنيا فى عينى ، ولما طلب منى أن أبتدىء تأخرت عن الكلام برهة من فرط تأثرى ، ولكنى ما لبثت أن استجمعت شجاعتى ، وتملكنى شىء كثير من الجلد ؛ ثم أخذت أتكلم فى الموضوع الذى طلب منى الكلام فيه فأحسست فى داخليتى أنى أحسن الكلام ، وعندئذ انطلقت أتحدث بالطريقة التى رسمتها لنفسى من قبل ، وهى الطريقة المغايرة لما

اعتاد الطلاب والعلماء الازهريون أن يعالجوا بها المسائل ، فقد كنت أقفز توّاً إلى جوهر العلم الذى أنا بصدده وأقرره بعبارة مختصرة ولكنها جامعه وبعيدة عن التأويلات والتشويشات التى اعتادعليها الطلاب ، وهذه هى الطريقة التى رسمتها لنفسى طول مدة دراستى .

« والحق أنى أثناء الامتحان أعجبت بنفسى أقرر تلك المسائل الشائكة بهذا الأسلوب الجديد الصافى الذى ابتكرته ، إذ أنى ظننت أنى جعلت البحث به سائغا مرسلا ، بل إنى أيقنت فى نفسى أن الشيخ محمد عبده لا بد قد سرّ به أيضاً ، وأنه لا بد سيشعرنى بذلك تشجيعا لى .

« وانتهيت من تقرير البحث وانتظرت إشارة إعجاب الشيخ عبده أو على الأقل إشارة عدم امتعاضه ، ولكنى لم أظفر بها ، بل ظل الشيخ صامتا ، ونظر إلى كما نظر باقى أعضاء اللجنة نظرة لم أفهم كنهها ، فلا هى نظرة المبتسم فأعدها إشارة إعجاب ، ولا هى نظرة مغضبة فأعدها إشارة المشمئز .

« والحق أنه قد شق على نفسى وقد ظننت خيراً كثيرا بهذا الأسلوب وقدرت أنه يستحق الإعجاب أن لا أظفر بشىء ولو قليل من هذا الإعجاب ، وحينئذ تملكتنى نزعة الثقة بنفسى وبأسلوبى ، فولدت عندى عزما قوياً وإقداماً شديدا ، وأصررت فى نفسى لابد أنتزع إعجاب الشيخ وإعجاب اللجنة انتزاعا ، فخطر لى أن أعاود الكلام فى نفس البحث ولكن بأسلوب آخر وألفاظ وتشابيه مغايرة ، وبدأت ذلك بأن قلت كلمة « والحاصل » وهى الكلمة التى تشعر أنى أريد معاودة الكلام ، فعندئذ أنطق الله لسان الشيخ بالإعجاب الذى كنت أنتظره فقال : لماذا تريد استئناف الكلام . لقد

تكلمت كلاماً طيباً جداً ، وعالجت البحث علاجاً رائعاً جدا ، والأحسن أن تنتقل للبحث الآخر »

« كانت عبارة الشيخ هذه كأنها البلسم على نفسى ، فاندفعت أقرر المباحث الأخرى التي طلبها منى هو وأعضاء اللجنة ، وأقبلوا يناقشونى فيها ، وفجأة قال الشيخ عبده « إن ترتيبك فى أبحاثك وطريقة عرضها طريقة جميلة ، وسأتخذ معك فى ترتيب الأبحاث طريقا غير الطريق العادى . لأعرف مقدار علمك الحقيقى » . فقلت « كما تريد ياسيدى » فأخذ يقلب أوضاع المسائل ويلوى اتجاهات الابحاث ، وصار يخرج من علم إلى آخر ، ثم يعود اليه ثانية ، ثم يخرج إلى آخر ويعود للأول ، وأنا أسايره فيما ذهب اليه من الإفراط فى محاولة إشكال البحث علىّ توطئة لمعرفة مقدار علمى الحقيق كما قال .

« وقد طالت هذه المناورات بضع ساعات على خلاف المألوف فى الامتحان ، ولا أكتمك ياولدى أنى أرهقت بها إرهاقاً عقليا وجسمانيا فطلبت نفسى شربة من الماء من شدة هذا الإجهاد ، ولكنى غالبتها ، مخافة من الشيخ أولا ، وتأدبا له ثانيا ، ولكنى بعد ربع ساعة أخرى فقدت زمام المغالبة فطلبت من الشيخ عبده : أن يأمر لى بكوبة ماء ، فكان طلبى هذا فاتحة خير آخر علىّ ، وكأن الله تعالى أنطقنى به خصيصا ليزيد فى شجاعتى وفى جلدى ، فقد قال الشيخ محمد عبده « أنت تستحق شرباتا لا ماء فقد أحسنت أيما إحسان » ثم أدخل الشيخ يده فى جيبه وأرسل فى طلب (سطل) من شربات الخرنوب ، فشربت ، وشربوا وبعد ذلك بقليل قال الشيخ « لقد فتح الله عليك يا أحمدى ، والله أنك لأعلم من أبيك ، ولو كان عندى أرقى من الدرجة الأولى لأعطيتك إياها » .. فكانت

هذه العبارة منه بعد شراب الخرنوب الذى اشتراه لى أثناء الامتحان حديث الناس فى الأزهر وقتئذ، وتناقلته الألسن بعد ذلك فى كل مكان، وكانت فى الحقيقة من أسباب سعادتى بعد ذلك . »

ثم قال الشيخ الاحمدى الظواهرى :

« فأنت ترى إذاً أن الشيخ محمد عبده كان رجلا قوى الرأى ، وقوى الاخلاق، فبالرغم مما كان بينه وبين والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى من خلاف معروف ، فهو لم يغمطنى حقى ولم يرد أن يقلل من مقدار علمى . . .

« وأما الاشارة التى أشار بها إلى والدى من أنى أعلم منه فقد وقعت عند والدى موقعا حسنا، فقد قال عند ماسمعها : « إن ذلك لما يضاعف سرورى فالانسان لا يتمنى لشخص آخر أن يكون أحسن منه لا ولده ، ولأذهبن للشيخ محمد عبده لأشكره » . وفعلا أخذنى والدى إلى منزل الشيخ محمد عبده فى ذلك المساء فشكره . . . ثم فى اليوم التالى رد الشيخ عبده الزيارة لوالدى فى منزلنا فى قصر الشوق . »

« وهنا حدثت حادثة أخرى لا أزال أذكرها ، لانها كانت غير مألوفة فى حينها . فى هذا العصر كانت الحمير هى ركوبة كبار العلماء فحضر الشيخ محمد عبده لمنزلنا راكبا حماره، فلما هم بالانصراف ، خرجنا جميعا معه للباب وركب حماره وابتعد ، وعندئذ التفت إلىّ والدى فى سنحة التأنيب وقال : « لماذا لم تمسك له الركاب كما يفعل باقى العلماء » فقلت « لانى لست كباقى العلماء ولا تطاوعنى نفسى أن أمسك الركاب لأحد .

وصف كيفية الدراسة فى الأزهر فى أول القرن العشرين
وعدم استحسان الطالب الأحمدى الظواهرى لها
وما اشتهر عنه وقتئذ من الرغبة عن العلم

وهذه قصة أخرى تبعث كثيرا من النور على طريقة التدريس فى الأزهر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وتبين العلوم التى كانت تدرس فيه وقتئذ ومقدار علم الأساتذة ، فقد وجهت لوالدى السؤال قلت :

« لقد أشرت فى قصة الرجل المجذوب . أن الناس ظنوا سوءا بمقدرتك على نوال العالمية لأنه كان قد اشتهر عنك عدم المواظبة على الدروس فى الأزهر . فكيف كان ذلك ، مع أنك نلت الدرجة الأولى فى الامتحان؟!

فقال ما معناه :

« الحق أننى كما قال الناس : لم أكن أواظب على حضور الدروس بالأزهر، بل كنت أفضل أن أذاكر الدروس وحدى بالمنزل ، ولكى أشرح لك السبب فى ذلك لا بد أن أصف لك الحالة التى كان عليها الأزهر وقتئذ من ناحية العلم والتعليم ، وكذلك من الناحية الاجتماعية ، وقد تعرضت لهذه المواضيع بالتفصيل فى كتاب « العلم والعلماء » الذى ألفته فى سنة ١٩٠٤ أى بعد نوالى شهادة العالمية بزمن قليل ويمكنك مراجعتها فيه ، ولكنى سأختصرها لك هنا .

«فى قديم الزمان لم يكن هناك للتدريس بالأزهر نظام خاص ، ولم تكن هناك شروط لقبول الطلبة فيه ، بل كان يدخل الأزهر للتعليم كل من شاء أن يدخله ، وكان يجوز لمن دخل أن يقيم فيه ماشاء أن يقيم ، وأن يختلف إلى

من شاء ومن يشاء من العلماء فى الحلقة أو الحلقات التى يختارها لنفسه بدون أى رقيب أو مباشر ، فاذا ما آنس الطالب فى نفسه بعد زمن طويل أو قصير القدرة على التدريس لغيره ، جلس إلى تلقين العلم حيث يجد مكانا خاليا ، وعرض نفسه على الطلبة ، فاذا وجد هؤلاء كفايته لاتزال ناقصة ، انصرفوا عنه ، وإذا وجدوها كاملة ، التفوا حوله ، وحينئذ يجيز له شيخ الازهر نهائيا ويسميه عالما .

« فى المدة التى تلقيت فيها العلم ، وهى العشر السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر ، كان هذا هو حال التعليم بالأزهر ، مع فارق أنه منذعهد الشيخ العباسى المهدى ، صار نوال العالمية بواسطة الامتحان ، وصار لهذه الشهادة براءة يعطيها الخديوى من ثلاثة درجات ، أولى وثانية وثالثة ، حسب تفوق الطالب .

« فلما أرسلنى والدى للأزهر لطلب العلم ، بعد أن حفظت القرآن وتعلمت القراءة والكتابة وبعضا من الحساب فى الكتاب كما كانت العادة وقتئذ ، وجدتنى أمام كتاب فى النحو اسمه شرح الكفراوى ، جرت التقاليد فى للأزهر أن يكون هو أول شىء يدرسه الطالب عند قدومه ، فوجدت صعوبة شديدة فى فهمه فى بادىء الأمر ، لأنى لم أكن أعرف قبل ذلك شيئا مطلقا عن النحو بل لم أكن أعرف ما معنى كلمة النحو ، ومع ذلك فكان علىّ وعلى جميع الطلبة المبتدئين مثلى ، أن نواجه فى هذا الكتاب بأوجه البسملة ، وبأن الكلام مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو ضمير فصل على الأصح ، مع أنى لم أكن بعد أعرف ما هو المبتدأ أو الخبر ، ولا يمكن معرفتهما إلا فى وسط الكتاب

ثم استمر الشيخ يقول :

ولما كان اختيار الأساتذة فى ذلك الوقت متروكا لهوى الطالب كما أسلفت، فقد عنّ لى أن استعرض أساتذة النحو جميعا عساى أجد واحداً منهم يتدرج مع الطلبة تدرجا يتفق مع أقدميانهم فى التعلم ، ولكنى وجدتهم جميعا سواء فى طريقة التدريس ، فقد كانوا يمسكون الكتاب يفسرون جمله وكلماته ، بصرف النظر عن مقدار إدراك الطلاب الجالسين أمامهم ، وقد يكون بالحلقة الواحدة أمام الأستاذ طالب مضى عليه فى التعلم عشر سنوات ، وآخر ابتدأ توّا ، ومع ذلك فالمفروض أن كليهما يفهم ما يقوله الأستاذ .

وما يقال عن كتب النحو يقال أيضاً عن البلاغة والمنطق والأصول والتفسير والحديث وكذلك عن باقى العلوم الأخرى التى كان على الطالب أن يدرسها قبل التقدم لامتحان العالمية ، بل إن كتب هذه العلوم كانت تمتاز عن كتب النحو بميزة أخرى تجعلها أكثر تعقيداً وتشويشاً لذهن الطالب، وأكثر إبعاداً له عن جوهر العلم ، فان جميع هذه الكتب مليئة بالتأويل والاحتمال ، مما يضيع الوقت حتما ، ويفوت على الطالب المبتدىء الغرض الأصلى من تفهم العلم فى ذاته .

« إنك لتجد أن أكثر ابحاث هذه الكتب يدور حول « عبَّر بكذا ، كلامه يشمل صورة كذا ، والصواب حذف كلمة كذا ، الصواب التفريع ، الصواب إبدال الواو بالفاء ، هذا مكرر مع ماقبله ، إلى غير ذلك .. ومع أن هذه الطريقة مفيدة جداً فى إيجاد ملكة إدراك الدقائق فى اللفظ والمعنى ، ودقة التصور والتخيل وإدراك المعنى الواحد على صور مختلفة ، وحله وتركيبه بأشكال متنوعة ، إلا أنه يجب أن لا يكون هذا على حساب الغرض الأصلى

ن التعليم الديني ، وهو الإلمام بالعلم فى ذاته بصرف النظر عن الألفاظ ، بعد تعرف فقه العلم ومادته ، لا بأس من النظر إلى تحقيق الصور العلمية المشتبهة وإذا كان المؤلف قد أصاب أو أخطأ فى اللفظ ، وكانت هذه هى طريقة لشيخ محمد عبده فى تدريسه ولذلك كنت لا أتردد على حلقه أستاذ غيره .

هذا هو مجمل حال التدريس فى الأزهر عندما كنت أطلب العلم فيه فى واخر القرن التاسع عشر ، ولذلك فقد وجدت أن استماعى للأساتذة الآخرين غير الشيخ محمد عبده مضيعة للوقت بدون فائدة كبيرة ، ووجدت أن الأفيد ن أن أدرس بنفسى هذه العلوم فى المنزل ، فكنت ألخص فى مذكرات خاصة كل ما تحويه هذه الكتب من فقه العلم وجوهره ، وأهمل ما ليس من كنه لعلم وفقهه ، فكنت أعرض عن التأويلات والاحتمالات اللفظية والفلسفة لخيالية ، وبذلك أمكننى أن أقتطف من بطون هذه الكتب المطولة ، ما وجدته فيدا حقا فى إيصالى لهدفى ، وهو إدراك جوهر العلم وروحه .

. . . فأنت ترى إذاً أن ظهورى فى حلقات الدرس فى الأزهر ، لم يكن كظهور باقى الطلبة ، وكذلك لم أكن مثابرا على التواجد فى الحى الأزهرى الاشتراك مع الطلبة هناك فى المأكل والمشرب وباقى اجتماعياتهم الأخرى ، من هنا تولدت الفكرة الخاطئة التى شاعت فيما بعد عن انصرافى عن العلم التعلم ، فإن قلة ظهورى فى الأزهر أثناء اشتغالى بالدرس فى المنزل ، هى التى عت لهذه الإشاعة .

بعد نوال الشيخ الظواهري للعالمية

ابتداؤه التدريس بطريقة جديدة وكيف قوبلت من الأزهريين واشتغاله بالصوفية

عند ما أكمل والدى حديثه عن الطريقة التى اختارها لنفسه فى تل[قى] العلوم الأزهرية ، وعما صاحب امتحانه من وقائع ، وجدت أن قصصه مغر[يا] بالاستزادة منه ، فانى كنت أعلم أن حياته الأزهرية مليئة بالكثير من الوقائ[ع] الغير العادية . ولما كانت حياته كعالم من علماء الأزهر قد بدأت تقريبا بابتدا[ء] القرن العشرين ، فانه تخرج فى سنة ١٩٠٢ ميلادية ، فقد رأيت أن سرد وقائ[ع] هذه الحياة وقصصها يكوّن لنا دليلا منظما متتابعاً عن أحوال الأزهر فيم[ا] انتهى حتى الآن من سنى هذا القرن العشرين ، فعولت على أن أسأله أن يزيد[نى] من هذه القصص ، فقلت له :

« ما الذى حدث لكم بعد تخرجكم من الأزهر كعالم من علمائه ؟

فقال : « عندما نلت شهادة العالمية فى سنة ١٩٠٢ ، كان والدى فى هذا الوقت شيخا للجامع الأحمدى كما أخبرتك ، وكان هذا الجامع يحاكى الجامع الأزهر فى تدريس العلوم الدينية والعربية ويريد أن يسابقه فيها ، وكان به وقتئذ من الطلاب ما يزيد عن الثلاثة الآلاف ، ومن العلماء المدرسين ما يزيد على المائتين .

فلما عدت بعد تخرجى مع والدى إلى طنطا مقر وظيفته ، اتجهت نفسى إلى أن أبدأ التدريس فى الجامع الأحمدى ، فبعد انقضاء أجازة الصيف وابتدا[ء]

الدراسة ، اتخذت لنفسى عامودا من أعمدة الجامع وجلست إلى الطلاب بجواره أعرض نفسى عليهم . وكان علم النحو أول ما يقرأه كل عالم جديد بدأت اقرأه ولكن على طريقتى الخاصة ، فلم ابدأ بتفسير شرح الكفراوى كما كان يفعل باقى العلماء وهو الكتاب الغامض المنفر الذى سبق أشرنا اليه ، بل أخذت ارسم للطلبة الذين التفوا حولى طريقا جديدا لم يألفوه من قبل ، هو أنى لم أقرأ لهم كتابا من كتب النحو المعتادة ، بل كنت ألقى عليهم دروسا من مذكرات كنت أعدها خصيصا لذلك وأتدرج فيها من السهل إلى الأصعب ، متمشيا مع الطلبة باعتبارهم جميعاً مبتدئين ، وكنت أقرّب القواعد إلى أذهانهم بواسطة عدد كبير من الأمثلة أضربها لهم لتثبت القاعدة فى أذهانهم وكنت أحياناً أستعمل سبورة سوداء وطباشير لأجل هذا الغرض.

« وبعد أن عرفت أن هؤلاء الطلبة قد فهموا روح النحو وأمكنهم أن يفهموا مافى كتبه ، قرأت لهم كتابا فى هذا العلم ظننته يفيدهم أكثر من شرح الكفراوى ، وهو شرح الشيخ خالد ، ولذلك فإنه لم يمض وقت طويل بعد عرضى لنفسى على الطلبة ، حتى التف الطلبة حولى وزاد عدد حلقتى يوما بعد يوم ، بل أنها صارت بعد قليل أوسع الحلقات وأكثرها ازدحاما فى هذا العلم ، فشملنى بذلك سرور عظيم .

« ولكن تدريسى لعلم النحو لم يطل كثيراً كما كنت أنتظر ، ففى أثناء عامى الأول هذا فى التدريس ، انتقل إلى حلقتى كثيرون من كبار الطلبة الذين كانوا قد قضوا فى طلب العلم سنين كثيرة ، والذين كانوا يدرسون مع النحو علوما أخرى أصعب وأدق ، كالمنطق والأصول مثلا . وكان بعض هؤلاء الطلبة

يحضرون هذه العلوم فى حلقة والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى شيخ الجامع لأنه كان معنيا أيضا بالتدريس فوق أعمال الجامع الإدارية ، وكذلك فى حلقات علماء آخرين ، فلما انفصل هؤلاء الطلبة من حلقاتهم إلى حلقتى شعرت بالحرج فى أول الأمر ؛ فقد أشفقت أن أكون متعديا على والدى وباقى العلماء الآخرين الذين انتقل الطلبة من حلقاتهم ، أو أن يكون فى مسلك هؤلاء الطلبة مساس بهم ، ففاتحت والدى فى هذا واقترحت أن لا أقبلهم فى حلقتى وأن أردهم إلى حلقاتهم الأصلية ، ولكن والدى لم يوافق على اقتراحى وقال : « إن هؤلاء الطلبة هم محك العلم ، والتفافهم حول العالم هو مقياس لدرجة علمه وقد جمعهم الله حولك ، فلا تصرفهم أنت بيدك »

« وفى أواخر العام الدراسى تقدم لى هؤلاء الطلبة القدماء برجاء أن أقرأ لهم أيضا فى المنطق ، ومع أن هذا كان طفرة كبيرة ، لأن العادة جرت بأن يبقى العالم يدرس النحو عددا من السنين قبل أن ينتقل إلى العلوم العقلية ، فقد أجبت طلبهم .

وكان الكتاب الذى يدرس عادة فى هذا العلم كتاب اسمه « السلم بحاشية الباجورى ، وكذلك شرح هذا الكتاب بحاشية الصبان . ولما كنت قد طالعت جميع كتب المنطق المتداولة أثناء مذاكرتى للعالمية ، فقد وجدت أن فى الكتاب الأول نوعا من الموافقة لولا أن نصفه كلام على الخطبة ، فيضيع الزمن فى غير المقصود ، وكنت أرى أن هناك كتبا أخرى أفيد منه للمبتدئين ككتاب الشمسية ، وكتاب سلّم العلوم ، وكتاب البصائر الناصرية ، وكتاب شرح بيرم على إيساغوس ، فاخترت كتاب الشمسية وقرأته لهم ، فوفقنى الله

فى المنطق كما وفقنى فى النحو ، واجتمع حولى جمع كبير من طلاب المنطق كأخوانهم طلاب النحو ، فزادنى ذلك ثقة فى نفسى ، ثم لم تكد السنة الدراسية الثانية تبدأ حتى كنت قد قفزت قفزة واحدة إلى تدريس علم الأصول أيضا وأخذت لذلك كتاب « جمع الجوامع » وهو أصعب كتاب فى ذلك العلم ، فاحتشد الطلبة حولى فى تدريسه كما اجتمعوا من قبل فى النحو وفى المنطق .

. . .

« كان لقراءتى لهذا الكتاب الكبير فى السنة الثانية بعد تخرجى حديث فى الأزهر ، فقد كان المتبع حتى ذلك الوقت أنه لا يتأتى لعالم أن يتجرأ على تدريسه قبل انقضاء عشر من السنين على الأقل يقرأ فيها العلوم التى هى أسهل من هذا العلم ، وقد بلغ من اندهاش أهل الأزهر أن حضر كثيرون من علمائه وطلابه لطنطا لكى يعرفوا بأنفسهم حقيقة هذا الخبر ، فحضروا الحلقة بأشخاصهم وكان منهم الشيخ الموجى الذى كنت قد حضرت عليه وقتا بالأزهر ، وقد عادوا جميعاً والحمد لله مثنيين

. . .

وبقراءتى « جمع الجوامع » استقر الحال لى فى تدريس الكتب الكبرى فقرأت فى المنطق كتاب تهذيب المنطق وفى التصوف كتاب حكم ابن عبد الله .

الشيخ الظواهرى والتصوف وطريقة الشاذلية

ثم استمر الشيخ الظواهرى يقول ما معناه :

ولعل قراءتى لكتاب حكم ابن عبدالله ، وهو من أهم كتب التصوف ،

قد أزكت فى نفسى نزعة قريرة فيها منذ الطفولة ، هى نزعة التعلق الروحى بالذات الصمدانية ، وقد يكون بعض هذا موروثا عن والدى فقد كان هو الآخر صوفيا كما أشرت اليك من قبل ، وقد يكون موروثا أيضا عن جدى المدفون تحت قبة بجوار الغريب بالسويس ، فقد كان من أولياء الله الصالحين.

« ولكن الصوفية التى رغبتها لنفسى فى أبان شبابى ، كانت صوفية مغايرة لما اعتاد القوم وقتئذ أن ينعتوا أو بالأحرى أن يشوهوا بها هذه الناحية الجليلة من التدين ، وكانت لى فى ذلك آراء أثبت بعضها فى كتاب « العلم والعلماء » الذى كنت أؤلفه وقتئذ ويمكنك الرجوع اليها فيه ، وقد نبهت هناك إلى أن الواجب أن يكون الفقهاء هم الصوفية والصوفية هم الفقهاء ، وأن يكون العلماء هم رجال العمل والإرشاد . لذلك فقد وضعت فى برنامج حياتى منذ تخرجى أن أفتح فى الصوفية فتحاً جديداً لأنقيها مما علق بها من الخرافات والمشوهات ، ولأرفعها إلى ماهى جديرة به من المستوى العالى فى التقرب إلى ذات الإله ، ثم من بعد ذلك أستغل عقيدة الناس وتعلقهم الفطرى برجالها ومشايخها ، فأتخذ من ذلك سلماً لإرشاد الناس إلى الحق ، وإلى الدين كما يجب أن يكون الإرشاد الصحيح على الأصول الدينية الصحيحة ، وبعيداً عن الأوهام والخزعبلات ، وحينئذ أكون قد أرجعت الصوفية للعلماء والفقهاء وأرجعت العلماء والفقهاء أيضا للصوفية .

• • •

« ومن الطرق الصوفية المنتشرة المعروفة طريقة إسمها « الشاذلية » وهى

تنتمى إلى متعبد قديم إسمه الشاذلى ، وقد لاحظت أن فى هذه الطريقة كثيرا من المزايا ، فهى تجمع بين التعبد وبين الإرشاد ، إذ أن من نظام اجتماعاتها التى يقال لكل منها « حضره » ، والتى تحصل مرتين فى اليوم ، مرة بعد صلاة الفجر ومرة بعد صلاة العشاء ، أن تكون هناك فترة . تسمى فترة « المذاكرة » يتشاور فيها « الإخوان » ، وهم أعضاء الطريق ، فيما قد عنّ أو يعن لهم من مسائل الحياة ، مسترشدين فيها بآراء رئيس الاجتماع أو آراء أى واحد آخر من الإخوان الحاضرين يكون قادراً على النصح أو على الإرشاد أو على الفتوى « وكل ذلك بنظام مرسوم للطريق من قديم الزمن ، ويجمع بين أدب الحديث والوقار الدينى ، فلا جلبة ولا ضوضاء .. بل إن فى نظام هذه الطريقة دعوة إلى المساواة والابتعاد عن الإثرة ، فلقد ترى رئيس الاجتماع يتقدم بلطف وأدب ويشير إلى أحد الأخوان ممن يتوسم فيهم المقدرة على إدارة الاجتماع لينوب عنه فى الرئاسة ، ثم بعد قليل تجدهذا الأخير قد اختار آخر وأنابه عنه وهكذا .

« وقد أعجبت بهذه الطريقة ، نظامها وأدبها ووقارها ، وكانت هذه الفترة المخصصة لمذاكرة » أكثر شىء جذبنى إليها ، لأنى وجدت أن هذه خير فرصة أدخل منها للإرشاد الدينى الذى أبتغيه للأخوان من أهل هذا الطريق ، وبديهى أنه كلما زاد عدد هؤلاء الإخوان كلما كان الإرشاد أعم وأنفع .

. . .

« من أجل ذلك أخذت الشاذلية طريق فى التصوف ، وأنشأت فى منزل والدى بطنطا « حضرة » لهذا الطريق وأقبل الإخوان عليها يسترشدون بى

ويستفتونى ، ثم بعد قليل تكاثرت علىّ الدعوات من «الحضرات الأخرى» التى كانت لهذا الطريق فى طنطا لكى أذهب اليها فى المساجد أو المنازل التى كانت تعقد فيها ، فقبلت الدعوة ، وكانت «فترة المذاكرة» فى جميع هذه الحضرات كأنها دروس وعظ وإرشاد جامعة

• • •

ولما وجدت أن الفكرة قد نجحت وأن الناس تقبل علىّ تدخل فى الطريق ، وبعد أن كانت زوايا الشاذلية فى طنطا أربعا فقط فأصبحت الآن عشرا بناء على مجهودى ، رأيت أن يمتد الفتح الشاذلى من طنطا إلى ماجاورها من القرى والمدن ، فكنت أذهب أثناء السنة الدراسية ، بعد أن انتهى من درسى الذى كنت ألقيه فى الجامع الأحمدى ، إلى القرى القريبة من طنطا ، وأما فى الأجازات فكنت أذهب إلى بعض القرى والمدن البعيدة نوعا ، وبذلك انتشر هذا الطريق فى كثير من ربوع مديرية الغربية وأقبل الناس يدخلون فيه أفواجاً ، وكان ذلك سبباً فى هداية كثيرين من أعيانها ، فتركوا الخمر والميسر وأمكننى كذلك أن أزيل كثيرا من مخاصماتهم العائلية القديمة بواسطة مجالس الصلح التى كنت أعقدها لهم .

تأليف كتاب « العلم والعلماء »

ووقائعه مع الخديوى

وفى ذات مساء رأيت أن أسأل والدى عن كتاب « العلم والعلماء » الذى كانت له حين ظهوره ضجة كبيرة ، فما هى حكايته وما هو الدافع إليه وماذا أصابه منه من خير أو شر فقال ما معناه :

« لعلك تذكر أنى أخبرتك أنى كنت قليل الظهور فى الأزهر أيام مجاورتى وطلبى للعلم وأنى كنت أوثر المذاكرة فى المنزل .. ولا يرجع السبب فى ذلك إلى رغبتى فى التفرغ للمذاكرة بعيدا عن ضوضاء الأزهر فحسب ، بل لأن أحوال الأزهر على العموم فى ذلك الوقت لم تكن لتعجبنى فى كثير من نواحيها .

.. فمن جهة الطلبة لم تعجبنى حالتهم الاجتماعية والصحية ، ومن جهة العلماء لم يعجبنى جمودهم فى الآراء وتعصبهم للقديم ورغبتهم عن الاجتهاد والتصاق كثيرين منهم بالخرافات وتضييع أوقاتهم فى الاحتمالات اللفظية والتأويلات التى لا تفيد فى علوم الدين ، وعدم رغبتهم فى التثقف فى العلوم الكونية الأخرى من غير علوم الدين ومما يعد مكملا لها ، ومن جهة المشيخة أو الرئاسة الدينية لم تعجبنى استكانتها واكتفاؤها بحصر الطلاب فى كل عام ، وبتوزيع الجراية عليهم ، منصرفة عن رسالتها الحقيقية وهى رفع شأن الإسلام والدعوة إليه فى مصر وبلاد العالم الأخرى ، وإصلاح ما أفسدته الأيام من تعاليم الإسلام الحقيقية وإرشاد الناس اليها ، والهيمنة على شئون الدين فى شتى النواحى .

« فلما نجحت فى امتحان شهادة العالمية ، خطر لى أن أبين مواضع التقصير هذه التى لاحظتها أبان طلبي للعلم فى كتاب أنشره بين الطلبة و بين العلماء ، وأقدمه للقائمين على أمر الأزهر وقتئذ ، مشفوعا برأيى فى الإصلاح ، لعله يلفت أنظارهم إلى هذا الأزهر فيعيدون اليه مجده ويرفعون عليه راية النور من جديد .

« وفعلا كانت النفوس فى ذلك الوقت مستعدة لقبول فكرة الإصلاح ، فقد كان الشيخ محمد عبده يجاهد لأجله منذ بعض الزمن ، فنجح فى لفت نظر أولى الأمر إلى الأزهر .

« وفى سنة ١٩٠٣ كان قد أنشىء بالاسكندرية معهد دينى جديد يكون فى إدارته تابعاً للأزهر ، وينفذ فيه نظام مستحدث يراعى فيه الإصلاح المنشود على قدر الإمكان ، وعين شيخاً لهذا المعهد الجديد عالم فاضل اسمه الشيخ محمد شاكر وهو من العلماء المشهود لهم وقتئذ بالنشاط .

« ولكن النظام الجديد هذا الذى أدخل فى معهد والاسكندرية لم يختلف فى الحقيقة كثيرا عن نظام الأزهر القديم ، فالتغيير فيه لم يكن شاملا بالقدر الذى يدعى بالإصلاح لأنه لم يزد عن ضم مبادىء بعض علوم أخرى كالحساب والجغرافيا إلى العلوم الدينية المعتادة ، وكذلك عن تخصيص الطلبة لبعض الأساتذة وتخصيص بعض الأساتذة لبعض الطلبة وإلزامهم بقراءة دروس معينة فى أوقات معينة وكان هذا التعديل البسيط تعديلا محليا صرفا فلم يصدر به قانون .

« وكان العامل الحقيقى فى عرقلة تنظيم الأزهر على وضع شامل مفيد يرجع إلى سببين ، أولهما جمود شيخ الجامع الأزهر وقتئذ ، وكذلك كبار العلماء

ورغبتهم عن الاصلاح ، وثانيهما نفور سياسى بين الخديوى عباس الثانى ولى الأمر فى مصر وقتئذ ، وبين الشيخ محمد عبده وهو المنادى بهذا الإصلاح ورافع رايته والمجاهد فيه ، وكان لهما فى ذلك مناورات وحوادث ووقائع تاريخيه معروفة .

« ففى وسط هذا الجو المكفهر بين الشيخ محمد عبده وبين الخديوى من جهة ، وكذلك بينه وبين كبار علماء الأزهر من جهة أخرى ، وفى وسط هذه المنازعات والمحاورات التى كان يشد أزر الخديوى فيها الشيخ على يوسف صاحب جريدة « المؤيد » ظهر كتاب « العلم والعلماء » فى سنة ١٩٠٤ يسخط على حال الأزهر ومشايخه ورجاله الجامدين ويدعو للجهاد ويحبذ الإصلاح . فكان طبيعيا أن يكون لظهوره ضجة شديدة ومعارضة شديدة من الخديوى ومن شيخ الأزهر ومن العلماء ، وهذا هو ماحصل فعلا ، واليك البيان » .

الخديوى وكتاب العلم والعلماء

قال الشيخ الظواهرى :

« لما انتهيت من طبع الكتاب رأيت أن أقدم نسخة منه للخديوى رغبة منى فى لفت نظره إليه والعمل بما فيه ، فما كنت أظن أن الخديوى يناهض إصلاح الأزهر من أجل بغضه للشيخ محمد عبده ، فلما طلبت المقابلة قدمت النسخة إلى احمد شفيق باشا رئيس الديوان لكى تحدد إدارة التشريفات لى يوما لتقديمها للخديوى ، ثم اتصلت بالشيخ على يوسف وهو صديق الخديوى فأخبرنى بأنه هو والخديوى حانقان علىّ ، فإن كتابى يثبت أقدام الشيخ محمد عبده ، لأنه يدعو إلى ما يدعو الشيخ اليه ، مع أن الخديوى يريد انتزاع هذ الشيخ من الأزهر .

« وفى ذلك المساء تقابلت مع السيد البكرى ، وهو الوحيد وقتئذ من مشايخ العلم ومشايخ الطرق ، وكان له عندى احترام خاص ، فلما أخبرته قصه الشيخ على يوسف قال إن المعجب بك هو رياض باشا رئيس النظار فأنصحك أن تذهب إليه ، فلما قابلت رياض باشا أحسن استقبالى كثيرا وأطرانى كثيرا، وفى أثناء حديثه قال « الحمد لله أنى عشت حتى رأيت من يجهر بأمثال هذه الآراء ولو كان فى الأزهر كثيرون مثلك لما أنشأنا مدرسة دار العلوم » وعندئذ أخبرت رياض باشا بحديث الشيخ على يوسف وامتعاضه وامتعاض الخديوى من ظهور الكتاب وخشيتى منهما فقال « أنت شجاع فى كتابك فكن شجاعاً فى عملك ، واعلم أن الحاكم هو لورد كرومر »

« ولا بد أن كان بين رياض باشا رئيس النظار و بين الخديوى عباس الثانى كثير من النفور ، فقد تبسط لى رياض باشا فى الحديث ضد الخديوى و نعته نعوتاً كثيرة لم يرق لى أن أسمعها من رئيس نظاره ، ويظهر أنى كنت شجاعاً حقا كما قال رياض باشا ، فإنى قلت له : « شكركم على شعوركم وتقديركم لى ولكنى لا أوافق على أن أرتمى فى أحضان اللورد كرومر لأناهض الخديوى وهو حاكم البلد الشرعى المسلم . وانصرفت وأنا حانق على رجالات مصر جميعا فكلهم متنافر مع الآخر ، وكلهم يسعى وراء الإضرار بالآخر والكيد له ، بصرف النظر عن مصلحة الوطن أو مصلحة الدين .

« وفيما انا محتار فى أمرى ، هل أذهب للخديوى لأقدم الكتاب ام أعرض عن هذه الفكرة ، تقابلت مع صديق لى حميم هو إبراهيم باشا ممتاز فاستشرته فقال « كل ما فى الأمر أن الخديوى إما يرفض مقابلتك كما رفض الشيخ محمد

راضى ، أو إذا قابلك فانه يجابهك بكلمات لا ترضيك ، فنصيحتى لك أن لا تقدم كتابك فى هذه الظروف السيئة . فأخذت بنصيحته ولم أذهب لأقدم الكتاب بشخصى . ولكنى رأيت أن أكتب خطاباً للخديوى أقدم به الكتاب وأطلب منه الحرص على قراءته ، ونشرت جريدة المؤيد هذا الخطاب ، فانتهز الشيخ على يوسف وهو صاحب هذه الجريدة ورئيس تحريرها ، فرصة خطابى هذا وعلق على بعض عباراته تعليقات توافقه وتخدم أغراضه فى إحباط أعمالى وأعمال الشيخ محمد عبده وتمهيداً لإخراج الشيخ محمد عبده من الأزهر .. وفعلا بعد ذلك بقليل ، وفى حفلة تكريم الشيخ الشربينى ، وجه الخديوى للشيخ محمد عبده إلفاظا شديدة فاستقال وترك الأزهر .

شيخ الازهر يرسل لشيخ الجامع الاحمدى أمرا بجمع كتاب العلم والعلماء واحراقه

ثم استمر الشيخ الأحمدى فى حديثه فقال : وانتهز شيخ الأزهر وكبار العلماء فرصة غضب الخديوى وكذلك غضب الشيخ على يوسف على الكتاب فأرادوا هم الآخرون أن يظهروا غضبهم ، فأرسل الشيخ الشربينى شيخ الأزهر وقتئذ إلى شيخ الجامع الأحمدى وهو والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى ، ليجمع كتاب « العلم والعلماء » وليحرق نسخه ، وهدده إذا لم يفعل ذلك فإنه هو نفسه سيعزل من منصبه .. وفعلا حضر مندوب عنه إلى منزلنا بطنطا وأحضر له والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى شيخ الجامع الأحمدى نحو خمسين نسخة حرقت فى حوش المنزل إرضاء لشيخ الأزهر .

اعتمادى على نفسى فى اصلاح الازهر

« ولما يئست من الخديوى ومن شيخ الأزهر فى إجابة دعوتى للإصلاح ، وطدت نفسى على أن أجاهد فيه بنفسى ما استطعت ، فتقدمت إلى بعض العلماء الذين توسمت فيهم الذكاء والاستعداد للإصلاح ، وألفت منى ومنهم لجنة لمعرفة العلوم التى لا يلم بها علماء الأزهر ، والتى لا بد أن يعرفها رجل الدين الحديث ، ولم أشأ أن أجعل ظاهر هذه اللجنة الدعوة للإصلاح مخافة شيخ الأزهر وصولته ، وخوفا أيضاً على والدى يفقد منصبه من أجل ذلك ، فسترت أغراض اللجنة تحت نداء علمى خالص هو زيادة التنوير لمن يرغب من العلماء . ثم اجتمعت اللجنة مرتين أو ثلاث مرات ، ولكن فى الإجتماع التالى تساءل أعضاؤها عن حقيقة قصدى ، وهل اجتماعهم هذا يرضى مشيخة الأزهر أم لا ، وأخذوا بعد ذلك ينصرفون من حولى .

« ولكنى لم أيأس . . فغيرتى على تحسين حال الأزهر قد امتزجت بدمى ، وكانت مقاومة هؤلاء المتخلفين تزيد فى رغبتى فى السير فى طريقى ، وتمدنى بقوة معنوية خفية تدفعنى إلى الأمام .

« أما وقد تخلف عنى العلماء فقد وجهت وجهى نحو الطلبة ، فلعل فى هؤلاء بركة ولعلهم يكونون نشء ونبت صالح إن شاء الله ؟

« ولم أشأ أن أبدأ دعوتى فى طلاب الجامع الأحمدى وهو الجامع الذى ألقى دروسى فيه ، مخافة منى أيضا على والدى وعلى منصبه ، فوجهت تفكيرى نحو معهد الاسكندرية الجديد ، الذى لم يمض على إنشائه أكثر من عام أو عامين ، فطلابه لا يزالون صغار السن حديثى عهد بالدراسة ولم تصدأ

عقولهم بعد بصدأ الأزهر القديم ، ولم تترب نفوسهم بعد على الجمود الذى أريد أن أحاربه . . ولـكن كيف أصـل إلى هؤلاء الطلاب فى الاسكندرية وأنا فى طنطا مقيما مع والدى ومدرساً بجامعها ومعهدها . ؟ وأى عذر التمس ؟

« . . . هنا كان طريق الشاذلية مفيدا ، فليكن الإرشاد عن هذا الطريق هو بابى الذى أدخل منه لهؤلاء الطلبة فالإرشاد والطريق لا يمكن لأحد أن يعترض عليهما ، فسافرت للاسكندرية عدة مرات وأقبل طلبة المعهد يدخلون طريق الشاذلية على يدى وأخذت فى إرشادهم وأخذت الحركة تنجح ، ثم بدأ الطلبة يجتمعون حولى ويلحون فى زيادة عدد زياراتى لهم .

« وكان شيخ هذا المعهد السكندرى الجديد هو الشيخ محمد شاكر ، رهو من أفاضل العلماء ، ففى إحدى مرات زيارتى للطلبة أرسل إلى وأثنى على طريقتى فى الإرشاد وأخرج من جيبه مذكرته الخاصة وتلا منها ثناء على وعلى آثارى الإرشادية التى رآها فى مديرية الغربية حينما زار بعض قراها ومراكزها ، ولـكن جاء فى غضون حديثه نقطة هامة بعثت الوسواس فى نفسى وأحزنتنى بعض الحزن ، فقد قال ما معناه :

« يظهر أنك مغرم بالإرشاد الصوفى أكثر منك بتدريس العلوم الأزهرية ولم لا تكون شيخ طريق وتترك التدريس ؟ » .

فقلت « إننى بحمد الله يمكننى أن أجمع بين التدريس والإرشاد » .

فقال « ولـكن الطلبة جاءوا ليدرسوا علوم الدين لا ليكونوا أهل طريق »

فقلت « إنى أعتقد أن رجال الطريق يجب أن يكونوا هم العلماء لأن العلماء يعلمون الدين فواجبهم أن يعملوا به ومن العمل به إرشاد الناس . وأنا أرشد

الطلبة بمقدار لا يتعارض مع العلم بل يعززه ويقويه » . فقال « إنك ستضطرنى لأن أدافع عنك فى يوم من الأيام ، إنك ستكون حتما محل اضطهاد وواجبى أن ادافع عنك ولا يتم ذلك إلا بابتعادك عن معهدى وطلابى » .

انتداب الشيخ شاكر للقيام بأعمال مشيخة الازهر

« بعد ذلك بقليل انتدب الشيخ شاكر شيخ معهد الأسكندرية للقيام بأعمال مشـــيخة الأزهر حيث أن الشيخ الشربينى شيخ الأزهر كان قد مرض وطال مرضه .

« وما أن وصل الشيخ شاكر إلى مصر وجلس ينوب عن شيخ الأزهر ، حتى ظهر فى جريدة « المؤيد » مقال بعنوان « محمد الاحمدى » يقول كاتبه أن العالم محمد الاحمدى كان من أفذاذ التلاميذ الذين تلقوا العلم على الشيخ محمد عبده ولكنه بعد تخرجه من الآزهر مال بكليته لى التصوف واشتغل به عن العلم » .

ثم استمر الشيخ الاحمدى الظواهرى فى حديثه فقال :

« وفى صبيحة اليوم التالى لظهور هـذا المقال بالمؤيد تلقى شيخ الجامع الاحمدى ، وهو والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى خطابا من الشيخ شاكر بصفته قائما بأعمال شيخ الازهر يقول فيه : « اطلعنا على المؤيد فالأمل الإفادة هل لا يزال هذا العالم يشتغل بدروسه أولا » .

ثم قال الشيخ الاحمدى « فكان جواب شيخ الجامع ، وهو والدى » : إن العالم محمد الاحمدى لا يزال يشتغل بالتدريس ويؤدى كل يوم حصتين »

ثم استمر الشيخ الأحمدى فى الحديث فقال :

« هنا نهى والدى فى شفقة الوالد الخائف على مستقبل ابنه قال « يابنى أنت ترى أن الخديوى وشيخ الأزهر قد حارباك فى فكرة الإصلاح ، وهاهم العلماء قد خشوا سطوتهما فتخلوا أيضاً عنك ، وها هو الشيخ شاكر قدعارض كذلك فى اتصالك بالطلبة ، فنصيحتى لك أن تهدأ وأن تستكن حتى يأتى لك الظرف المناسب ، وإنى أتنبأ لك أنك ستكون شيخ الأزهر إن شاء الله وحينئذ يمكنك أن تجرى من الإصلاح ماتريد » . . ثم قال الشيخ الأحمدى فأخذت بنصيحة والدى وبقيت هادئا حوالى سنتين أنتظر الفرصة » .

وفاة الشيخ محمد عبده وتغير شعور الخديوى

ثم استمر الشيخ الأحمدى الظواهرى فى حديثه فقال ما معناه :

« وفى شهر أغسطس من سنة ١٩٠٥ توفى المغفور له الشيخ محمد عبده ، فأزيلت بوفاته الأسباب التى أوغرت صدر الخديوى وصدر الشيخ على يوسف علىّ وعلى كتابى وانطفأت جذوة الغضب التى كانت تملأ نفسيهما ولم يعد مناهضاً لى فى فكرة الإصلاح ، بعد ذلك إلا علماء الأزهر أنفسهم ، وخصوصاً كبارهم والمسنون فيهم .

. . .

« وبعد وفاة الشيخ محمد عبده بنحو سنة تقريبا مرض والدى وهو شيخ الجامع الأحمدى مرضا شديداً أقعده عن العمل مدة طويلة من الزمن ، فاتجهت نفسه إلى أن أنوب عنه مدة مرضه تمهيداً لأن أخلفه فى منصبه . وكان الشيخ

حسونه النواوى وقتئذ قد صار شيخاً للأزهر ، فكتب والدى اليه يستأذنه فى ذلك ولكن الشيخ حسونه لم يقبل .

. . .

« وفى أغسطس سنة ١٩٠٧ توفى والدى الشيخ ابراهيم الظواهرى شيخ الجامع الأحمدى إلى رحمة الله ، فخلت بذلك وظيفته وهى من الوظائف الدينية الكبرى فى مصر ، فمقام شيخ الجامع الاحمدى من ناحية التعليم الدينى يلى مقام شيخ الجامع الأزهر ، ويمكن لشاغل هذه الوظيفة إذا كان من راغبى إصلاح التعليم الدينى فى مصر أن يبدأ إصلاحه فى هذا الجامع ، فعدد طلابه يقرب من الثلاثة آلاف وعدد مدرسيه يزيد عن المائتين .

. . .

« من أجل ذلك اتجهت نفسى لأن أرقى وظيفة والدى المتوفى وهى وظيفة شيخ الجامع الأحمدى ، فلعلى أكون فيها مفيداً ، ولعلى أتمكن بواسطتها إذا حصلت عليها أن أنفذ فى هذا المعهد الكبير ما رسمته فى كتابى « العلم والعلماء » من برنامج للأصلاح . وفعلا كاشفت الشيخ حسونه النواوى برغبتى هذه ، ولكنه عارضها بشدة

. . .

« كان لرفض الشيخ حسونه النواوى فى إنابتى عن والدى فى مشيخة الجامع الأحمدى أثران متباينان أحدهما فى العلماء والآخر فى أهل الغربية وأعيانها . أما فى العلماء ، فقد سر به المسنون منهم والطامعون فى المنصب ، وكان أسنهم فى هذا الوقت عالمان جليلان أحدهما يدعى الشيخ الفقى والآخر يدعى الشيخ

طبل . فانتدب الشيخ حسونه النواوى أولها ليقوم على الإدارة لحين عودة الخديوى من أوروبا ليبت فى الأمر . وأما فى أهل الغربية وأعيانها فقد أحزنهم رفض الشيخ النواوى فإن كثيرين منهم أصبحوا مدينين إلى بالصلح الذى أنشأته بينهم عن طريق الإرشاد الشاذلى . ثم إنهم كانوا يعتقدون أنى أصلح الناس لخلافة والدى فى مشيخة الجامع ، فكتبوا بذلك عريضة أمضوها جميعا ورفعوها للسراى .

« وفى هذا الوقت وبعد وفاة الشيخ محمد عبده كانت قد زالت الغضاضة التى ملأت صدر الخديوى يوما ضدى »

« وبعد قدوم الخديوى من أوروبا عرض الشيخ حسونه شيخ الأزهر عليه أمر تعيين شيخ للجامع الاحمدى خلفا للمرحوم والدى ورشح من جهته الشيخ الفقى الذى كان قد انتدبه من قبل ولكن الخديوى طلب أن يقابل الاثنين الفقى أولا والأحمدى الظواهرى ثانياً ليختار بنفسه بينهما .

واستمر الشيخ الاحمدى الظواهرى فى حديثه فقال :

« وعندما تشرفت بمقابلة الخديوى قال لى : إنى طلبتك بعد أن طلبت مرشح الشيخ حسونه . وأنا لا أرى فيه كفاءة . وأنا ألاحظ أنك لا تزال صغير السن وإنى أحب أن أعين أحد كبار السن شيخا للمعهد وأنت وكيله »

فأجبت الخديوى : « إننى لا أطمع فى الوظيفة للمال . لأنى غنى عن المال بحمد الله ، ولكنى أريد أن أعمل . ولى طريقة أريد أن أنفذها وهى تغضب كثيرين من المتقدمين فى السن . وأخشى أنه إذا عين شيخ غيرى . يلتف

العلماء حوله وينضمون اليه ويتركوننى فأعجز عن تنفيذ ما أريد من الاصلاح، وبذلك أظهر بمظهر الفشل .

فقال الخديوى « هذا كلام معقول » وتمت المقابلة .

« وبعد خروجى استدعانى أحمد شفيق باشا وقال لى ما هو سنك فقلت تسعة وعشرون عاما . فقال : إن مولانا يقدر مواهبك ، وقد سر كثيرا من كتابك « العلم والعلماء » ، ثم إن أعيان الغربية كلهم يثنون عليك ولكنه لا يزال يرى أن هذ المنصب الدينى المهم يجب أن يشغله عالم مسن ، وأنت لا تزال صغير السن ، فليس فى لحيتك شعرة واحدة شائبة ، وهو قد اختار لك أن تكون الآن وكيلا تمهيداً للمشيخة فى الوقت المناسب . فقلت :

« إنى أشكر الجناب الخديوى وأشكر سعادتكم ولكنى لا أزال فى موقفى ، فإما شيخاً فأقوم بالاصلاح ، وإلا فسأبقى مدرساً كما أنا » .

فقال شفيق باشا : « نحن الآن الظهر فاذهب وتغدى واستشر نفسك جيداً ثم عد إلى فى الساعة الرابعة للنتيجة النهائية »

« وفى الساعة الرابعة ذهبت اليه وقلت له : «إنى لا أزال على رأيى» فدخل على الخديوى ورجع يقول « إن مولانا يأسف على عدم إجابة طلبك »

«فانصرفت مفضلا أن أكون مدرسا عادياً عن أن أكون وكيلا للمعهد، وبعد يومين صدر الأمر بتعيين الشيخ محمد المحلاوى الرفاعى وهو من المسنين شيخا للمعهد وتعيين الشيخ عبد الله دراز وكيلا له . ثم بعد قليل استبدل الشيخ الرفاعى بشيخ آخر هو الشيخ محمد حسنين العدوى ، فقد ظهر كما تنبأت أن الشيخ الرفاعى المحلاوى لا يمكنه القيام بأعمال المشيخة »

وإلى هنا انتهى حديث الشيخ الأحمدى عن هذا الموضوع

شيخ الجامع الأحمدي وعلاقته بالشيخ الأحمدي الظواهري المدرس به

كان الشيخ محمد حسنين العدوى شيخ الجامع الأحمدى الجديد من العلماء المسنين ولكنه من راغبي الإصلاح ، أو على الأقل ممن لا يعارضون فيه ، وكانت فكرة إصلاح الأزهر قد استقرت فى أذهان الخديوى ورئيس الوزراء وكثيرين من رجال الأزهر أنفسهم ، فأراد الشيخ محمد حسنين أن يتمشى مع الفكرة وخصوصاً وأن الشيخ شاكر كان قد أنشأ فى معهد الإسكندرية الجديد بعضا من النظام ، فوجب عنده أن لا يقل معهد طنطا، وهو أقدم فى العهد ، عن زميله معهد الإسكندرية ، فأدخل الشيخ حسنين فى طنطا ما كان بالاسكندرية فى ذلك الوقت من التحسين .

• • •

وفى سنة ١٩١١ كانت فكرة إصلاح الأزهر إصلاحاً شاملا قد بلغت مرحلة التنفيذ فصدر قانون ينظم الإنتساب للأزهر والتخرج من الأزهر ، ويهيء لطلبته دراسة مرتبة على ثلاث فترات . الفترة الأولى وهى التعليم الابتدائى والفترة الثانية وهى التعليم الثانوى والفترة الثالثة وهى التعليم العالى ، وأدخل على مناهج التعليم فى كل من هذه الفترات بخلاف علوم اللغة وعلوم الدين ، وعلوم جديدة سميت بالعلوم الحديثة وهى الجغرافيا والتاريخ والحساب والهندسة والطبيعة والكيمياء ، ووزعت دراستها ما بين القسمين الابتدائى والثانوى . أما القسم العالى فقد اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية المحضة ويكون المتخرجون منه هم العلماء يعطون شهادة العالمية طبقاً لامتحان

منظم يعقد فى كل عام ، أما طلبة القسم الابتدائى وطلبة القسم الثانوى فيمنحون فى نهاية كل قسم شهادة أخرى تسمى الشهادة الأولية عند انتهاء الفترة الأولى والشهادة الأهلية عند انتهاء الفترة الثانية ، وتؤهل كل من الشهادتين صاحبها إلى امتيازات معينة من مثل حق الدخول فى مدارس المعلمين التابعة لوزارة المعارف أو الدخول فى مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى .

. . .

وقد رؤى أن ينفذ النظام الجديد فى معهدى الاسكندرية وطنطا أولا ثم بعد تجربته واستقراره فيهما ينفذ بعد ذلك فى الأزهر نفسه . وفعلا صارت الدراسة فى المعهدين إلى الوجهة التى رسمت لها ، فوزع الطلبة على السنين كل حسب مقدرته والمدة التى قضاها فى الدراسة ، ووزع العلماء على السنين الدراسية حسب كفاءتهم ومؤهلاتهم ، إلا أن معهد طنطا نظراً لأقدميته واتساع عدد طلابه كان أسبق من معهد الاسكندرية إلى القسم العالى ، إذ بينما كان لم يوجد فى الاسكندرية من الطلبة من يصلح لدراسة القسم العالى بعد ، كان فى معهد طنطا من يصلحون له فأنشىء فيه القسم العالى قبل الاسكندرية ، وكان على المشيخه أن تختار لهذا القسم أقدر العلماء وأكفأهم ليدرسوا لطلبته ، فإن متخرجى هذا القسم سيكونون باكورة علماء النظام الجديد وستكون كفاءتهم وأهليتهم وميزاتهم ميزان هذا النظام ، إما له أو عليه

هنا يقول الشيخ الأحمدى الظواهرى استئنافاً للحديث : « لقد شرفتنى المشيخة بأن اختارتنى للتدريس لطلبة هذا القسم ، فعهدت إلى بتدريس الكتب الكبيرة التى لا تدرس إلا لطلبة العالمية فقرأت لهم كتاب مختصر ابن الحاجب

فى الأصول، وكتاب العقائد النسفية، وكتاباً فى آداب اللغة العربية للعسكرى وكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر، والطوالع للبيضاوى، والبخارى فى الحديث، وكان تلاميــــذى فى هذا القسم ثمانية تخرجوا جميعهم على يدى، فكانوا أول فوج من العلماء النظاميين، وهم يشغلون الآن المناصب المهمة فى الأزهر ما بين التدريس فى الكليات أو مشايخ لبعض المعاهد أو أعضاء فى هيئة كبار العلماء.

ثم استمر الشيخ يقول:

«ومن الإصلاحات التى رأوا إدخالها على التعليم وقتئذ إيجاد كتب فى بعض العلوم المستحدثة التى تدرس فى الأزهر، فكان نصيبى من ذلك عـــلم الأخلاق، فكتبت رسالة الأخلاق الكبرى ثم طلبت منى المشيخة اختصارها فاختصرتها وطبعتها المشيخة على حسابها ووزعتها على الطلبة»

ثم قال الشيخ الأحمدى الظواهرى: «وعلى ذكر التأليف فقد ألفت فى تلك الأيام كتباً لم أطبعها بعد، وعشمى أن أتمكن من طبعها يوماً»

فقلت له: «وماهى هذه الكتب وفى أى العلوم؟» فقال. «فى الفترة التى قضيتها سا كنا هادئا بعد نصيحة والدى لى بذلك عندمارأى اضطهاد الخديوى وشيخ الأزهر لى من أجل رغبتى فى الإصلاح كما أخبرتك، رأيت أن أشغل وقتى بالتأليف فى المواضع التى لم يؤلف أو يكتب فيها بعد من الأبحاث العقلية التى كانت تخطر لى، فمن ذلك مثلا اختراعى لعلم جديد أسميته «آداب الفهم» فألفت كتاباً فيه سميته «الكلمة الأولى فى علم آداب الفهم» ثم كتابا آخر سميته «خواص المعقولات فى أصول المنطق وسائر العقليات. وكتابا

سميته « التفاضل بالفضيلة » وآخر سميه « الوصايا والآداب » ثم « صفوة الأساليب » ثم « حكم الحكماء » . ثم « براءة الاسلام من أوهام العوام » ثم « مقادير الأخلاق » . وكلها كتب كما ترى تتناول موضوعات لم يعهدها الأزهريون من قبل وقصدت بتأليفها فتحاً جديداً لهم فى البحث وحضهم على عدم الاكتفاء بقراءة ما بأيديهم من الكتب أو العلوم القديمة المعروفة فقط.

شيخ معهد طنطا يضطهد الشيخ الاحمدى الظواهرى والخديوى ينصفه

قال الشيخ الاحمدى الظواهرى ما معناه :

« كان الشيخ شاكر صادقا فى حديثه لى بمعهد الاسكندرية عندما تنبأ بأنى حتما سأضطهد .

ففى سنة ١٩١٣ أى بعد ادخال النظام الجديد بسنتين تقريبا رؤى أن يكون من مستلزمات هذا النظام تحسين مرتبات العلماء المدرسين ، فقد كانت مرتباتهم فى هذا الوقت ضئيلة جدا لحد الكفاف تقريبا ، فلم يكن أرقى مرتب للواحد منهم ليزيد على سبعة جنيهات شهريا ، وهو المبلغ الذى كنت أتقاضاه أنا فعلا ، وكان كثيرون آخرون لا يتقاضون أكثر من جنيه واحد أو جنيهين فى كل شهر .

وقد رأت إدارة الأزهر قبل تقرير الزيادة المطلوبة أن يوضع العلماء فى درجتين ماليتين ، أولى وثانية ، حسب المقدرة العلمية لكل منهم وهنا حصل شيء غريب جدا فى بابه كشف ما كان يحفظه الشيخ محمد حسنين مخلوف

شيخ الجامع لى فى قلبه . فإنه كان قد علم بأن الخديوى قد عرض علىّ وكالة الجامع وأنى رفضتها ولم أقبل شيئاً أقل من المشيخة ، فبالرغم من ذلك ، وبالرغم من أنه لم يجد أكفأ منى ليلقى دروس القسم العالى الجديد ويقرأ كتبه الكبيرة المعقدة ، وبالرغم من اختياره لى دون غيرى لأكون مخرّج أول فوج من علماء النظام ، وبالرغم من أن درجتى العلمية الرسمية هى الأولى الممتازة كما عرفت سابقاً وأن الذى شرفنى بها هو المرحوم الشيخ محمد عبده ومن كان معه فى اللجنة من فطاحل علماء العصر ، فإن الشيخ حسنين اقترح وضعى فى الدرجة الثانية المالية وليس فى الدرجة الأولى كما كنت أستحق .

«وعند ما علمت باقتراح الشيخ حسنين هذا تأثرت منه تأثراً شديداً وأيقنت أن لا بد تكون هناك مؤامرة تدبر ضدى لمنعى من الوصول إلى المراكز الرئيسية فى الأزهر والمعاهد الدينية ، فسافرت للقاهرة لأتعرف حقيقة هذه المؤامرة ، وها هو ربى العلى القدير أراد إحباطها قبل أن تولد ، فإنى لم أكد أترك محطة مصر وأتخذ طريقى فى شارع عباس وهو المعروف الآن بشارع الملكة نازلى ، وإذا بمصادفة غريبة يبعثها الله لى . فها هو الشيخ على يوسف يظهر أمامى فى عربة ويناديني لأركب معه ، والشيخ على يوسف هو بالذات الرجل الذى يمكن أن يفيدنى فى هذا الظرف . . فبعد أن ركبت العربة معه قال : كيف الحال . فقلت : شر حال فإنهم يريدون إبعادى عن المراكز العالية ، فالشيخ حسنين اقترح وضعى فى الدرجة الثانية ، فاندهش الشيخ على يوسف وقال : « لاتزعل فأنا ذاهب الآن لسمو الخديوى وسأكلمه فى موضوعك وعليك فى الغد أن تقابلنى فى دار المؤيد لأخبرك

بالنتيجة » . وفى الغد ذهبت للمؤيد وقابلت الشيخ على يوسف هناك فطمأنى وقال — قابلنى الليلة بعد العشاء فى دار محمد سعيد باشا رئيس النظار، فذهبت لداره وكانت على مقربة من الأهرام فدخل الشيخ على يوسف إلى حيث كان محمد سعيد باشا وبقى معه مدة طويلة ثم طلبانى للدخول عليهما فقال الشيخ على يوسف : لقد بلغت عطوفة الباشا ما يراد وهو يحب أن يسمع منك الموضوع شخصياً . فقصصت القصة له ، فقال محمد سعيد باشا : هذه فرصة حسنة لأتعرف بك وقد بلغتنى إرادة مولاى وإن شاء الله يكون خير . . ثم انصرفت وعدت فى اليوم التالى لطنطا .

« وبعد ذلك بثلاثة أيام أرسل لى الشيخ محمد حسنين شيخ الجامع فابتدأنى بالابتسام وقال : « أنا عارفك وعارف أعمالك » وحكى أنه كان بالأمس مع شفيق باشا عند الخديوى ليكلمه فى مسألة الدرجات فبادره شفيق باشا بقوله « ليس فى طنطا مظلوم غير الأحمدى وقد أمر مولاى بإنصافه . . ومن الغريب أن الله تعالى أراد أن لا تتم هذه الدرجات إلا فى عهدى بعد ذلك بنحو سنتين عندما عينت شيخاً للجامع الأحمدى فكان لى أنا التصرف فيها » .

تعيين الشيخ محمد الاحمدى الظواهرى المدرس بمعهد طنطا شيخا للجامع والمعهد الاحمدى

فى حوالى النصف الأول من سنة ١٩١٣ نقل الشيخ محمد حسنين العدوى شيخ الجامع الاحمدى إلى وظيفة جديدة أنشئت له خصيصا فى الأزهر هى وظيفة مدير المعاهد الدينية ، فقد كان الخديوى وقتئذ ليس راضيا عن الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الازهر ولكنه لم يرغب فى إقالته . فأراد أن يقوم الشيخ محمد حسنين بأدارة شئون الأزهر بدله فى هذه الوظيفة الجديدة

ولكن لما لم يكن لهذه الوظيفة اعتماد فى الميزانية فقد ظل الشيخ محمد حسنين مخلوف مدير المعاهد يصرف مرتبه من اعتماد وظيفة شيخ الجامع الاحمدى التى كان فيها ، ولذلك بقيت هذه الوظيفة الاخيرة خالية بضعة شهور . فلما استقال الشيخ محمد شاكر من وظيفة وكيل الجامع الازهر عين الشيخ محمد حسنين وكيلا للجامع الازهر بدله مضافاً إلى وظيفة مدير المعاهد فتوفر بذلك المال وأصبح لزاماً تعيين شيخ جديد للجامع الأحمدى ، فتطلعت الأنظار مرة أخرى إلىّ ، وزارنى كثيرون من أعيان الغربية يريدون تجديد عريضتهم للخديوى بطلب تعيينى فى هذه الوظيفة ، فشكرتهم ، ولكنى طلبت منهم الكف عن ذلك ، فانى قدرت أن الخديوى لا بد سينظر فى الأمر هذه المرة بغير العين التى نظر لى بها فى المرة السابقة ، فأن عقبة صغر السن التى قامت فى سبيل تعيينى فى المرة الأولى سنة ١٩٠٧ عقب وفاة والدى قد زالت الآن . . وفعلا قد صح تنبؤى ، فان الخديوى هو الذى رشحنى لمشيخة الجامع الأحمدى

وأصر على ترشيحى بالرغم من معارضة بعض المشايخ ، واليك ماحدث : فقد قابل الشيخ محمد حسنين مدير المعاهد وصاحب الرأى وقتئذ فى الأزهر ، محمد سعيد باشا رئيس النظار (رئيس الوزراء) وعرض عليه اسم الشيخ محمد هارون وكيل الجامع الأحمدى ليكون شيخا له ثم قابلا الخديوى لهذا الغرض فلم يوافق الخديوى وحينئذ دافع محمد سعيد باشا عن نفسه فقال « إن الذى رشح الشيخ هارون هو الشيخ محمد حسنين مخلوف وليس أنا ، ونحن تحت أمر أفندينا » ، وعندئذ قال الخديوى : عين الشيخ الأحمدى الظواهرى فى هذه الوظيفـــة فهو الآن كفؤ لها » ثم التفت إلى عثمان مرتضى باشا تشريفاتى الخديوى وكان حاضراً الاجتماع وقال له « اكتب أمراً بذلك » فقال الشيخ محمد حسنين للخديوى « إن القانون يجعل أمر الترشيح لمجلس الأزهر الأعلى ثم بعد ذلك يصـــدر أمر مولانا ، فقال الخديوى : « إذن يعقد مجلس الأزهر غداً » .

« وفعلا عقد المجلس ورشحنى ، وفى اليوم الثانى صدر الأمر الخديوى بتعيينى شيخاً للجامع الأحمدى وكان ذلك فى شهر يناير سنة ١٩١٤

زيارة الخديوى لمعهد طنطا

في الجامع الأحمدى ، كما في الجامع الأزهر ، كانت الدراسة حتى عام ١٩١٤ تعقد في حلقات داخل الجامع ، فلما بدىء بالنظام الجديد فى سنة ١٩١١ زاد عدد طلاب معهد طنطا تدريجيا فضاق الجامع بهم ، فاضطرت المشيخة لأن تعقد الحلقات الزائدة فى جامع آخر قريب من الجامع الأحمدى إسمه جامع البهى وفى سنة ١٩١٣ ضاق الاثنان بالطلاب ، فرؤى بناء دار خاصة للدراسة يطلق عليها دار معهد طنطا الدينى العلمى الإسلامى ، وأن يكون البناء من دورين . وانتهى الدور الأول منه فى تلك السنة وانتقل إليه نصف الطلاب وبدئت الدراسة فيه فى عهد الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى . فلما وليت مشيخة هذا المعهد فى أول سنة ١٩١٤ كان أول شيء فكرت فيه أن أدعو الخديوى لافتتاح هذا المعهد الجديد لكى تتاح لى فرصة المطالبة بالإسراع ببناء الدور الثانى ، وقد لبى الخديوى دعوتى ، بل إن فكرتى فى زيارته لمدينة طنطا أنشأت عنده فكرة زيارة عامة لكثير من بلدان الوجه البحرى فى طريقه إلى الأسكندرية . وفعلا تم ذلك وأقيمت له الزينات فى كل مكان . ولما وصل الخديوى إلى محطة طنطا كان الجميع فى استقباله ، وكان يوم قدومه يوم جمعة فكان من ضمن برنامج زيارته أن يؤدى فريضة صلاة الجمعة فى الجامع الأحمدى وهو المسجد المدفون فيه ولى الله السيد البدوى وكان خطيب هذا الجامع أحد العلماء واسمه الشيخ محمد عماره وهو أيضاً صهر الشيخ محمد حسنين مخلوف مدير المعاهد ، فأمر الشيخ محمد حسنين مخلوف بأن يتولى صهره هذا

خطبة الجمعه فى المسجد أمام الخديوى . ولكن بمجرد نزول الخديوى من القطار بمحطة طنطا وبعد أن صافحناه تكلم برهة مع محب باشا مدير الغربية وقتئذ . وفى أثناء نزولنا على سلالم المحطة قرب منى محب باشا وقال : إن سمو الخديوى يريد أن تكون أنت خطيب الجمعة ، فقلت : ولكن الترتيب عمل على أن الخطيب يكون الشيخ عماره ، ثم أن هذا يغضب الشيخ محمد حسنين مخلوف لان الشيخ عماره صهره ، وهذا فضلا عن أنى لم أستعد للخطبة . فقال : « هذا أمر مولانا أخبرنى به الآن و بلغته اليك » .

« و بعد انتهاء زيارة بناء المعهد وسرور الخديوى به و بنظامه انتقل إلى الجامع الاحمدى لصلاة الجمعة ، فالتفت إلىّ الخديوى وقال: « أنت خطيبنا » فصعدت على المنبر وخطبت الجمعة ارتجالا لأنى لم أكن مستعداً لها من قبل كما أخبرتك وقد وفقنى الله فيها توفيقا كبيراً سر به الخديوى سرورا شديدا . . ويظهر أن الخديوى قدّر هذا الموقف الشاذ الذى وضعنى فيه وهو مفاجأتى بطلب الخطبة ولعله قصد ذلك عمداً ليختبر مقدرتى على الخطابة ارتجالا ، كما أخبرنى بذلك أحد رجال المعية فيما بعد ، ولعله كذلك أراد أن يرد ردا عمليا على ما كان من اعتراض الشيخ محمد حسنين العدوى فى اختيارى لمشيخة الجامع بحجة صغر سنى . بل أنه لم يرد أن يخفى هذا القصد منه ، ففى أثناء زيارته لمكتبة الجامع بعد الصلاة التفت إلى الشيخ محمد حسنين وقال له فى لهجة المستحسن « ماذا رأيك وكيف الحال ؟ » . فقال الشيخ محمد حسنين « شىء جميل قوى » نزعة حديثة وشباب ، فهو أقدر من غيره حقاً .

ثم حكى لى الشيخ محمد حسنين مخلوف بعد ذلك ، عندما صرنا أصدقاء فقال:

عندما قابلت الخديوى بعابدين بعد زيارته لطنطا سألنى عن رأيى فيك فقلت « إن صغر سنه هو الشيء الوحيد الذى ضده » فلاحظت أن الخديوى لم يعجب منى مثل هذا الكلام إذ أن وجهه قد احمر غضباً فتداركت الكلام بسرعة وقلت « ولكن بعد قليل أدرك الناس صواب رأى مولانا الخديوى فى حسن اختياره » »

سياسة التسامح فى معهد طنطا

« وعندما عينت شيخا لمعهد طنطا شعرت أن فرصة إصلاح الأزهر قد قربت منى أو على الاصح أنى قد قربت منها فأنى كنت دائب السعى فى اتجاهها ، والآن هاهم المدرسون والطلاب ومن ورائهم كبار علماء الأزهر يرمقوننى بأعين النقد والانتظار وبعضهم يتمنى لى التوفيق وبعضهم يشك فيه . وهاهو الخديوى قد اختارنى لمواهبى كما قال بالرغم من اعتراض كبار الشيوخ وينظر هو الآخر ليرى إن كان محقا فى رأيه أم لا .. ولكن إصلاحا شاملا للمعهد كما رأيت وكما كنت أطمع فيه لم يكن فى يدى أنا وحدى ولم يكن الرأى الاخير فيه لشخصى ، بل كان لا بد من موافقة مجلس الازهر الاعلى على كل خطوة أريد أن أخطوها فى سبيل هذا الإصلاح ولا بد أن ألتمس موافقة هذا المجلس فى كل ما يخطر لى من أسباب التحسين والتنظيم . ولذلك فقد كانت يدى فى الحقيقة مغلولة إلى عنقى وكلما أردت أن أبسطها ، ولو بعض البسط ، وجدت أعضاء هذا المجلس وخصوصا المشايخ منهم يقفون حجر عثرة فى طريقى ، بل إنه كان يخيل لى أحيانا أنهم ظنوا أن عملهم فى المجلس ما هو إلا معارضتى فى كل

ما أقترح . وكنت فى أول الامر أكتب التقارير إلى مجلس الازهر الاعلى عما أراه إصلاحا أو تنظيما وأطلب اليهم الموافقة ومن ذلك تقاريرى عن تنظيم دراسة علم التوحيد مثلا ، فقد لاحظت أن الطريقة التى يدرس بها هذا العلم وكذلك الكتب المستعملة فيه لا تؤدى إلى الغرض المقصود من دراسته، فقد لاحظت أن الشبه التى ترد على إثبات الاله أو وحدانيته أو على قواعد ومبادىء الدين الاسلامى ، تتغير بتغير الثقافة العامة فى العصور المختلفة ، لما قد يقع فى كل عصر من اكتشافات أو نظريات أو علوم لم تكن معروفة من قبل ، وبذلك قد تزيد هذه النظريات أو العلوم أو الاكتشافات الجديدة فى الشبه المشار اليها ، كما أنها أحيانا تقللها وتكون ردا على القديم منها

« وقد وجدت أن كتب التوحيد المتداولة فى الأزهر ، وهى الكتب القيمة جدا والتى لا يمكن الحط من قيمتها بحال ، قد قصرت ابحاثها وأدلتها على شبه العصور الماضية التى كانت قائمة فى وقت تأليف هذه الكتب العظيمة . أما شبه العصر الحاضر وعلاقتها بالعلوم والاكتشافات الجديدة فلم تتعرض تلك الكتب اليها طبعا ، ومن ثم لا يكون الطالب أو العالم الأزهرى مستعدا لدفعها أو مدافعتها إذا اضطر لذلك فى مناقشة مثلا ، أو كان عمله قائما على حماية العقائد الاسلامية . لذلك فقد طلبت من مجلس الأزهر الأعلى النظر فى هذا الموضوع واقترحت أن يكلف بعض العلماء بتأليف كتب جديدة فى التوحيد تتمم الأبحاث المجيدة التى قام بها المؤلفون القدماء فترد أيضا على شبه العصر الحالى ، كما اقترحت انشاء علم جديد اسمه « الدعوة الاسلامية » تفريعا من علم التوحيد ويكون أساسه التوسع فى تثبيت الدين الاسلامى، وذلك

أسوة بعلم السيرة الذى تفرع من علم التاريخ توسعا فى تاريخ النبى الكريم والدعوة للاقتداء به .

« لقد ضربت لك هذا التقرير مثلا ، وهناك تقارير أخرى عديدة فى نواحى مختلفة من نواحى الإصلاح رفعتها لمجلس الازهر الاعلى بقصد الموافقة .

« وإنى أذكر من ضمن هذه التقارير تقريرا عن الوعظ والإرشاد وضرورة تدريب الطلبة عليه ليكونوا عند تخرجهم قادرين على أداء رسالتهم فى المجتمع وهى بث الروح الاسلامية والدعوة اليها . كذلك تقريرا عن تدريس اللغة العربية ، فقد لاحظت أن الطلبة لا يعرفون متن اللغة ولا فائدة القواميس واقترحت تدريس متن اللغة ضمن المناهج . ولكن المجلس كان دائما يرد تقاريرى هذه مرفوضة .

وعندما أيقنت أن إصلاحا من ناحية مجلس الأزهر الاعلى وهو بهيئته الحالية لا يمكن أن يتم ، وأن انتظار المساعدة أو التشجيع منه فى الانشاء أو التنظيم أصبح أمرا عسيرا جدا إن لم يكن مستحيلا ، وجهت مجهوداتى إلى ما يمكن أن أؤديه أنا شخصيه من هذة الإصلاحات فى حدود النفوذ المصرح لى به بصفتى شيخ المعهد ، فصرفت النظر مؤقتا عن الناحية الرسمية التى أردتها فى تغيير المناهج ولجأت إلى طريقة عرفية أصل بها إلى غرضى بدون مصادمة مع القانون ، ففى مسألة علم التوحيد هذه أنشأت بالمعهد جمعية أطلقت عليها جمعية علم التوحيد وطلبت من طلبة هذا العلم وعلمائه الانتساب إليها والمباحثة والمناقشة فى شبه العصر الحاضر والرد عليها ، وكنت كثيرا ما أحضر اجتماعات هذه الجمعية لأساعدهم وأرشدهم كما كنت أنتدب كثيرين من العلماء

الآخرين من غير أهل الأزهر لالقاء محاضرات فى هذه الجمعية عما يمت للعلم الحديث والاكتشافات الحديثة مع علم التوحيد بصلة . وكانت هذه الجمعية تجتمع فى كل أسبوع مرتين ، بعد انتهاء الدروس فى المساء .

« كذلك أنشأت جمعية للخطابة لتكون نواة للوعظ والارشاد كما أنشأت جمعية متن اللغة . وفى الجمعية الأخيرة أنشأت لوحة كبيرة سميتها « لوحة اللغة » علّقت فى مدخل المعهد ومدخل الجامع لتكتب عليها الكلمات اللغوية التى يجب على الطلبة معرفتها ، وكذلك العبارات الانشائية الجيدة التى يحسن بهم اقتباسها ، وكانت موضوعات اللوحة تغير كل يوم وتغذى بواسطة لجنة خاصة من العلماء الملمين باللغة وجعلت رئيسهم الشيخ حسين والى وكيل المعهد .

« ومن النواحى التى رأيت أن فى إمكانى إصلاحها بدون الرجوع إلى مجلس الأزهر الأعلى تفاديا من العراقيل ، نواحى تختص بصحة الطلبة وبثقافتهم العامة ، فمن الناحية الأولى أنشأت جمعية إسمها جمعية الرياضة البدنية قوامها تشجيع الألعاب الرياضية ، وأحضرت لها الآلات اللازمة من مثل « المتوازيين » و « الحصان » و « العقلة » الخ ، كما أنشأت فرقة لكرة القدم ، ولكنى اضطررت لالغائها على أثر تضارب شديد حصل بين هذه الفرقة وبين فرقة مدرسة طنطا الثانوية فى مباراة حصلت بينهما . . وأما من الناحية الثانية وهى ناحية التنوير العام للطلبة فقد أنشأت جمعية سميتها جمعية الرحلات تنظم سفريات ورحلات إلى الجهات التى قد يستفيد منها الطلبة مثل المتاحف والمصانع الخ .

« ثم بعد تأليف هذه اللجان جميعها وبعد أن شعرت أن الفكرة ناجحة ، عملت على تعزيزها بإنشاء مجلة تسمى « مجلة معهد طنطا » ، تكون مضمار تسابق

الطلبة والعلماء فى هذه النواحى علمية كانت أو رياضية أو ثقافية ، وقد عززت هذه المجلة بمالى فطبع العدد الأول منها على حسابى الخاص وبلغت تكاليفه نحو العشرين جنيها . ولكن نظراً لأن الحرب العالمية الأولى كانت قائمة وقتئذ ولم يكن من المتيسر توفير الورق إلا بأثمان باهظة جدا ، فقد توقفت المجلة بعد ذلك عن الظهور .

« ولم يكن اهتمامى موجها للطلبة من الناحية العلمية أو الثقافية فحسب ، بل إنى رأيت أن من واجبى أيضا السهر على أخلاق الطلبة وتنمية روح التدين الصحيح فيهم .

« ولما كان كثيرون من طلبة المعهد حين يفدون من الريف لطنطا لا يعرفون شيئا عن المدينة وعاداتها وأسواقها وطريقة تأجير مساكنها ، وبذلك يسهل وقوعهم فى الخطأ أو إيقاعهم فيه وقد يجر ذلك إلى وقوعهم فى حبائل أهل السوء والرذيلة ومفسدى الأخلاق ، فقد رأيت أن أقيم على الطلاب فى المدينة حراسا أو محافظين يرشدونهم ويسهلون لهم طرق العيش أولا ، ثم يراقبونهم ويمنعونهم من ارتياد أو غشيان مواقع الرذيلة أو الفسق وإبعاد أهل السوء عنهم ، فاخترت لذلك عددا من الموظفين حسنى الأخلاق وعينتهم فى وظائف أطلقت عليها اسم « ملاحظى التهذيب فى البيت والشارع » ولكن لما كانت مرتبات هؤلاء لا بد من موافقة مجلس الأزهر الأعلى عليها ، فقد وافق عليها أولا ولكنه بعد سنتين من تنفيذها بنجاح قرر إلغاءها .. أما سبب الإلغاء فهو صورة أخرى لتصرفات هذا المجلس العجيبة ، فقد أراد الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ معهد الاسكندرية وقتئذ أن يدخل هؤلاء « الملاحظين

الأخلاقيين » فى معهده أيضا أسوة بمعهد طنطا ، لما ظهر من فائدتهم فى تقويم أخلاق الطلبة والمحافظة عليها . فلما رأى المجلس أن ذلك سيزيد فى اعتمادات الميزانية ألغى هذه الوظائف بكليتها ، فى طنطا وفى الاسكندرية ، منعا لاحتجاج الشيخ أبي الفضل .

« وفى الجامع الأحمدى بطنطا ضريح ولى الله « أحمد البدوى » . وقد سمى الجامع « بالأحمدى » نسبة اليه وأضيفت كلمة السيد قبل اسمه بقصد التكريم فأصبح مشهورا بالسيد احمد البدوى وهو مشهور بين الناس فى مصر ويرد لزيارة قبره ألوف من الناس فى كل عام وخصوصا أيام الاحتفال بموالده الثلاث. وقد لاحظت أن كثيرا من المخالفات الدينية تقع من هؤلاء الزوار أثناء زيارة القبر . فبعضهم يطوف حول القبر مع أن ذلك مكروه باجماع المذاهب. وبعضهم يقبل السور النحاسى الموضوع فوق القبر مع أن ذلك أيضا غير جائز، فأمرت بكتابة لوحة توضع عند باب الضريح يبين فيها فساد هذه العوائد وغيرها ليقرأها من يعرف القراءة من الزوار ، وأما الذين يجهلونها منهم فقد عينت لهم مرشدين داخل الضريح يبينون لهم فى رفق ، الأصول الدينية المرعية فى زيارة القبور .

كيفية التغلب على عراقيل مجلس الأزهر الأعلى

« بالرغم من قيامى بهذه الإصلاحات وغيرها مما يدخل فى نطاق نفوذى المحلى ، فقد وجدت أن إصلاحا أوسع من ذلك وأشمل فى المسائل العامة ، وفى تغيير المناهج وطرق الدراسة ، وهى جوهر الاصلاح المقبل ، لابد لتعاون مجلس الأزهر الأعلى معى فيه . فكان علىّ أن أجد طريقة أتغلب بها على الصعاب التى يضعها المجلس فى طريق ، فوجدت أن أقرب طريق هو أن أسعى لأكون عضواً فى هذا المجلس نفسه ، وحينئذ قد أنجح وأنا بداخله فى منعه من وضع هذه العراقيل أو على الأقل أجاهد فى ذلك ، فكتبت اقتراحا بوجوب تعيين شيخ معهد طنطا وشيخ معهد الاسكندرية أعضاء فى مجلس الأزهر الأعلى حيث أنهما رئيسا أكبر معهدين دينيين فى البلاد ، وهما فى الحقيقة أولى من كثير من الأعضاء الموجودين فعلا ، فان وجودهما يمكنهما من عرض المسائل الهامة فى معهديهما بأشخاصهما ، مما يفيد حتما فى العرض والتنفيذ . . وقد رفض هذا الاقتراح أولا من المجلس ، ولكنى سأقص عليك كيف نجحت فيه بعد ذلك على يد السلطان حسين :

السلطان حسين يرتقى العرش

« كانت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٩) مستعرة فى هذا الوقت، وكان الخديوى قد سافر إلى تركيا فى صيف ١٩١٤ وحصلت له هناك الحادثة التى اعتدى عليـــه فيها بالرصاص ونجا منها . وقد بقى الخديوى بتركيا إلى أن انضمت حكومتها مع الألمان ضد الانجليز والفرنسيين ثم أعلنت الحرب عليهما، وفى سنة ١٩١٥ انضم الخديوى وهو لا يزال بتركيا إلى حكومة تلك البلاد فى إظهار العداء للانجليز ، وحينئذ قررت انجلترا عزله عن عرش مصر لأن مصر كانت فى هذا الوقت تحت الحماية البريطانية وكانت أرضها ملأى بالجنود الانجليز والاستراليين والهنود ، وكان النفوذ الانجليزى هو النفوذ الأول فيها وكانت فيها أحكام عرفية ساعدت على تنفيذ أوامر الانجليز بالقوة . . فلما قررت الحكومة البريطانية عزل الخديوى عباس الثانى من أريكته فى مصر ، أرادت أن يخلفه أحد أعضاء العائلة المالكة وهى عائلة محمد على، فعرضت هذه الأريكة على أكبر أعضائها سنا وقتئذ وهو الأمير حسين كامل ابن الخديوى اسماعيل وعم الخديوى عباس المعزول، فقبل الأمير عرض الانجليز، وقال فى تبرير قبوله أنه أراد أن يحافظ على تلك الأريكة لعائلة محمـــد ، على فإن البطش والقوة البريطانية وقتئذ كانت على أشدها ، وإذا هو أو غيره من العائلة عارض فى طلب الانجليز فقد تتعرض الأريكة للخطر .

« وفى هذا الوقت وصلتنى رسالة تليفونية من رشدى باشا رئيس النظار لأقابله بداره أو فى دار مجلس النظار بالقاهرة ، فلما ذهبت إلى داره وجدت

الشيخ محمدا أبا الفضل الجيزاوى شيخ معهد الأسكندرية هناك وعلمت منه أنه استدعى مثلى ، فلما دخلنا لمقابلة رشدى باشا وجدت عنده سعيد ذو الفقار باشا فقال لنا أنه سينادى غدا بالأمير حسين كامل سلطانا على مصر وسيكون سعيد ذو الفقار باشا موجودا ليقدمكما فانصرفنا ونحن مبهوتان فان هـــذه المفاجأة لم تكن فى حسابنا واعترانا نحن الاثنين شىء كثير من التردد والخشية فإن كلانا أنا والشيخ أبو الفضل كنا متصلين اتصالا وثيقا بالخديوى وكانت علاقتنا به على أحسن وجه كما كنا مخلصين له ولعرشه . وفى اليوم التالى نودى بالأمير حسين فى قصر عابدين سلطانا على مصر فى جمع كبير من أعيان البلاد ، فحضرنا هذا الحفل نحن وباقى العلماء ، ولا أعرف حتى الآن لماذا خصنا رشدى باشا أنا والشيخ أبا الفضل بالمقابلة الشخصية لجميع من حضر من العلماء الآخرين وكذلك الأعيان والعمد كانت دعوتهم بواسطة تذاكر مطبوعة .

الدعاء للخليفة

«وعلى أثر تولية السلطان حسين على العرش استدعانى رشدى باشا من طنطا إلى منزله ، فلما قابلته قال لى : لقد استدعيتك لاستشيرك فى أمر هام لا باعتبار أنك شيخ معهد طنطا بل باعتبار أنك وأنا مسلمين ومصريين ، فما رأيك فى مسألة الدعاء للخليفة على المنابر ؟ فقلت : هل جلوس الأمير حسين على عرش مصر وتنصيبه سلطانا بدلا من « خديوى » مقدمة لالغاء الخلافة ؟

فقال : « لا ولكن لا معنى لان ننادى بالنصر لمن يحاربنا فأنت تعلم أن تركيا الآن فى حرب مع انجلترا ونحن بجانب انجلترا .

فقلت : « إنى أعتقد أن حذف الدعاء للخليفة من الخطب على المنابر سيهيج المسلمين حتما ورأيى إذا كان لابد من عمل شيء يتفق مع موقفنا مع الانجليز فليكن أن يدعى إلى الخليفة من غير ذكر اسمه » وأن يكون الدعاء بالتوفيق لا بالنصر . فأعجب بالفكرة وقال « أرجوك أن تعمل لى نص دعاء جديد » وفى الصباح قابلته ومعى النص الذى وضعته وجعلت فيه الدعاء للخليفة بالتوفيق بدلا من النصر . وبعد ذلك صدر الدعاء كما وضعته مع تعديل بسيط وقال لى رشدى باشا : « لعلك رضيت بالنص الذى ظهر وأنا قلت لزملائى أن الفضل فى هذا لك » .

أول مقابلة السلطان حسين

طلبة المعهد وجنازة مسيحية

على أثر إعلان الأنجليز الأحكام العرفية فى البلاد فى سنة ١٩١٥ حدث أن مرت بجوار بناء المعهد الجديد بطنطا جنازة رجل مسيحى يونانى وكان فى هذا الوقت بعض من صغار الطلبة موجودين بالمعهد يأكلون « جزرا » أثناء الفسحة فرموا أطراف الجزر وأشراشه فى الشارع فجاءت صدفة على الجنازة أثناء سيرها . ومع أن هذا الحادث برىء وكان يجب أن يفهم على حقيقته إلا أن القسس الروم هاجوا له هيجاناً شديدا وشكوا بالتلغراف إلى السلطات العسكرية الانجليزية فى مصر والأسكندرية وإلى المديرية بطنطا وقالوا فى شكواهم إن المصريين ساخطون على الأحكام العرفية التى أعلنها الأنجليز فى مصر

وإن هذه الحادثة أول قطرة من أمطار الغضب التى ستظهر حتما فيما بعد ولا تقتصر على طنطا فقط ، بل ستشمل القطر كله . ومن الغريب أن هـــذا التلغراف لقى من السلطة العسكرية ومن الحكومة المصرية اهتماما شديدا لحد أن السلطان كان له شأن فيه . وكنت فى ذلك اليوم فى مصر ، فلما عرفت الخبر حضرت لطنطا سريعا وعرفت حقيقة الأمر وعرفت أسماء الطلاب الصغار الذين فعلوا ذلك وهم من السنة الأولى والثانية الابتدائى . ثم استدعانى مدير الغربية الفريق ابراهيم فتحى باشا فسألنى عن الموضوع فقلت له : أفرجوا أولا عن الطلبة الذين اعتقلتموهم وأنا أضمن لك أن أخبرك بالحقيقة غدا لأنى لا أزال أواصل البحث . وفى الغد أرسل إلى ثانيا وقال : « ماذا صنعت ، إن السلطة دوشتنى ، ولكن إذا عرفتنى الحقيقة فلن أخبرهم بشىء حتى أعلم ماذا يريدون أن يفعلوا ، فانهم يريدون إغلاق المعهد » .

« وفى اليوم الثالث استدعانى أيضا فاتصـــل أمامى برشدى باشا رئيس الوزراء بالتليفون وقال له « إن الحكاية ظهرت حقيقتها وبعد أن عجز البوليس اتصلت بالشيخ الأحمدى فقص على القصة وقال إنهم طلاب صغار كانوا يرمون أشراش الجزر » فقال رشدى باشا : اذن اذهب إلى المعهد واجلد هؤلاء الطلاب أمام إخوانهم » فلما أخبرنى فتحى باشا بذلك ، قلت له : « يا باشا قبل أن تجلدوا الطلاب أنا أقدم استقالتى وأنى سأجمع مجلس الادارة للنظر فى الأمر من جهتنا ، وإذا أصرت السلطة العسكرية على جلد هؤلاء الطلبة فليكن بعيداً عنا وعن المعهد وليس بصفتهم من الطلبة » فأبلغ ذلك إلى رشدى باشا بحضورى

أيضا فوافق عليه ولم يجلد الطلبة . وبعد ذلك بيومين استدعيت لمقابلة السلطان حسين وكنت لم أقابله شخصيا من قبل ، فانى لم أره إلا فى يوم توليته سلطانا فى الحفل الذى حصل بسراى عابدين . وكان الترتيب معمولا على أن يصحبنى فى الزيارة اسماعيل صدقى باشا وزير الأوقاف وقتئذ ليقدمنى للسلطان ، فلما دخلنا عليه وقدمنى صدقى باشا اليه سألنى عن إسمى الكامل وعن عائلتى وسنى وملكى وبعد ذلك قال : « أنتم ياأهل طنطا متعصبون دينا وأنا أعرف لكم هذا الخلق من قديم ، وإن لم تسلك مسلكا حسناً فسأرفتك ، ثم حدثنى عن شكوى القسوس فقلت : « هل علم مولاى ماذا صنعت وماحقيقة المسألة ؟ فقال : « نعم أخبرنى رشدى باشا بأنه بعد أن عجز البوليس فأنك الذى عرفتهم بها . ثم أن لى فى كل رجل نظرة وحينما دخلتَ علىّ توسمت فيك الخير ، وعلى كل حال فمشيخة الأزهر بابها مفتوح أمامك » . وانتهز صدقى باشا هذه الفرصة فأثنى علىّ ، فخرجت من عند السلطان حيران مغتبطا . فهو يهددنى بالرفت فى أول الأمر ثم هو يرشحنى لمشيخة الأزهر فى آخره وذلك كله من أجل حادثة القسوس ، فأيقنت أن السلطان مضغوط عليه وأن الأحكام العرفية البريطانية قد جعلت طريق الحكم أمامه معقداً ، ولكن مع هذا فهناك فى طبيعة السلطان شىء ظهر لى جليا بل هو بارز جدا ويلمسه كل من يقابله ولو لمرة واحدة كما حصل لى ، فإن السلطان رجل ثمين المعدن طيب القلب وكبيره ، يسعى وراء الخير ولو لم يظهر أحيانا كذلك ، ولكنه الخير والخير دائما فى نظره .

« والحق أنى جذبت للسلطان ، فكما أنه كانت له فىّ نظرة كما قال ، فقد

كانت لى أنا أيضا فيه نظرة ، ولكنها نظرة اعتبار لما أحسست من حرج الظروف التى حوله والقوة التى تحوم فى نواحيه فعزمت على أن أكون مخلصا له إخلاصى لسلفه عباس ، فقد شعرت أن الرجل مخلص لرسالته ولأسرته ، وقبل كل ذلك هو مخلص ومحب لبلاده ووطنه .

كيف استعنت بالسلطان لصالح الأزهر

وكيف أخلصت له النصح فيما استشارنى فيه

« يظهر أن السلطان شعر باخلاصى الذى عزمت على أن أحمله له ، فقد استدعانى من تلقاء نفسه إلى مقابلته يوما وقال « إنى أريد أن يكون للأزهر شأن فى عهدى ، وإنى أرى فى وجهك سماحة ولا بد أن يكون قلبك مخلصا ، فأنا أطلب منك أن تعمل كل جهدك فى سبيل إعلاء شأن الدين ولكن من غير تعصب ، ولا تجعل حادثة القسوس تؤثر على مجهوداتك ، وأنا أحضرتك لأقول لك هذا ، فقد كنت قاسياً معك فى هذا الموضوع عندما قابلتنى فى المرة السابقة » فقلت « يعلم الله أنى مخلص لكم ، وإنى أشكر لمولاى حسن ظنه بى وأنتهز هذه الفرصة فاطلب من مولاى أن يبدأ هذا الاهتمام المشكور الذى أظهره نحو الدين وأهله بزيارة معهد طنطا الجديد ، فقد أمر الخديوى عباس ببناء الدور الأول منه وتم فعلا وافتتحه سموه ، فلتكن فاتحة عهدكم الميمون الأمر ببناء الدور الثانى . فقال « سألبى دعوتك فى زيارة المعهد ، وإذا رأيت حينئذ أن الدور الثانى لازم للدراسة فسآمر ببنائه .. وفعلا حضر السلطان وزار المعهد فى حفل كبير ، وكان فى الزيارة رشدى باشا رئيس الوزراء فرجعوا مصر مسرورين ، ثم بعد

هذه الزيارة ببضعة أيام حضر للزيارة أيضا عدلى يكن باشا وكان وزير المعارف، ومعه المستر دنلوب مستشاره الانجليزى، وحينئذ أخبرت عدلى باشا برغبتى فى بناء الدور الثانى للمعهد، فبلغها للسلطان، فأمر السلطان حسين ببنائه، مع أن الحرب وقتئذ كانت قائمة وكانت أدوات البناء عزيزة ومرتفعة الثمن،.

« بعد ذلك بنحو أسبوع ذهبت للقاهرة وطلبت مقابلة السلطان لأشكره على هذا الأمر ببناء الدور الثانى فقال: لقد أخبرتك أنى مستعد لتلبية أى طلب أجد فيه مصلحة حقيقية لرفع شأن التعليم الدينى فى البلاد. فقلت: ليسمح لى مولاى أن أستصدر منه أمرا آخر أراه ضروريا جدا لإعلاء شأن التعليم الدينى فى البلاد، فأنى أريد أن يعرف مولاى أنه قد يكون من المفيد لتحسين حال الأزهر تعيين شيخ معهد طنطا وشيخ معهد الاسكندرية عضوين فى مجلس الأزهر الأعلى فانهما شيخا أكبر معهدين بعد الأزهر ولا بد للاستماع لآرائهما. فأمن السلطان على الفكرة ثم أحيلت المسألة على مجلس الأزهر الأعلى فعارض المجلس فيها. فتقابلت مع رشدى باشا رئيس الحكومة فساعدنى، ولكنه رأى بعد رفض المجلس أن يكون الشيخان عضوين استشاريين، فقبلنا ومكثنا سنتين وبعد ذلك عُيِّنا أنا (الشيخ الاحمدى الظواهرى) والشيخ ابو الفضل شيخ الأسكندرية عضوين أصليين.

« وبتعيينى عضوا فى مجلس الأزهر الأعلى أتيحت لى فرصة الدفاع عن آرائى وعن تقريراتى. ولكنى رأيت أن أفتتح مجهوداتى فى هذا المجلس بالعمل على تحسين مرتبات العلماء، فقد كانت مرتباتهم ضئيلة جدا. وكانت الحكومة فى هذا الوقت قد أعطت موظفيها علاوة قدرها عشرون فى المائة مساعدة لهم على غلاء الحرب ولم تعطها للعلماء وباقى موظفى الأزهر والمعاهد الدينية،

فطلبت مقابلة السلطان ، والتمست منه الأمر بتقرير هذه الزيادة ، فأجاب طلبى وصدر الأمر به ، ولما عرض الموضوع على مجلس الأزهر الاعلى ، وقد صرت عضوا استشاريا به كما أخبرتك ، أخبرت المجلس بمجهوداتى فى ذلك عند رئيس النظار ، وحينئذ اقترح حسن صبرى باشا أحد أعضاء المجلس أن نذهب جميعا لرئاسة مجلس النظار للشكر ، وكان رئيس النظار رشدى باشا ، فلما دخلنا وكان معنا الشيخ سليمان العبد ، وكان يقول الشعر ، سمعت رشدى باشا يقول له عند مصافحته « أهلا بشاعر العلماء ، هذا هو يومك » .

« ولكن يظهر أن الشيخ سليمان العبد لم يكن مستعدا ، وهنا خطر لى أن فكر فى بيتين أقولها إذا كان الشيخ سليمان لا يقول شيئا ، فبعد تناول القهوة تبين أن الشيخ العبد لم يفكر فى الشعر ، فتوجهت لرشدى باشا وقلت :

نلنا بخير رئيس   فى مصر أعظم قصد
فالدين يدعو ليحيا   سلطان مصر ورشدى

فسرّ الحاضرون ، ثم نقل رشدى باشا هذه الواقعة للسلطان حسين فسر أيضاً منها .

السلطان حسين والعلماء والحج

قال الشيخ الأحمدى الظواهرى ما معناه :

« بعد ما تولى السلطان حسين السلطنة بسنة تقريبا جاء أوان الحج إلى مكة، فخطرت للسلطان فكرة إيفاد بعثة من علماء مصر إلى الحجاز يؤدون فريضة الحج ويكونون قدوة للحجاج المصريين وغير المصريين ومرشدين لهم فى فى مناسك هذه الفريضة . والفكرة فى ذاتها فكرة سديدة ودعوة دينية جذابة لولا أن الظروف التى كانت قائمة وقتها شوهت من جمالها ، أو على الاقل أرسلت فى جوها سحابة من التشكك فى الغرض الحقيق من البعثة وهل هو دينى حقا ، وإرشادى حقا ، أم هى بعثة سياسية ترمى إلى أغراض أبعد من أداء فريضة الحج فى ذاته ، وأوسع من الارشاد إلى شروط الحج ومناسكه، ومن هذه الاغراض اعلان عزل الخليفة عبد المجيد المقيم باستانبول وإقامة الشريف حسين شريف مكة خليفة بدله .

« كانت هذه هى الفكرة السائدة فى مصر وقتئذ عن بعثة الحج التى فكر فيها السلطان حسين ، ولعل الناس كانوا فى ذلك معذورين ، فان تركيا وهى المملكة الاسلامية التى ينتمى اليها خليفة المسلمين وقتئذ ، كانت قد دخلت الحرب ضد الانجليز وضد الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى التى كانت قائمة وقتئذ، وكان الشريف حسين شريف مكة ، بالعكس من ذلك، قد حالف الانجليز وانضم اليهم ، فكان طبيعيا أن يسيء الناس بعض الظن بنوايا الحلفاء من هذه الجهة وخصوصا وقد جبل الناس فى الشرق على سوء الظن وعلى كثرة الاشاعات والتأويلات التى قد تكون خيالية فى معظم الأحيان .

« ويظهر أن السلطان حسين بما وفقنى الله معه فى مقابلاتى فى أمر الأزهر والعلماء ، قد أحسن الظن بى كثيرا ، بل إنه قد أفرط فى هذا الإحسان لحد أنه اختارنى على غير استشارة لى ، رئيسا لهذه البعثة الدينية الأولى من نوعها للحجاز ، واختار معى عالما فاضلا آخر هو الشيخ الخضرى شيخ معهد دمياط وقتئذ ، ثم أرسل السلطان فى مقابلتى ليخبرنى بذلك فذهبت اليه .

« ولما دخلت على السلطان وأخبرنى بما قرره من اختيارى لرياسة البعثة قلت « يامولاى ، إننى صغير السن وقد أكون تبعا لذلك صغير العقل ، ولكنى مخلص لمولاى إخلاصا عظيما ، فهل يأذن لى فى الكلام بصراحة » . فقال : « نعم » . فقلت : « إن الناس يشيعون أنكم سترسلون إلى الحجاز من يبايع الشريف حسين بالخلافة ، فهل هذا هو الغرض الحقيقى من البعثة ؟ » .

فقال : « أبداً ، وأنا لا أريد مطلقاً سوى تمثيل العلماء المصريين فى الحج ، وخاصة لأن هناك دولا إسلامية أخرى أوفدت علماء منها لنفس الغرض » .

فقلت : « ولكن يامولاى هذه هى الإشاعة التى يتناقلها الناس ، وإيفاد الدول الأخرى لعلماء فى بعثة للحج يعزز هذه الإشاعة . وعلماء مصر لا يقاسون بغيرهم ، لأنهم قوة دينية كبيرة فى العالم ، وقد توجد أثناء الحج مفاجئات من هذا القبيل دبرتها الدول الأخرى ولم تكن فى الحسبان ، فتجعل مركز علماء مصر حرجا ، فاذا رأى مولاى العدول عن هذه الفكرة فقد يكون صواباً » .

عند ذلك أطرق السلطان وفكر ، وخيّل لى أن كلامى هذا وقع عنده موقعا حسنا ، فقال : « أنت مربوط بالذهاب وأنا أفكر فى الموضوع » فخرجت من سراى رأس التين مبتهجاً ، لأنى اعتقدت أنى وفرت على السلطان تعب

هذه الإشاعة وما ثار حولها من اللجاج ، ثم ركبت لمشيخة علماء الاسكندرية لأستريح، ولكنى بمجرد وصولى إليها استدعيت ثانياً للسراى ، فأدخلت مرة أخرى على السلطان فوجدته غضبان ، فقال : إنك لا تريد النصيحة بل تريد التخلص » . فقلت « الله يعلم ، فإنى مخلص فى نصيحتى و مع ذلك فاذا كان مولاى مصراً على تنفيذ هذه الفكرة ، فينبغى أن يكون الوفد من كبار الشيوخ المسنين لا من مثلى ولا من مثل الشيخ الخضرى » . فقال : « مثل من؟ فذكرت له الشيخ النجدى والشيخ الطوخى والشيخ بخيت ، ولكنى رأيت منه امتعاضا لإصرارى على عدم الذهاب .

« ثم حدثت بعد ذلك ببضعة أيام مصادفة غريبة كانت سببا فى أنى دخلت بسببها على السلطان خطأ فأظهر السلطان لى بصراحة ما كان يكتمه لى من غضب وامتعاض من جراء هذا الموضوع ، فان محمود شكرى باشا رئيس الديوان وقتئذ كان قد أرسل إلىّ يستدعينى إليه ليشاورنى فى أمر اختيار خليفة للسيد البدوى بعد وفاة الشيخ مصطفى خليفته ، فلما وصلت لحجرة الانتظار بالسراى وجدت المشايخ الطوخى والنجدى وبخيت ، وهم المشايخ الذين كنت رشحتهم للسلطان للسفر للحج ، منتظرين أيضاً هناك ، فظننت أنهم استدعوا لمقابلة شكرى باشا فى هذا الشأن ، ولكنى لم أكد أجلس لأتبين منهم الأمر حتى حضر أحد التشريفاتية وقال تفضلوا ، فقمنا جميعا وسرنا وراء التشريفاتى، وإذا به يدخلنا على السلطان بدلا من إدخالنا على شكرى باشا كما كنت أظن ، فأيقنت وقتئذ أن خطأ فاحشاً حصل من جانبى ، فلا بد أن المشايخ كانوا مدعوين لمقابلة السلطان وليس لمقابلة شكرى باشا كما ظننت ، وهأنا أدخل

على السلطان بدون أن يستدعيني ، فسألت من الله اللطف ، فليس هذا من تقاليد مقابلة الملوك وقد يغضب من أجل هذا السلطان . . وفعلا غضب من أجل هذا السلطان .

« فلما جلسنا التفت إلىّ عظمته وقال : « لماذا أتيت ، لو لا أنه لا يجوز أن تكون فى بيتى وأن أرفض مقابلتك لفعلت . نحن قد عرفنا ما عندك بالنسبة لنا » . فسكت . فالتفت إلى المشايخ الآخرين وسألهم عن رأيهم فى السفر إلى الحجاز وعمن يرشحون ، فاقترح بعضهم الشيخ عبد الرحمن عليش ثم اقترحوا غيره ، فالتفت السلطان للشيخ بخيت وطلب رأيه فقال : « إن أصلح عالم لهذه المهمة هو الشيخ الأحمدى الظواهرى » ، يريد توريطى فى قالب المديح ، ونظر لى الشيخ بخيت نظرة غريبة هى نظرة المستطلع ، فقلت له : إن رأيى يعرفه عظمة السلطان وقد أبديته لعظمته بكل صراحة » ، فلما انصرفنا أشاع الشيخ بخيت أن السلطان غاضب علىّ وإنه ينتوى رفتى أو نقلى لمعهد صغير .. ثم حدث بعد ذلك أن ذهب الشيخ الخضرى وعلماء آخرون إلى الحجاز و دوا فريضة الحج طبقا لرغبة السلطان وعادوا بدون أن تثار مسألة الخلافة هناك كما ظن الناس ، مما دلّ على حسن نية السلطان حسين وعلى أنه رجل خير كما سبق قدمت لك » .

السلطان حسين والخلافة أيضا

قلت لوالدى : « إن قصصك مع السلطان حسين قصص عجيبة ، فقد لاحظت أنه تارة يشملك بكثير من العطف ويعجب بك ، وتارة أخرى ينفر منك ويظهر غضبه لك وإنى أريد أن أستزيد من هذه القصص لو كان هناك منها مزيد . فقال الشيخ الأحمدى ما معناه :

« الحق أن السلطان حسين كان معى كما يكون الوالد مع ابنه ، فقد شعرت منذ اللحظة التى قابلته فيها بأن الرجل رجل خير وأنه كبير القلب طيبه كما أخبرتك ، وما صراحته فى إبداء شعوره بهذه الكيفية إلا دليل هذا الخير فى نفسه وبعده عن الخبث وعن الشر ، ولذلك فى كل مرة كان يظهر لى غضبه كنت أثق فى داخليتى أنه لن ينالنى منه شرّ ما ، إذ سرعان ما يذوب الغضب عنده ويستحيل عطفاً كغضب الآباء تماما عندما ينقلب بعد ذلك حنانا .

« وسأقص عليك فى ذلك قصة وقعت لى معه تظهر لك هذا المعنى ظهورا واضحا .

« فأنت تعلم أن من تقاليد السراى فى مختلف العصور دعوة العلماء والوزراء وكبار الأعيان والموظفين ليتشرفوا بالإفطار مع ولى الأمر مرة أو مرتين فى شهر رمضان من كل عام ، ففى أحد الأعوام التى جلس فيها السلطان حسين على عرش مصر دعيت فى رمضان للإفطار على مائدة السلطان وكان معى على المائدة الشيخ حسونه والشيخ سليم البشرى ، وكان شيخ الجامع الأزهر ، وبعض من الأمراء والوزراء فبعد

تناول القهوة أخذ يتحدث الينا السلطان عن انقلاب الحكم فقال أنه لا يرى معنى لتعلق المصريين بتركيا إلى هذا الحد وتساءل ما هى علاقة مصر بتركيا، ولماذا كل هذا الشغف من جانب المصريين بها سواء من الوجهة الدينية أو الوطنية ؟!.. والحق أن جميعنا لم نفهم فى ذلك الوقت المناورة السياسية التى كان يرمى اليها السلطان ، فمن الجهة الدينية كانت بيننا و بين تركيا علاقة مقدسة هى وجود الخلافة فيها ، وكفى ذلك سببا لتعلق المصريين بها أو على الأقل العطف عليها ، وأما من الوجهة الوطنية فان تركيا لم تعتد علينا ولم ينشأ بيننا وبينها مايوجب عداءها .. فلما قال السلطان ماقال ، صمت العلماء ولم يرغب أحدهم أن ينطق بكلمة لا محبذاً كلامه ولا مناقشاله ، وعندئذ بدأت أنا الكلام فقلت : « إن المصريين يامولاى معذورون فى عدم معاداة الأتراك ، فإنهم فى الحقيقة حيرى بين صديق ووالد . أما الصديق فهو انجلترا وأما الوالد فهو تركيا وفيها خليفة المسلمين ، وكفى أن المصريين لم يقوموا بعمل إيجابى ، فسكوتهم هذا هو فى نفسه مجاملة للانقلاب » .

وعندئذ بدا على السلطان الغضب ، فنظر إلىّ وقال « من الذى أدخل الانجليز فى مصر » يريد التلويح إلى أن الأتراك هم الذين تسببوا حقيقة فى ذلك » . فقلت : « هذا معلوم يامولاى والماضى لا يعاد » ثم أردت أن أطوى الكلام لما رأيت من غضب السلطان فقلت : « وعلى كل حال فالمصريون معذورون يامولاى فاشملهم برضاك ولا تغضب عليهم فأنت الآن أبوهم » فنهض السلطان ونهضنا وانصرفنا من السراى ، وركبت مع الشيخ قراعه إلى منزله فقال الشيخ قراعه لى « هذا أمر جلل وإنى أخاف عليك لطف الله بك فقلت : « أنا قلت

مارأيته والله الحافظ وقد كنت مخلصاً له فى كلامى ، وكفانى بذلك ارضاءً لضميرى !.

«وفى نفس الليلة زرت الشيخ حسونه النواوى فى منزله فقال « لله درك فى صراحتك وشجاعتك ، ولا تؤاخذنى فيما كان منى من قبل عند ما عارضت فى تعيينك وكيلا عن والدك عندما كان مريضاً فى سنة ١٩٠٧، فلو كنت أعلم عنك وقتئذ تلك الخصال القوية لما ترددت فى الموافقة».

« وكان اليوم التالى يوم جمعة ، فرأيت أن أصلى الجمعة مع السلطان لأتبين حقيقة شعوره نحوى بعد هذه الحادثة، فقد كنت أظن فى عظمته ناحية الخير كما أخبرتك وأردت أن أتثبت أمخطىء أنا أم مصيب فى ظنى، فلما جلسنا للصلاة جلس بجوارى سعيد ذو الفقار باشا وكان أميناً للسلطان ، فأخبرنى أن السلطان يريد مقابلتى فى الساعه العاشرة من صباح اليوم التالى ، فأوجست فى نفسى خيفة وعزمت على الاستقالة إذا هو لم يكن خيّراً أو كان معى قاسياً .

« ووصلت السراى قبل الموعد المحدد من صباح اليوم التالى وجلست فى حجرة الانتظار أنتظر حلول العاشرة تماما ليدخلنى التشريفاتى على السلطان كما يحصل فى كل مرة تحدد لى فيها مقابلة معه ، ولكن هذه المرة حصل شىء مغاير للمرات السابقة ، مما جعل موقفى حرجاً ، ومما زاد فى خشيتى، فقد مرت الساعة العاشرة ولم يفتح الباب كعادته ويظهر منه التشريفاتى ، وها هى نفس الساعة أصبحت العاشرة والربع ثم العاشرة والنصف ولم يظهر أحد، ثم ها هى وصلت الحادية عشر ثم الثانية عشر ولم يسعفنى أحد بشىء يدل على أن السلطان فى انتظارى .. وكان موقفى فى حجرة الانتظار فى هاتين الساعتين تمران كأنهما

سنتين موقفا حرجا كما أخبرتك ، فلم يسمح لى أدبى أن أنادى أحداً لأعرف منه الموضوع على حقيقته ، كما أنى خشيت إذا أنا نزلت إلى مكاتب التشريفاتية فى الدور الأول لأستطلع الخبر ، أن يفتح الباب فى غيبتى وأستدعى للسلطان فلا يجدنى .. فوجدت أن الانتظار على حالى هو أسلم المواقف وأبعدها من ناحيتى عن الزلل . . فلأنتظر لأرى ما سيكون ، وأمرى إلى الله .

« وبعد الساعة الثانية عشر بقليل فتح الباب ، ولكن شيئا غريبا آخر حصل ، لم يكن التشريفاتى هو الذى فتحه ولم أسمع صوت الرجل يقول « تفضل ياسيدنا الشيخ كما كان يقول دائما ، بل أن الذى ظهر والذى تكلم هذه المرة هو امرأة . . امرأة سوداء اللون مسنة عليها شيء من الوقار ، ولكنها خادمة ، لأن زيها كان يشعر بذلك ، فسألتنى أن أتبعها إلى داخل غرفة مجاورة وهى الغرفة التى كان يجلس فيها السلطان عندما أقابله ، فتبعتها ودخلت ولكنى لم أجد السلطان بها كما انتظرت أن أجده فظهر على الاندهاش ، فأشارت أن اتبعنى إلى الحرملك فمولاى هناك فى انتظارك ، فسرت وراءها ، وبعد سير طويل فى ردهات القصر وصلنا إلى حجرة كانت مغلقة فطرقت هذه السيدة بابها بلطف علامة الاستئذان وفتحت الباب وأشارت لى بالدخول فدخلت ، ولكنى لم أكد دخل ويقع نظرى على السلطان حتى رجعت لأخرج ثانيا من الباب ، فلا بد أن هناك خطأ وقع ولا بد أن السلطان غير مستعد لمقابلتى وقلت أستغفر الله ، فنادانى السلطان ضاحكا بصوت عال وقال أدخل فدخلت . أما سبب رجوعى فهو أنى رأيت أن الحجرة ليست حجرة انتظار بل حجرة نوم السلطان ، فقد كان السلطان فى سريره نصف جالس وعلى رجله الغطاء . وكان بجوار سريره

كرسى فقال تفضل اجلس فجلست . وفى هذه اللحظة تقدم الخادم نحوى يحمل طاولة عليها فنجانا من القهوة فظننته يقدمه لى كالعادة فى مقابلاتى السابقة ولكن السلطان قال : «إن هذا الفنجان صنع لى فاتركه وسيحضر لك فنجانا آخر» فأخذ السلطان الفنجان وشربه ولم يتكلم حتى انتهيت أنا أيضا من قهوتى فالتفت إلىّ وقال : لقد كنت صريحا جدا فى كلامك بالأفطار وأنا أنصحك أن لا تعود لمثل هذا الكلام الذى قلته ، فانت تعلم أن تركيا فى حالة حرب مع الانجليز وكلامك هذا يغضب الإنجليز ، وقد تجد نفسك منفيا فى مالطه فانتبه ، وأنا لا ألومك وأنا معذور أن أكون هكذا ، فالسياسة تقضى بذلك لكى لا تضر مصر بشىء»

فشكرته وانصرفت .

«ويمكنك أن تعرف إذاً من هذه القصة أن السلطان حسين كان حقيقة رجل خير ، وأنه كان للمصريين كالوالد لا يريد إلا مصلحتهم ، وإذا هو كان أحيانا عصبى المزاج أو شديد الكلام فما كان ذلك ليدل على شىء ردىء فى نفسه أو سوء يضمره فى قلبه ، بل هى مجرد نزعات سرعان ما تنقضى ثم يتبعها صفاء وانشراح ، ومن ذلك ماحدث أيضا عندما سافر فى رحلة للصعيد عن طريق النهر ليتفقد أحوال وادى النيل فأبى إلا أن ينال الدين منه فى هذه الرحلة خيراً ، إذ أمر قبل رحيله بانشاء معهد دينى فى أسيوط فأنشىء فيه القسم الابتدائى على عجل لكى يحتفل بافتتاحه أثناء هذه الرحلة ، فى هذا الاحتفال لم يحضر الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ لأنه كان مريضا وأناب عنه مدير المعاهد الشيخ عبد الرحمن قراعه وسكرتير المعاهد الشيخ مصطفى عبد الرازق ، فلما رست الباخرة تجاه أسيوط وتقدموا إليه يستقبلونه أراد

الشيخ قراعه أن يخبر السلطان باعتذار الشيخ سليم عن عدم الحضور بسبب المرض فابتدأ يقول : « أن الشيخ سليم البشرى . . . » ولكن قبل أن يكمل الشيخ قراعه جملته ، وبمجرد سماع السلطان اسم الشيخ سليم قال السلطان منفعلا :

« لاتذكر لى بشرى ولا ظواهرى فانى لست مبسوطا منهما »

فسكت الشيخ قراعه ولكن الشيخ مصطفى عبد الرازق تكلم فقال :

« ولكن يامولاى إن الشيخ الظواهرى رجل نافع » فقال السلطان « كنت أقول ذلك ولكن أعمل إيه : أنه يخالفنى » .. ومن ذلك ترى أن كلمات السلطان كانت فى هذا ككلمات الوالد عندما ما يغضب من ولده ولكنه سرعان ما يخففها بما يشعر بالحنان . وفى هذا الصدد أريد أن أذكر لك بالخير أيضاً زميلى الشيخ مصطفى عبد الرازق (١) فقد كان قوى الأخلاق حميد الصفات ، وكان هو الآخر يسعى عن عقيدة لإصلاح شأن الأزهر والدين ، فقوله للسلطان فى غيبتى أننى نافع ، هو فى الحقيقة عنوان قوته الخلقية هذه التى ميز نفسه بها .

(١) صار فيا بعد مصطفى عبد الرازق باشا وزير الاوقاف

استئناف الإصلاحات بالجامع الأحمدي بطنطا

المكتبة

ثم قال والدى ما معناه :

« كانت علاقتى هذه الجيدة بالسلطان حسين وثقته بى مضافة إلى عضويتى بمجلس الأزهر الأعلى فرصة مناسبة لمحاربة العراقيل التى كانت توضع فى طريق مقترحاتى فى مجلس الأزهر الأعلى ، فبعد أن نجحت فى تقرير علاوة العشرين فى المائة للعلماء ، رأيت أن أستمر فى مجهوداتى مستنداً إلى ثقة السلطان وتعضيد رشدى باشا رئيس وزرائه فأقدمت على بعض نواحى الإصلاح التى أردتها ، وكان أولها خاصاً بالمكتبة الأحمدية وهى المكتبة الواسعة القيمة الموجودة ببناء الجامع والتى تشمل فيما تشمل عدداً من الكتب القديمة النادرة ، فأمرت باستنساخ بعض هذه الكتب حتى يكون لدينا عديداً من نسخها مخافة أن تنقرض ، ثم لاحظت أن لهذه المكتبة بابا واحدا من داخل المسجد مما يجعل التردد على المكتبة من الوجهة العملية مقصوراً على العلماء والطلبة ، مع أن فى هذه المكتبة من الكتب الأخرى الكثيرة ما يفيد فى تثقيف الجمهور من غير أهل المعهد ، فخطر لى لكى أسهل على الجمهور دخول هذه المكتبة والتردد عليها ، أن أفتح باباً آخر لها على الشارع يكون بجوار باب المسجد ولا يستلزم الأمر عند دخوله أن يخلع الإنسان نعاله كما يفعل عند دخول المسجد . وفعلا تم فتح هذا الباب على نفقتى الخاصة .

نادٍ للعلماء والطلبة

« كذلك من الإصلاحات التى رأيت ادخالها إنشاء ناد للعلماء وللطلبة يترددون اليه فى أوقات فراغهم ، فقد لاحظت أن العلماء بعد انتهاء دروسهم لا يجدون مكاناً صالحاً لاجتماعهم ، فالنوادى التى يرتادها الموظفون وباقى الناس لا يليق بالعلماء الجلوس فيها ، فأن فيها ألعاب لا تتفق مع وقارهم وفيها مشروبات لا تتفق مع أذواقهم وقد تكون مخالفة للدين .

« وقد وقع اختيارى على الدور الأسفل من بناء المكتبة ليكون مكانا لهذا النادى الجديد وفعلا أعددت العدة لتأسيسه ، ولكنى فوجئت من مشيخة الأزهر بالمعارضة وبنيت المعارضة على الخوف من اضطراب الأمن فى زمن الحرب العالمية الأولى التى كانت قائمة وقتئذ والخشية من اجتماع العلماء والطلبة فى صعيد واحد ، وحينئذ اكتفيت بأن جعلت منزلى بمثابة هذا النادى يؤمه العلماء فى أوقات فراغهم للتسامر والتسلية .

وفاة السلطان حسين وتولى السلطان فؤاد الاول

« وفى أثناء محاولاتى هذه مرض المرحوم السلطان حسين فلم أتمكن من مقابلته بعد حديثه عنّى فى أسيوط . وفى نقاهته انتقل للأسكندرية فقابلناه فى المحطة فلما رآنى قال لى « كيف حالك » بصوت خافت لانه كان مريضاً فدل هذا على طيبة قلبه كما قلت لك وعلى أن ما قاله عنى بأسيوط لم يكن إلا سحابة صيف . .
وبعد زمن قصير توفى السلطان حسين ففقدت بذلك عضداً قوياً كان يشد أزرى وكنت أتكل بعد الله عليه فى مجهوداتى فى الاصلاح ، فمشيت فى جنازته

بالقاهرة ، ثم أشيع أن الذى سيخلفه هو أخوه الأمير احمد فؤاد وكنت لم أعرفه ولم أره من قبل ، فرأيته فى الجنازة لأول مرة ، وهنا توسمت فيه هو الآخر خيراً كأخيه ، فقد رأيته يدخل القبر مع جثة أخيه ثم يخرج منه وهو يبكى بكاءاً حاراً ، فأيقنت أن المعدن واحد وأن القلب واحد وأن ما كان موجوداً فى السلطان حسين من نواحى الخير العديدة لابد يكون موجودا أيضاً فى أخيه فؤاد

ثم بعد يومين نودى بالأمير فؤاد سلطاناً على مصر ، فحضر العلماء لعابدين للتهنئة وحضرت معهم ، ولكنه لم يعرف واحداً منا ، فلم يكن لإحدنا معه سابقة عمل أو اختلاط .

علاقة الشيخ الأحمدى الظواهرى بالسلطان فؤاد

ثم استمر والدى فى الكلام فقال ما معناه :

« شجعنى بكاء السلطان فؤاد فى قبر أخيه واستنتاجى فيه الخير من ذلك أن أطلب مقابلته لأعرض عليه حال الأزهر وما ينتظره الدين وأهله على يديه من تعضيد وليستكمل مابدأه أخوه الكريم من خدمات جليلة فى هذا الشأن .

« ولا بد أن الله تعالى كان يريد الخير للأزهر على يدىّ . فقد وجدت من السلطان الجديد ترحيباً بى وعطفا علىّ لا يقل عن عطف سلفه ، فأخبرته بأن المرحوم أخاه كان قد أمر ببناء الدور الثانى للمعهد بطنطا ولكن المنية عاجلته قبل تمامه ، وأننى أخشى نظرا للحرب وارتفاع أثمان الحاجيات أن يهمل المشروع فأردت أن أبادر لمولاى لكى يأمر بتكملة البناء حتى يتاح لعظمته أن

يفتحه قريبافيبدأ بذلك ماتنتظره الأمة من عظمته من الإنشاءات والإصلاحات للأزهر والدين .

« وسر السلطان من طلبي واقتراحي هذا ووعدني بأنه سيأمر بما طلبت ، فاتصلت بوزير الأوقاف وأفهمته هذا الوعدفتضاعفت بذلك الهمة فى العمل فى بناء الدور الثانى لحد أنهم كانوا يشتغلون ليلازيادةعلى شغلهم بالنهار ، فتم البناء

زيارة السلطان فؤاد لطنطا لافتتاح المعهد

« وبمجرد انتهاء البناء قابلت السلطان وطلبت اليه التكرم بافتتاح الدور الثانى للمعهد لتكون زيارته لضريح السيد البدوى زيارة يمن إن شاء الله . فقبل الدعوة مغتبطا وحضر لطنطا فى حفل هائل فقد كانت هذه أول زيارة له للأقاليم بعد توليه السلطنة ، وعندما دخل الجامع الأحمدى كانت أول كلمة سمعتها منه ما يأتى : « ياأستاذ ها نحن حضرنا كما طلبت منا لزيارة السيد البدوى ، ونحن نرجو أن تكون زيارتنا هذه يمنا على تاريخنا »

« وبعد الزيارة انتقلنا للمعهد فزاره وزار الدور الثانى منه ، وفى حجرة الإدارة فيه وقفت أمامه وألقيت خطبة شيدت فيها بعمله هذا وبما تنتظره الأمة على يديه من الخير العميم ثم قدمت له نبذة مطبوعة عن الجامع الأحمدى ومشابهته للأزهر . وفى سرادق كبير فخم نصب خصيصا ، تناول عظمته الغداء فى حفل جامع من أعيان الغربية وموظفيها وشعبها .

«وهنا شرفنى عظمته بأن قال فى هذا الحفل الشامل « شيخكم ، الغالب أنه لايقيم بطنطا طويلا فإننا نحتاجه فى القاهرة » . والتفت إلىّ وقال « أنا ممنون ومتشكر ومبسوط كثيرا ووزيرى رشدى باشا مبسوط منك كثيرا » .

مجهودات الشيخ الظواهرى فى زيادة مرتبات العلماء

قال الشيخ الاحمدى ما معناه :

« قابلت السلطان فؤاد بعابدين ووصفت له الحالة المالية للعلماء فتأثر فقلت له : فلتكن فاتحة أعمالكم زيادة مرتبات العلماء والأخذ بيد أهل الدين ليكون لهم نصيب ولو بسيط من الدنيا » . فقال السلطان « وهو كذلك إنما سنزيد فى مرتبات الصغار وليس الكبار ، فقلت « أن كل العلماء يامولاى مرتباتهم صغيرة ، وأنى بالنيابة عن شيوخ المعاهد أقرر لعظمتكم إننا لا نريد زيادة فى مرتباتنا بل اعطوا للعلماء كل مايجوز إعطاؤه لنا » ، فابتسم وقال : « إنك رجل قنوع أو لعلك تكون غنيا » . فقلت : « الحمد لله يامولاى إنى ورثت عن أبى وعن جدى ما جعلنى غنيا عن مرتبي ، وأن هذه نعمة من الله حفظ علىّ بها كرامتى الدينية ، ولكن بقية العلماء لم يعطهم الله ما أعطى جدى ووالدى ، وإنى أستحلفك يا مولاى أن تأمر بإنصاف هذه الطائفة ، فانى قد أخبرتهم أن السلطان قد أمر بذلك ، فلا تكسفنى معهم » . عندذلك احمر وجه السلطان وقال منفعلا قليلا : « من الذى قال لك أن تخبرهم بهذا وهو غير صحيح فانى لم آمر أحداً به ؟ » .

فقلت : « طمعى فى أن مولاى لابد سيأمر بالانصاف متى علم بحال العلماء هو الذى جعلنى أتقوّل ما أتقول على السلطان . فقال بعد أن تبسم : « وهو كذلك ياأستاذ ، إنى فاهم مناورتك هذه ، ولكنها ما دامت لصالح العلماء فانى لا أمانع »

« وبعد أن أخذت وعدا من السلطان بواسطة المناورة المتقدمة على حد تعبيره ، أخبرت كبار العلماء به فرأينا أن نجمع العلماء ومعنا هيئة كبار العلماء ونذهب لسراى رأس التين نقدم الشكر للسلطان ، وكان غرضنا من ذلك فى الحقيقة هو تسجيل الوعد والعمل على تنفيذه ، فطلبنا مقابلة السلطان وانتدبنا وفدا منا لمقابلته ، وكان الوفد مكونا منى (الضمير هنا عائد على الشيخ الأحمدى الظواهرى) ومن المشايخ أبي الفضل وبخيت وقراعه فلما دخلنا على السلطان وعرف غرضنا التفت إلىّ وقال « أنت عامل محامى للعلماء ولهذا فأنا عازم على زيادة مرتباتهم »

ثم قال الشيخ الظواهرى : عندما كانت الحرب العالمية الأولى قائمة ، كان الغلاء مستحكما فى البلاد وضج الموظفون منه ، فقررت الحكومة مضاعفة علاوة الغلاء لهم ولكن قرارها لم يشمل العلماء لأنهم لم يكونوا وقتئذ معتبرين موظفين بالحكومة ، فقد كانت مرتباتهم تصرف باعتبار أنها إعانات .. فاقترحت أن يسافر الشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر وقتئذ ليقابل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فى هذا الوقت ويطلب منه تعميم العلاوة على العلماء أسوة بالموظفين ، فوافق الشيخ أبو الفضل على شرط أن أذهب معه . فذهبنا للاسكندرية لمقابلة رئيس الوزراء .

وعندما دخلنا منزل سعيد باشا أخبرناه عن المقصود من زيارتنا وأفهمته أنا أن العلماء ثائرون وليس من الحكمة إهمالهم ، ولكن محمد سعيد باشا كان مترددا فقال : أرجوكم الحضور عندى بمقر الحكومة ببولكلي غدا » فانصرفنا وبتنا فى مشيخة معهد الاسكندرية وفى أثناء ركوبنا إلى بولكلى فى صباح اليوم

التالى مررنا بتوفيق نسيم باشا وزير الأوقاف وقتئذ فأخبرناه برغبتنا ثم رجوناه أن يعمل على أن تساعد وزارة الأوقاف فى إنصاف العلماء، فقال توفيق نسيم باشا إنه لا يرى أن العلماء محقون فى طلبهم فعلاوة الغلاء تصرف للموظفين فقط والعلماء ليسوا موظفين بالحكومة. ثم قال: أما عن مساعدة وزارة الأوقاف لكم فإنى أصرح لكم من الآن أن وزارة الأوقاف لن تدفع شيئاً، وإذا أراد سعيد باشا أن يعطيكم فليعطيكم من أموال الحكومة. فخرجنا من عنده ونحن مندهشون من روحه هذه غير الطيبة بالنسبة للعلماء فذهبنا لسعيد باشا، وفعلا أصدر سعيد باشا أمره باخراج ملحق يقرر أن علاوات الموظفين تشمل أيضا العلماء. ففرحنا لذلك كل الفرح لنجاحنا فى مهمتنا.

الوعظ والإرشاد

« وعندما تأكدت من ثقة السلطان فؤاد بى كتأكدى من قبل بثقة السلطان حسين، عاودت البحث فى إصلاح برامج التعليم فى الأزهر وخصوصاً موضوع الوعظ والإرشاد، فانى كنت أرى أن هذه الناحية من التعليم الأزهرى خليقة بعناية خاصة كما أخبرتك من قبل، فكتبت تقريراً مطولا لمجلس الأزهر الأعلى اقترحت فيه إدخال تعليم الوعظ والإرشاد فى معهد طنطا، وخصوصا وأن للمرحوم المنشاوى باشا وقفية فى هذا الشأن تساعدنى على المضى فى المشروع، فأنه كان قد أوقف بعضاً من أطيانه بناء على نصيحة له من الشيخ محمد عبده، فى سبيل إنشاء مدرسة للوعظ والارشاد وكانت لم تنشأ بعد لاضطراب دخل الوقف، فرأيت أن أتخذ من هذا الوقف تكأة أتكىء عليها فى تنفيذ المشروع

بدء فكرة التخصص

السلطان يهدم وقيعة ضد الشيخ الظواهرى

« وفى هذه الأثناء خطرت لى فكرة جديدة هى جعل دراسة الوعظ والإرشاد بمثابة تخصص يستزيد به العالم بعد الحصول على درجة العالمية، ثم تطورت هذه الفكرة عندى إلى تعميم هذا التخصص بعد العالمية ليشمل نواحى أخرى من العلوم الأزهرية، فيتخصص العالم بعد نواله شهادة العالمية فى طائفة من العلوم يختارها حسب ميله ورغبته وبذلك نحصل على علماء فطاحل فى مختلف العلوم والنواحى.

« وقد شاعت فكرتى هذه بين الطلبة وبين العلماء فوجدت من العلماء تحبيذاً ولكنها من الطلبة وجدت اعتراضاً شديداً فقد رأوا أن هذا النظام سيطيل حتما فى سنى الدراسة سنتين أو ثلاثا حسب مدة الاختصاص، ولما كانت مدة الدراسه العادية اللازمة لنيل الشهادة العالمية فى ذلك الوقت خمسة عشر عاما، فكأن الطالب لابد له من ثمانية عشر عاما لكى تنتهى مدة دراسته حسب نظام التخصص الذى اقترحته، وهذا خلاف سنى الإعادة التى قد يتعرض لها الطالب إذا رسب أثناء الدراسة.

« وقد وجدت أن حجة الطلبة فى ذلك قوية. فأردت أن لا تقف هذه الحجة فى طريق، ففكرت فى أن أنقص مدة الدراسة العادية إلى إثنى عشر عاما وهى كافية جداً فى نظرى، ثم تخصص الثلاث السنين الباقية للتخصص وبذلك تبقى مدة الدراسة فى مجموعها كما كانت بدون زيادة ونكون قد استفدنا مع ذلك تخصصا يزيد فى قدر العالم الذى حصل عليه.

« وقد أعجب الطلبة بهذه الفكرة الجديدة وحبذوها فالمجتهدون منهم أدركوا مافى التخصص بعد شهادة العالمية من زيادة لهم فى العلم والقدر والكسالى منهم الراغبون فى الاقتصار على شهادة العالمية دون التخصص وجدوا فى اختصار مدة الدراسة اللازمة لذلك هوى فى نفوسهم القانعة ، فانتشر الطلبة جميعا يحبذون الفكرة ويدعون اليها

بدء الدسائس

ثم استمر الشيخ الظواهرى يقول :

« وعندما انتشرت فكرة التخصص فى الوعظ والإرشاد وغيره من العلوم ووجدت تحبيذا من العلماء والطلبة كتبت تقريرا بمقترحاتى هذه لمجلس الأزهر الأعلى ، ثم كتب الطلبة كذلك يحبذون فكرتى والتف الطلبة والعلماء حولى ، الطلبة لأن فكرة التخصص أعجبتهم ، والعلماء . لأنهم عرفوا أنى كنت صاحب اليد الأولى فى زيادة علاوة الغلاء لهم . . فاتخذ الحاسدون والحاقدون هذا الالتفاف حولى ذريعة لدسيسة دبروها لى ولكن الله كشفها وإليك ما حصل :

« ففى يوم من الأيام طلب الشيوخ أبو الفضل وقراعه والبرديسى مقابلة السلطان فؤاد فتحددت لهم مقابلة . وفى هذا اليوم كنت بالقاهرة فزرت الشيخ عبد الرحمن قراعة فى منزله فقال لى : لقد تقابلنا مع السلطان وهو يثنى عليك ويقول أنك رجل عاقل » ولم يرد الشيخ قراعه أن يزيد فى التفصيلات . ثم بعد يومين من هذا الحديث استدعانى السلطان فؤاد من غير موعد ينشر فى التشريفات ، وكان كثيرا ما يستدعينى بتلك الطريقة إذا أراد استشارتى فى أمر

من الأمور ، فعندما دخلت عليه ابتدرنى بقوله : إنى غير متفق معك هذه المرة فى الرأى . فقلت : فى أى رأى يا مولاى ؟ فقال : فى التقرير الذى رفعته لمجلس الأزهر الأعلى واقترحت فيه تقصير مدة الدراسة إلى إثنى عشر سنة بدلا من خمس عشر فقلت : « إن اقتراحى لا ينقص المدة العامة فهى خمسة عشر عاما كما كانت ولكنى رأيت أن تكون الثلاث السنين الأخيرة منها للتخصص ، وفكرة التخصص هذه فكرة جديدة خطرت لى وبها يمكن أن نحصل على علماء متخصصين راسخين فى العلم »

فقال : « ولماذا لا يكون التخصص بعد خمسة عشر عاما بدلا من ١٢ عاماً .

فقلت : « إن هذا يطيل مدة الدراسة كثيرا ولا داعى له ، وإذا كان مولاى لا يرى فى وجودى بالمعاهد فائدة فإنى ألتمس منه أن يقبل استقالتى ، فقال : أبدا أبدا . أنت زعلت ؟ بالعكس أنا أقدرك وأقدر أفكارك وسأفتن لك على العلماء فإنهم كانوا عندى أمس وأخبرونى أنك باقتراحك تنزيل الدراسة العادية إلى إثنى عشر سنة إنما تريد اكتساب الطلبة والتفافهم حولك وأنك أيضا تدعوهم للاعتصاب وللهياج فكان جوابى لهم أنى لا أصدق ذلك فى الأحمدى فهو فى نظرى رجل عاقل ولابد أن تكون له وجهة نظر أخرى ، وهاهو ظهر أن رأيك كان فى محله فقد عرفت منك وجهة نظرك وهى سديدة فى جملتها ، وأنا أوفقك على فكرة التخصص التى اقترحتها وإن شاء الله يتم ذلك فى عهدنا

استمرار المكائد

بعد حبوط هذه الوقيعة بما هدمه السلطان بنفسه من أركانها توجست نفوس بعض الحاقدين وظنوا أن مركزا عظيما لا بد سينتظر الشيخ الأحمدى وفاء من السلطان له وهدماً منه لهم ولمكائدهم . فقال بعضهم لا بد سيعين الشيخ مديرا للمعاهد ، وقال آخرون بل هى مشيخة الأزهر تنتظره . وإذاً فلابد من مكيدة أخرى أو مكائد توضع فى طريق هذا الشيخ المنتصر تعرقل من الفرصة التى ظنوها وقتئذ سانحة له . أما المكيدة التالية فقد اتخذت هذه المرة ثوبا إصلاحيا للأزهر وتدعيما لأركان العلم فيه ولذلك فهى فى نظرهم صعبة الكشف وصعبة الانهيـــار ولا يمكن للسلطان أن يعتبرها مكيدة مدبرة للإيقاع به كالمكيدة السابقة . اماجسم هذه المؤامرة الجديدة فهو تصغير شأن الجامع الأحمدى الذى يرأسه هذا العالم وبذلك يصغر شأن الشيخ تبعاً . وما دام أنهم لم يتمكنوا من هدم مشروع التخصص الذى اقترحه وما دام أن السلطان قد وافق عليه ، فليكن هذا التخصص فى الازهر بالقاهرة وليس فى معهد طنطا مقر الشيخ الأحمدى ولينقل مع هذا التخصص القسم العالى ايضا من طنطا فهو الذى سيغزى التخصص المزعوم ، فقرر مجلس الازهر الاعلى الغاء القسم العالى بمعهد طنطا وكان معهد الاسكندرية قد ابتدأ فيه أيضا القسم العالى فى ذلك الوقت فألغى أيضا كذلك لكى لا تكون المناورة مكشوفة .

« وهنا يقول الشيخ الاحمدى ما معناه : « والواقع أنه لم يكن ثمة حاجة إلى الغاء القسم العالى بطنطا والاسكندرية لكى يرتفع الأزهر على حسابهما فلم يكن هناك مانع من أن ينشأ بالجامع الازهر قسم عال وفى الوقت نفسه يبقى

قسما طنطا والاسكندرية ، بل ربما كان ذلك فى ذاته مفيدا لشحذ الهمم فى التسابق الذى لابد سيصحب وجود أكثر من قسم عال واحد .

« وقد كتبت تقريرا بهذا المعنى ورفعته إلى مجلس الأزهر ولكن يظهر أن بعض أعضاء المجلس كانوا قد اتصلوا بمحمود شكرى باشا وهو الشخص المهم فى السراى وقتئذ وأفهموه انى غاضب لاسباب شخصية ، ثم حدث ان علماء معهد الاسكندرية ذهبوا إلى سراى رأس التين ليحتجوا على هذا الإلغاء لانه سيقلل من شأن معهدهم ، فلما قابلت شكرى باشا بعد ذلك قال :

« إذا كنت تعمل هذا الاحتجاج لخير المعهد فلا مانع . اما إذا كان لشخصك فطبعا هذا لا يجوز . فقلت ان اقتراح إنشاء اقسام للتخصص هو تفكيرى الخاص ولعل ذلك يكون دليلا على انى إنما أعمل للمصلحة العامة فقط ، وقد كان بودى وانا صاحب الاقتراح ان اباشر تنفيذه لكى يظهر فى الوجود سليما كما اردته وكما فكرت فيه » . ثم لما قابلت السلطان بعد ذلك وجدته متأثرا بفكرة جعل اقسام التخصص فى الأزهر لا فى طنطا رفعا لشأن الأزهر كما قال فلم ارد ان اعارضه ، وفعلا نقل القسم العالى من طنطا إلى الازهر وبقى معهد طنطا معهدا ثانويا يشمل القسمين الابتدائى والثانوى فقط »

وعندما تم نقل القسم العالى من طنطا نجح القسم الاول من المكيدة لهدم الشيخ الاحمدى الظواهرى شيخ معهد طنطا . ولكن أرباب المكيدة رأوا أن مركزه فى طنطا مع هذا لا يزال ثابتا ، فاهل الغربية يجلونه ويحترمونه وقد تمكن إجلالهم واحترامهم له فى نفوسهم من زمن بعيد . فالشيخ الاحمدى الظواهرى وإن كان موطنه الاصلى كفر الشيخ الظواهرى بمديرية الشرقية وهى بلد

اسرته وسميت كذلك نسبة إليها ، إلا ان المدة الطويلة التى مضاها مع والده بطنطا عند ما كان والده شيخا للجامع الاحمدى ثم المدة الطويلة التى مضاها مدرسا ثم شيخا لنفس المعهد والجامع ومجموع هذه المدد يقرب من اربعين عاما او تزيد ، كل هذا جعل طنطا للشيخ الاحمدى موطنا ثانيا . بل ان بعض الناس ظن خطأ من طول مقام الشيخ بطنطا ان الجامع الاحمدى إنما سمى كذلك نسبة له مع ان أباه سماه الأحمدى نسبة لصاحب الجامع وهو احمد البدوى كما سبقت الاشارة اليه .

إذاً لابد أن يكون القسم الباقى من المكيدة عند أربابها انتزاع الشيخ الاحمدى الظواهرى من هذا الوطن الثانى وإبعاده عن هؤلاء الذين عرفوه وعرفوا أباه من قبل فغشوا منزليهما وأكلوا وشربوا وتضيفوا ولمسوا بأنفسهم ما كان للشيخ من أثر ملموس بارز فى حياة طنطا الإجتماعية وهذه كلها دين وتدين لوجود السيد البدوى والجامع الإحمدى فيها .

كذلك يحسن فى نظر هؤلاء أن يقلل من شأن الشيخ من ناحية الوظائف أكثر مما قلل ، فمعهد طنطا حقيقة أصبح الآن معهدا ثانويا لا يشمل إلا قسمين اثنين ابتدائى وثانوى بعد أن كان به أيضا قسم عال ، ولكن حتى هذا يعتبر كثيرا على الشيخ فى نظر الحاقدين ، فلتتخذ الترتيبات إذاً لنقل الشيخ الأحمدى إلى معهد ابتدائى يحتوى على قسم واحد فقط لصغار الطلاب والأطفال منهم ، فى هذا تنزيل كبير لمقام الشيخ فى نظرهم وابعاد بينه وبين المناصب العليا وهو الغرض الذى يسعون اليه ، ولتكن أسيوط هى البلد النائى المختار الذى يبعد هذا الرجل المكافح اليها ،

ففى بعدها عن القاهرة ضمان عندهم لاستقراره فيها أو على الأقل للتقليل من غشيانه القاهرة والاتصال بأصدقائه وبذوى الرأى فيها . . ثم لكى يحصل كل هذا فلا بد أن يكون القسم الثانى من المكيدة مما يفرق بينه وبين السلطان .

سنوح الفرصة للوقيعة الكبرى

لقد سعى الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ معهد طنطا مرة أخرى لدى السلطان لكى تكون الزيادة التى أمر بها عظمته فى مرتبات العلماء كعلاوة حرب زيادة ثابتة يتقاضونها على مر الأيام ولا تنتهى بانتهاء الحرب ولقد قال الشيخ أن حال علماء الدين وموظفى الأزهر قد ركبهم الحيف فى مرتباتهم قديما وحديثاً بما لم يركب باقى الموظفين .

وفى هذه المرة كما فى المرات السابقة نجح الشيخ الأحمدى عند السلطان فى استصدار أمره بترتيب درجات ثابتة للعلماء وبعمل «كادر» خاص بهم «ككادر» باقى الموظفين أو على الأقل بما يقاربه أمر السلطان بتأليف لجنة من أعضاء مجلس الأزهر الأعلى لوضع هذا الكادر ولإنشاء درجات مالية ثابتة للعلماء مدرسين أو رؤساء . وعندما ألفت اللجنة كان ضمن أعضائها الدكتور حسن نشأت باشا وكيل وزارة الاوقاف وقتئذ وموضع ثقة السلطان فؤاد ومستشاره فى كثير من الشئون . كما كان فيها أيضا ضمن الأعضاء العلماء عالم له صلة بنشأت باشا. وهنا اتخذ هذا العالم من هذه الصلة اولا ومن ثقة السلطان بنشأت باشا ثانيا ، ثم من خلاف فى الرأى وقع بين نشأت باشا وبين الشيخ الظواهرى فى لجنة تعديل الدرجات بشأن هذا العالم بالذات ثالثا ، اتخذ هذا

العالم من هذه العوامل الثلاث وسيلة لبناء وقيعة تاريخية ذكر ملخصها والذى لى أثناء حديثه بما شابه العبارات الآتية . قال :

الوقيعة الكبرى

« فى وسط التوفيق الذى قدّر الله لى أن أنعم به عند السلطان فؤاد لصالح الأزهر والأزهريين وبعد أن نجحت فى فكرة تأليف لجنة لتعديل درجات العلماء وإنصافهم كانت هناك نفس حائرة تتلمس فرصة مناسبة لتدبير مكيدة لى فى الخفاء هى نفس عالم جليل كان فى وقت ما وكيلا لى فى الجامع الأحمدى فأحسنت إليه أكثر مما يحسن الشيخ عادة للوكيل فقدمته فى مواضع التقديم وأكرمته فى مواضع التكريم ثم رشحته بعد ذلك إلى وظيفة سكرتير مجلس الأزهر الأعلى وهى وإن تكن وظيفة قوامها الكتابة وليس لها قرابة بالعلم إلا أن مرتبها أكبر من وظيفة وكيل معهد طنطا ومن هنا كانت جذابة إليه فعين فيها بناء على توصيتى . ولكن مع هذا الصنع الحسن من جانبى فان نفس الشيخ لم تستقر . وهناك حكمة تقول « اتق شر من أحسنت اليه » . وقد أحسنت إلى هذا الشيخ ولكنى فى الواقع لم أتق شره عملا بتلك الحكمة ، فعلى أثر خلاف فى الرأى وقع بينى وبين حسن نشأت باشا بمجلس الأزهر الأعلى فى شأن درجة وظيفة سكرتير مجلس الأزهر الأعلى وهى التى كان يشغلها وقتئذ ذلك العالم ، وعلى أثر نعتى لهذه الوظيفة بانها فى الحقيقة وظيفة كتابية ويجب أن لا تدرج مع الوظائف العلمية ، تحركت نفس الشيخ فاتخــــذ من المشادة التى وقعت بينى وبين نشأت باشا فى هذا الموضوع أرضاً خصبة يبذر فيها بذور الدسيسة والوقيعة فاخترع لنشأت باشا وقائع مكذوبة نسبها إلى

وطلب منه تبليغها للسلطان ، وهى وقائع لو صحت لكانت حقا جسيمة وكانت حقا دنيئة ، بل لكانت أكثر من ذلك خطورة وخطراً ، فأنها ترمى إلى اتهامى بخيانة العرش والعمل على إنزال السلطان فؤاد عن أريكة محمد على .

« وسأقص عليك بعد برهة تفاصيل هذه الأكذوبة ، ولكن الذى أدهشنى أن نشأت باشا ، على غير ما كنت أنتظره منه وهو الرجل السياسى المحنك وصاحب الذكاء النادر الذى شهدت له به عند السلطان نفسه فى وقت ما ، تسرع فصدق حكاية الشيخ ولعله كان متأثراً أيضاً من مشادتى معه فى المجلس فأبلغ السلطان ما قاله العالم عنى فصدق السلطان لأنه كان شديد الثقة بنشأت باشا كما أخبرتك فأمر السلطان على أثر سماعه للوقيعة بنقلى إلى أسيوط فوراً وبدون أى إرجاء ، فوصلنى الأمر الملكى بطنطا مفاجأة يحمله الشيخ عبد الغنى محمود شيخ معهد الإسكندرية وهو الذى نقل مكانى ، وقد قصد نشأت باشا بذلك سرعة التنفيذ مع التشفى فقد طلب إلىّ أن أكون بأسيوط فى صباح اليوم التالى أى أنه كان لا بد لى أن أسافر من طنطا فى نفس المساء الذى تسلمت فيه الأمر بنقلى .

« كانت هذه الليلة يا ولدى من الليالى السود فى حياتى ، فمعهد أسيوط معهد صغير جداً بالنسبة لمعهد طنطا . ثم أنى بنقلى اليه لم أعد عضوا فى مجلس الأزهر الأعلى ، وهأنا قد وصلت الآن فى طنطا وفى مجلس الأزهر الأعلى إلى أقصى ما يمكن الوصول اليه من النجاح ، وهاهم الناس العقلاء يشهدون بأعمالى ويتنبأون لى بمستقبل باهر ، بل هاهو السلطان فؤاد نفسه قد رشحنى بحفل طنطا لمشيخة الجامع الأزهر عند ما زارها فى أول عهده كما أخبرتك ، فهل هذه زوبعة

عاصفة ما تبرح أن تمر وتنقضى أم أن هذه هى خاتمة المطاف وأن الله قدر لى الاعتكاف فاستقيل من منصبى هذا الجديد ساخطا محتجا ! !

رؤيا منامية عجيبة وتفاصيل الرسوبة

«والحق أنى كنت فى مركز دقيق، وكان على أن أبت فيه بسرعة .. ولابد ياولدى أن يكون لى مع الله جانب كما قلت أنت منذ يومين ، ففى هذه اللحظة الرهيبة تذكرت رؤيا منامية عجيبة كنت قد رأيتها منذ أكثر من عشرين عاما أى منذ أن كنت لا أزال طالباً بالأزهر ، فقد رأيت فى منامى وقتئذ رجلا يقول لى « إذا نقلوك شيخا لمعهد أسيوط فلا تتردد » . ولعلك لا تعرف أن فى وقت هذه الرؤيا لم يكن هناك معهد دينى بأسيوط أوحتى تفكير فى إنشائه ، بل لم يخطر على بال أحد فى هذا الحين أن سيكون باسيوط معهد دينى يوما ما فقد أنشىء بعدها بأكثر من خمسة عشر عاماً فى عهد السلطان حسين كما أخبرتك .

«ونصحنى أصدقائى وإخوتى بعدم الاستقالة . ثم إنى أيضاً استبشرت خير بالرؤيا التى تذكرتها . فسافرت فى نفس اليوم إلى أسيوط لأنفذ الأمر السلطانى وبت فيها ليالى قليلة ثم عدت للقاهرة لأعرف حقيقة الموضوع فذهبت لسراى عابدين وهناك أخبرنى بعض أصدقائى من كبار الحاشية الخبر قال :

« إن الشيخ حسين والى سكرتير مجلس الأزهر الأعلى أخبر نشأت باشا ليبلغ السلطان أن بينك وبين الخديوى عباس الثانى المعزول من عرش مصر صلة متينة من قديم الزمن لأنه هو الذى عينك شيخاً للجامع الاحمدى ، وأن هذه الصلة لا تزال موجودة للآن وإنك أحد وكلاء الخديوى فى دعايته للرجوع إلى مصر ، وأن رسولكما فى ذلك هو محمد عزت افندى باشكاتب الجامع الاحمدى حيث يسافر إلى استانبول من وقت لآخر لينقل الرسائل بينكما »

أوجه الحق وأوجه الكذب فى الوقيعة

« إذاً هذا هو السبب فى نقلى لاسيوط وإذا هذه هى الدسيسة . ولعلك تحب أن تعرف ما هو وجه الحق وما هو وجه الكذب فيها وهل كان الشيخ والى متجنيا علىّ أم صادقا فيما ادعى » فقلت : « إنى شغوف جدا بمعرفة الحقيقة فى هذا الموضوع » فقال لى والدى الشيخ الأحمدى ما معناه :

« إن هناك أجزاء حقيقية وأجزاء مكذوبة فى هذه الدسيسة ، أما الاجزاء الحقيقية فهى أن الخديوى عباس الثانى هو حقا الذى اختارنى لمشيخة الجامع الاحمدى بالرغم من صغر سنى كما سبق أشرت لك . كذلك حقيقةً هناك باشكاتب فى معهد طنطا إسمه عزت افندى وهو أيضا حقيقةً يمضى اجازته فى استانبول فى كل صيف لان زوجته تركية تربت فى سراى ام الخديوى فكانت لذلك محل عطفها .. اما الجزء المكذوب فهو كل ما عدا ذلك ، فقد شوهت بعض الوقائع عمدا لتظهرنى بهذا بالمظهر الكاذب الذى أراده فضيلة السكرتير إيقاعا بى أما الوقائع على حقيقتها فهى ما يأتى :

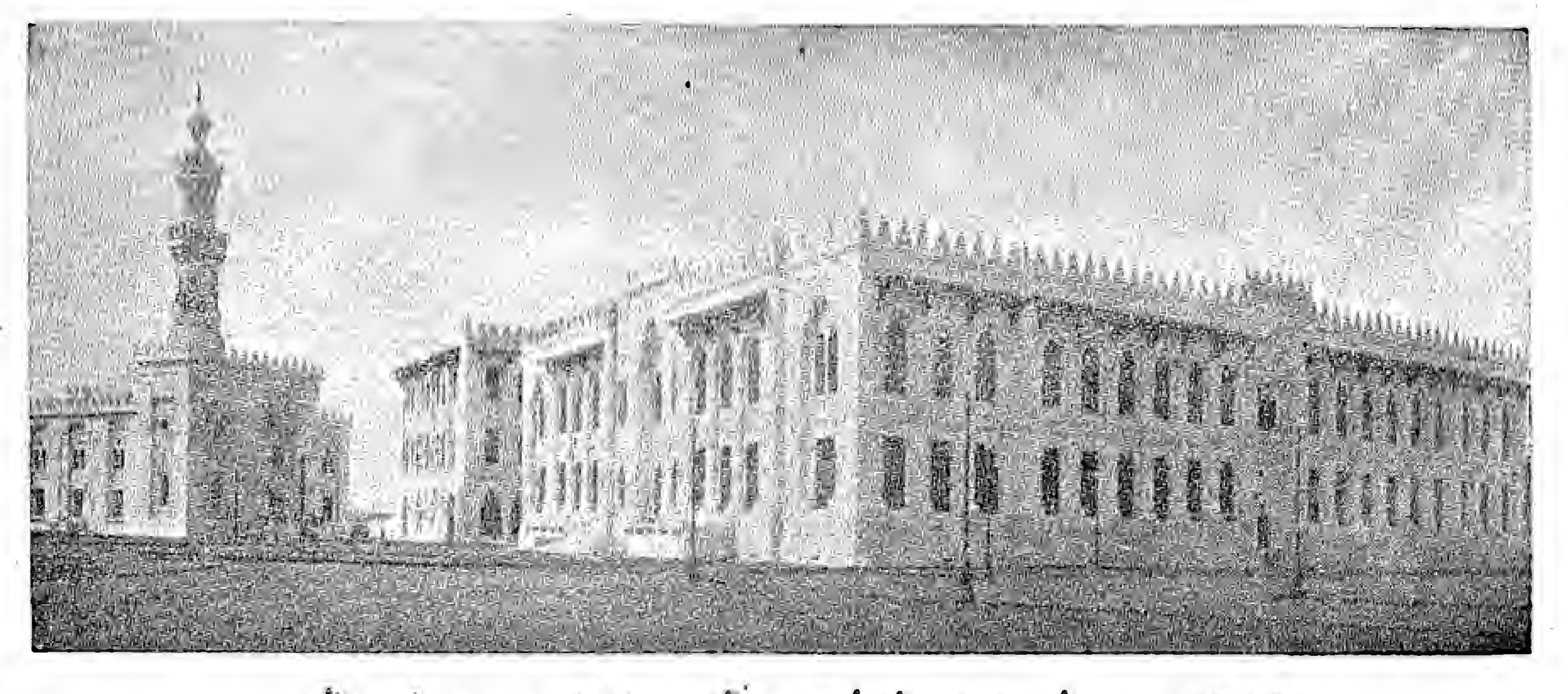
« حدث مرة عندما كان الشيخ حسين والى هذا وكيلا لى بمعهد طنطا وقبل أن أسعى لترقيته سكرتيرا لمجلس الازهر الاعلى ، أن تقدم إلىّ عزت افندى باشكاتب المعهد وطلب منى بصفتى شيخ الجامع أن آذن له كما آذن لجميع الناس بقطعة من الشال الاخضر الذى تعمم به عمامة قبر السيد البدوى وتغير فى كل عام ويطلب الناس قطعا منها تبركاً بولى الله وتذكرة به ، وقال الباشكاتب أنه سيحمل هذه القطعة إلى أمينه هانم أم الخديوى عباس باستانبول فقد أوصته بها منذ العام الماضى وألحت فى التوصية . ولما كان هذا الطلب فى نظرى عاديا ولم يخطر ببالى وقتئذ أنه يجوز أن يكون محل اعتراض من أحد ، فقد أذنت

له طبعا بأخذ قطعة الشال التى يطلبها كما آذن لجميع الناس الذين يطلبون مثلها، فسماح الأحمدى بهـــذا الشال لباشكاتب الجامع يحمله لأم الخديوى باستانبول هو إذاً هيكل الدسيسة وهو فى نظر الشيخ والى الشىء العظيم الذى سيوقع الأحمدى حتما والذى سيفرق بينه وبين السلطان فؤاد حتما وحينئذ ينقص تقدير السلطان للأحمدى وتنتهى معه آماله » .

هكذا كان يقول الشيخ والى فى نفسه وهكذا كان يتمنى ، وقد نجحت الدسيسة فعلا ونقل الشيخ الأحمدى لأسيوط . وعلينا الآن أن ننتظر لنرى هل أفل نجم الأحمدى إلى الأبد حقيقة كما توهم الشيخ والى أم أن الأحمدى يحمل فى قلبه قبل كل شىء إيماناً بالله واعتزازا به ، فلعل الله يصحح ما عاق بنفس السلطان ولعلل الله كاشف ستر الذين ظلموا .

ثم استأنف الوالد حديثه فقال :

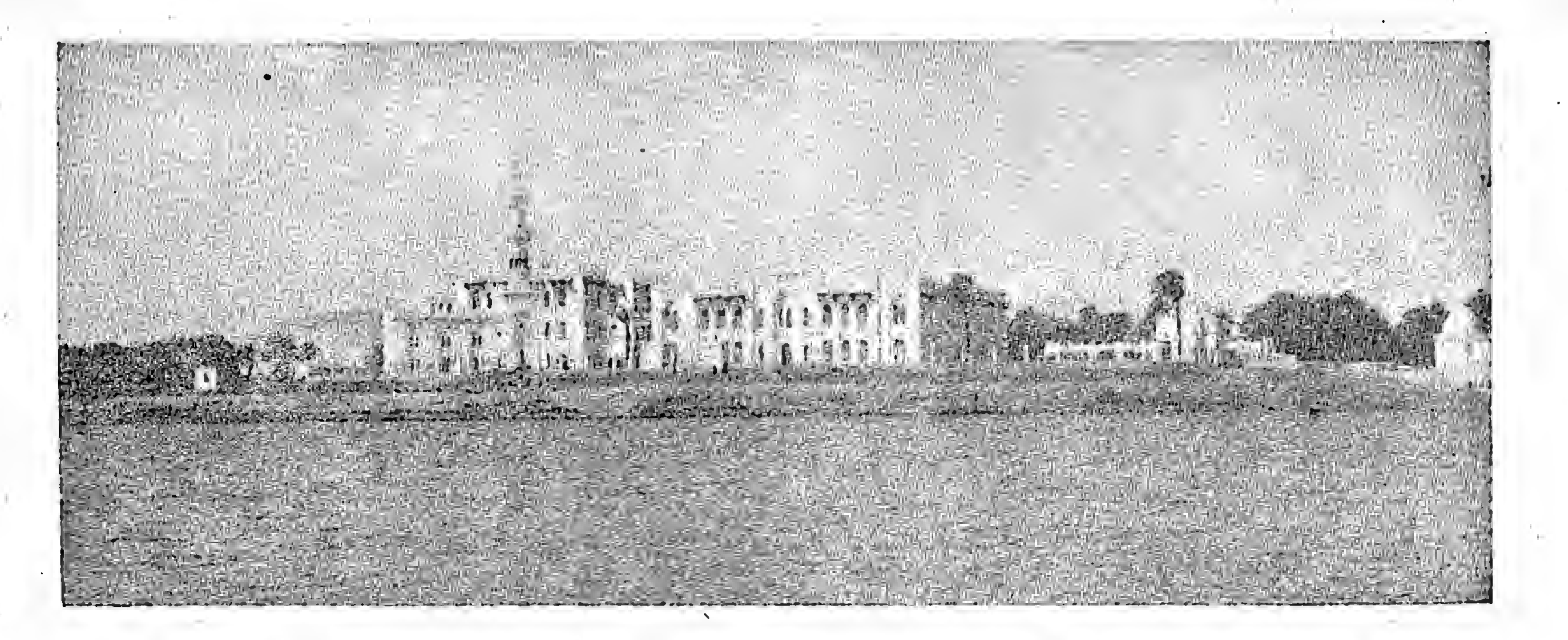
« ولما علمت حقيقة هذه الدسيسة من صديقى رجل السراى كما أخبرتك ، طلبت مقابلة السلطان لكى أفهمه الحقيقة التى سردتها لك . لكن السلطان كان مغضباً ولم يهبط غضبه بعد . فلم يأمر باستدعائى اليه تواً عقب طلبى كما كان يفعل معى دائماً بل حددت المقابلة بعد أسبوع . وعند ماقابلته ابتدرنى بالكلام عن أسيوط وعن معهد أسيوط فقال : « إنى أعرف أنك رجل نشيط وغيور على الإسلام فليكن فى مقامك بأسيوط فائدة للأسلام » فقلت له « إن معهد أسيوط الحالى يامولاى معهد ابتدائى فلنحوله إلى معهد ثانوى أيضاً ، ثم إذا أمر مولاى ببناء معهد جديد فى هذه المدينة فان ذلك يكون فاتحة نشاطى لرفعة الإسلام هناك »



البناء الفخم لمعهد أسيوط الذى أنشأه الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر

فقال السلطان «هذه فكرة طيبة ، وليكن موقع هذا المعهد على شاطىء النيل بحيث يراه السائحون عند ما يمرون فى بواخرهم فيعرفون أن بأسيوط إسلام» فقلت « بارك الله فى مولاى وحفظه للأسلام » ثم انتهت المقابلة وخرجت من عنده بدون أن أتمكن من إيقافه على حقيقة الدسيسة ، ولكنى خرجت منها بربح على كل حال ، فقد استصدرت موافقته على بناء معهد كبير جديد فى أسيوط يطل على النيل ويعلى شأن الإسلام فى أسيوط بالذات ، فيعرف السائحون أن بجوار بناء البعثة الأميركية بهذه المدينة وهى البعثة التى تنشر الدين المسيحى، معهدا ومبنى فخما ينشر الإسلام أيضا..وقد قلت فى ذلك مرة لأحد حسادى «إن الأحمدى خير على المعاهد ، مرضيا عنه ومغضوبا عليه»

والحق أن تفكيرى فى بناء معهد فخم فى أسيوط وتوفيقى فى لفت نظر السلطان لذلك، كان من دواعى رضاء نفسى بالاستقرار مؤقتا بأسيوط فابتعدت عنى بذلك فكرة الاستقالة .



منظر من النيل لمعهد أسيوط الذى أنشأه الشيخ الظواهرى وقد لوحظ أن يكون موقع المعهد على النيل ليتمكن السائحون من رؤيته من بواخرهم أثناء مرورهم فى النهر فيعرفوا أن بأسيوط اسلام

فى أسيوط

جاء فى الكتاب العزيز « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون » فلم يكن نقل الشيخ الأحمدى لأسيوط كله شرا كما كان يظن لنفسه فعسى أن الله أراد بذلك أن يمتد صوته وصيته فيشمل وجه مصر القبلى كما شمل وجهها البحرى .

وعندما هبط الشيخ الظواهرى أسيوط ، لم يكن يعرف أحدا من أهلها فلم يكن قد زار أسيوط من قبل ، ولكن أهل الصعيد لهم شيم وأخلاق قوية ، وفى نفوسهم علو وسمو تقليديان ، ثم أن هذه النفوس فى ذاتها كبيرة وليس للصغائر عندها اعتبار .. فالشيخ حقيقة لم يكن يعرف أعيان الصعيد ، ولكن أعيان الصعيد كانت تعرف عنه وتسمع به ، وهاهو الآن قد حل بلادهم ونزل بينهم فليسعوا اليه وليظهروا له شعورهم وليزوروه فى منزله وليقدموا له حفاوتهم وسيان عندهم أهو مقرب محبوب أو هو مبعد مغضوب عليه فليس لهذا محل فى اعتبارهم .

ولم يكد يستقر الشيخ فى منزله حتى توافدت عليه وفود الأسيوطيين الأقباط قبل المسلمين وغصت جوانب المشيخة بالزائرين

وفى هذا يقول الشيخ الأحمدى مامعناه :

« وقد خفف أيضا من ألمى لنقلى لأسيوط أن أعيانها وكبارها سواء المسلمون أو الأقباط قد احتفوا بى مع أنى لم أكن أعرفهم من قبل ، فزارنى سيد خشبه باشا وكامل خشبه بك ومحمود بسيونى بك ، وكان يتردد كثيرا

وحفنى الطرزى باشا وسينوت حنا بك وجورج خياط بك وكان محمود سليمان باشا مريضا فبعث لى ابنه عبد الرحمن بك ودعانى لأزور ساحل سليم بلدته فقلت له : « سأنتهز أول فرصة » .

فكرة المعهد الجديد

ثم قال الوالد ما معناه :

« وبعد أن استقر بى المقام نوعا فى أسيوط بدأت أتخذ الاجراءات نحو تنفيذ فكرة بناء المعهد الجديد الذى سيطل على النيل . وكان مدير أسيوط فى هذا الوقت محمود رشاد باشا ففاتحته فى رغبتى هذه ورغبة السلطان فسر للفكرة ولكنه انتقل من أسيوط بعد قليل وجاء بعده عبد القادر بك مختار فابدى هو الآخر ارتياحا وتحمس للفكرة . وكنا قد اخترنا قطعة من الأرض يسكنها جماعة خفر السواحل على النيل فسافر عبد القادر بك وتكلم مع توفيق نسيم باشا وزير المالية وقتئذ فى شأن تنازل الحكومة عنها كما أنه ذهب أيضا لسراى عابدين لكى يستعين بها على إتمام الفكرة ، والحق أنه لعب فى هذه المسألة دورا هاما أشكره عليه، ولكن قبل أن يتمم شيئا فيها وقد كان على وشك ذلك نقل من أسيوط وحل محله بدرخان على بك، فكان على خلاف سلفه إذ وجه جميع اهتمامه إلى هدم مشروعات مختار بك ومن ضمنها مشروع بناء المعهد ، فلما كلمته فى ذلك طلب منى أن أترك له اختيار الموقع . لكنه لم يصنع شيئا .. وهكذا مضت مدة اختلف فيها علىّ هؤلاء المديرون الثلاثة بنزعاتهم المختلفة بين معضد ومعطل وأنا بينهم حيران آسفا .

« وفى أثناء مقامى هذه الفترة فى أسيوط وانتظارا لقرار هؤلاء المديرين الذين لم يكن من الممكن عمل شىء بدون مساعدتهم شغلت نفسى ببعض الأشياء وشغلتنى إدارة المعاهد الدينية بالقاهرة بأشياء أخرى . أما ماشغلت نفسى به من جانبى فهو العمل على إنشاء جمعية للمحافظة على القرآن الكريم فى أسيوط ، فقد لاحظت أن القرآن فى أسيوط لا يهتم الناس باستظهاره كما كانوا يهتمون به فى طنطا ، بل إن الجزء الذى يعرفه الطلبة من القرآن فى المدارس والكتاتيب فى أسيوط ليس مساويا أو حتى لا يبلغ ربع ما يعرفه إخوانهم بطنطا أو غيرها من مدن القطر الأخرى ، فخطر لى أن أفضل طريق لاذكاء رغبة استظهار كتاب الله فى صدور أهل أسيوط هو إنشاء جمعية خصيصة تعمل لذلك ويكون قوامها أعيان البلاد ووجهاؤها والغيورون على القرآن من أهل أسيوط خاصة والصعيد عامة فتم فعلا إنشاء الجمعية ودخلها الأعيان جميعا تقريبا ، مما يدل على أن الروح الإسلامية بأسيوط كانت قوية عزيزة ولكنها كانت فقط مدفونة مطمورة » .

الغاء الخلافة من تركيا

ومؤتمر الخلافة فى مصر

لهذا المؤتمر قصة لا بد من ذكرها ، فقد أقدم مصطفى كمال الزعيم التركى فى سنة ١٩٢١ على خلع السلطان عبد المجيد سلطان تركيا وقتئذ فخلع بذلك الخلافة الاسلامية أيضا عن السلطان وهى التى كان يتربع على أريكتها برضاء جميع الأمم الاسلامية .

وعندما أنهى مصطفى كمال نظام السلطنة ، قيل وقتئذ أنه يريد أن يفصل بين هذه السلطنة وبين الخلافة الإسلامية وهى التى بقيت فى تركيا أكثر من عشرة قرون وكان لها فى سياسة تركيا وعلاقاتها بالأمم الاسلامية شئون تاريخية عديدة وقيل أيضا أنه يريد هذه الخلافة لنفسه ليعزز بها قوته الدولية وخصوصا بعد انتصاراته الموفقة على اليونان فى الأناضول .

ولكن مصطفى كمال لم يتخذ الخلافة لنفسه ولم يسمّ أيضا أحداً آخر لها ، بل أن فكره الحربى تطور به إلى إلغاء هذه الخلافة اطلاقا من تركيا ، فقد هىء له أن هذه الخلافة بالذات هى سبب نكبة تركيا فى العهد الحديث ، وأن الأمم الأوربية القوية إنما تضطهد تركيا وتطاردها من أجل هذه الزعامة الإسلامية فيها . ثم اندفع مصطفى كمال فى رأية هذا اندفاعا شاردا مرذولا ، فأقدم على التنصل من الاسلام كلية كدين رسمى لدولة تركيا الجديدة التى حملت الاسلام وحملها الاسلام خمسمائة عام أو تزيد ، ومع أنه لم يتخذ دينا رسميا

آخر لحكومته ، فانه بفعلته هذه أنكر دينه أو هو فى الحقيقة تنكر اليه، فقد كان رجلا حربيا مندفعا ورجل الحرب إذا اندفع لايمكن أن يُصد.

وعند ما أقدم مصطفى كمال على فعله هذا الشنيع اهتز العالم الاسلامى له اهتزازا كبيرا وثارت أفكار المسلمين فى أنحاء الأرض جميعا وهاجت نفوسهم وطفق كبارهم فى مختلف الأمم الاسلامية يكتبون فى هذا الموضوع ويعالجونه بما يستحقه من الاهتمام ، فعلماء الهند وكبار مسلميهم ، وقادة العراق وساستهم ، وزعماء الشام ولبنان وتونس والجزائر ومراكش والحجاز والسودان وباقى أمم الاسلام فى آسيا وأفريقيا وغيرهما ، كل هؤلاء اهتزت مشاعرهم واشمأزت نفوسهم وهاجت خواطرهم من جراء هذا الحدث الكبير الذى أقدم عليه مصطفى كمال ، فهو حدث الأحداث فى الاسلام بلا ريب ، فإن تراث أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وما كان لهؤلاء من شرف الخلافة عن رسول الله فى جمع كلمة المسلمين قد أصبح الآن فى خطر الزوال أو قد تعرض على الأقل للأهانة والتحقير بواسطة هذا العسكرى التركى الفظ الطاغية ، فأجمع هؤلاء السادة جميعا على انه لا بد من عمل شيء يحمى هذا التراث ويزود عن هذه الخلافة المشرفة ويعيد اليها مجدها وسؤددها وسمو شأنها .

ولم يكن أهل مصر وقادة الراى فيها بأقل من امم الإسلام الأخرى اهتماما بشأن هذا الحادث الجلل . بل إن مصر أولى دول الإسلام جميعا بالاهتمام بحماية الاسلام والزود عنه . أليس فيها الأزهر الشريف ، وهو معهد القرآن والحديث !! وأليست مصر زعيمة الشرق العربى كما يقولون وهى فى دول الاسلام شقيقة كبرى بما للشقيقة الكبرى وما عليها من حقوق ! !

وإذاً فلا بد لمصر أن تتزعم حركة الدفاع عن الخلافة ولا بد لجميع أحزابها أن تجتمع على نصرة الدين وأن يكونوا جميعا مؤمنين بالله ورسوله مناضلين مدافعين عن خلافة هذا الرسول الكريم .. وهكذا كان .

فهاهم الوفديون والدستوريون والوطنيون والاتحاديون ، ومع ما بينهم من اختلافات سياسية شديدة ، قد اتحدوا جميعا الآن على نصرة الدين ولو كره الكافرون .

وهاهم علماء الأزهر حملة القرآن وورثة الرسول وقادة الرأى وجند الإسلام كان اهتمامهم بالخلافة الإسلامية وهى تنهار فى تركيا وتتعرض للزوال اهتمام الرجل بنفسه أو بولده أو بأمه وأبيه .

فهذا هو شيخ الأزهر ومن حوله هيئة كبار العلماء وهؤلاء هم مدرسوا الأزهر وطلبته قد توافدوا على الجامع واجتمعوا فيه فتذاكروا وتشاوروا وهاهم قد اعتلى المنبر خطباؤهم وضج المكان من نقاشهم وهياجهم وحماسهم ثم هاهم بعد ذلك قد هدأوا ليجمعوا رأيهم فأجمعوه .

لقد أجمعوا على أن تدعى جميع أمم الاسلام إلى مؤتمر عام يعقد فى القاهرة ، وأن ينوب عن كل منها وفد رسمى يمثلها ، وأن تشترك فى هذا المؤتمر جميع ممالك الاسلام حاكمة كانت أو محكومة ، مستقلة أو محتلة ، وأن تؤلف فى أنحاء القطر المصرى جميعها لجان تدعى لجان الخلافة تروج للمؤتمر وتعززه فكرته وتكون فيما بعد عونه وعدته فى تنفيذ قراراته . ثم ليكن الذين يدعون لتأليف هذه اللجان هم رجال الدين أنفسهم ، كبارهم قبل صغارهم ، بل فلتقم إدارة الأزهر ذاتها بهذه المهمة فيكون شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التى تقع فى مناطقهم .

الشيخ الأحمدى الظواهرى ولجان الصعيد

وكان طبيعيا والشيخ الأحمدى الظواهرى هو الآن بأسيوط أن تلقى إليه مهمة تأليف اللجان بهذا الاقيم ، بل هو عليه أن يشرف على تأليف لجان الصعيد كله من بنى سويف إلى إسوان وأن يكون له وكلاء فى كل مديرية يعاونونه فى تأليف اللجان . وهذا هو العمل الذى شغلته به إدارة المعاهد والذى أشرنا اليه فيما سبق . وفى هذا يقول الشيخ الأحمدى ما معناه :

«ولما عهد إلىّ بتشكيل لجان للخلافة فى أقاليم الصعيد استعنت فى ذلك بكبار الوفديين والدستوريين وقمت برحلتين إحداهما جنوباً من أسيوط والأخرى شمالها ، فذهبت فى الأولى إلى قنا ثم عدت إلى نجع حمادى وكان يرافقنى فى هذه الرحلة محمد بك عبد الآخر عن طريق الصدفة وهو من كبار أعيان تلك البلاد ، فتمكنت من تشكيل اللجان فى تلك الأقاليم وعاونى أعيانها فى ذلك معاونة عظيمة . ثم بعد قليل بدأت رحلتى الشمالية إلى المنيا وبنى سويف وفى هذه الرحلة تعرفت بالشيخ ابراهيم حمروش والشيح عبد الرحمن حسن وكانا قاضيى المحكمتين الشرعيتين فكانا لى نعم العون فى تأليف لجان الشمال .

التمهيد للمؤتمر والعقبات فى ذلك

لم يكن التمهيد لانعقاد مؤتمر الخلافة بالقاهرة يحضره مندوبون من جميع أمم الاسلام أمرا بسيطا هينا كما ظن علماء الأزهر فى بادىء الأمر . فقد امتد زمن الدعوة اليه من سنة ١٩٢٠ وهو عام سقوط الخلافة فى استانبول إلى عام ١٩٢٦ عندما عقد المؤتمر فعلا فى القاهرة .

أما سبب التأخير فيرجع إلى أنه قد دخلت نفوس بعض كبار المسلمين وأمرائهم فى الأمم الاسلامية الأخرى شكوك من جهة مصر ، فقد ظنوا أن علماء الأزهر إنما يقصدون من مؤتمر القاهرة الذى يدعون اليه أمرا آخر له باطن غير ظاهره وأنهم إنما يثيرون مسألة حماية الخلافة لاخوفاً على الخلافة وإشفاقا على كلمة الإسلام كما يدعون بل لغرض آخر فى فؤاد أم موسى هو نقل الخلافة من شاطىء البوسفور إلى شاطىء النيل وضم أريكة الخلافة إلى أريكة الملك فى عابدين وفى رأس التين .

والحق أن رجال هذه الأمم الاسلامية كانوا معذورين لحدما فيما ذهبوا اليه من هذا التشكك فى نوايا المصريين . ففى هذه الفترة كانت مصر قد أعلنت استقلالها وأرسلت فى ممالك أوروبا وآسيا وسائر بلاد العالم سفراءها ووزراءها المفوضين معلنة بذلك سيادتها ، فاستقبلت أمم أوربا القوية هؤلاء السفراء والوزراء والقناصل كما تستقبل سفراء ووزراء الأمم المستقلة ذات السيادة . ثم بإعلان هذا الاستقلال صار السلطان فؤاد الجالس على عرش مصر وقتئذ ملكا لاسلطانا فتهيأت له لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث فرصة إعادة

الملكية لمصر بعد أن حرمت منها قرونا عديدة من عهد الفراعنة .

والملك فؤاد الأول كما سمى الآن بعد إعلان الاستقلال ليس بالرجل العادى ، فهو ملك ممتاز وعلى جانب عظيم من العلم والتنور ، ولقد وطدت له السنون الطويلة التى مضاها فى بلاط مصر أيام عباس ثم فى بلاط إيطاليا بعد ذلك خبرة فائقة فى شئون الحكم فهو خبير بأساليب الشرق والغرب معا . وهو محنك وذكى ورزين ومتئد ، وهذه الصفات مجتمعـــة جعلت منه فى ظروف مصر السياسية الشائكة التى تلت الحرب العالمية الأولى قائدا وزعيما لحركتها الوطنية فوق واجباته كسلطان ، فكان ذلك من أسباب نجاح حركة الاستقلال .

إذاً فالملك فؤاد خليق حقا بمركز الخلافة . فهو ملك مسلم متوج وله فى العالم مكانه وعزة ، وهو يمكنه أن يتكلم عن المسلمين وأن يدافع عنهم بالقدر الذى يمكن لأى ملك مسلم آخر أن يفعله ، وإذاً فالأمم الإسلامية الأخرى محققة اتجه ظنها إليه من غرض علماء مصر فى اختياره خليفة للمسلمين وأميراً للمؤمنين .

ولكن هذه الأمم الإسلامية لها أيضاً ملوك وأمراء ، وهى تعتبر نفسها فى نفس الموقف الذى لمصر من العزة والمكانة والسيادة والاستقلال ، فالحجاز والعراق وإيران واليمن كل لها ملك ، والهنود لهم أيضا مهراجانات يعتبرون أنفسهم فى مقاطعاتهم ملوكا . فهؤلاء جميعا قد شغفوا بالخلافة أو قد شغلوا بها وأخذ كل منهم يرشح نفسه لها ويحرض قومه وأمته من أجلها ، . . وهكذا أعاد التاريخ نفسه عندما كانت الخلافة فى بغداد والشام ومصر مثار القتال والشقاق وعندما تنازع عليها العباسيون والفاطميون .

• • •

من أجل ذلك كانت إجابات دول الإسلام على دعوة علماء الأزهر لعقد مؤتمر فى القاهرة إجابات فاترة وكان معظمها استفساراً عن مرامى المؤتمر وغاياته ومن الذى يراد تنصيبه خليفة بدلا من الخليفة المعزول، بل أن شوكت على وهو أحد زعماء مسلمى الهند كتب يقول: « أن مبايعته لعبد المجيد المخلوع لا تزال قائمة وأنه لا يزال يعده خليفة المسلمين.

وهنا يقول الشيخ الأحمدى الظواهرى ما معناه: «وعند ما رأيت بوادر الفشل فى عقد المؤتمر طلبت مقابلة الملك فؤاد فصارحته كما تعودت أن أصارحه دائما وأخبرته بما يتقوله رجال الأمم الأخرى، فقال الملك: «إنى رجل مسلم وأحب رفعة الاسلام وجمع كلمة المسلمين ولا أحب أن يتفرقوا، ولهذا شجعت علماء الأزهر على فكرة إقامة مؤتمر فى القاهرة يبحث فى مسألة الخلافة من جميع نواحيها ولم أقصد من ذلك أن أكون أنا الخليفة بالذات كما ظن بعضهم» ثم قال الشيخ الظواهرى: «وبعد هذا التصريح من جانب الملك أخذنا فى تعزيز الدعوة من جديد إلى الممالك الاسلامية، فلبى بعضهم ولم يلب البعض الآخر

. . .

إن ضمن الأوراق التى تركها المغفور له الشيخ الظواهرى الخاصة بمؤتمر الخلافة ثلاث ورقات تدل على الحالة التى كانت قائمة وقتذاك من تردد دول الإسلام عن حضور المؤتمر وعلى تحريض علماء مصر لهم فى الحضور. ومن هذه الورقات صورة تلغراف أرسل من أسيوط بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٢٤ لحضرة رئيس لجنة الخلافة بالهند وفيه ما يأتى:

«مسألة الخلافة هامة عامة لا يصح أن يبت فيها قطر قبل تكون الرأى

العام الإسلامى . وأنا نود أن تتفاهم مصر مع الهند وسائر الأقطار الإسلامية بأى وسيلة ونرجو أن يصادف ذلك قبولا لديكم وأن يعمـــل الجميع على تنفيذه وإعلان مايراه من الوسائل بأسرع ما يمكن

شيخ معهد أسيوط — حسن محمد وعبد الحميد بصل
الأحمدى الظواهرى — قاضيين شرعيين بمحكمة أسيوط

والورقة الثانية صورة تلغراف بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٢٤ من شونة عمان بفلسطين حيث كان يقيم الملك حسين ملك الحجاز بعد هروبه من مكة أسيوط . الشيخ محمد الأحمدى شيخ المعهد .

ج . البلاد مستكملة دون سواها للشروط الشرعية لذلك المقام[1] وهى لا تحكـّم غيرها به ومع هذا فالمنشور الرسمى به الكفاية

رئيس الديوانة : الهاشمى — احمد

والورقة الثالثة خطاب طويل من موسى جار الله بتركستان إلى لجنة المؤتمر بالقاهرة يحتج على منعه من الدخول لمصر للاشتراك فى المؤتمر بعد أن كانت قد وجهت الدعوة اليه .

فهذه الورقات الثلاث أولاها تبين أن الهند كانت متخلفة ولا ترغب فى حضور مؤتمر القاهرة ، وثانيتها تبين أن الملك حسين الهاشمى كان يظن أنه أهل للخلافة ولا يريد أن يشاور أو يتكلم فى ذلك مع أحد آخر . وثالثتها تدل على أن السلطة المصرية كانت تخشى حدوث فتنة أو دسيسة من الجانب الشيوعى فمنعت موسى جار الله من الدخول لمصر .

(١) يريد الملك حسين الهاشمى

ثم توالت الأيام إلى أن مضى عامان أو أزيد على توجيه الدعوة . وفى وسط هذه الحالة المرتبكة الغير المستقرة إلى شىء معين انعقد المؤتمر بالقاهرة فى الميعاد الذى حدد له فى سنة ١٩٢٦ . ولكنه كان انعقاداً مشوها مبتورا ، فقد حضرته حقا الوفود التى وردت من المغرب ومن سوريا ومن فلسطين ولكنه لم يكن بالمؤتمر الإسلامى العام ، ولم تكن له الضخامة أو القوة التى تنبأ له بها المتنبئون .

• • •

ولكن هاهو المؤتمر قد انعقد على كل حال . وهاهم وفود من الدول الإسلامية قد انخرطت فيه مهما كانت قلتهم ومهما كانت مراكزهم ، وهاهم علماء مصر قد جلسوا بينهم فى قاعة المؤتمر فبدأوا جميعاً يتشاورون ويتحدثون .. ولكن حتى هذه الوفود الصديقة لعلماء الأزهر والتى لم تتخلف عن تلبية دعوتهم للمؤتمر والتى كان يظن أنها حسنة الظن بمصر وباتجاه مصر بدأت أيضا تتبرم برجال مصر وبدأت خطبهم ومناقشاتهم تشف عن سوء ظن منهم بعلماء الأزهر وأغراض مصر .

وهنا يقول الشيخ الظواهرى ما معناه :

« وكان الشيخ حسين والى يعمل لإبعادى عن المؤتمر ظناً منه أنى سأفسد عليه الترتيب الذى رسمه فى نفسه وهو عمله على تنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين . وكان الشيخ حسين والى وقتئذ صاحب نفوذ فى المعاهد الدينية وفى شئون المؤتمر فلم يوجه لى بادىء الأمر دعوة للمؤتمر فبقيت بعيدا أثناء انعقاد جلساته الأولى وكان ذلك موضع كلام الناس فى الصعيد واندهاشهم . ولكن بعد ذلك اضطر الشيخ أبو الفضل لدعوتى اضطراراً

عندما أحس أن أعضاء الوفود الإسلامية قد تبرموا بمناورات الشيخ حسين والى التى لم تكن على شىء من السياسة . فلما وجد المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الأزهر ورئيس المؤتمر أن لهجة الوفود قد تغيرت وخشى على مقام مصر من ذلك قرر ضم طائفة من رجالات مصر إلى المندوبين المصريين فقد كان هؤلاء حتى الآن قاصرين على الشيخ والى ونفر قليل من أعوانه . وكانت فكرة الشيخ أبى الفضل أن الأعضاء الجدد يشدون أزره أو يساعدونه على إنقاذ الموقف ، وكان من ضمن هؤلاء السيد عبد الحميد البكرى والشيخ محمد شاكر والشيخ ابراهيم الجبالى والشيخ عبد المجيد اللبان وأحمد تيمور باشا وأمين سامى باشا والسيد وحيد بك الأيوبى والشيخ محمد بخيت والشيخ عبد اللطيف الفحام وأنا (الشيخ الأحمدى الظواهرى) . فبعث إلىّ الشيخ أبو الفضل خطاباً بأسيوط يخبرنى فيه بذلك ويطلب منى الحضور للقاهرة حالا للمؤتمر ولكنى لم أسافر احتجاجاً منى أولا على إهمالهم لى عمداً فى بادىء الأمر ثم تباعداً منى عن تحمل النتيجة السيئة التى سيسفر عنها المؤتمر حتما بسبب تصرفات الشيخ والى. فلما عرف الشيخ أبو الفضل إحجامى أرسل لى تلغرافاً يستعجل حضورى ويلح فيه . ثم أرسل لى صديق فى السراى يخبرنى بأن الملك فؤاد يرغب فى حضورى للمؤتمر لكى أساعد على تنقية الجو فيه ، فسافرت وحضرت المؤتمر ولكنى وجدت ان جوه غير قابل للتنقية فقد اغبر كثيراً . وحينئذ خطر لى أن أسلم طريق لحفظ كلمة المسلمين من التفرق ولمقام مصر أن يصان وإبقاء على الخلافة وحماية لها هو أن أسعى لفض هذا المؤتمر قبل أن يتخذ قراراً معينا قد يزيد النفرة بين المسلمين أو يكون تسجيلا مشيناً لرأى أو لآراء بعض

الحاضرين . ورأيت أن تكون حجتى فى ذلك عدم تكامل تمثيل جميع الأمم الإسلامية فى المؤتمر وأنه لا يجوز للحاضرين وهم أقلية بين شعوب الإسلام أن يتخذوا قراراً فى شأن يهم المسلمين جميعاً والأولى تأجيله إلى فرصة أخرى يتكامل فيها التمثيل . ولما عرضت الاقتراح المتقدم وجدت امتعاضاً من الشيخ والى لأنه لم يكن يريد هذه النتيجة . ولكنى أقنعت الشيخ أبا الفضل بفائدته لمقام مصر فانضم إلىّ باقى الأعضاء المصريين ثم وجدت من باقى الوفود الإسلامية موافقة تامة عليه . فعرض الاقتراح على المؤتمر ووافق المؤتمر عليه . وكان ذلك حلا موفقاً سعيداً أطرانى من أجله الملك فؤاد بعد ذلك فى مقابلة خاصة لى معه » .

. . .

وبقبول هذا الاقتراح انفض المؤتمر وانفضت أيضاً معه فى الواقع مسألة الخلافة . فحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب لم يثر الموضوع ثانيا .

التفكير فى ضم الأزهر الى وزارة المعارف ومعارضة الشيخ الظواهرى

لجنة برلمانية برئاسة اسماعيل صدقى باشا

قال الشيخ الأحمدى ما معناه :

« وفى سنة ١٩٢٥ تجددت صيحة الإصلاح من الأزهريين يطلبون إصلاحا شاملا كاملا . وقد زارنى بأسيوط الشيخ عبدالعزيز جاويش بك والشيخ الخضرى بك وكانا من ضمن الرجال المهتمين باصلاح الأزهر وأخبرانى أنهما جاءا خصيصا للتشاور معى فى هذا الأمر وما يجب عمله من هذه الناحية فاتفقنا على أن نطلب من الحكومه تأليف لجنة تنظر فى أمر إصلاح الأزهر من جميع النواحى وأن يكون ضمن أعضاء هذه اللجنة أعضاء من الشيوخ والنواب ليكون لها نفوذها وقيمتها . وكانت الوزارة القائمة على الحكم فى مصر وقتئذ وزارة ائتلاف كان عدلى يكن باشا رئيسها وكان على الشمسى باشا وزير المعارف فيها فرحب عدلى يكن باشا بالفكرة وقرر تشكيل اللجنة برئاسة اسماعيل صدقى باشا وبعض النواب والشيوخ وكان من أعضائها أيضاً احمد لطفى السيد باشا والشيخ جاويش بك والشيخ محمد مصطفى المراغى كما كنت أنا أيضا (الشيخ الأحمدى الظواهرى) .

وبعد عدة جلسات انتهى النقاش إلى إمكان الغاء مدرسة القضاء الشرعى وكذلك مدرسة دار العلوم ولكن على شرط أن يتبع الأزهر كله إلى وزارة المعارف لتسيطر عليه ، وذلك على أن يبقى لشيخه مظهره الدينى وتقدمه فى الرسميات . عنــــد ذلك ثارت ثائرتى وعارضت معارضة قوية فى أن يتبع

الأزهر وزارة المعارف، فإنهذا يأخذعن الأزهر استقلالهوقوته التقليديين ويعرضه إلى مختلف التيارات الاستعمارية فتحرم الأمةالمصرية والعالم الإسلامى من ذلك الصوت العالى الرصين صوت الازهر الذى ارتفع دائما فى قوة وحرية وشجاعة.

ثم قال الشيخ الظواهرى :

« وكيف أننا نقر ضم الأزهر للمعارف فى الوقت الذى ننادى فيه باستقلال الجامعة المصرية وبعدها عن نفوذ وزارة المعارف، اللهم إلا إذا كان وراء هذا الضم المرغوب فيه غرض خاف هو القضاء على الأزهر ونفوذ الأزهر وبالتالى القضاء على النفوذ الدينى فى البلاد، فقد قيل وقتا ما أن هذه هى أمنية دول الاستعمار.

ثم استمر الشيخ الأحمدى يقول :

« وبعد أن انتهيت من اعتراضى هذا قال قائل « ربما لا يقبل وزير المعارف أن تنزع منه الرقابة على تعليم اللغة العربية. فقلت ولماذا لا يقبل حضرته ذلك إذا كنا سنصلح التعليم بالأزهر كما ينبغى وأظن أننا اجتمعنا فى هذه اللجنة لإدراك هذا القصد. فقال رئيس اللجنة : إنى أقترح مقابلة وزير المعارف للاستئناس برأيه، فقلت لا أمانع فى ذلك على شرط أن يكون فى أعضاء الوفد الذى يؤلف ممثلون للفكرة القائلة باستقلال الأزهر. ولكن الوفد تكوّن من صدقى باشا والشيخ المراغى. وذاع وقتئذ أن الشيخ المراغى غير معارض فى فكرة اشراف وزارة المعارف على الأزهر لأنه فى ذلك الوقت لم يكن متصلا بالأزهر إذ كان موظفا بوزارة الحقانية فى القضاء الشرعى. فكتبت

مذكرة برأيي ورفعتها إلى الملك فؤاد بينت فيها اعتراضى على ضم الأزهر لوزارة المعارف وفسرت فيها مخاوفى من ذلك على الأزهر وعلى الدين من نفوذ الاستعمار ، فاستدعانى الملك اليه وناقشنى فى تقريرى وقال لى إنه مقتنع بوجهة نظرى وإنه سيمنع هذا الضم . وكانت نتيجة كل ذلك أن انفضت اللجنة ولم تجتمع ثانياً » .

* * *

ثم قال الشيخ ما معناه :

« لم أنجح وقتئذ فى ضم مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم إلى الأزهر كما كنت أريد ، إلا أنى كسبت كسباً آخر هائلا هو حماية الأزهر من التعدى على استقلاله التاريخى القديم ، فقد منعت عنه اليد التى أرادت أن تعبث بمستقبله القريب والبعيد على السواء » .

محكمة استئناف أسيوط

والشيخ الأحمدي الظواهري والشيخ رشيد رضا والشيخ محمد عبده

في مذكرات الشيخ الظواهري التي تركها مذكرة فريدة أثارت دهشتي ثم بعد ذلك أزالت هذه الدهشه .

ويرجع تاريخ المذكرة إلى سنة ١٩٠٤ ، أي عند ما كان الشيخ الأحمدي الظواهري لا يزال شابا حديث التخرج من الأزهر . أما وجه الدهشة فهو أن المذكرة معنونة « نقد للشيخ محمد عبده فيما أراه غير لائق به من آراء وتصرفات » وقد دهشت لأن هذا الشيخ الأحمدي نفسه قد ملأ عدة صفحات من كتابه « العلم والعلماء » الذي كان قد ظهر في نفس هذا العام يطري فيها الشيخ عبده ويعدد فيها مناقبه ويغري أهل الأزهر بالاقتداء به . . فكيف هو الآن ينتقده في آرائه وتصرفاته كما قال ! !

أما الرد على الدهشة . فقد ذكر الشيخ الأحمدي الظواهري أنه وجد في الشيخ محمدعبده مثلا أعلا للعلماء في سعة العقل والاحتفاظ بالكرامة والابتعاد عن الجمود والأخذ بالآراء الحديثة النافعة والبعيدة عن مجرد التقليد ، ولكنه يلوم الشيخ محمد عبده أشد اللوم لأنه قبل أن يجلس قاضيا في المحاكم المعروفة بالمحاكم الأهلية تفريقا لها من المحاكم الشرعية ، والثانية تحكم بأحكام القرآن والأولى تحكم بغيرها ، بل إنها أحيانا تحكم على أساس تحليل الخمر والميسر والزنا ، أو على الأقل لا تدعو لتحريمها ، ولا يليق بعالم أزهري كبير مثل الشيخ محمد عبده ، في نظر الشيخ الظواهري ، أن يجلس إلى هذا القضاء المشوه المنسوخ !

إن هذا النقد جد عجيب ، فهو فى الحقيقة إعلاء لمقام الشيخ عبده وارتفاع به من جانب الشيخ الاحمدى إلى مرتبة الكمال المطلق ، بل إن الشيخ الاحمدى الظواهرى وهو تلميذ الشيخ محمد عبده لا يريد أن يكون هناك على شيخه أى منقد أو مأخذ ، ولهذا لم يضمن كتابه « العلم والعلماء » شيئا من هذا النقد بل هو اكتفى بتدوينه فى مذكراته على أن يرسله لشيخه وأستاذه بطريق البريد أو بطريق التسليم باليد .

وليس أمامى فى مذكرات الشيخ الأحمدى الظواهرى مايدلنى على موقف الشيخ محمد عبده من تلميذه الاحمدى فى نقده هذا الجرىء . ولو كان هناك رد من جانب الشيخ عبده فى هذا الموضوع لكان ردا مهما حقا ولكان قطعة فقهية تتبين منها رأى الشيخ محمد عبده فى القانون الفرنسى الذى كان يحكم الشيخ فى محاكم مصر بمقتضاه . فلعله إذا فعل ذلك كان يعلم تلميذه الاحمدى شيئا يسكت به لسانه هذا الطويل . ولكنه لم يفعل ، وإنما الذى فعل هو تلميذ آخر للشيخ محمد عبده وزميل آخر للشيخ الاحمدى الظواهرى وهو الشيخ رشيد رضا أحد علماء ذاك العصر وكتابه البارزين أيضاً .

ولكن طبيعة الشيخ رشيد رضا كانت غير طبيعة الشيخ الاحمدى الظواهرى فكلاهما تلميذ للشيخ عبده بحق وكلاهما مؤمن بعلمه وذكائه بحق ، ولكن الاحمدى كان مؤمنا عن طريق الاقتناع ورشيد مؤمنا عن طريق الانطلاق لا يسمح لنفسه بحق مراجعة أستاذه أو مناقشته فضلا عن نقده ومحاسبته . ومن هنا ثار الشيخ رشيد رضا على الشيخ الاحمدى الظواهرى وعد نقده

الشيخ عبده خروجا وعقوقا لاستاذه . وإذا فليخرج هو الميدان ليدفع الأحمدى وليدافع عن عبده ، وليكن بينهما صراع وسجال .

. . .

وانتظر الناس فى كل أسبوع مجلة « المنار » وهى جريدة الشيخ رشيد رضا التى كان يحررها بنفسه . وتوقع الأدباء كلمة الشيخ فيها بل كلماته فلعله يكون قد سمع من الشيخ عبده شيئا فى هذا الموضوع يحكيه للناس أو لعله يكون هو نفسه قد فتح الله عليه فيكون له رأى أو مخرج . ولكن المنار ظهر أسبوعياً وفيه طعن كثير من الزميل رشيد على الزميل الأحمدى ولكنه طعن فى غير الصميم . فإن سكين الشيخ رشيد كانت كلة وكانت تلتوى لطراوة معدنها . وهكذا ظل الرد على النقد الذى وجهه العالم الصغير محمد الأحمدى الظواهرى إلى أستاذه الكبير محمد عبده وهو أمام المسلمين فى عصره وقاضى المسلمين يجلس فى منصة القضاء الأهلى يحكم بقانون فرنسى غير قانون القرآن المنزل على محمد رسول الله — ظل هذا الجواب والرد مفتقداً حتى الآن .

. . .

وفى سنة ١٩٢٥ عندما صار الأحمدى هذا التلميذ شيخا لمعهد أسيوط وأمام المسلمين فى الصعيد نشأت حالة ذكّرته بالشيخ محمد عبده وبالشيخ رشيد رضا . فقد أنشئت محكمة استئنافية أهلية جديدة فى أسيوط أطلق عليها محكمة استئناف أسيوط الأهلية وأقيم لافتتاحها حفل كبير حضره الوزراء والكبراء من أسيوط ومن غيرها بدعوة من وزير الحقانية . ودعى الشيخ الأحمدى الظواهرى إلى هذا الحفل أيضا بصفته شيخ معهد أسيوط .

هنا إذاً « مربط الفرس » كما يقول مثل العامة وهنا محك الأقوال بالأفعال، وهنا فرصة الشيخ رشيد رضا يراقب فيها الشيخ الأحمدى الظواهرى فى موقفه

إزاء هذا القضاء الأهلى وإزاء هذا الحفل الحافل يشرفه مندوب عن الملك ويحضره الوزراء . فهل هو سيتورط ويحضر الحفل ما دام أن الملك سيشرفه برسوله ؟ وهل كانت ملاحظاته على الشيخ عبده منذ عشرين عاما مجرد نزوة شباب ورعونة تلميذ قضت عليها بعد ذلك الأيام وغيرتها الآن حنكة الشيوخ ؟ !

ثم استمر الشيخ رضا رابضا يرقب من بعد حركات زميله الأحمدى .

ولكنه أخيراً وجد أن زميله لم يتقاعس ولم يجبن ولم تغير منه السنون ما كان له فى الصبا .

فقد كتب الاحمدى لوزير الحقانية يخبره برأيه هذا الذى رآه من عشرين عاما ولايزال يراه للآن من اعتراضه على اعتراف القضاء الاهلى بالزنا وبالخمر وبالربا وبأنه سيمتنع عن حضور الاحتفال لهذا السبب .

وحينئذ أيقن الشيخ رشيد أن الأحمدى زميله لم يتورط فى الدين ، فحمد الله على ذلك .

زيارة الملك فؤاد لنجع حمادى وأسيوط
ومعرفة الملك لحقيقة الرسيسة الكبرى

قلت للوالد : عند ما حكيت لى حكاية الرجل المجذوب الذى أعطاك الخمسة [illegible]يات أمام باب سيدنا الحسين إشارة من الإمام الشافعى بقرب انفراج [illegible]مك بأسيوط وإيذانا منه بقرب انتقالك منها كما كنت ترغب ، أخبرتنى [illegible] أن زيارة الملك فؤاد لنجع حمادى وأسيوط كانت فاتحة هذا الانفراج [و]عدتنى بالتفصيل فيما بعد . فما هى قصة ذلك ؟.

فقال الوالد ما معناه :

« بعد عودة الملك فؤاد من رحلته بأوربا سنة ١٩٢٦ تقرر أن يشرف [ج]لالته نجع حمادى ليفتتح قناطر الرى الجديدة التى كانت قد أنشئت فيها ، فكان [لا ب]د أن يمر جلالته بأسيوط ذهابا وإيابا لنجع حمادى ومنها ، وبذلك نشأت [للأ]سيوطيين فرصتان جميلتان لكى يظهروا فيهما ولاءهم وإخلاصهم لملك البلاد .

فعندما وقف قطار الملك المفتخر بأسيوط فى طريقه إلى نجع حمادى كانت [محط]ة المدينة غاصة بأفواج الأسيوطيين جميعا وكنت من ضمن المستقبلين . [وما] كاد الملك يرانى حتى وجه الكلام إلىّ وقال : كيف حالك يا أستاذ، إن شاء الله [تكو]ن مبسوطا . فقلت : « كيف لا أكون مبسوطا يامولاى وقد غمرتنى [بفض]لك وكرمك وهأنا بالنيابة عن الأسيوطيين جميعا أعبر عن شديد فرحنا [وسر]ورنا بزيارة مولاى فزيارتكم لأسيوط اليوم اجتمع فيها غيثان غيث الجنوب وهو النيل وغيث من الشمال وهو ملك البلاد » فقال الملك :

« أشكرك وإن شاء الله نراك غدا فى الاحتفال بنجع حمادى »، فكانت هذه دعوة ملكية لى بالحضور للاحتفال وقد أخبرنى توفيق نسيم باشا بعدئذ أن هذه أول مرة فيما يعلم يوجه الملك الدعوة فيها بنفسه لشخص . ولما وصلت إلى نجع حمادى فى القطار الذى يلى قطار الملك دعانى الشيخ أبو الوفا الشرقاوى وهو ركن الصعيد الصوفى لأبيت فى منزله فقبلت الدعوة ، وفى صباح اليوم التالى ذهبنا إلى القناطر وحضرنا الاحتفال ثم عدت لأسيوط لأشترك مع الأسيوطيين فى الإحتفال بالملك فؤاد مرة أخرى عند عودته .

« ولما عاد الملك من نجع حمادى كانت عودته بطريق النيل فأقيم على الشاطئ سرادق كبير للاستقبال . وكانت لجنة الاستقبال قد قررت أن يكون هناك ثلاثة خطباء أنا (الشيخ الأحمدى الظواهرى) وتوفيق دوس باشا والسيد خشبه باشا فاقترحوا أن يكون توفيق دوس باشا أول الخطباء فاعترضت وقلت بل يجب أن يكون شيخ المعهد الدينى الإسلامى هو أول خطيب وإلا فإنى أنسحب ، فتقرر بعد أخذ ورد كثيرين أن أخطب أنا الأول وفعلا تم ذلك .

مكاشفة الملك بحقيقة الدسيسة التي دبرت ضد الشيخ الظواهري وكانت سببا في نقله لأسيوط

ثم استمر الشيخ الاحمدى يقول مامعناه :

« وبعد وصول الملك للقاهرة أرسل يستدعينى ، فلما قابلته بعابدين شكرنى على الخطبة وقال : لماذا لم تنفذ فكرتك فى بناء معهد جديد بأسيوط ؟ فقلت : « تغير المديرين يامولاى واختلاف نزعاتهم هو الذى أخر المشروع للآن وإن شاء الله يتم قريبا » . فقال الملك « ربما يتم فى عهد شيخ غيرك بأسيوط ، فانك لابد قد تضايقت من أسيوط وتريد الانتقال منها » فقلت : « إنى ذهبت لأسيوط إجابة لرغبة مولاى ولا أعرف السبب الحقيقى لذلك ولعله لايكون غضبا » فقال « الحقيقة أنى كنت غضبانا لأنى سمعت عنك أشياء لم ترضنى » فقلت « لقد علمت أمر هذه الدسيسة فى حينها ولكنى لم أرد أن أفاتحكم بها حتى تتفضلون أنتم بذلك والآن وقد أشرتم جلالتكم اليها فانه يكفينى أن أقسم لمولاى أنى ماحدت عن إخلاصى لكم دقيقة واحدة وعشمى فى مولاى أن يصدق قسمى » ، ثم سردت له وقائع الدسيسة التى كان قد دبرها الشيخ والى . فقال : « الحقيقة أنى أقدرك وقد دهشت لما قالوا عنك ما قالوه ولكنى الآن عرفت الحقيقة ويزيدك تقديراً عندى صبرك طول هذه المدة » فقلت : « إنهم يقولون يامولاى أن الصبر مفتاح الفرج فلعل الأزمة تكون قد انفرجت » فقال « إن شاء الله تنفرج قريبا » .

انفراج الأزمة

وبعد قليل من هذه المقابلة الملكية بدأت أزمة الشيخ الظواهرى تنفرج فعلا وبدأت علامات صدق كرامة الامام الشافعى تستبين وتظهر . فقد هيأ الله لانفراج الأزمة فوق تلطف المليك معه ومعرفته لحقيقة الدسيسة التى دبرها ضده الشيخ والى فرصة لم تكن فى حسبان أحد فى مصر ، فإن وقائعها لم تقع فى القاهرة ولا فى أسيوط أو فى غيرها من بلاد القطر المصرى بل فى مملكة أخرى نائية هى بلاد العرب من نجد إلى الطائف إلى الحجاز ، وكان أبطالها ملوك أو أمراء ثلاثة هم الشريف حسين ملك الحجاز وابنه الملك على وعبد العزيز ابن السعود أمير نجد والطائف . ولهؤلاء جميعا فى تلك البلاد البعيدة قصة لها علاقة قريبة بالفرصة التى هيأها الله لإنقاذ الشيخ الأحمدى الظواهرى من جو أسيوط وذكريات أسيوط وسنختصر قصة هؤلاء الملوك ها هنا .

الانقلاب السياسى بالحجاز

ففى بلاد الحجاز المقدسة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٩ شملت الحجاز كما شملت العالم أجمع موجة من النعرة الوطنية والتحفز القومى وثارت فى نفوس الناس هناك نزعات كثيرة منها ما كان قديما فأذكى ومنها ما كان حديثا فاستجد، وكانت بلاد العرب موضعا لهذا القديم وهذا الحديث فى وقت واحد. أما القديم فهو شعور الشريف الحسين شريف مكة وقتئذ بأنه أحق بالولاية على الحجاز من دولة الأتراك الغاصبة فهو منحدر من صلب رسول الله الهاشمى، وأما الحديث فهو أن هذا الشريف نفسه عندما يثور على الأتراك كما فعل وعندما ينضم لانجلترا وفرنسا أعداء الأتراك وقتئذ كما فعل لابد أن يغير لقب شريف مكة ويلقّب نفسه ملكا، فلماذا لا يكون للعرب ملك كما للعجم ملك!

وإذاً فالشريف حسين والى مكة قد أصبح الآن بعد خروجه على الأتراك الملك حسين ملك الحجاز وصار له بلاط وصارت له حاشية وصار له حرس خاص، ومن الآن فصاعدا لا بد أن يكون لقبه الرسمى صاحب الجلالة بعظمته وأبهته وضخامته وفخامته.

ولكن جزيرة العرب لا تدين بالولاء كلها إلى الملك حسين الجديد، وليست البدو فى الصحراء وهم من أهل الفطرة ولم تصلهم بعد آثار المدنية وزخرفها، ليرضوا عن قصور الملك حسين الجديدة ولا عن أطباقه الذهبية التى أخذها من آل عثمان يأكل فيها وعن كؤوسه الفضية يشرب منها ويجلس إلى الحرير وعلى الحرير ويأكل الحلوى ويشرب المثلجات. فالعرب لم تألف

إلا الخيام مسكناً ولم تعرف إلا الثريد طعاما ويعز عليهم أن يقولوا لأحد ياصاحب الجلالة ، فقد نادوا رسول الله بيا «محمد» ولم يلقبوا عمر وأبا بكر إلا باسميهما مجردين عن أى تبجيل . ثم إن كان أهل مكة وجدة وبعض مدن الحجاز الأخرى منذ دخول الأتراك بلادهم واحتلالهم، لها قد انخرطوا شيئا ما فى هذه المدنية الزائفة المزيفة واستبدلوا بصلابة العرب وخشونة العرب طراوة ونعومة من طبيعة اتصالهم بالأتراك ، فان فى نجد المجاورة للحجاز والمتاخمة للحجاز رجالا بدوا لا تزال لهم خيامهم قائمة ولا تزال لهم إبلهم وحميرهم مشدودة ولا يأكلون إلا الثريد ، ثم هم قبل كل ذلك وفوق كل ذلك لا يلقبون رئيسهم وقائدهم وزعيمهم وامامهم إلا « بياعبد العزيز» مجرداً عن أى لقب من ألقاب التبجيل فكل منهم يعطى لنفسه ما أعطى لهذا الزعيم من حق ومن حرية لجميعهم أمام الله سواء . بل أن هذا الزعيم من جانبه يشاركهم أيضاً نفس الشعور ، فهو يجالسهم كما يجالس الرجل أقرانه ويؤاكلهم كما يأكل الأخ مع عائلته ، وكل العرب عنده إما إخوة أو أولاد لعم . وهو لا يتورع إذا جاع أن يميل إلى أقرب منزل يأكل ما تيسر فيه وإذا عطش أن يسعى إلى قناة ماء قريبة يبسط لها يده ويغرف منها ما يرويه ، فلا أطباقاً من الذهب ولا كؤوسا من الفضة ولا رياش ولا رياحين .

ذلك إذاً هو عبد العزيز ابن السعود أمير نجد المتاخمة لبلاد الحجاز وهؤلاء هم رجاله الشجعان الأقوياء ، كلهم أخوة أو أولاد عم وكلهم عند صيحة عبد العزيز ونداء عبد العزيز رجل واحد وقلب واحد ، وكلهم فى السراء والضراء متآخون وكلهم بالله ورسوله مؤمنون .

أن تجانسهم هذا واندماجهم هذا فى ذاته قوة . بل أن قوتهم هذه تستمد أيضا عضدا كبيراً من منبع آخر غير منبع الخشونة والفطرية والبدوية . هو منبع التغالى فى تطبيق سنة رسول الله لحد الإسراف كما ظن بعض الفقهاء . فهم يرغبون أن يعملوا كما كان يعمل رسول الله بلا مزيد أو نقصان . وإذا استجد فى هذا الزمان ما لم يكن فى زمن الرسول فلا اجتهاد عندهم فيه ولا سبيل للعقل فى التقليد أو التشبيه أو التصرف . وليس لإجماع المسلمين عندهم فى أى عصر آخر غير عصر محمد وزن أو اعتبار . فما كان سائداً فى مكة والمدينة وقت حياة محمد بن عبد الله يجب أن يكون هو أيضا السائد الآن بدون تغيير أو تحوير . وما كان يجهله الناس وقت محمد من خفايا العلم ومكتشفاته لا بد أن يبقى مجهولا عندنا نحن الآن أيضاً بعد نيف وألف وثلاثمائة من السنين وإلا فهو باطل زائف مارق عن الدين . لأن هذا هو ما قاله ابن عبدالوهاب صاحب المذهب الوهابى فى نجد والذى أخذ به بدو العرب فى تلك الأصقاع من الجزيرة وشاركهم فيه أيضاً زعيمهم وقائدهم عبدالعزيز ابن آل سعود .

. . .

فبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩٢٠ ، وفى بقعة من العالم إسمها نجد تقع فى وسط جزيرة العرب ، كان التلفون والتلغراف والجرامفون والسكة الحديد فى رأى الوهابين عمل من أعمال الشيطان . فكل هذا عندهم لم يكن فى زمن الرسول ولم يفت فيه الرسول . وكذلك التبغ الذى يحرق الناس ورقه فى هذا العصر ويستنشقون دخانه ويلفونه أحيانا فى أوراق بيضاء يسمونها «سجائر» ، هذه كلها إبليسيات لا بد أن يكون مستنشقوها من أولاد الشيطان

فهم بدون شك فى نظرهم عصاة مارقون . بل إن التغالى فى التمسك باللفظ دون المعنى وفى الأصل دون التقليد وصل عند الوهابيين إلى حد التعرض للرسول نفسه وأخذه عندهم بما قال حسب ما تهيأ لهم أنه الصحيح الذى لاشك فيه. فكل رجل يتوسل برسول الله كأن يقول « يارسول الله » هو عندهم كافر. ألم يأمر الله رسوله ليقول « إنما أنا بشر مثلكم » وألم يأمره أيضا ليقول : « قل لا أعلم الغيب ، فكيف للوهابيين يدعون محمدا هذا البشر الذى لا يعلم الغيب ليتوسل إلى الله ولم لا يكون توسلهم إلى الله مباشرة » .

. . .

ثم تلك القباب القائمة على قبور المسلمين وتلك الشواهد المرتفعة المقامة دليلا على وجود القبور فى أماكنها . أن هذه كلها ليست من الدين . فان الرسول لم يأمر بها بل كان يكتفى بوضع حجر أو بناء مرتفع صغيرفوق القبر يشعر أن جثة مسلم ترقد تحت هذا الحجر أو تحت هذا الجدار البسيط . فهو لم يكتب على حجر من هذه الأحجار اسم المتوفى ولا تاريخ وفاته كما يكتبون الآن ، وهو لم يرتفع بالجدار أكثر من شبر أو شبرين ، وهو بكل تأكيد لم يبن القباب المستديرة المزخرفة فوق القبور وفوق المساجد ولم يبن تلك المآذن الشامخة بأهلتها وعمدها . أن هذا إذا كله فى نظر الوهابين حرام بل هو فى نظرهم عنوان الوثنية وعبادة الأصنام أو على الأقل مذكر بها .

كل هذا كان ثابتا فى عقول الوهابين ثبوتا شديدا. ومنذ رأى ذلك ابن عبد الوهاب صاحب هذه الآراء تناقله الأولاد عن الآباء والبنات عن الأمهات ورسخ فى عقيدتهم رسوخا . فاذا أقدم عليهم رجل يقول إن

الرسول أمر بالتقليد وأمر بالاجتهاد ، وإن الرسول لو كان حيا اليوم ما حرم التليفون وما حرم التلغراف وما عذر المدخن للسجائر وما هدم القباب وما أزال شواهد القبور ، إذا أقدم ناصح أو مفتى لهم بهذا فليس عندهم له إلا شيء واحد هو الذبح أو القتل فى غالب الأحيان ، أو التعذيب أو التنكيل إذا أخذتهم به رأفة فى دين الله كما تهيأ لهم وكما يزعمون .

. . .

ولكن فى بلاد نجد هذه وبين بدو الصحراء هؤلاء وفى وسط قديمهم هذا الذى درجوا ونشأوا عليه اتخذ الجديد أيضا طريقه اليهم كما أخذ طريقه لإخوانهم بمكة والحجاز . فكما أن الشريف حسينا قد ثار على الأتراك وصار الآن ملكا فلم لا يثور عبد العزيز على الحسين ويحل محله ويكون هو الآخر ملكا ؟ !

فلو قال عبد العزيز لإخوانه العرب ورجاله البدو وعشيرته التى لا تزال على الفطرة إن الحرمين الشريفين أصبحا الآن فى خطر بعد تمرد الشريف حسين على الأتراك وبعد تنصيبه لنفسه ملكا ، وإذا أخبرهم بأن مناسك الله فى الحج أصبحت الآن فى عهد الملك حسين لا تؤدى حسب الشريعة الوهابية الغراء ، وأن اللهو واللغو والترف والحرام قد وجدت طريقها إلى مكة حرم الله والمدينة حرم محمد رسول الله وأن أهل الحجاز أصبحوا الآن يعبدون الأوثان بإقامتهم شواهد وقباباً على القبور ، فقد تثور لذلك نفوس البدو وقد يهبون معه هبة واحدة ويهجمون معه هجمة واحدة إذا ما ناداهم مناديه أن قوموا للذود عن بيت الله وبيت الرسول وشريعة الله وشريعة الرسول .

. . .

ولكن عبد العزيز بن السعود لابد أن يتأنى ولا بد أن يجمع رجاله فى تؤدة وأناة . ثم هو لابد أن يحسب أيضا حساب دول أوربا المتحالفة التى انضم اليها الشريف حسين وناصرته على الأتراك

. . .

ولم تمض فترة طويلة حتى كان عبد العزيز ورجاله مستعدين . ثم فى هبة واحدة وهجمة واحدة فى ليلة قمراء اقتحم ابن السعود بجيوشه أرض الطائف وهى أول مرحلة للحجاز . ولما لم يجد هناك مقاومة ، لأن الملك حسين لم يكن مستعدا فيها للدفاع ، احتلت جيوش الوهابين أرض الطائف جميعها ووصل عبد العزيز اليها منتصرا ثم استقر فيها إلى حين .

. . .

كان على عبد العزيز بعد ذلك أن ينظر ناحية الحجاز . وكان عليه أن لا يضيّع الوقت لكى لا يمهد للملك حسين فى مكة فرصة الاستعداد للمقاومة أو فرصة الهرب إذا لم يقدر على الحرب . . . ولكن الحسين كان أسرع من عبد العزيز فى خططه ، فلما أدرك أنه غير مستعد للقتال تنازل عن ملكه لأكبر أبنائه على وهرب من مكة إلى جدة ثم من جدة إلى عمان تحمله سفينة انجليزية جاءت خصيصا لذلك وحمل معه فيها صفائح الذهب والفضة التى كان قد جمعها أيام الملك والتى ستكون أوده وذخيرته فى المستقبل .

وعندما دخل عبد العزيز مكة فاتحاً لم يكن علىّ ملك الحجاز الجديد مستعدا هو الآخر لكى يحارب وينتصر فهرب كما هرب أب له من قبل ولكنه هذه المرة لم يركب البحر كما فعل الحسين بل بقى فى جدة يحاول أن

بجمع نحوه فلولا من هنا ومن هناك ويجاهد فى لم شعث جيش أو ما يشبه الجيش . وفى هذا الوقت كان عبد العزيز ابن السعود قد دخل البيت المحرم فعلا وصلى فى مسجد ابراهيم وطاف حول الكعبة وأعلن أنه صار منذ الآن سيدمكة وحاميها ، وأنه صار أيضا ملك الحجاز الأوحد وحامى الحرمين،وأن الشريعة التى ستكون فى أرض الحجاز من تلك اللحظةستكون شريعة الوهابين بتفسيراتها وتقاليدها ، فهى فى نظر عبد العزيز الشريعة الإسلامية الحقة التى ستقضى حتما على خرافات المذاهب الأربعةالأخرى كما يتصورها الوهابيون . وإذاً فلا قباب على المساجد ولا شواهد على القبور بعد اليوم ، ولا دخان يشرب ولا استغاثة بالرسول ولا زيارة للقبور ، وإذا سرق سارق فجزاؤه عندهم قطع اليد اليسرى ثم اليمنى وإذا زنا زان فليس له إلا الجلد أو الرجم .

. . .

وإذاً فقد صار فى الحجاز الآن ملكان ملك فى مكة هو عبدالعزيز بن آل السعود وملك فى جدة هو على ابن الحسين وكل واحد يجاهد أن ينتصر على أخيه . ولكن عبد العزيز كان متغلبا على على ، بل إن غلبته كانت فائقة . وكان على يخشى الهزيمة ويتوقعها ، بل هو فى الحقيقة كان فى نفسه يؤكدها ، فلم يتجرأ على الحرب بل تجرأ على شيء آخر هو استعداؤه لملوك الإسلام على عبد العزيز القاهر المغتصب وتحريضه لهم عليه بحجة أنه قد انتهك حرمة البيت الحرام وأنه بما انتواه من تنفيذ مذهب الوهابين فى مكة والمدينة سيوقع الضرر حتما بحجاج بيت الله الوافدين اليه من أقطار الإسلام فى جميع أنحاء الأرض ، بل إنه ربما حال بينهم وبين أداء ماجاءوا اليه من فريضة الله عليهم ، وأنهم سوف

يلقون حتما من عسفه وتعصبه ما يجعل الحج غير محتمل، بل إن هذا الملك الجديد سوف يهدم قباب الصحابة والخلفاء الراشدين وسوف يزيل ماحول البقعة التي ولد فيها الرسول فى مكة من مآثر ظنا منه أن هذه إن هى إلا أصنام.

ولما وصل إلى الملك فؤاد الأول ملك مصر خطاب الملك على ابن الحسين الرابض فى جده والهارب من مكة يصف له تلك الحال ويزيد عليها أنه يخشى عندما يصل ابن السعود إلى المدينة المنورة أن سوف تمتـــد يده حتما لهدم قبة الرسول الخضراء فيعتدى بذلك على أعز مسجد عند المسلمين، خشى الملك فؤاد أن يُمس قبر النبى أو مسجد النبي بسوء، فكان طبيعيا وهو الملك المسلم الموحد بالله والمؤمن برسول الله أن يتأثر لهذا الخبر ويهتم به، وكان حتما عليه أكثر من أى شيء آخر أن يتعرف حقيقة هذا الموضوع من ناحية قبة الرسول وقبر الرسول وأن يقف على نوايا ابن السعود وأفكار ابن السعود، فأمر بارسال بعثة مصرية لأرض الحجاز تقابل عليا فى جدة ثم تقابل عبد العزيز فى مكة وتعرف منهما ما يقوله كل منهما فى مصير الحرمين الشريفين ومصير عرفات وأحد والمطاف وبئر زمزم وكل ما حول مكة والمدينة من مآثر ومساجد، فإن هذه كلا ملك للمسلمين قاطبة وهى تراثهم من عهد ابراهيم واسماعيل، فلا عبد العزيز ولا عليا ولا أحدا غيرهم يملك أن يغير أو يعدل فيها.

وكانت بعثة الملك فؤاد مؤلفة من ثلاثة رجال هم الشيخ محمد مصطفى المراغى أحد قضاة مصر الشرعيين ومحمد المسيرى بك رئيس مكتب الحج بوزارة الداخلية المصرية وعبد الوهاب طلعت بك من رجال السراي،

فلما وصلوا لجده وعرفوا ما عند الملك على" انتقلوا لمكة فقابلهم ابن السعود بالترحاب والتكريم . فهذه فرصة قد سنحت له يمكنه أن يصحح فيها العالم الإسلامى عن طريق أهل مصر ما افتراه عليه الملك على والملك حسين الهاشميان . فصرح عبد العزيز لهم بأنه لا ينوى أن يغير شيئا ما فى مكة أو فى المدينة مما تعود الحجاج عليه فيما مضى ، وستكون للحجاج حريتهم المذهبية كاملة كما كانت من قبل ، وسيطوفون بالكعبة ويرمون الجمرات لا على طريقة الوهابيين بل كل على المذهب الذى ارتآه لنفسه أو الذى درج عليه ، ولن تهدم قباب للصحابة ولن تنزع شواهد عن القبور ، وإذا صاح رجل بقول « يارسول الله » فلن يجد أحدا يمنعه أو يؤاخذه ولن تمتد اليه يد معتد أبدا . وأما البقعة المباركة التى ولد فيها رسول الله وكانت أول مامس جسمه الشريف من هذا العالم فستبقى مسورة كما كانت وسيبقى لها احترامها وجلالها . والحرية الشخصية للأفراد لن يتعرض لها أحد ، فكل من يريد أن يشرب الدخان فله أن يفعل ذلك وكل من تزيى بزى غير زى العرب فله أن يفعل مايريد ، وكل شخص طليق أن يذهب من جدة إلى مكة وإلى المدينة كيفما شاء وبدون ضريبة أو جزية تفرض عليه ، بل إن ابن السعود لا يمانع أيضاً فى قوة من الجيش المصرى تصاحب المحمل المصرى الذى يحمل كسوة الكعبة الشريفة التى يهديها اليها ملك مصر فى كل عام .

هذا هو بعض مما قاله ابن السعود لبعثة الملك فؤاد تطمينا منه لها وللعالم الإسلامى وتدحيضاً لأراجيف المرجفين وادعاءاتهم كما قال .

ثم أن عبد العزيز أقسم بوالله ، وتالله وهذه هي دائما ألفاظ قسمه ، أنه سينفذ

كل ما قاله بالصدق و بالأمانة وأنه لن يحيد عن وعده هذا أبدا . وإذا فهو يرجو أن تعود حكومة مصر لأرسال الصرة المصرية بذهبها البراق تحوى آلاف الجنيهات من هبة الحكومة المصرية ومن أوقاف الحرمين لأهل مكة والمدينة والحجاز إخوانهم فى الدين ، صدقة منهم اليهم وبرا بهم وعطفا عليهم .

ثم رجعت البعثة إلى مصر وفى حقيبتها تقرير بكل تلك الأقوال وكل هاتيك الوعود . . وفى العام التالى وطبقا لوعود عبدالعزيز أرسلت مصر صرة المحمل أيام الحج وأرسلت معها الخيرات والمبرات فعادت لعرب الحجاز مرة أخرى الهبات المصرية التى كانوا قد حرموا منها أيام القتال مع الحسين ومع علىّ ، ثم تدفق الحجاج من مصر يؤمون الحجاز لبيت الله ولقبر الرسول .. ولكنهم عندما رجعوا منها رجعوا جد صاخبين ساخطين . . فقد تغير كل شىء فى الحجاز .

• • •

لقد أقسم عبد العزيز بوالله وتالله تأكيدا وتدعيما أنه لن يغير أثناء الحج شيئا مما كان جاريا قبل أيام حكمه ومما تعود المسلمون عليه فى إقامة شعائر الحج ومناسكه وفى دعواتهم وصلواتهم وقد وعد أنه سيترك حرياتهم المذهبية كما كانت دائماً حرة طليقة .

ولا بد أن يكون عبد العزيز ابن السعود قد رغب أن يبر بقسمه عندما نطق وعندما وعد . ولكنه لابد أن يكون أيضاً قد خالجته بعض الشكوك من ناحية رجاله النجديين المتعصبين للوهابية وأحكامها . ولعل تأكيده للقسم

بتالله بعد بالله هو عنوان ذلك التشكك من جانبه فى مسلك هؤلاء ، وإلا فما كان هناك داعيا للقسم يخرج من فمه فان الملوك عادة لا يقسمون .

والحق أن عبد العزيز كان محقاً فى شكوكه . فرعيته النجدية لم تكن كباقى الرعيات ولم يكن هو فيها كباقى الملوك ، فهى لم تكن لتخرج عن وهابيتها لمجرد وعد من ابن السعود هذا لبعثة أجنبية عن عرب الحجاز هى بعثة مصر ولم يكن لعبد العزيز لأنه ملك أن يتسيطر على عقائدهم الدينية أو يكبح من جماحها أو يصد اندفاعها ، فهم يرون أنهم وملكهم سواء فى البدوية كما قدمنا .

فلما نزل حجاج مصر وباقى ممالك الأسلام الأخرى لأرض الحجاز وجدوا أن أقسام ابن السعود ووعود ابن السعود للبعثة المصرية قد ذهبت جميعها مع الريح . فهذه قباب الصحابة قد هدمت وهذه البقعة التى ولد فيها رسول الله قد دهست وصارت بلقعا ترتع وتبول فيها الكلاب ، وهؤلاء هم النجديون والوهابيون يتعدون بالضرب والقذف والإهانة على كل من يشرب الدخان وهاهم يضربون رجلا قال « يارسول الله » . ثم أتاوة الحكومة لابد أن يؤديها كل حاج سواء ركب الإبل أو ركب الأتومبيل فقد رضى ابن السعود وأهله الآن على الأتومبيل وأخرجوه من زمرة المحرمات .

وكما عاد لمصر حجاجها ساخطين عاد أيضا حجاج سوريا وفلسطين والغرب والعراق وحجاج جاوه والهند وسومطرا وجنوب أفريقيا . والصينيون كذلك والمنغاليون وبالإختصار جميع أمم الإسلام عادوا أيضا ساخطين . وفى العام التالى قل عدد الحجاج من جميع هذه الأصقاع .

عند ذلك تنبه ابن السعود إلى نفسه وبدأ يتذكر قسمه الذى أقسمه لبعثة مصر وعدم وفائه به ، فلا مصر ولا غيرها من بلاد الإسلام أصبحت الآن راضية عما فى الحجاز ، وهاهم الحجاج قد أعرضوا عن الحج وهاهى حكومة مصر قد منعت الصرة المصرية بذهبها الوهاج تذهب للحجاز فاستبقتها مع إيراد أوقاف الحرمين تصرف فى أوجه الخير فى مصر ، وهاهو العالم الإسلامى كله متذمر متضجر مشمئز من أعمال الوهابيين . وحينئذ خطرت لعبد العزيز فكرة براقة ما فتئ أن فاتح بها أعوانه ومستشاريه فاستحسنوها فلعلها تعيد للمسلمين ثقتهم بالوهابيين ولعلها تعيد للحجاز رواده وحجاجه الأقدمين. تلك هى دعوة يوجهها عبد العزيز بن السعود إلى حكومات البلاد الإسلامية قاطبة لإرسال وفود رسمية تعقد فى مكة وفى موسم الحج التالى مؤتمرا إسلاميا عاما ينظر فى جميع شئون الحجاز ويقدم ما يريد أن يقدمه من تنظيم وإصلاح ، ويكون بمثابة محكمة إسلامية عليا تحكم لعبد العزيز أو عليه .

. . .

كان هذا الموسم موسم سنة ١٣٤٥ هجرية ، فقبلت معظم البلاد الأسلامية دعوة عبد العزيز ابن السعود ووصلت وفودها إلى مكة فى ذى الحجة من ذلك العام إلا وفد مصر لم يصل معها وأعلن أنه سيتأخر .. وعلينا الآن أن نبحث أسباب هذا التأخير .

. . .

ففى تلك السنة (١٩٢٦) ميلادية كان على رأس الحكومة المصرية احمد زيور باشا وكان متأثرا من تصرفات الوهابيين فى الحجاز وناقما عليها ، فلم يكن

من رأيه أن تلبي حكومة مصر دعوة عبد العزيز ابن السعود ورأى أن الأوفق أن تستبقى الصرة الذهبية وكذلك إيراد أوقاف الحرمين يصرف فى مصر على وجوه الخير بها ولا ترسل للحجاز

• • •

ولكن الله رعا فى ذاك العام أهل الحجاز الفقراء ، ففى زوبعة سياسية مصرية لاشأن لها بالحجاز استقال احمد زيور باشا رئيس الحكومة المصرية وحل محله عدلى يكن باشا فتبدلت بذلك سياسة الحكومة المصرية إزاء مؤتمر ابن السعود تبدلا تاما . فقد رأى عدلى يكن أنه إذا أمكنه أن يبدل القطيعة بالتفاهم والتشاور فقد يرجع الوهابيون عما أغضب باقى المسلمين ، وإذاً فلا مانع من أن توفد الحكومة المصرية وفدا لمؤتمر مكة ليعطى النصيحة وليهدى ما استطاع فلعله ينجح هذه المرة .

انفراج ازمة الشيخ الظواهرى

كان قرار عدلى يكن باشا هذا أول خطوة فى انحلال عقدة الشيخ الأحمدى الظواهرى الأسيوطية ، فقد تبع هذا القرار البحث عن الرجل الذى يصلح لهذه المهمة الشاقة يجمع ما بين الحزم واللباقة ويقدر على النصيحة وعلى النذير ويكون له علم واسع بالفقه وبالدين يمكنه من الإفتاء فى المسائل المختلف عليها ويكون له مع ذلك شخصية قوية وغيرة دينية ووطنية تمكنه من رفع رأس مصر عاليا فى هذا المؤتمر العالمى الإسلامى الأول من نوعه .

• • •

وكان عدلى يكن باشا رئيس الوزارة الجديد يعرف الشيخ الأحمدى الظواهرى معرفة أكيدة ويعرف فيه هذه الصفات فرشحه لرئاسة الوفد .

. . .

وعندما قابل الشيخ الظواهرى الملك فؤاد ليستأذنه فى السفر ، اتفق الاثنان على ما يجب أن تكون عليه الأحوال فى مكة والمدينة من حريات ومعاملات قبل أن تعترف مصر بحكومة الحجاز الجديدة وبسلطان عبد العزيز ابن السعود عليها

وعندما صدر قرار الوزارة المصرية بقبولها تمثيل مصر فى المؤتمر الاسلامى بمكة جاء القرار مفاجأة بعد سابق رفضها ، وكان صدوره قبل عيد الأضحى بأيام قليلة ولم يكن بالسويس وقت صدوره باخرة تنقل الوفد لجدة ، فأصدر عدلى باشا أمرا باعداد باخرة الحكومة المصرية « عائدة » لتقل وفد مصر إلى الحجاز سريعا ، إذ أن المؤتمر كان قد ابتدأ فعلا

. . .

وكان وفد مصر مؤلفا من الشيخ الأحمدى الظواهرى رئيساً ومن محمد المسيرى بك مدير ادارة الحج بوزارة الداخلية المصرية والأستاذ محمد توفيق قنصل مصر فى جدة أعضاء .

. . .

تقرير الوفد لوزارة الخارجية

سنقتطف من التقرير الطويل الذى رفعه الوفد المصرى الرسمى فى مؤتمر مكة الى وزارة الخارجية المصرية ما نراه كافيا لإظهار أعمال وفد مصر فى هذا المؤتمر الإسلامى العام الأول من نوعه لنعرف منه أحوال ذلك المؤتمر وأبحاثه وهل نجح الوفد فى مهمته ، ففى الصفحة الثالثة من التقرير جاء أن الشيخ الظواهرى قال فى المؤتمر :

« نشكر الله على نعمة التوفيق إلى الاجتماع بحضراتكم فى أعز بقعة لأشرف غرض . نشكر جلالة ابن السعود على الدعوة لهذا الاجتماع والأخذ بالشورى التى هى أساس من أسس الإسلام .

. . . أن من أكبر نعمة الله على مصر أن وفقها الله من عهد بعيد لأن تقوم بخدمة هذه البلاد فلها الشرف بأن تكسو بيت الله الحرام كل عام . وقد أنشأت التكايا والمستشفيات . . . وفى كل عام ترسل الصدقات والمبرات ولعلها الدولة الوحيدة التى يوجد فى ميزانيتها الرسمية رقم خاص باسم التبرعات للحجاز وهذا غير مبرات وزارة الأوقاف المصرية . وهناك من المشاريع الصحية التى يسرنى أن أقول أن النية متجهة اليها ما يكلف آلافا من الجنيهات فى سبيل إسعاد الحجاز »

لذلك نحن نرحب بالاشتراك فى تقرير ما يعود على الحجاز بالخير سواء كان من طريق تحسين المواصلات أو الصحة أو نشر العلوم الدينيـة ، وإذا قلت العلوم الدينية فلا أعنى مجرد الفقه والحديث . بل أشمل نحو الحساب والهندسة والجغرافيا وغيرهما فان تعلمها من فروض الكفايات . .

السودان جزء من مصر

« وأنكم تعلمون أن مصر والسودان شيء واحد لايتجزأ وما السودان إلا قطعة من مصر إلا أننا رأينا فى القانون الأساسى مايشير إلى أن مصر قطر والسودان قطر آخر وهذا لا يتفق مع الحقيقة ، ولو أتيح لحضراتكم الاطلاع على ماجاء بخطبة العرش عند افتتاح البرلمان المصرى لوجدتم ما يؤيد الرأى المصرى الصحيح ومهما تنزلنا فى المسألة فلا أقل من أن نقول أنها لا تزال موضع بحث فيما يتعلق بمدى حق مصر فى سودانها .

فباسم الوفد المصرى فى هذا المؤتمر أرجو أن تصححوا هذه المسألة وإذا كان ما قصده المؤتمر بالسودان هو غير السودان المصرى كما سمعت من بعضهم فأرجو أن يبين المؤتمر ذلك . فهل توافقون على أن السودان المصرى جزء من مصر وأن ماقصدتموه بكلمة السودان غير السودان المصرى . أرجو الجواب

السكرتير — نعم أن الذى أراده المؤتمر من « السودان » هو غير السودان المصرى الذى هو جزء لايتجزأ من مصر .

الجميع — موافقون على ذلك .

الحرية المذهبية

ولما دارت المناقشة حول هذا الموضوع ألقى الشيخ الأحمدى الظواهرى كلمة ارتجالية سنقتطف منها الاجزاء الآتية لدلالتها وهى :

« . . . سأقول بصراحة وأرجو أن لا يتألم أحد . كم قال القائلون أن النجديين يكفرونكم فى كذا وكذا ... وقد جئنا لنتبين الأمور ولنتآلف ولنتصافى . .

لقد كان من أمر أبى جعفر المنصورى أنه أراد أن يحمل الناس على موطأ مالك فقال له مالك رضى الله عنه « هيهات هيهات . قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله

عليه وسلم فى الأمصار وعند كل قوم علم » فانظروا إلى مارآه الإمام مالك إذ لم تأخذه النعرة والأثرة والأنانية وطلب أن يكون الناس أحراراً فى مذاهبهم .

... لقد رأيت بعينى هنا أمراً آلم نفسى. فقد كنت بالحرم أمر خلف المقام بعد الطواف فشاهدت جماعة يلتفون حول شخص مصرى ويقولون له بعنف شديد وقسوة « أأنت قلت يارسول » . هنا خاف الشخص فى نفسه وأنكروا انكمش وذعر إلى درجة أفاضت عينى وقد جاءنى بعد ذلك ومعه كثيرون من المصريين يقولون لى « أرأيت كيف ينكرون علينا » فهدأت روع من جاءنى وقلت لهم اطمئنوا ولا تفزعوا واصبروا حتى يتبين الحق إنما الهدى هدى الله »

هذا أيها السادة بعض مما يدعونى إلى إقرار هذا الاقتراح الذى أطلب الموافقة عليه، أناشدكم الله ورسوله . وإذا قلت ورسوله فأرجو ألا يعترض علىّ معترض فان هذا اعتقادى الذى أدين لله عليه . أناشدكم الله ورسوله أن تعملوا بالتسامح وسعة الصدر وعسانا نقضى على أسباب هذه الخلافات التى أضرت بالمسلمين ضرراً بليغا .

وبعد الأخذ والرد قرر الرئيس إنهاء الجلسه قبل الوصول إلى قرار نهائى .

وفى صفحة ٦ من التقرير جاء ما يأتى :

وفى المساء انعقدت لجنة الاقتراحات وعرض فيها مشروع القرار الذى وضعه فضيلة الأستاذ الظواهرى فقررت تقديمه إلى المؤتمر وهذا نصه :

« نظراً إلى أن الحجاز الشريف مركز دينى عام لأهل القبلة جميعا يفد عليه المسلمون من كل فج على اختلاف مذاهبهم الفقهية والكلامية ليعبدوا ربهم وليقضوا مناسكهم ، يقرر المؤتمر أن يمكنوا جميعا من أن يؤدوا عباداتهم ومناسكهم وفق مذاهبهم المذكورة وألا يمنعوا إلا مما يمس كرامة أحد من الأحياء أو الأموات أو يخالف الإجماع المعتبر عند علماء أصول الفقه . ويقرر أن الحكم بأن ما يأتى به الحاج موافق للمذهب الذى ينتسب اليه أو غير موافق إنما يكون لعلماء ذلك المذهب لا لغيرهم » .

وفى صفحة ٧ من التقرير جاء أن هذا الإقتراح عرض على المؤتمر ودارت مناقشة بشأنه واتسعت جوانب الكلام من وفود الهند ومصر وسوريا فأقر المؤتمر أخيراً الاقتراح الذى قدمه الشيخ الظواهرى :

الضرائب :

ومما جاء فى التقرير أيضا فى صفحة ١٤ كلمة حضرة شوكت على فى صدد الضرائب ، ليس بوسعى الموافقة على الضرائب لأنى حضرت الحج وعانيت ما عانيت وأنى لست مستعدا لمنح هذه الحكومة شهادة حسن حال لما رأيناه من الإهمال فى أيام الحج .

. . . إنى أقول مثل ماقاله الأخ شعيب أن الحاج يريدأن يحصل على حريته فاذا لم يحصل توازن فلا يمكن الحصول على المال وقد لا يأتى إلى الحجاز حجاج ، فالحاج يتضرر من الحالة الحاضرة والحجاز يتضرر إذا لم يأت الحجاج ويجب أن لا ننسى أن الحاج لا يأتى إلى هنا إلا لغرض دينى .

وقال محمد على : « أن الحكومة لم تحصل على استحقاق الشكر فى منى عندما كان الناس يرمون الجمار وعانينا فى تلك الساعة مالم يعانه أحد »

وجاء بصفحة ١٥ : « وقال حضرة يوسف يسن المندوب النجدى »

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدى المساويا

إن هذه الاعتراضات تكررت فى كل موضع وفى كل مناسبة فأرجو أن لا نسمع شيئاً من هذا بعده وإذا كان أمر مساعدة الهنود متوقفا على ما نراه وكان إسعاد الحجاز متوقفا على مساعدة الهنود فالله يغنى الحجاز من فضله إن الله غنى عن العالمين »

ولما اشتد النزاع تكلم الشيخ الظواهري مهدئاً فجاء ضمن كلامه :

. . . إن إخواننا الهنود صادقون في قولهم إن المسلمين لا يضنون بالمال لاسعاد الحجاز إذا أيقن الناس أن هذا المال سيصرف في خير الحجاز . وأن ذلك يتوقف على مؤتمرنا هذا . فاذا انصرفنا معتقدين أن الذين يتولون أمر الحجاز لايتشددون ولا يتعرضون للناس في أمر حرية المذاهب سهل الأمر وبطل مايتقوله المتقولون ،

القبور والمآثر :

وفي الصفحة ٣٢ من التقرير تحت بند ٤١ جاء مايأتي :

في هذه الجلسة قال الأخ شوكت على « اقتراح القبور والمآثر أين هو فلينظر »

فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهري : اليوم آخر أيام المؤتمر ونريد أن ننصرف على سلام وصفاء وأرى حركة من جانب إخواننا الهنود تدل على شيء من الامتعاض كما أرى حركة تقابلها من الجانب الحكومي تدل على شيء من الشدة فأرجو ألا يكون ذلك فلينظر الاقتراح الخاص بالقبور والمآثر . فقال حضرة يوسف ياسين المندوب الحكومي « إذا كنتم لا تريدون خلافا وتودون أن ينتهي الأمر بسلام فأرجو أن لاينظر في هذا الاقتراح لأنه هو بنفسه يفتح بابا للشقاق والخلاف » .

فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهري : « إننا نريد إزالة سوء التفاهم . أما السكوت على مانحن عليه فضار ونريد أن يصل الصفاء إلى قرارت القلوب . والحق حق مشاع بين الجميع . ومن الحق ما هو مر ويجب تلطيفه . وأنتم أدرى وأبصر بعواقب إغضاب القلوب . فاطلب عرض الاقتراح وقراءته .

فتلا السكرتير الاقتراح . وهذا نصه :

أرجو أن يقرر المؤتمر ما يلي : (١) أن يعاد بناء المآثر في أقرب وقت

ممكن (٢) أن القبور التى لم تهدم ينبغى حفظها وصيانتها (٣) أن القبور التى هدمت يترك أمر إعادة بنائها إلى لجنة من علماء المذاهب السنية والشيعة فهذه اللجنة تنظر فى ذلك ويكون رأيها نهائياً . وقد شرح الاقتراح حضرة الأخ شوكت علىّ وعلى أثر ذلك وافق المؤتمر عليه بالاجماع وأن يحال على هيئة من العلماء ليروا رأيهم فيه . فقال الشيخ عبدالعزيز العتيقى المندوب الحكومى : أريد التنبيه إلى أننا لا نوافق على اتخاذ القبور أوثانا وأن الذى جرى ما مس رفاتا وإنما كان المساس بالأحجار . فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهرى « معاذ الله أن يقول أحد أن المسلمين اتخذوا القبور أوثانا ونريد أن لا يتشدد قوم منا ويتغالون فيما لا فائدة فيه » .

• • •

لقد عنينا أن نختار من التقرير المقتطفات التى تنبئ عن روحين . أولاهما الروح التى سادت وفود الإسلام من ناحية حكومة الحجاز وهى روح لا تنبىء عن الرضا كما تبين للقارىء . وثانيتهما روح حكومة الحجاز نحو رغبات الأمم الإسلامية فيما تطلبه من إطلاق الحرية المذهبية وإعادة بناء القبور التى هدمها الوهابيون الخ . وهى أيضاً روح لا تنم على الاقتناع من جانبهم ولو أنهم أرغموا على الموافقة على ماقرره المؤتمر بشأنها .

وفى التقرير إشارة لعديد كبير من المقترحات التى تقدمت بها الوفود الاسلامية . ومعظمها يدور حول إطلاق الحرية المذهبية واشمئزاز المسلمين من معاملة الوهابيين وأقلها يدور حول الاصلاحات الصحية الواجبة للحجاز . ومن ضمن هذه الاقتراحات اقتراحان هامان تقدم بأحدهما وفد مصر . وخاص بإنشاء سكة حديد بين جدة ومكة وبين ينبع والمدينة وبعد أخذ ورد كثيرين واعتراض من بعض الحجازيين وخصوصاً من

الشريف على ابن الحسين قبل الاقتراح ثم اقترحت الوفود الاسلامية أن لاتجمع أمواله من ضرائب تفرضها الحكومة على الحجاج بل من مساهمة المسلمين جميعاً فى أنحاء الأرض بواسطة التبرع أو الاشتراك كأنها شركة على أن لا يسمح لغير مسلم الاشتراك فيها . وقد اقترح الشيخ الظواهرى محافظة على حقوق الجمالة الذين كانوا ينقلون الحجاج بجمالهم أن يكون لهؤلاء النصيب الأوفر من الأسهم حتى يعود عليهم بعظيم الربح .

وأما الاقتراح الآخر فقد تقدم به وفد الحجاز يطلب أن ينظر المؤتمر فى رد عمان والعقبة إلى الحجاز فقد كانت قديما من أملاك الحجاز . وقد رفض المؤتمر النظر فى هذا الاقتراح لأنه سياسى محض وخارج عن موضوعات المؤتمر .

وهناك اقتراح ثالث اقترحه الشيخ الظواهرى ويجب اثباته لانه ينم عن روح إخلاص مصر للحجاز وهو يرجو فيه أن ترسل حكومة الحجاز بعثات لتعلم الفنون التى تحتاجها الحجاز كالطب والهندسة ونظام الإدارة والبوليس . وإذا وقع اختيارهم على مصر لتلقى ذلك فإنها ترحب بهم وتمهد السبيل للطلاب الحجازيين الذين يؤمونها لذلك .

فوافق الجميع على هذا الاقتراح وشكروا مصر .

فى ختام المؤتمر :

ولا بد أن نشير إلى ماجاء فى التقرير تحت هذا العنوان وسننقله نظراً لأهميته «حدث عقب المؤتمر أن قام أحد . الهنود يخطب فى موضوع شكر المؤتمر وطلب

التسامح والصلح عما عساه يكون قد حصل من أحد ثم تدرج إلى شكر جلالة ابن السعود والثناء عليه وقال فى أثناء ذلك أنه باعتباره حاكم للحجاز له سيادة نوعيةعلى العالم الاسلامى أجمع . فنهض فضيلة الأستاذ الشيخ الطواهرى مقاطعا له وقال له « أيها الأخ ، لا جلالةابن السعود يقرك على هذا ولا نحن نقرك » وقام الأعضاء جميعا ولم يتم هذا الخطيب كلامه . وقد أعلن حضرات الإخوان الهنود أنهم براء مما قاله هذا الخطيب وأنه لم يعلمهم بما يقول .

زيارة المقابر والمآثر

وتحت هذا العنوان أيضاً جاء فى التقرير ماننقله هنا لغرابته .

« رأينا أن لا نبرح مكة قبل أن نزور المقابر والمآثر لنشاهد ما صنعه فيها النجديون ورافقنا فى ذلك إخواننا الهنود فلما زرناها رأينا ما هاج أحزاننا وأسال دموعنا وهو يتلخص فيما يأتى :

أولا — أن محل مولد النبى صلى الله عليه وسلم قد هدم وأزيل كل أثرفيه وصار أرضاً بلقعا ورأينا فيه بأعيننا الكلاب ترتع وتبول على تلك الأرض التى شرفها الله بان كانت أول أرض مسها جسم النبى صلى الله عليه وسلم .

ثانيا — رأينا أن الألواح الحجرية الأثريه المكتوبة بالخط الكوفى القديم التى وضعت على القبور ليعرف بها أصحابها قد أزيلت من مواطنهاوكسرت تكسيراً

ثالثاً — رأينا أن البناء الذى كان على قبر السيدة خديجة أم المؤمنين قد أزيل كما أزيل غيره وهدمت القباب ولم تبق أى علامة تفيد أن هذا قبر السيدة خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها ولا يبعد على حسب ما تعود الناس هناك أن لا يمضى زمن حتى يجهل هذا القبر تماما وينبش ليدفن فيه أى إنسان وفق الحالة الجارية هناك

وليمة جلالة ابن السعود

وتحت هذا العنوان جاءت كلمة يحسن بنا أيضاً نقلها لما لها من دلالة :

« وفى المساء أقام جلالة ابن السعود للمؤتمرين وليمة فى دار المؤتمر حضرها بنفسه مع حاشيته . وبعد تناول الطعام وبعد أن قام أحد أعضاء المؤتمر السوريين يثنى عليه ويشكره بدأ فضيلة الشيخ الظواهرى فى الحديث مع جلالته فقال :

« إنا نشكر جلالتكم على كرمكم العظيم الذى تجلى فى هذه الوليمة والذى تجلى من قبل فى إضافتكم لحضرات المؤتمرين مدة إقامتهم بمكة المكرمة . ولكننا نرجو أن تضموا إلى هذا الكرم كرما آخر هو أهم ما تصبو اليه نفوسنا وترتاح اليه ضمائرنا بل هو حاجتنا الوحيدة لدى جلالتكم . ذلك أننا اجتمعنا هنا بناء على دعوة جلالتكم وقررنا قرارات هى لا قيمة لها إذا لم تقرن بالتنفيذ ، وتنفيذها مقرون بجلالتكم . إننا نسافر ونتركها وديعة لديكم فأرجوا أن تؤكدوا لنا أنها ستكون موضع التنفيذ حتى ترجع إلى شعوبنا نخبرهم بذلك لتستريح ضمائرهم القلقة المضطربة . واسمحوا لى أن أتكلم فى شىء آخر مهم . ذلك أننا زرنا اليوم المآثر والمقابر فرأينا ما فتت أكبادنا وأسال دموعنا وما لا يقره الدين ولا الإنسانية . فقد رأينا الكلاب ترتع وتبول على أرض مسها جسم النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن صارت بلقعا وميدانا من ميادين مكة التى يكثر فيها الكلاب . وإنى أقترح عليكم اقتراحا أرجو أن يرضى المسلمين ولا يحرجكم .

« قد صار هذا المكان فضاء فاجعلوه مسجدا وامنعوا منه كل ما يمنع من المساجد . وفى ظنى أنه كان من قبل مسجداً . فانتهاك حرمته الآن انتهاك لحرمة مسجد . ومهما كان الأمر فلا يمكن أن يوجه بحال أى اعتراض من أى أحد على جعله مسجداً

« إن من كان قبلكم من الفاتحين الاسلاميين كانوا يحولون معابد غير الله إلى مساجد . ومهما قلتم فى شأن هذا الأثر من قبل فلن يبلغ هذه المرتبة »

وهنا استعجلته حاشيته وحثته على القيام فقام وأقبل علينا الوفود من كل جانب يثنون ويشكرون ويؤيدون ما كان .

وثيقتان هامتان

وبين الأوراق التي أمامنا ورقتان لابد من نقلهما لأنهما فوق أنهما وثيقتان تاريخيتان فانهما تحملان الروح التي سيطرت على المؤتمر أثناء انعقاده وترسلان ضوءا على ما كان فى قلوب أهل الحجاز نحو باقى العالم الاسلامى وما كان فى قلوب باقى العالم الاسلامى نحوهم .

والوثيقة الأولى خطاب من الملك عبد العزيز السعود إلى المؤتمر بعد أن خطا شوطا بعيداً فى الأبحاث وهذا نصه :

خطاب ابن السعود للمؤتمر وسياسة الحجاز

« لا أريد أن أتدخل فى أعمالكم ولا أقيد حرية المؤتمر فى البحث كما وعدت بذلك فى خطاب الافتتاح ولكنى أريد أن ألفت نظركم الكريم إلى بعض الأمور بصفتى زعيما من زعماء الإسلام الذين ألقيت اليهم مقاليد أمور هذه البلاد . أن الدعوة التي وجهتها إلى ملوك المسلمين وأمرائهم وشعوبهم والتى عليها أوفدت الحكومات والشعوب ممثليها تنحصر فى إسعاد هذه البلاد وإنهاضها من كبوتها وجعلها فى المستوى اللائق بكرامة المسلمين دينياً وعلمياً واقتصادياً وأدبياً . ولقد كنت أنتظر من حضراتكم كما ينتظر إخوانكم المسلمون فى كل مكان أن تخطوا خطوات واسعة فى هذا السبيل ولكن يظهر أننا نحاول القيام بكل شىء فى أول مؤتمر إسلامى وأخشى أن حرصنا على القيام بكل شىء يجعلنا نفقد كل شىء . وأفضل شىء التدرج فى السير فرب عجلة وهبت ريثاً .

« إنى وإن لم أحضر مجلسكم واقف على مباحثكم بالتفصيل فانى على اتصال دائم روحى بكم . ويهمنا جداً أن تنجحوا حتى تبرهنوا للعالم أن المسلمين أهل للحياة وأنهم يجب أن يأخذوا قسطهم من الحياة فى هذا الوجود وأن دينهم لا يحول دون رقيهم

وأنهم وإن اختلفوا فى الآراء والأفكار فهم أمام المصلحة العامة كتلة واحدة لاتنفذ اليها الأغراض والأهواء.

أيها الأخوان :

إنى لا أريد علواً فى الأرض ولا فساداً ولكن أريد الرجوع بالمسلمين إلى عهدهم الأول عهد السعادة والقوة. عهد الصحابة والتابعين ومن تبعهم باحسان . لاشىء يجمع القلوب ويوحدها سوى جعل أهدافنا تبعا لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولا بقعة فى الأرض تصلح لهذا الغرض سوى هذه البقعة الطاهرة التى منها بزغ شمس الأسلام . ولذا فانى أرى أن تكون الكلمة العليا والرأى النافذ لجميع العلماء المحققين الذين لا تأخذهم فى الحق لومة لائم وأن جميع البلدان الإسلامية مملوءة بالعلماء أولوا البصيرة والخبرة فلترسل كل أمة منهم جماعة ليقوموا بالوعظ والارشاد وتقرير ما يجب تقريره فى هذه البلاد .

كلنا يعلم أن هذه البلاد ينقصها شىء عظيم من الإصلاح دنيا ودينا فشاركونا فى ذلك نشكركم ويشتد ساعدنا بكم . أما تركتنا نسير وحدنا والوقوف موقف الناقد العازل فذلك لا يليق بالاخوة الاسلامية ،

أيها الاخوان :

إنا لا نكره أحداً على اعتناق مذهب معين أو السير فى طريق معين فى الدين فذلك موكول أمره لعلماء الدين وحملة الشريعة . ولكنى لا أقبل بحال من الأحوال التظاهر بالبدع والخرافات التى لا يعتبرها الشرع وتأباها الفطرة السليمة . لايسأل أحد عن مذهبه أو عقيدته ، ولكن لايصح أن يتظاهر أحد بما يخالف إجماع المسلمين أو يثير فتنة عمياء بين المسلمين ، وخير لنا أن ننظر إلى صالح المسلمين ونترك هذه الأمور الجزئية للعلماء فهم أحرص منا على ذلك .

أيها الأخوان :

أرجو أن لا تضيع الفرصة الباقية قبل أن تستفيد البلاد المقدسة منكم حتى يجىء

الحج القادم ويشعر المسلمون الوافدون أنكم قمتم بواجبكم نحو هذه البلاد
وبهذه المناسبة أقدم لكم خطتنا السياسية لهذه البلاد لترشدونا إن أخطأنا وتؤيدونا إن أصبنا (١) إننا لا نقبل أى تدخل أجنبى فى هذه البلاد الطاهرة أياً كان نوعه (٢) إننا لا نقبل امتيازات لأحد دون أحد بل جميع الوافدين لهذه البلاد يجب أن يخضعوا للشريعة الاسلامية (٣) أن البلاد الحجازية يجب أن يوضع لها نظام حيادى خاص، لا تحارب ولا تحارب، ويجب أن يضمن هذا الحياد جميع الحكومات الاسلامية المستقلة (٤) النظر فى مسائل الصدقات والمبرات التى ترد من سائر الأقطار الاسلامية ووجوب صرفها وانتفاع البلاد المقدسة منها
هذا ما أحببت تقديمه اليكم والله يتولانا وإياكم برعايته ويوفقنا جميعاً لما فيه خير الاسلام والمسلمين.

• • •

رد الشيخ الظواهرى على خطاب الملك

خطاب ابن السعود هذا خطاب جامع وهو فى أوله خلاب جذاب يعترف بضعف الحجاز العلمى والعمرانى ولكنه فى آخره برنامج سياسى حافل يحمل بين طياته كثيرا من التأويلات، وعندما تدخل التاويلات فى برنامج أو مشروع تكون أول درجات الخصام والنزاع.

ولما كان وفد مصر حريصا على أن يقضى على كل أسباب التنازع والتخاصم فقد عمد الشيخ الظواهرى إلى إظهار وجوه التأويل فى كتاب الملك وطلب أن يكون الرد عليها صريحا حرصاً على الاتحاد والاتفاق وابتعادا عن التقاطع والشقاق وفيما يلى نص المذكرة التى كتبها فى ذلك لتقديمها للمؤتمر.

نص مذكرة الشيخ الظواهرى

قد عرض جلالته بأن المؤتمر وقف من حكومة جلالته موقف الناقد العازل . وعقيدتنا أن جميع أعضاء المؤتمر ما كانوا يقصدون إلا إسعاد الحجاز وأن قلوبهم كانت ممتلئة بالاخلاص .

ولقد أعرب جلالته عن الرغبة فى ترك المسائل الدينية للعلماء . وظاهر أن ذلك لا يمكن أن يكون لعلماء مذهب واحد ولا لعلماء المذاهب على أن يجتمعوا من سائر الأقطار بمكة للتناظر والمجادلة وإيقاظ التعصب المذهبى . إنما الممكن أن يكون ذلك لعلماء كل المذاهب على أن يرشد كل فريق أتباع مذهبه إلى حكم الله فى ذلك المذهب وإرشاد الحكومة الحجازية إلى ما هو من مواضع الوفاق وما هو من مواضع الخلاف . وهذا هو ما قرره المؤتمر فى هذا الشأن قبل أن يصل إليه كتاب جلالته

ولقد قال أنه لا يقبل بحال من الأحوال التظاهر بالبدع والخرافات التى لا يعتبرها الشرع وتأباها الفطر السليمه ، وهذا قول حق إذا كان المراد به ما يقرره جميع علماء المذاهب الإسلامية أنه من البدع والخرافات . أما ما يقول فريق من العلماء إنه منها ويقول فريق آخر أنه ليس منها فلا تمكن الموافقة على أنه مدلول هذه الفقرة .

وقد قال جلالته أنه لا يسأل أحدا عن مذهبه ولكن لا يصح أن يتظاهر أحد بما يخالف إجماع المسلمين أو يثير فتنة عمياء وهذه الكلمة الأخيرة (أو يثير فتنة عمياء) واسعة النطاق غير محددة فقد يفهم قوم أن من التظاهر بما يثير فتنة عمياء التظاهر بمنع الناس من أمور جائزة فى مذاهبهم وقد يفهم آخرون أن من ذلك ، التظاهر بفعل ما تبيحه المذاهب متى كان ممنوعا فى مذهب آخر ولا شك أن فى تطبيق هذا المبدأ خطرا كبيراً قد ندرك مغزاه من الحادثة الآتية :

سأل سائل أمامنا الشيخ ابن بليهد كبير العلماء النجديين وقاضى القضاة عن سبب

منع شرب الدخان فقال « نحن لا نمنعه لأنه حرام ولا لأنه حلال فنحن نعلم أن فيه خلافاً بين العلماء وإنما نمنعه لأن النجديين إذا رأو من يشربه ذبحوه .

فهل هذا هو الذى يعنيه جلالة ابن السعود بهذه الفقرة . وهل يريد النجديون أن يحكموا البدو فى كل من يفد على الحجاز بمثل هذه العلة . وهل مثل هذا التصريح فى مصلحة النجديين وفى مصلحة الحجاز نفسه ، وهل مع هذا يمكن أن يأمن الناس فى حرم الله حيث يأمن الحيوان والنبات ويكون الحاج فى خطر الذبح إن خالف مشيئة البدو ولو فى شرب سيجارة . ومن هم الأحق بالمقاومة والردع ، أولئك الذين يذبحون شارب الدخان أم أولئك الذين يفعلون ما تبيحه مذاهبهم الإسلامية مما لا يضر أى إنسان .

وقال جلالته : وخير لنا أن ننظر إلى مصالح المسلمين ونترك هذه الأمور الجزئية للعلماء . وقد كنا نود أن يراعى هذا المبدأ من أول الأمر فلا تهدم المآثر وغيرها حتى يرى علماء المذاهب الإسلامية رأيهم فيها .

ولقد بين جلالته خطته السياسية وطلب الإرشاد إن كان ثمة خطأ وذلك أمر يشكر عليه كل الشكر ولو أتيح لنا أن نفحص هذه الخطة ونبين نتيجة الفحص لبيناها كالآتى :

قال فى البند الأول — أننا لا نقبل أى تدخل أجنبي فى هذه البلاد الطاهرة أياً كان نوعه — وكلمة الأجنبى هذه مجملة فاذا كان المراد بها من لا يدين الإسلام ، فذلك ما يؤيده فيه كل العالم الاسلامى . إلا أن تطبيق ذلك مع الجمع بين سلطنة نجد ومملكة الحجاز يحتاج إلى دراسة المعاهدات التى عقدتها نجد مع الدول الأجنبية خشية أن يكون فيها ما يحمل إقرار الجمع إقراراً بوجه من وجوه التدخل الذى نهى عنه فى هذا البند . فمثلا إذا فرض أن لدولة أجنبية حق التدخل فى تعيين سلطان نجد من بين آل السعود كان معنى ذلك أن لهذه الدولة حق التدخل فى تعيين ملك الحجاز ما دام سلطان نجد هو ملك الحجاز .

وإذا كان المراد بالأجنبي من ليس من أهل الحجاز وإن كان مسلماً فلا ندرى كيف يمكن إقرار ذلك والحجاز لجميع المسلمين . ولا ندرى كيف ساغ حينئذ تدخل نجد فى الحجاز باسم الدين . وقد قال فى البند الثانى أننا لانقبل امتيازاً لأحد دون أحد بل جميع الوافدين لهذه البلاد يجب أن يخضعوا للشريعة الاسلامية

فاذا كان معنى هذا منع ما يسمى فى العرف السياسى بالامتيازات الأجنبية فذلك ما نوافقه فيه ولكننا فى الوقت نفسة نتساءل عما يعنيه بالشريعة الاسلامية التى يجب أن يخضع لها كل من يدخل الحجاز فاذا كان المراد هو الشريعة فى مذهب النجديين فهناك الخطر الشديد على قاصدى الحجاز وقاطنيه فأن مما تجيزه المذاهب الإسلامية ما يعده النجديون شركا أو دون الشرك بقليل ومعنى هذا أن يكون عمل المسلم بمذهبه مما يعرض لعقوبة الاعدام أو الضرب أو غير ذلك من وجوه التعذير الشرعى . أما إذا كان المراد الخضوع للشريعة بأوسع معانيها فذلك ما نؤيده فيه كل التأييد ولكن ذلك يقتضى . (أولا) : سن قانون شرعى يوافق عليه المسلمون على اختلاف مذاهبهم . (ثانياً) : إقامة قضاة يثق بهم العالم الاسلامى وإلا لم يكن هناك أى ضمان للارواح والأموال خصوصاً بعد ماشاع أن النجديين استحلوا دماء أهل الطائف وأموالهم من أجل مذاهبهم فى بعض الأمور الدينية .

وقال فى البند الثالث : أن بلاد الحجاز يجب أن يوضع لها نظام حيادى خاص لا تحارب ولا تحارب ، ويجب أن يضمن هذا الحياد جميع الحكومات الإسلامية المستقلة .

وهذا الاقتراح إنما يفهم إذا كان على وجه يشمل مسألة الحجاز كلها . يستوى فى ذلك الحاكم وطريقة الحكم فهو على هذا التقرير يمكن قبوله على الطريقة الآتية :

أولا — أن يكون انتخاب الحاكم بواسطة الحكومات الإسلامية المستقلة إلى مدة معينة .

ثانياً — أن يدخل فى هذا الضمان كل الحكومات المجاورة للحجاز .

ثالثاً — إذا وقع خلاف بين الحجاز وأحد مجاوريه كان حله بواسطة الحكومات الضامنة

رابعاً — لا ينتخب لحكم الحجاز أحد من آل الأمارة أو الملك فى الحكومات المجاورة حتى لا توجد سبيل إلى المطامع .

وهناك طريقة أخرى وهى أن ينعقد مؤتمر من الحكومات الاسلامية المستقلة فيضع نظاماً وافياً لطريقة الحكم ثم ينتدب هذا المؤتمر واحدة من هذه الدول لتنفيذه ، على أن تكون مسئولة أمام هذا المؤتمر تقدم تقريرها اليه فى كل عام وعلى أن يراعى فى وضع النظام رغبات الشعوب الاسلامية وأن يكون الانتداب إلى مدة معينة ، ولا مانع من تحديده لنفس تلك الدولة ، ولا مانع من أن تكون هذه الدولة نجد إذا رأى المؤتمر ذلك .

وهذا هو الذى ينبغى أن يكون أساس المؤتمر الحجازى السنوى .

لقد تبين فى المؤتمر الأول الذى انعقد هذا العام رغبات الشعوب ، فلنعقد المؤتمر الثانى من مندوبى الحكومات الاسلامية لتنفيذ رغبات الشعوب ووضعها فى القالب الدولى الحكومى .

أما إذا كانت مسألة الحاكم لا دخل للدول الضامنة فيها وأن معنى هذا البند أن عليهم أن يعترفوا بحكومة جلالة ابن السعود فى الحجاز وأن يضمنوا له هذا الملك فتلك مسألة تحتاج إلى إمعان النظر قبل إقرار هذا الاقتراح .

وقد جعل جلالته الركن الرابع من خطته السياسية النظر فى أمر الصدقات والمبرات التى ترد من سائر الأقطار الاسلامية ووجوه صرفها وانتفاع البلاد المقدسة منها

وأول ما يستوقف النظر جعل هذه المسألة الجزئية ركناً من أركان الخطة السياسية على أن الصدقات والمبرات التى يرغب صاحبها فى توزيعها على وجه خاص بنفسه أو بنائبه لا سبيل إلى إقرار تدخل الحكومة فيها بل أمرها موكول إلى محض إرادة المتصدق . لذلك لم نفهم معنى لذكر هذا البند كركن من الخطة السياسية بل نرى أن ذكره قد يغل بعض أيدى المتصدقين الذين لا يريدون أن يتحكم أحد فى صدقاتهم ،

الملك يسحب خطابه

ومذكرة الشيخ الظواهرى هذه هى أيضاً مذكرة جامعة بلغت فى جامعيتها خطاب الملك ابن السعود التى هى رد عليه . فقد فند الشيخ الظواهرى فيها جميع وجوه الاحتمالات وأبدى رأيه فيها بل وتعرض أيضا لنظام الحكم فى الحجاز وعدم أحقية ابن السعود فيه إذا كان يريد أن يأخذ نفسه أيضاً بما يطلبه من غيره .

وقد شاع أمر هذه المذكرة فى المؤتمر بين الوفود المختلفة قبل عرضها رسميا وأقروها ووافقوا جميعا على ما جاء فيها إلا وفد النجديين كان ساخطا وناقما عليها . فهى فى نظرهم مذكرة جريئة من شأنها لو أقرها المؤتمر أن تقوض السياسة التى ارتآها وأعلنها عبد العزيز ليحكم الحجاز بمقتضاها . وأنه وأن كان حقا أن عبد العزيز فى خطابه للمؤتمر قد طلب من المسلمين أن يرشدوه فى شأن هذه السياسة ويبينوا له أوجه الخطأ منها إلا أن أحدا من حاشية الملك أو من وفد نجد لم يكن يتوقع ارشادا شاملا من هذا النوع أو تبيانا للخطأ بمثل هذا التفصيل ، فهو فى نظرهم إرشاد معطل لمصالحهم هادم لآمالهم . فعقدوا النية فيما بينهم على منع المؤتمر من نظر مذكرة الشيخ الظواهرى هذه . ورأوا أن أفضل طريق لذلك أن يتقدموا للشيخ الظواهرى نفسه بالرجاء أن لا يتقدم بها . ثم وسطوا عنده الشيخ رشيد رضا فانضم إليهم فى الرجاء . ولكن الشيخ الظواهرى اقترح عليهم اقتراحا آخر هو أن يسحب الملك خطابه . وعندئذ لا يكون هناك مجال للرد عليه فحصل ذلك فعلا فسحب الملك خطابه من المؤتمر .

كلمة انصاف لابن السعود

هذه اذا هى قصة المؤتمر كما رواها الشيخ الظواهرى فى تقريره عنها وأنا أرى أن ابن السعود هذا أو ابن الصحراء كما أريد أن أسميه رجل فذ عجيب. فهو لم يتعلم فى السربون أو أكسفورد كما تعلم كثيرون من الملوك وهو لم يحضر جلسات الأزهر كما فعل كثير من رجالات الشرق وكل تعليمه من النوع الذاتى الذى لا يزيد عن مجرد القراءة والكتابة وشيء من القرآن والحديث. ولكن بالرغم من كل ذلك فهو حسن التصرف واسع الحيلة قادر على الملمات وهو محيط بكثير من النظم الدبلوماسية أو هو على الأقل مستعد للاحاطة بها، ولكن فى تؤدة وأناة. إن ذكاءه وقاد ونفسيته قوية وله ذهن حاضر وملكة الفهم عنده سريعة. ولا بد أن تكون هذه الصفات مجتمعة هى التى عوّضت له مافاته من تعليم الجامعات. ترى هل ترك نقاش هذا الشيخ الظواهرى العالم المصرى أثرا فى نفسه، وهل حقيقة أن الوهابيين متغالون كما يقول هذا الشيخ وإنهم يضيعون أوقاتهم وأوقات المسلمين فى مسائل ليست فى بال أحد من العالم الآن وأن الوثنية التى يخشونها قد انقضى عهدها ولا يمكن أن يكون ارتفاع شاهد فوق قبر أو قيام قبة فوق مسجد لتعيد لها ذكراها التى ماتت واندثرت وذهبت مع القرون؟

وهل صحيح ما يقوله هذا الشيخ أن ما أخر المسلمين وعاق تقدم الشرقيين إلا الخلاف بينهم على الجزئيات يحلونها محل الكليات والخزعبلات محل المهمات والأمور الشخصية مكان الأمور القومية العامة؟. وهل حقيقة أن شارب الدخان ليس بكافر وأن المتوسل برسول الله لم يخرج عن الإسلام؟

وهل من مصلحة الحجاز حقيقة أن تدخل فيه مشروعات العمران الحديثة من سكك الحديد والتليفونات والتلغرافات والراديو وكل ما استجد من مخترعات واكتشافات ؟!

لقد تدبر عبد العزيز كل هذا بعد أن انصرفت وفود الحجاج من مكة وانفرط عقد المؤتمر الإسلامى الذى صاح فيه هذا الشيخ المصرى بما صاح .

وعلينا أن ننظر الآن فى نتيجة هذا التقرير . فلعله يكون قد أسفر عن نتيجة حاسمة لخير العرب ولخير الحجاز .

لقد استجاب ذكاء عبد العزيز الفطرى لنداء العقل ولقد أشعرته روحه القويه أن هؤلاء المسلمين سكان مصر والعراق والهند وسوريا وفلسطين والقاطنين فى تركيا وروسيا ويوجوسلافيا وباقى الأمم التى يدين بعض أهلها أو كلهم بالإسلام — أن هؤلاء جميعا لا بد أن يكون إسلامهم صحيحاً ولا بد أن قباب مساجدهم الفخمة ومآذنهم الشامخة وفخامة البناء فى قبورهم لم تؤثر فى هذا الإسلام ولم تقوض من أركانه عندهم بل هى على العكس تزيد فى بهائه ورونقه وتشعر بعظمته وقوته . ثم لا بد أن تكون هذه المخترعات الأوروبية الحديثة من نور الكهرباء وآلة التليفون والراديو والطائرات والسكة الحديد والأتومبيل وما شابه كل ذلك من المستحدثات ليس من عمل الشيطان بل من عمل الله أوحى به لعبده ابن آدم فعلمه إياه كما علم أباه آدم الأسماء كلها .

وعلينا الآن أن نعرف حال الحجاز بعد عشر سنين من هذا المؤتمر .

بعد المؤتمر بعشر سنوات

وبعد ذلك بعشر سنوات تقريباً أى فى سنة ١٩٣٧ م عاد الشيخ الظواهرى للحجاز حاجا وهناك رأى أشياء أخرى غير التى رآها عند انعقاد المؤتمر. لقد تغيرت أفكار الوهابيين إلى حد بعيد ، فشرب الدخان صار الآن مباحاً وآلات الراديو تسمع فى كل مكان والتليفون قد أدخل فى قصر ابن السعود وباقى دواوين حكومته بل أن الشيخ الظواهرى وهو شيخ الإسلام المصرى السابق فى ذلك الوقت كان أول مسلم يطير من مكة إلى المدينة فى طائرة وقد أراد طلعت حرب باشا الذى صحبه فى هذه الرحلة المحبوبة الجميلة بصفته رئيس شركة الطيران فى مصر أن يشعر العالم الإسلامى أجمع وأهل نجد والحجاز على وجه أخص أن الطيران كوسيلة من وسائل الانتقال فى الحج أمر جائز بل هو مستحسن .

وإذاً فقد رجعت الآن للحجاز حريته المذهبية وصفاؤه الدينى الذى رغبه الشيخ الظواهرى . وإذاً فقد اطمأنت نفوس المسلمين فى مناسكهم وعباداتهم يؤدونها وفق مذاهبهم وانقشعت سحابة التغالى والتحيز والقسوة التى منعت وفود الإسلام عن الحج بعضاً من الزمن . بل لقد استجد فى الحجاز أمر جديد عظيم لم يكن فيها من قبل هو الاطمئنان الكلى على النفس والمال . فليس فى بلاد العالم كلها الآن أمن مثل أمن الحجاز .

رأى ثروت باشا وعدلى باشا فى الازهريين

كان على وفد مصر بعد عودته من مهمته فى المؤتمر أن يقدم تقريره لوزير الخارجية المصرية لأن مهمة هذا الوفد كانت مهمة رسمية فى دولة أجنبية. وعندما انتهى عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية وقتئذ من قراءة التقرير استدعى اليه الشيخ الظواهرى رئيس الوفد وقال له عبارة مأثورة هى شهادة للازهريين وفخار لهم قال، « إنى لم أكن أعرف من قبل أن الأزهر يخرج سفراء سياسة كما يخرج علماء دين ولكنى علمت الآن أن الأزهر قادر على كل شىء »

وعندما قابل الشيخ الظواهرى عدلى يكن باشا رئيس الوزراء قال هو الآخر عبارة هى الأخرى انتصار للأزهريين أيضاً ولكن فى قالب فكه طريف إذ قال « لم أكن أعرف أن فى مقدور عمامة أن تأتى بعمل عظيم مثل هذا »

مقابلة الشيخ الظواهرى للملك فؤاد بعد المؤتمر

قال الشيخ الظواهرى فى ذلك مامعناه :

« وعلى أثر عودتى من مكة بعد انتهاء المؤتمر كان علىّ أن أقابل جلالة الملك فؤاد لأقدم له تقريرى عن هذه المهمة ولأعرض عليه تفاصيل النقط الهامة فى أعمال المؤتمر فقابلته بالاسكندرية فسر من أعمال الوفد المصرى سروراً كبيراً وخصوصاً من مسألة التنبيه إلى أن السودان ومصر قطر واحد لايتجزأ

خلو وظيفة شيخ الازهر بوفاة الشيخ أبى الفضل

الملك يرشح الشيخ الظواهرى وجورج اللويد يرشح الشيخ المراغى

وفى صيف سنة ١٩٢٧ توفى إلى رحمة الله الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر فخلت بوفاته مشيخة الازهر الجليلة ، فتطلعت نفوس الناس إلى أن جلالة الملك سيختار الشيخ الاحمدى الظواهرى حتما لها كما قدمنا. ولكن فى هذا الوقت تدخل اللورد جورج اللويد المندوب البريطانى فى الامر ورشح من جانبه الشيخ المراغى فبقيت الوظيفة خالية من جراء ذلك نحو العشرة شهور ثم عين الشيخ المراغى فيها . ويذكر القارىء أننا فصلنا هذا من قبل صفحة (٥٧) فيحسن به مراجعته .

محمد محمود باشا والشيخ الظواهرى

لقد كان محمد محمود باشا صديقا كبيراً للشيخ المراغى وللورد جورج اللويد أيضا. ولقد لعب دوراً إيجابيا فى تعيين الشيخ المراغى شيخا للأزهر كما أسلفنا . وبتعيين الشيخ المراغى شيخا للازهر بقى المرشح الآخر للمشيخة وهو الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخا لمعهد اسيوط وهى الوظيفة التى لم يكن مرتاحا اليها .فأرادت السراى إعادته لطنطا إنصافاً له وخاطبت فى ذلك النحاس باشا رئيس الوزارة وقتئذ . ولكن وزارة النحاس باشا استقالت قبل أن يتم النقل فتم فى عهد وزارة محمد محمود باشا التى خلفتها . وفى ذلك يقول الشيخ الظواهرى ما معناه :

« كنت فى القاهرة فى أحد أيام الصيف وبينما أنا فى الطريق راكباً عربتى إذ نادانى المرحوم سالم باشا محمد مدير أسيوط وقال : أنى قادم من منزل محمد محمود باشا رئيس الوزراء وقد كلفنى أن أخبرك لمقابلته فما دمت موجوداً بالقاهرة فزره » فذهبت لمحمد محمود باشا وبعد التحية قال : نريد أن نعيدك إلى طنطا كما كنت وهذا أقل مايمكن بالنسبة اليك وقد كنت مرشحا لمشيخة الأزهر » فشكرته وسررت لهذا الخبر لأن جو أسيوط كان حاراً جافاً وكان لايوافقنى » .

تسرع

من الأمثال الإنجليزية الشائعة مثل يمكننا أن نترجمه كما يأتى : « من الخطأ أن تعد الكتاكيت قبل أن يفقس البيض » وقد انطبق هذا المثل على حالة الأزهر فى ذلك الوقت فقد كان الشيخ المراغى مقدما على إصلاح الأزهر ولكن اللجنة التى شكلها لذلك لم تكن قد انتهت من إعداده وينتظرها بعدُ وقت طويل ، ومع ذلك فقد أرسل الشيخ المراغى رسولا للشيخ الظواهرى يفاوضه فى الوظيفة الجديدة التى سيشغلها الشيخ الظواهرى فى النظام الجديد المنتظر وفى هذا يقول الشيخ الظواهرى ما معناه :

« لما عدت لطنطا أرسل لى الشيخ المراغى رسولا صديقاً لى وله هو الشيخ على سرور الزنكلونى يعرض علىّ وظيفة أخرى جديدة غير وظيفة شيخ الجامع الأحمدى التى كنت أشغلها وهى وظيفة مفتش المرشدين . وأخبرنى الشيخ الزنكلونى أن الشيخ المراغى يعرف علاقتى بالسراى وبالتقارير التى أرفعها اليها وهو لذلك يريد أن أكون بعيداً عن الأزهر فاختار لى هذه الوظيفة ،

فتأثرت جدا من كلام الشيخ الزنكلونى وخصوصاً وأن هذه الوظيفة صغيرة جدا بالنسبة لى واعتزمت الاستقالة وسافرت لمصر وقابلت توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وقتئذ وقدمت له استقالتى ليرفعها لجلالة الملك ولكن رئيس الديوان استمهلنى ودخل على جلالة الملك وعاد يقول لى : « إن جلالة الملك يريد منك أن تصبر » .

« وقد أراد الله أن تتغير الظروف بعد ذلك فاستقال اللورد جورج اللويد المندوب السامى البريطانى ثم استقال الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر وكذلك استقال محمد محمود باشا من رئاسة الوزارة فاختارنى جلالة الملك بعد ذلك لمشيخة الأزهر وبذلك لم أعين مفتشاً للمرشدين وهى الوظيفة الصغيرة جدا بالنسبة لى » .

• • •

لقد ذكرنا هذا بحادثة الشيخ محمد حسنين مخلوف مع الشيخ الاحمدى فى سنة ١٩١١ عند ما كان الشيخ حسنين شيخاً لمعهد طنطا وكان الشيخ الأحمدى المدرس الأول فيه فأراد وضعه فى الدرجة الثانية المالية بالرغم من أن درجته الرسمية العلمية هى الأولى وذلك لكى يمنعه من الوصول للوظائف الكبرى فأراد الله كما أراد هذه المرة أن تتغير الظروف فجأة وينتقل الشيخ حسنين من طنطا قبل أن ينفذ رغبته فى تنزيل الشيخ الاحمدى بل أراد الله أن يرقى الشيخ الاحمدى لوظيفة شيخ المعهد الأحمدى بدل الشيخ حسنين فصار الأمر فى تقرير هذه الدرجات للشيخ الظواهرى .

الشيخ الظواهرى يُصلح الأزهر

وينشىء الجامعة الازهرية الحديثة

للشيخ الأحمدى الظواهرى فى إصلاح الأزهر قصة ترجع إلى سنة ١٩٠١ ميلادية عندما كان لا يزال طالبا بالأزهر متبرما بنظام التعليم وقتئذ ومنتقدا لكبار علمائه فصاح بضرورة الإصلاح فى كتاب ألفه بعد تخرجه وسماه « العلم والعلماء » وكانت له من أجله حوادث مع كبار العلماء ومع الخديوى عباس الثانى فى ابتداء القرن العشرين كما أشرنا اليه من قبل.

دائرة المعارف الاسلامية وكتاب العلم والعلماء

لقد كان هذا الكتاب فذا ، ولقد جذب أنظار المستشرقين الأوروبيين الذين ألفوا دائرة المعارف الاسلامية فكتبوا عنه فى هذه الدائرة عند الحديث عن المراجع قالوا :

« كتاب العلم والعلماء ونظام التعليم (طنطا ١٩٠٤) لمحمد بن إبراهيم الأحمدى الظواهرى وهو الجزء الأول من كتاب اسمه التعاليم الإسلامية . والكتاب من تسع فصول ويبحث فى العلماء والمدارس الدينية والعلوم وطرق التعليم وتعليم الأمة والتعليم الاولى والتربية والإصلاحات الضرورية والرقابة الدينية . وأن روح الاخلاص والصفاء التى تظهر فى هذا الكتاب لتعد نادرة حتى بيننا نحن المسيحيين فما بالك بوجودها فى الإسلام الذى دب فيه الجمود . ومن العجيب جدا فى هذا الكتاب الجمع بين وجهة النظر الاسلامية والاحساس بفائدة ما يأتى من مصادر أخرى فالمؤلف يرى

أنه يجب أن يأخذ المسلمون ليس عن أوروبا فحسب بل عن الصين واليابان أيضا . ويرى أن من بين المواد التى ينبغى دراستها الدعوة للإسلام . ويرغب المؤلف فى عقد مؤتمرات إسلامية سنوية لبناء فكرة الجامعة الاسلامية ثم يعين وسائل الثقافة التى تتطلبها لجان من العلماء وإخراج دائرة معارف ونشر التعليم الجامعى بين أفراد الامة . كما قال أنه يجب تطهير الاسلام من الخزعبلات والعوائق التى تبهظه .

ويحذر المؤلف قراءه من الفلسفة الخيالية . والكتاب على كل الاحوال برهان ساطع على عقيدة الكاتب الراسخة وإيمانه بالمثل العليا » .

وعندما ألف محمد الاحمدى الظواهرى هذا الكتاب كان لم يبلغ بعد الحادية والعشرين من عمره فكان لذلك ممتلئا بثورة الشباب وكان بريئا مخلصا فى البحث بكل ما يملكه شاب نقى مثله من إخلاص فى القصد وصفاء فى العقيدة .

• • •

والحق أن الاحمدى الظواهرى كان يبحث وراء المثل العليا كما قال المستشرقون فى دائرة المعارف الاسلامية . وقد كنت أريد نقل الكثير مما كتبه هذا العالم فى شبابه ضمن كتابه «العلم والعلماء» ولكن أزمة الورق الحالية غلت يدى وكذلك خشيتى من التضخم الشاذ لكتابى هذا . لذلك فسأقتصر فى مقتبساتى منه على أقل قدر ممكن بل على جمل أو كلمات اقتطفها من هنا وهناك فى الموضوع الواحد من ذاك الكتاب وأضمها لبعضها ما استطعت لأبرز فكرة هذا العالم الشاب فى الاصلاح . فإلى القارىء المعذرة لحين سنوح الفرصة لطبع كتاب « العلم والعلماء » نفسه كاملا

وظيفة العلماء :

تحت عنوان « العلماء » قال الشيخ الاحمدى فى كتابه « العلم والعلماء » :

. . . . . العلماء ورثة الأنبياء أو كما أقول أنبياء لا يوحى اليهم . . . .

. . . والعالم لا يكون عالما حقاً إلا إن ظهر أثر علمه على قومه وبلغ شريعة ربه . . . ولكن المطلع على حالنا اليوم لا يدرى هل المقصود من الإشتغال بالعلم الدينى هو هذا أو المقصود أن يحوز الانسان مرتباً يقوم بضروريات معاشه فيكون العلم الدينى من الحرف يقصد للتعيش .

الوعظ والارشاد :

وتحت عنوان « فى الارشاد » قال :

. . . . والأرشاد هو الذى يمكن أن يقينا شر هؤلاء الأشقياء الذين يهددون الناس فى أنفسهم وأموالهم . وهو الذى يخفف الأعمال عن عاتق عمال البوليس والنيابة وقضاة المحاكم الأهلية والشرعية . . . . . هو الذى يوفق بين مصالح الدنيا ومطالب الآخرة ويؤاخى بين قوانين الاسلام ومنافع المدنية الحاضرة . . . .

. . . . وبالجملة فان الارشاد متى أعطى حقه من العناية والاستكمال جعل القطر كله مدرسة كلية جامعة وجعل الناس كلهم تلامذة يتلقون من علماء الدين دروس التربية العالية فى كل زمان ومكان ومع كل عمل وعلى كل حال . . . والذين ينبغى أن يقوموا بهذا الواجب المقدس . . . . لاشك أنهم علماء الأزهر . . . .

العلماء والتصوف :

وفى مقال تحت عنوان التصوف قال :

. . . ولا يجوز فى الاسلام أن يكون هناك شىء اسمه (فقهاء) وآخر اسمه (صوفيه) وطالما أن كلاهما منفرداً عن الآخر ولهذا رئاسة ولذلك أخرى فالدين

فى خطر والحال فى وبال بل الواجب أن يكون الفقهاء هم الصوفية والصوفية هم الفقهاء وأن يكون العلماء هم رجال العمل وأئمة الارشاد أو بعبارة متعارفة (مشايخ الطرق) وأن يكونوا هم أصحاب السلطان الأعلى والكلمة المسموعة والنفوذ التام عند العامة . . . . ولا يجوز أبداً أن تترك الأمة . . . يتحكم فيها هؤلاء الجهلة باسم الدين والتصوف . . .

خطبة الجمعة

وتحت عنوان الخطبة فى المساجد يوم الجمعة صفحة ٢٩٤ قال :

. . . وهى على الحقيقة خطاب ارشاد . . . فمن اللازم فيها قوة التأثير من الخطيب وفهم الناس لمقاله وكونه من أهل النفوذ والمكانة والاستقامة حتى تفيد وتكون لها ثمرة وتطابق أصل الوضع .

ولكن مما يوقع فى الأسف أن الخطبة خرجت عندنا عن هذا المعنى المقصود إلى أن صارت من الأمور التعبدية والرسوم الدينية التى لا يقصد من الأتيان بها إلا توفية المطلوب بحسب الصورة فلم يكن هناك تعويل إلا على الاتيان بها محاكاة لما كان فى صدر الاسلام . كلام بليغ مسجع غريب المفردات لا يفهمه الخطيب فضلا عن غيره بل كأن أكثر الخطباء لا يظن أن الخطبة خطاب (وإن كان فيها أيها الناس) . لذلك هم يلقونها القاء التلاوة بنغم وترنم خاص كأنها الآية التى تقرأ عقب الفاتحة فى الصلاة . وهذا لعمرى خروج عن الوضع وابتعاد عن المقصد الذى وضعت من أجله الخطبة من وعظ الناس وارشادهم وتعليمهم بطرق مؤثرة . فان ذلك يقضى أن تكون الخطبة بالأسلوب والألفاظ المفهومة . وهذا الأسلوب المستعمل الآن كان يفهم ويؤثر فى العصور السابقة حين رواج العربية الفصحى ببلاغتها العالية . ولكنه الآن غير مؤثر ولا مفهوم عند أكثر الناس . فمن العبث شدة التمسك به ومن السفه أن نخاطب أقوام بما لا يفهمون . . .

الخطبة كانت فى سالف العصور من الأمور الدقيقة والوظائف العالية التى لا يقوم بها إلا الخلفاء ونوابهم وهى الآن يقوم بها كثير من جهلة الناس . . . .

إنى لأكاد أن أقف خطيباً يوم الجمعة على المنبر فى مسجد جامع أخطب باللغة القريبة من العامية . . . . معرضاً عن الكلمات اللغوية والاستعارات المكنية والتخييلية والسجعات الرباعية والخماسية . .

فلهذا كله أرى أن من أشد الواجبات وجوباً اعتناء الادارة الدينية بأمر الخطبة والخطباء وبتعليم العلماء والطلاب وتمرينهم على هذا الأمر المهم العالى ولو بتعليم خاص . وأن يعطى امتياز لمن يمكنه أن يخطب ارتجالا بالعربية ثم ارتجالا بغيرها . وأن تنشأ خطب كثيرة بلهجة مؤثرة وعبارة مفهومة فى المواضيع الكثيرة التى تحتاج إليها الأمة وأن يكون منها ما يخص المدن وما يناسب الريف . وأن يعتنى بتشريف الخطبة وتعيين الخطباء من أفاضل المتخرجين » .

الدعوة للاسلام :

تحت عنوان علم الدعوة الأسلامية صفحة ١٥٥ قال الشخ الاحمدى

« . . . أما اليوم وقد توسع أعداؤنا فى الطعن على الاسلام ولفقوا من الشبه والمفتريات ما يملأ الأسفار الكبار وتفننوا فى الاستدلال على بطلان الاسلام وأوجدوا من الأساليب والمطاعن مالم يكن معهوداً من قبل وحملوا على المسلمين حملة شديدة منكرة فقد وجب إزاء هذا الموضوع (يريد موضوع إثبات الرسالة المحمدية) جعله علماً مستقلا تستنبط فيه الأدلة المتنوعة وتفند فيه الشبه بطرق معقولة مناسبة لمعارف الناس اليوم وأحوالهم . .

أليس من النقص الفاضح والعار الكبير أن يدرس دعاة النصرانية القرآن وكتب التفسير والحديث والسير الخ ليجدوا فيها مغمزاً أو بابا يدخلون منه على الحط من كرامة الدين الاسلامي وأن يستشهدوا فى سبيل تأييد آرائهم بالأحاديث

والآيات القرآنية والوقائع التاريخيه (وإن كان استشهاداً مقلوباً) فى حين أننا نرى ما يقرب من الكفر لمس كتبهم بأيدينافضلا عن اقتنائها ومطالعتها وتأمل مافيها!

أليس من العار أن توجد مدارس دينية كبرى كالأزهر والمعاهد تحوى الألوف من العلماء والطلاب ولا يوجد لها أثر فى حماية الدين ونصره والدفاع عنه بشىء معقول مؤثر على الناس اليوم .

. . . أنا لا أبالى أن أقول ان أكثر علمائنا اليوم لا يدرى كيف يدعو إلى دينه بل ولا يخطر له ذلك على بال . . . . يندهش الإفرنج من سرعة انتشار الدين الاسلامى ولكن على يد من هذا يكون . على يد التجار وآحاد الناس الذين يتجولون فى الأقطار لا على يد ساداتنا وكبرائنا العلماء الأعلام . .

فلهذا أرى وجوب إيجاد علم جديد باسم « علم الدعوة الاسلامية » تكون غايته إثبات صحة الدين الاسلامى بايراد الأدلة ودفع الشبه على حسب ما يوافق الناس اليوم ويناسب مشاربهم ودرجة معارفهم . . »

اللغات الاجنبية :

وتحت عنوان اللغات الاجنبية صفحة ١٨٢ قال :

. . . ما أراه واجبا على العلماء تعلم اللغات الأجنبية فانهم نواب عن سيدنا الرسول صلى الله عليه وسلم فى الدعوة والتبليغ وكيف يمكن تبليغ تلك الأمم الكثيرة التى لا تعرف العربية وإيقافها على حقائق الدين الاسلامى إذا لم يكن حملة الدين عارفين بلغاتها وأساليب تلك اللغات وآدابها ليمكنهم أن يصوروا لهم المعانى المطلوبة بصورة مؤثرة .

. . . . هؤلاء القسس والمبشرون بالدين المسيحى يجاهدون أشد الجهاد ويقاسون أشد المتاعب فى تعلم اللغة العربيـــة لكى ينشروا بواسطتها الدعوة إلى المسيحية بين المسلمين ثم هم يجازفون بأرواحهم فى سلوك الصحاري والقفار واقتحام

أشد الأخطار . . . طمعاً فى تنصير واحد من المسلمين أو غيرهم . أفلا يكون لنا من ذلك عظة وألا يكفينا هذا تنبيها على أداء الواجب .

وتحت عنوان البعثات العلمية صفحة ٢٦٦ قال :

. . . . وأرى أن من أهم الواجبات على أولى الأمر وأهل الادارة الدينية أن يبعثوا البعوث الدينية العلمية فى سائر الممالك والأقطار الاسلامية . . . فان هذا أحق ما يتنافس فيه المتنافسون وما يعقله إلا العالمون . . .

التعليم الاولى والالزامى :

وفى الصفحة التاسعة من كتاب العلم والعلماء قال الشيخ الأحمدى :

« أما التعليم فمراتب أولها تعليم صغار المسلمين وأطفالهم فى المدارس المسماة الآن « بالمكاتب » . . . . ولكن مما يوجب الأسف أن علماءنا أعرضوا عن هذه المرتبة ولم يعيروها أقل التفات مع أنها من أهم الضروريات اللازمة التى يتوقف عليها تقدم الأمة وحسن نشأتها فى أمرى الدين والدنيا . . . .

. . . على أنه فى الحين الذى يأنف فيه العلماء من القيام بهذا الواجب أرى أنهم لا يمكنهم أن يقوموا به حق قيام ، أى نعم هم يتكبرون أن يكونوا فقهاء مكاتب وأنا لا أرى فيهم تمام الأهلية لتولى هذه الوظيفة السامية التى هى مفتاح السعادة للمسلمين فى سائر بقاع الأرض . . . لأن أمر التربية ليس بالأمر الهين ولا تكفى له معلومات النحو والفقه والأصول والبلاغة . . وإنى أرجو من صميم قلبى أن يوجد الله بيننا علماء راشدين عارفين بأصول الآداب وأساليب التربية ليكونوا بدل فقهاء المكاتب فى كافة أنحاء القطر بل وفى سائر البلاد الاسلامية . . .

وفى صفحة ٢٧١ فى صدد الكلام على أهمية العناية بتربية الاطفال قال :

. . . وعلم هذه الحقيقة دعاة النصرانية أيضاً فلم يروا حيلة لاقناع المسلمين مثلا بوجوب اعتناق الدين المسيحى إلا فتح المدارس باسم العلم ليقبل عليها أولاد المسلمين

وهناك تعطى لهم بعض التعاليم التى تضعف الشعور الاسلامى الموروث وتعدهم ليكونوا مسيحيين (على ما يتصورون) . . .

الخطر على حفظ القرآن :

. . . . لو تنبه العلماء من سالف الزمان إلى ما هو واجب عليهم بازاء المكاتب وعلموا أنها هى المدارس الدينية الأولى وقاموا باصلاحها لوجدوا خير وسيلة إلى ترقى الأمة ولكفوا الأمة شر هذا الحادث الجديد وهو استيلاء نظارة المعارف على المكاتب الاهلية الذى قد يتسبب عنه أعظم حادث فى الدين وهو عدم وجود من يحفظ القرآن إلا قليلا بعد خمسين سنة مثلا . . .

ملحوظة للمؤلف :

أريد أن يستبين القارىء أن ما لاحظه الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٠٤ من إهمال حفظ القرآن الكريم فى المكاتب أو المدارس الاولية فى ذلك العهد بسبب تبعيتها لنظارة المعارف وما تنبأ به وتخوف منه من عدم وجود من يحفظ القرآن بعد خمسين عاما من ذلك الوقت قد حصل الان فعلا وصدقت فيه نبوءته وهو الامر الذى دعا فى العصر الحالى لانشاء جمعيات المحافظة على القرآن الكريم وكان للشيخ الظواهرى أثر كبير فى العمل على إنشائها وتشجيعها

نقد طريقة التعليم بالازهر :

تحت عنوان الطريقة العمومية للتعليم صفحة ٢١٩ قال :

. . . . إن الطريقة المتبعة اليوم فى التعليم الدينى طريقة ناقصة مضيعة للزمن مفوتة للغرض لان أكثر المعول عليه الآن إنما هو إيجاد ملكة إدراك الدقائق فى اللفظ أو المعنى والاول هو الاكثر استعمالا مثل لم عبر بكذا ؟ كلامه يشمل صورة

كذا . الصواب حذف كلمة كذا . الصواب إبدال الواو بالفاء .... والثانى هو منتهى الكمال عندهم وهو يرجع إلى دقة التصور والتخيل وإدراك المعنى الواحد على صور مختلفة . . وبديهى أن كلا الأمرين من الكماليات فى العلم والمعول عليه أصالة إنما هو الفقه فى مسائل العلوم . . . وبعد ذلك فلا بأس من النظر إلى تحقيق الصور العلمية المشتبهة والنظر إلى أن المؤلف أصاب أو أخطأ فى اللفظ . . ها هى طرق كبار الاعاجم وهم سادات العلوم بالاتفاق قد لا نجد فيها شيئاً من أمثال هذه السفاسف وإنما الاعتناء فيها بالتوسع فى أصل الموضوع . . . ولهذا فانى أرى أن يكون موضوع التفاضل هو التوسع فى المعانى وإشباع القول فيها على وجه يناسب أحوال الطلاب ومداركهم . . . أما المباحث اللفظية فمالم يتعلق بجوهر المعنى المقصور لا ينبغى أن يكون النظر فيها إلا عرضياً » .

وتحت عنوان كثرة الاحتمال والتأويل قال :

« ومن أحق ماتستلفت اليه الانظار ما يستعمله علماؤنا اليوم من كثرة التأويل وقولهم يحتمل الكلام كذا ويحتمل كذا فان ضرر ذلك على العقول شديد وبين تلك الاحتمالات والتأويلات تضيع الحقائق . . . بل المعول عليه هو مايعطيه سياق الكلام والقرائن . . . على أنى وإن قلت ذلك فانى أرى من المستحسن فى بعض الاحوال التدقيق فى اللفظ لغرض بيان مرامى الفكر فى العبارات ولكن ذلك لايكون دائما ولا بالقصد الأول بل فى بعض الأحوال فقط تعليما وتمرينا على طرق الفهم . . . . . . فوا أسفاه على ذلك الزمان الطويل الذى يضيعونه فى المباحث اللفظيـــة ثم يخرجون بعد ذلك بلا جدوى »

وتحت عنوان الفلسفه الخياليه قال :

« . . . وكما أنتقد طريقة الاعتناء بالألفاظ أكثر من اللازم وطريقة كثرة الاحتمال والتأويل فانى أرى مثلها ضرراً طريقة التوسع فى المعانى الخيالية التى لاتوجد

لها فائدة حقيقية . . . وعلماؤنا اليوم يعدونه الكمال الذى قد لا يحصل عليه إلا الواحد بعد الواحد . . . ولكنى أرى ذلك شهوة من شهوات النفس التى تؤدى إلى الفساد . . فان إطلاق عنان الفكر والتخيل كثيراً ما يؤدى إلى ادراك الأشياء على غير حقائقها وإلى التردد فى البديهيات . . . ويؤدى إلى الخلف حيث لا خلف فى الحقيقة . وكم لهذا الباب من شاهد فرقت الأمة وجعلتها أحزاباً بسبب توهم الخلاف وعلى الحقيقة لا خلاف وإنما هو الخيال يدرك المعنى الواحد على صورتين . . .

... نعم هناك طريقة تقضى بأن يتخصص الانسان فى فن أو فنين ولكن ذلك إنما يكون بعد الحصول على جملة وافية من كل العلوم . على أن ذلك (التخصص) إنما يقصد به بذل الفكر فى معرفة حقائق العلم وتذليلها وتقريبها بسائر الطرق الممكنة لكى يمكن إعطاؤها للطالب على الوجه الحقيقى بكيفية سهلة فى زمن وجيز »

الكتب

وتحت عنوان انتقاء الكتب قال :

. . . وقد يمكن تأليف كتب جديدة تكون أسهل وأقرب . . . وبالجملة فان أكثر الكتب المستعملة الآن غير جيدة ويحسن استبدالها بغيرها ... لأن الجمود على كتب معينة هذا حالها مؤد للخيبة والتأخير ».

وتحت عنوان المؤلفات القديمة الثمينة وجهلنا بها صفحة ٢٠٢ قال

لا يعلم إلا الله مقدار الكتب الثمينة التى ألفها قديما فى الفنون المختلفة فحول العلماء وكبار الحكماء البالغة حد النهاية فى الكمال . . .

. . . ميراث ثمين لا تقدر قيمته وقد لا يجود الدهر بمثله . . . ولكن مما يوجب الأسف أننا كنا ورثة سفهاء . . . ياحسرتاه كم من كتاب نفيس أكله السوس أو مزق أو حرق . . . ولم يبق منها إلا بقية متفرقة فى الزوايا . . . أليس من العجب أن تهمل الكتب النفيسة . . . ولا يتمسك إلا بالكتب التى تعد من حثالة الكتب

. . . ما لنا لا نرى اليوم متداولا من كتب أسلافنا إلا النادر التافه الذى لا يعد شيئاً بجانب ما أهمل . . . فعلم الأصول مثلا لم يكن مطبوعا منه ومشهوراً سوى جمع الجوامع بحاشية البنانى وحاشية ابن قاسم وهما من التشويش والخلط والقصور بالمنزلة التى يعلمها الناس . . . ولم تطل الأيام حتى ظهر ما هو أعلى وأبدع وهو مختصر ابن الحاجب والتحرير للكمال ابن الهمام والمنهاج للبيضاوى . . . وقد يكون هناك ما هو أعلى وأرقى ولكننا لا نعرفه كما أن هناك فى كل علم كتب نفيسة جداً لا نعلمها بل هناك من الكتب ما ألف فى علوم لم تزل تلك العلوم مجهولة عندنا بالمرة إما مسمى فقط وإما إسمى ومسمى . . .

ثم تحت عنوان انتقاء الكتب قال مرة ثانية .

. . . هذا وإنى ألاحظ أن هناك مسائل لم توف حقها من العناية ولا يمكن معرفتها على وجه حقيقى من الكتب المتعارفة وهى فيها لم تزل موضع اللبس والاشكال فأرى أنه لا بد من تأليف مجمع ينظر فى هذه المسائل ويقررها على الوجه التام .

وفى صفحة ٢١٠ تحت عنوان المؤلفات الحديثه قال :

كان من نتائج الجمود عندنا . . . أن صرنا لا نحب إلا الكتب القديمة ولا نميل إلى الكتب الجديدة التى ألفت فى هذا العصر . . .

لو كنا نستعمل الجيد من كتب أسلافنا لكان لحجتنا فى عدم قبول غيره شىء من القبول ولكن كيف ونحن ما تمسكنا إلا بالردىء قليل الجدوى .

. . . وعلى الجملة فانى أرى : أولا أنه لابد من الاعتناء بالمؤلفات الحديثة والاستفادة منها . وثانياً أنه لابد من تشجيع كل مؤلف يمتاز تأليفه بمميز مفيد بالمكافأة المادية والأدبية من الإدارة العلمية . ثالثاً . تأليف كتب جديدة للتدريس أو المطالعة فى العلوم المتداولة أو غيرها متى تبين أن هناك حاجة إلى ذلك .

إعداد قانون إصلاح الأزهر

سنذكر هنا أقوال الشيخ الظواهرى فى هذا الصدد ففيها الكفاية فقد قال مامعناه :

« وبعد أن شفيت من المرض الذى مرضت به عقب توليتى مشيخة الأزهر أخذت فى اعداد قانون إصلاح الأزهر فألفت لذلك لجنة برئاستى وكان من أعضائها البارزين الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية والشيخ عبد اللطيف الفحام وكيل الأزهر وعبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف ومحمد خالد حسنين بك كبير مفتشى العلوم الحديثة بالأزهر .

وبعد عمل متواصل تمكنا من الانتهاء من وضع قانون الاصلاح الجديد فى الأزهر وهو يقع فى ١٠١ مادة وبمقتضاه قد أنشأت فى الجامع الأزهر ثلاث كليات احداها تسمى كلية اللغة العربية ويقوم متخرجوها بتعليم اللغة العربية فى الأزهر والمعاهد الدينية الاخرى وكذلك فى مدارس الحكومة والمدارس الاهلية . والثانية تدعى كلية الشريعة ويقوم متخرجوها بتولى مناصب الافتاء والقضاء الشرعى والمحاماة الشرعية ووظائف المأذونية . والثالثة كلية أصول الدين ويقوم متخرجوها بتدريس علوم الدين فى الجامع الازهر والمعاهد الدينية الاخرى . وبتولى وظائف الوعظ والارشاد .

وقد سميت الشهادة التى تعطى فى نهاية الدراسة العادية لهذه الكليات باسم « الشهادة العالية » .

وقد أنشأت مع هذه الكليات الثلاث أقساماً للتخصص على نوعين :

أحدهما ويسمى تخصص المهنة وهو الذى يزيد فى أهلية الطلاب لتولى المهن المشار اليها ويعطى للمتخرج منه لقب عالم ، والآخر ويسمى تخصص المادة ويعطى المتخرج

منه لقب «أستاذ» وهو الذى يؤهل الطالب للتدريس فى الكليات وكذلك للتقدم مع شروط أخرى لهيئة كبار العلماء.

وقد قصدت من إنشاء هذه الكليات وهذه الاقسام للتخصص أن أوجه التعليم بالأزهر وجهة جديدة تتمشى مع العصر الحالى ولا تبتعد عن طريقة السلف الصالح، ولأعد المتخرجين من الجامع الازهر ليكونوا رجالا نافعين حقاً ولا يكونون عالة على المجتمع كما كانوا من قبل، ولذلك فقد أدخلت فى مناهج العلوم التى تدرس فى هذه الكليات الجديدة كثيراً من العلوم الكونية والعمرانية وكذلك اللغات الأجنبية مما لم يكن يدرس فى الأزهر قبل ذلك.

الغاء مدرسة دار العلوم

وقد نجحت بعد مجهود كبير مع الحكومة فى الغاء مدرسة تجهيزية دار العلوم التابعة لوزارة المعارف تدريجيا تمهيداً لالغاء مدرسة دار العلوم واكتفاء بكلية اللغة العربية التى أنشأتها بالأزهر. وقد ساعدنى فى ذلك محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف وقتئذ وبذلك اكتسبت حقا جديداً للازهريين هو تعيينهم فى وظائف تدريس اللغة العربية فى المدارس الحكومية والمدارس الأهلية. ويسرنى أن أقول لك أن معظم هؤلاء الآن من علماء الأزهر كما أردت لهم.

الغاء مدرسة القضاء الشرعى

وكذلك نجحت فى الغاء مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة التى أنشأتها بالجامعة الازهرية وعززت هذه الكلية بطائفة من العلوم الضرورية وبذلك أصبح القضاة الشرعيون وموظفو المحاكم الشرعية وكذلك المحامون الشرعيون والمأذونون الشرعيون لا يعينون إلا من علماء الازهر.

قسم عام

ولكى لا أبتعد بالازهر كثيراً عن طريقة السلف الصالح أنشأت بجوار هذه الكليات قسما آخر أطلقت عليه اسم « القسم العام » وهو فى مجموعه يشابه الازهر القديم فيجوز لأى شخص وبدون أى شرط أن يحضر دروسه ليتعلم من جديد أو ليتفقه أو ليتزود فى علوم الدين .

هيئة كبار العلماء

وهيئة كبار علماء قد حطتها بسياج من الوقار وجعلت لها شروطا تحفظ لها مستواها العلمى والخلقى الذى يجب أن يكون لاعضائها .

الاقسام الابتدائية والثانوية واللغات الاجنبية

والاقسام الابتدائية والاقسام الثانوية فى الازهر والمعاهد الدينية الاخرى جعلتها بمثابة تثقيف عام للطلبة على منهاج يقرب من منهاج وزارة المعارف مع الاهتمام بالعلوم العربية والدينية بدلا من اللغات الاجنبية فى منهاج وزارة المعارف فقد جعلت هذه اللغات الاجنبية من ضمن منهاج الكليات بالازهر وليس من ضمن منهاج الاقسام الابتدائية والثانوية حتى لا تضيع أوقات طلبة القسمين الابتدائى والثانوى فى تعلمها على حساب العلوم الاخرى وخصوصاً وأن علوم هذين القسمين كثيرة بطبعها وأيضاً لان هذه اللغات الاجنبية ليست ضرورية لجميع رجال الازهر بل لمن سيقوم منهم بعد تخرجه بنشر الدعوة أو الارشاد وهؤلاء لا يعرفون إلا بعد اندماجهم فى الكليات وحينئذ يمكن تعليمهم هذه اللغات .

وبهذه المناسبة فقد روى أن فضيله الشيخ المراغى يخالفنى فى رأيى هذا ويرى أن تدرس اللغات الاجنبية فى القسمين الابتدائى والثانوى بالأزهر أسوة بمدارس الحكومة فبعد استقالتى وحلوله مكانى وجدت أنه سار حسب رأيى

مشاركة وزارة المعارف فى التثقيف العام

وقد شجعت الدخول فى الاقسام الابتدائية بالازهر والمعاهد وكذلك فى الاقسام الثانوية لكى يساهم الازهر مع وزارة المعارف فى التعليم والتثقيف العام

وبديهى أن جميع طلبة هذه الاقسام الابتدائية والثانوية وهم نحو العشرة الآلاف لا يمكن أن يدخلوا الكليات الأزهرية فان شأنهم فى ذلك شأن طلبة مدارس وزارة المعارف والمدارس الأهلية الذين ينجحون فى امتحان الثقافة العامة فان جميعهم لا يدخلون كليات الجامعة وإنما المقصود من إيصالهم لنهاية هذا التعليم الثانوى هو التثقيف والتنوير العام لا غير .

تحديد عدد الطلبة بالكليات

فانى أرى أن التعليم الجامعى وتعليم الكليات بالازهر ، وهو تعليم فنى وحرفى وليس بالتعليم الثقافى لا يمكن بل وليس من المصلحة الوطنية أو القومية أن يتسع لهذا العدد الهائل من الطلاب وإلا كسدت بضاعتهم وأصبحوا بعد تخرجهم عاطلين مبتذلين فالحرف والمهن والوظائف التى تحتاج لمؤهلات علمية عالية لا يمكن أن تتسع إلى كل هذا العدد من طلاب الاقسام الثانوية ولذلك فانى أرى أن الواجب أن يكون عدد الذين يختارون من هؤلاء الطلاب لدخول كليات التعليم العالى لا يزيد عن العدد المطلوب فعلا للمهن أو الحرف أو الوظائف التى تتطلب هذا التعليم العالى حتى لا تضيع مجهودات وأعمار الطلبة المتخرجين والزائدين عن الحاجة سدى فى آخر الامر عندما لا يجدون عملا أو وظيفة تنتظرهم بعد تخرجهم وهذا هو ما اتبعته فى دخول كليات الازهر فقد جعلت من اختصاص مجالس دار هذه الكليات تحديد العدد الذى يمكن قبوله فى كل عام وذلك لكى أضمن لهؤلاء الطلاب المستقبل الذى ينتظرهم ولاحفظ للشهادة العالية وشهادة العالمية وشهادة الاستاذية التى

سيحملونها المقام والوقار اللائقين لكل منها بحيث لا يضطر حاملها أبداً للامتهان عن طريق الطلب المزرى للرزق . وكان طبيعيا أن مثل هذا التحديد لا يرضى طلبة الاقسام الثانوية الذين كانوا على وشك دخول الكليات إذ أنه يحرم معظمهم من دخولها فتقدموا باحتجاجات وأحدثوا شغباً من جراء ذلك وهنا روى عن فضيلة الشيخ المراغى أنه يخالفنى فى الرأى وأن فضيلته يرى أن الاولى أن يكون تحديد عدد الطلبة عند دخول الازهر فى السنة الاولى الابتدائية وليس عند دخول الكليات .

وظاهر أن مثل هذا الرأى غير منسجم مع فكرة التثقيف العام الذى حرصت أن يساهم فيه الأزهر مع وزارة المعارف فى تثقيف هذه الأمة المصرية ولو لاحظنا أن عدد الوظائف الدينية التى قد تخلو ويصح تعيين متخرجى الأزهر فيها لا يمكن أن تزيد على خمسين وظيفة فى العام الواحد فانه يتحتم علينا إذا أخذنا برأى الشيخ المراغى المروى عنه والخاص بتحديد عدد الطلاب فى السنة الأولى الابتدائية أن لا نقبل من الطلبة الجدد فى المعاهد كلها بالقاهرة وطنطا والاسكندرية والزقازيق ودسوق ودمياط وأسيوط أكثر من مائتى طالب مثلا لا غير ينتقلون من سنة دراسية إلى أخرى . وبديهى أن هذا يعد كأنه إلغاء للمعاهد الدينية فضلا عن تفويته لفرصة مساهمة المعاهد الدينية فى التعليم والتثقيف العام كما قدمت . ويسرنى أن فضيلة الشيخ المراغى قد أخذ برأيى هذا بعد جلوسه فى مشيخة الأزهر بعدى فقد استمر على طريقتى ولم يغير فيها شيئاً » .

النقطة السياسية

« وهناك نقطة مهمة جداً لاحظتها فى وضع القانون وهى وجوب تبعية الأزهر والمعاهد الدينية للملك كما كانت دائماً فانى أرى أن من مصلحة الأزهر أن تبقى تبعيته لملك مصر ولا تستولى عليه الحكومة كما حاولت ذلك مراراً لأنى أعتقد أن الحزبية السياسية إذا دخلت الأزهر أفسدته وبديهى أن الحكومات تسعى فى ضم الأزهر اليها لتستفيد منه فى هذه الحزبيات وإلا فما هو الداعى لاهتمامها بضمه اليها ونزعه من الملك ؟ لذلك فقد جعلت حق تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ المعاهد الأخرى ووكلائها والوظائف الدينية الكبرى الأخرى فى هذا القانون للملك وبأمر منه وليس للحكومة دخل فيه . فكان ذلك إلغاء منى للقانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٧ الذى كان قد جعل للحكومة شأناً فى هذا التعيين (١)

وبعد الانتهاء من القانون على هذا الوضع عرضته على مسامع جلالة الملك فؤاد فتفضل جلالته ووافق عليه وسر به وأمر أن ينفذ ، فبعد أن درسته لجنة وزارية خاصة ثم أقره مجلس الوزراء صدر المرسوم الملكى به ولقب بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية .

(١) يمكننا أن نعتبر أن هذا هو الدور الرابع الذى لعبه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ فى حياة الازهر حسب ما أشرنا اليه من قبل .

استقبال الازهر لقانون الشيخ الظواهرى

فى اصلاح الأزهر والدلالة السياسية لذلك

لقد تصفحنا الجرائد التى صدرت فى فترة خروج هذا القانون فوجدناها عامرة بأخبار القانون وكيفية استقباله من الازهريين وسنقتطف بعضاً منها لدلالتها فى تعرف نقطة مهمة هى معرفة الرأى العام الازهرى فى المسألة السياسة التى أثارها الشيخ الظواهرى بالغائه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ فأعاد بذلك تبعية الازهر للملك دون الحكومة مخالفا فى هذا زميله الشيخ المراغى الذى كان لايعارض فى أن يتبع الازهر للحكومة .

فاذا ظهر أن استقبال الازهريين لقانون الشيخ الظواهرى كان حماسياً عرفنا أن الازهريين يقرون الشيخ الظواهرى فى رأيه والعكس بالعكس. وستكون اقتباساتنا فى ذلك محدودة جدا .

جريدة الاهرام فى ١٩ نوفمبر بالتلغراف :

علماء معهد الاسكندرية ينتهزون فرصة صدور قانون إصلاح الأزهر فيتشرفون بأن يرفعوا إلى السدة الملكية شكرهم الخالص باسم الدين ورجال الدين ويسجلون فى صفحات التاريخ الخالدة هذه المآثر العلية ويضرعون إلى الله تعالى أن يحفظ جلالة الملك ذخراً للاسلام والمسلمين وأن يكلأ بعنايته الربانية سمو ولى العهد الأمير فاروق وأن يديم التوفيق لفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الظواهرى شيخ الجامع الأزهر فيما هو بصدده من إصلاح الأزهر ورفع شأن الدين .

الاهرام فى ١٨ نوفمبر تحت عنوان « الأزهريون وقانون الاصلاح »
« الوفود فى القصر ــ برقيات الشكر ــ وفد الأزهر فى القصر الملكى » .

فى نحو الساعة الثانية عشرة من أمس وصل إلى قصر عابدين جميع طلبة الأزهر وعددهم زهاء عشرة آلاف طالب من القسم الأولى والثانوى والعالى وفى مقدمتهم حضرات الأساتذة المدرسين والمراقبين . ولما وصلوا إلى القصر جعلوا يهتفون لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وسمو ولى عهده الأمير فاروق وافضيلة الشيخ الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ابتهاجاً بظهور المرسوم الملكى باصلاح الأزهر وتنظيمه ثم طلبوا التشرف برؤية جلالته يطل عليهم من قصره المحروس ولكن موظفى القصر أفهموهم أن جلالته لم يشرف اليوم بسراى عابدين وفى أثناء ذلك تقدم الأستاذ الشيخ أبو العيون المفتش بالأزهر فقابل حضرة صاحب المعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء بمكتبه وقدم اليه بالنيابة عن الأزهريين كلمة الى صاحب الجلالة الملك ملتمسا منه رفعها الى سدته العلية فوعده معاليه برفعها وأظهر عطفه لعدم تشرف الأزهريين بالمثول بين يدى جلالته لوجوده فى قصر القبة العامر ورجا أن يبلغ ذلك إلى حضرات الشيوخ والطلبة وأنه سيبلغ جلالته ولاءهم واخلاصهم وعاد فضيلة الأستاذ أبو العيون وأبلغهم ذلك بصوت عال فقوبل ذلك بهتاف عظيم ودعاء متواصل لحضرة صاحب الجلالة الملك وسمو ولى عهده وفضيلة الشيخ الظواهرى ولبثوا فى القصر الملكى يهتفون الى الساعة الواحدة بعد الظهر وقبل انصرافهم انتخبوا من بينهم طائفة تمثل أقسام الأزهر للتوقيع على دفتر التشريفات الملكية .

شكر علماء الأزهر

الأهرام فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالتلغراف

شيخ الجامع الدسوقى وعلماؤه . وموظفوه وطلابه يرجون معاليكم أن ترفعوا

إلى السدة الملكية العليا أجمل الشكر وأسمى عبارات الولاء والإخلاص على ما جادت به أيدى خضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم من التعطف باصدار المرسوم الملكى الكريم بقانون إصلاح الأزهر الشريف والمعاهد الدينية الذى وضعه الأستاذ الأكبر الشيخ الظواهرى ويضرعون إلى الله جل شأنه أن يؤيد جلالته بروح من عندى ويديمه ذخراً للدين والدنيا ؟

عنهم شيخ الجامع الدسوقى
محمد سليمان السرتى

الزقازيق فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ بالتلغراف :

شيخ معهد الزقازيق وعلماؤه وطلابه وموظفوه يرجون أن يرفعوا إلى العتبات الملكية خالص شكرهم من صميم أفئدتهم على عناية مولانا الملك بالدين الحنيف بمناسبة إصدار قانون الأزهر الجديد الذى كفل للازهريين ما ينشدونه من خير ويطلبونه من إصلاح مما لهج ألسنتهم بالدعاء لجلالته بطول البقاء وللاستاذ الأكبر الشيخ الظواهرى بالشكر والحمد ؟

شيخ معهد الزقازيق

• • •

الأهرام فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ تحت عنوان

وفود المعاهد الدينية فى القصر الملكى

حضرت أمس أفواج من أساتذة المعاهد الدينية وأعضاء مجالس إدارتها إلى قصر عابدين وعلى رأسهم رءوس تلك المعاهد وهم حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ علماء الأسكندرية والشيخ عبد الحكم عطا شيخ معهد الزقازيق والشيخ محمود الدينارى شيخ معهد طنطا والشيخ عبد الله دراز شيخ معهد دمياط والشيخ محمد السرتى شيخ معهد دسوق والشيخ محمود القطيشى شيخ القسم العالى بالأزهر والشيخ عبد الهادى الضرغامى شيخ القسم الثانوى بالأزهر والشيخ

فرغلى الريدى شيخ القسم الأولى بالأزهر لشكر جلالة الملك على تفضله باصدار قانون إصلاح الأزهر الذى وضعه فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر فحقق بذلك آمال الأزهريين .

• • •

هذه هى مقتطفات الجرائد عن استقبال الأزهر لقانون الشيخ الظواهرى فى الاصلاح وهى شديدة الدلالة على أن الأزهر جميعه علماءه وطلابه وجميع علماء وطلاب المعاهد الدينية الأخرى فى طنطا والاسكندرية والزقازيق وأسيوط ودمياط ودسوق قد فرحوا بالقانون الجديد ، وقد ذهب جميع الموجودين منهم بالقاهرة وهم آلاف إلى القصر الملكى لشكر الملك ولشكر الشيخ الظواهرى على هذا القانون وكذلك جاءت وفود من معاهد الأقاليم لهذا الغرض وأرسل علماؤها وطلابها البرقيات الكثيرة بالتأييد .

• • •

أن هذا كله مرة أخرى يؤيد السراى فى احتفاظها بالأزهر ويؤيد الشيخ الظواهرى فى حرصه على تبعية الأزهر للعرش دون سواه . فقد أظهر لأزهريون هنا أيضاً كما أظهروا عند تعيين الشيخ الظواهرى شيخاً للأزهر أنهم متعلقون بالملك راغبون فى البقاء تابعين له .

بعد صدور قانون الشيخ الظواهرى والحفاوة به

تنفيذه والفوائد التى نجمت عنه

سنذكر هنا أحاديث الشيخ الظواهرى فى ذلك فهى مختصرة وتؤدى الغرض تماماً . قال الشيخ الاحمدى مامعناه :

بعد صدور القانون والحفاوة به من الأزهريين وغيرهم ألفت لجانا لوضع مشروعات اللائحة الداخلية ونظام الامتحانات . ومع أن القانون يشير إلى أن هيئة كبار العلماء هى التى تضع نظامها فقد وضعته واستصدرت المرسوم به مبالغة منى فى تكريم الهيئة وللحيلولة دون أى تحوير فى نظامها .

وكان جلالة الملك فؤاد مهتما باسراع اللجان فى العمل فسألنى وأنا بجواره فى حفلة من حفلات رمضان عن ميعاد انتهائها فقلت له بعد العيد إن شاءالله وفى اليوم التالى تقابلت مع نسيم باشا رئيس ديوان الملك فأخبرنى بأن الملك أخبره بأنه قد أخذ علىّ العهد بأن كل شىء سيتم بعد العيـــد . وفعلا وفيت بوعدى وانتهى كل شىء بعد العيد . ولا بد أن أذكر بالخير فى هذا محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف وقتئذ فقد كانت له ملاحظات قيمة فيما يتصل بالامتحانات وكذلك على ماهر باشا وزير الحقانية فهو الذى أشار بمحاضرات علم الفلك . وأما زكى الأبراشى باشا فقد كان من أكبر أعوانى فى تذليل العقبات ولا غرابة فهو من بيت علم دينى قديم »

مطبعة المعاهد

واستمر الشيخ الظواهرى فى الحديث فقال ما معناه :

« ويجب أن أذكر لك مطبعة المعاهد فقد أمرت بإنشائها بالرغم من معارضة وزارة المالية فقد رأيت أنها ضرورية للأزهر وخصوصاً وأنى كنت قد انتويت إصدار مجلة تنطق بلسان الأزهر وتنشر الدعوة للاسلام .

مجلة نور لاسلام

وقد أنشأت هذه المجلة فعلا وسميتها مجلة نور الاسلام » وكان للمطبعة أثر ظاهر فى نجاحها وانتشارها . وعند إنشائها أوصانى توفيق نسيم باشا بتعيين صديقه عبد العزيز بك محمد مديرا لها وأثنى عليه كثيرا فعينته ولكن بالأسف وجدته بعد ذلك غير كفء لها فأبعدته وعينت الأستاذ فريد وجدى بدله فتألم توفيق نسيم باشا من ذلك منى كثيرا وكان هذا من ضمن أسباب مخاصمته لى فيما بعد . ومما يذكر عن مجلة نور الاسلام هذه أن فضيلة الشيخ المراغى الذى حل مكانى فى مشيخة الأزهر بعد استقالتى غيّر اسمها إلى « مجلة الأزهر » .

مشروع الابنية الفخمة للجامعة الأزهرية

ثم قال الشيخ الظواهرى ما معناه :

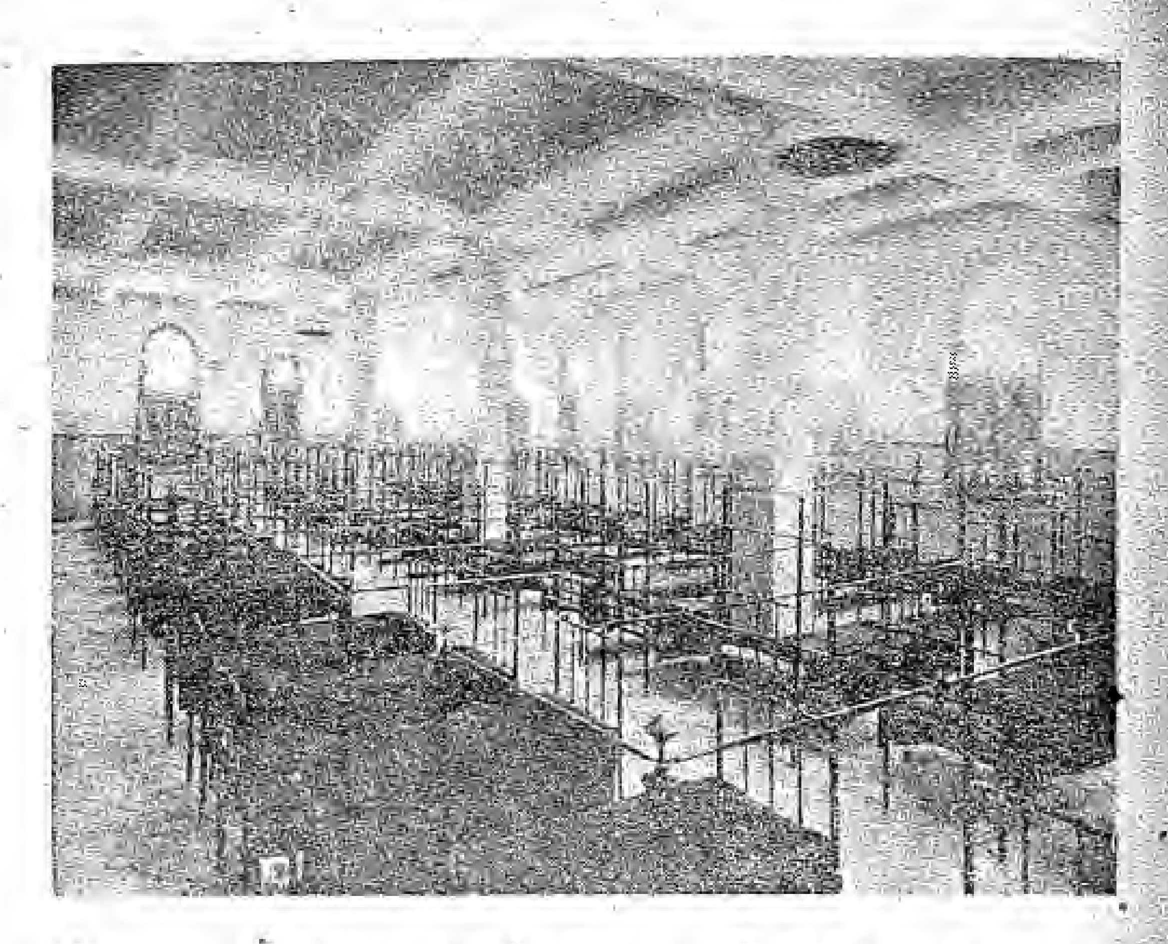
وكنت قد وضعت مشروع أبنية فخمة للجامعة الأزهرية الجديدة بحيث يكون لكل كلية مبنى خاص وكذلك للأقسام الابتدائية والثانوية والقسم

العام والمكتبة والمستشفى والأدارة ومساكن الطلبة وأردت أن يكون كل ذلك بجوار الجامع الأزهر القديم لأحفظ لهذه الجامعة الجديدة صلتها التاريخية بهذا الجامع . وقد سر جلالة الملك فؤاد من الفكرة وأمر بنزع ملكية الأراضى اللازمة لذلك . وكانت وزارة الأشغال قد قررت تقسيم البناء على عدة سنين لفداحة المبلغ المطلوب للتشييد فطلبت منها البدء ببناء مبنى الادارة لنستغنى به عن المنزل المؤجر لها وكذلك ببناء مساكن الطلبة وهى ثلاث عمائر فخمة لأنى كنت حريصاً على أن تهيأ للطلبة أحوال معيشية صحية محترمة كالتى هيأتها لهم بمعهد أسيوط

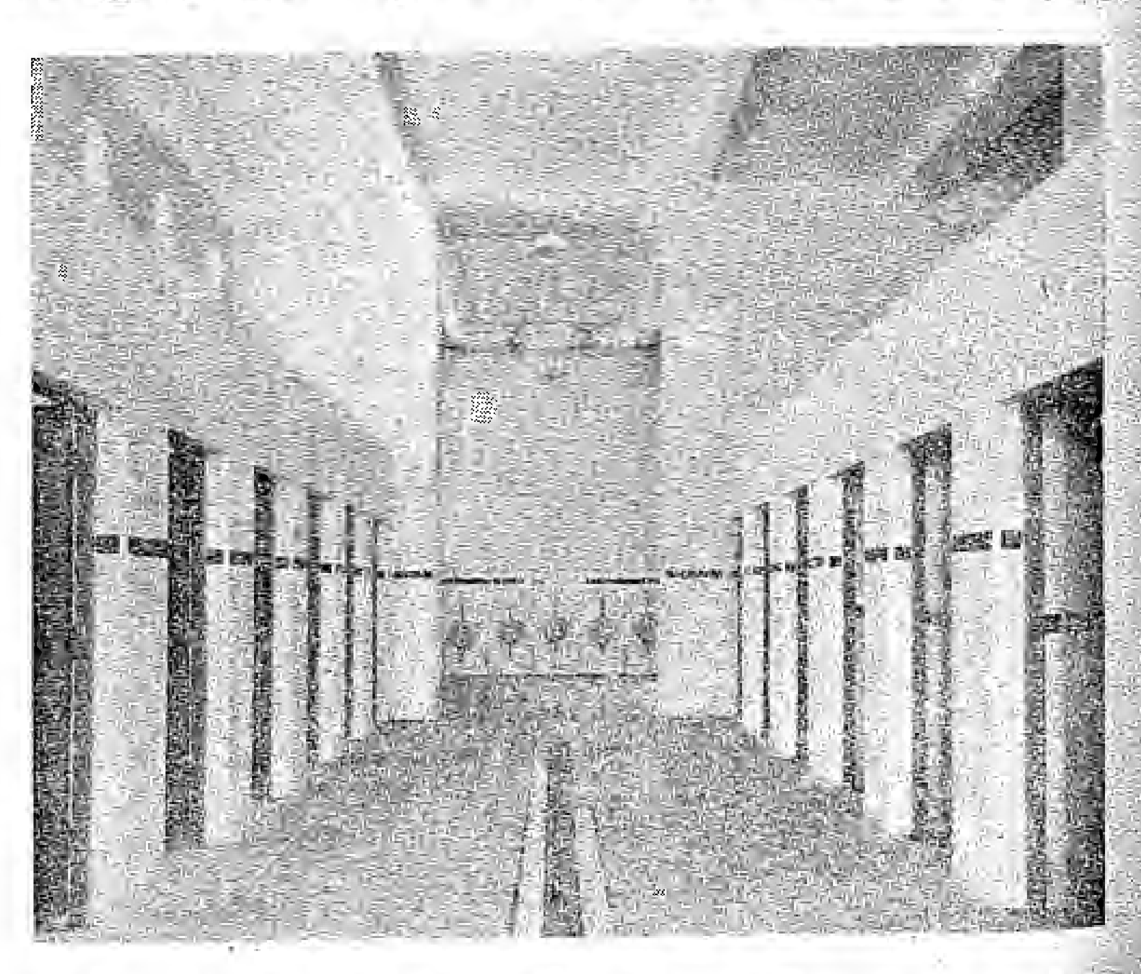
وقد تم بناء هذه المؤسسات فعلا فى عهدى ولكنى استقلت قبل تسلمها فتسلمها الشيخ المراغى وهى قائمة الآن بجوار الازهر ، ولكنى لاحظت أن بقية الأبنية لم ينشأ منها شىء آخر حتى الآن . بل أن فضيلة الشيخ المراغى قد استعمل أبنية مساكن الطلبة هذه للتدريس للقسمين الابتدائى والثانوى ولم يخصصها لسكن الطلبة كما قصدت أنا عند بنائها » .

. . .

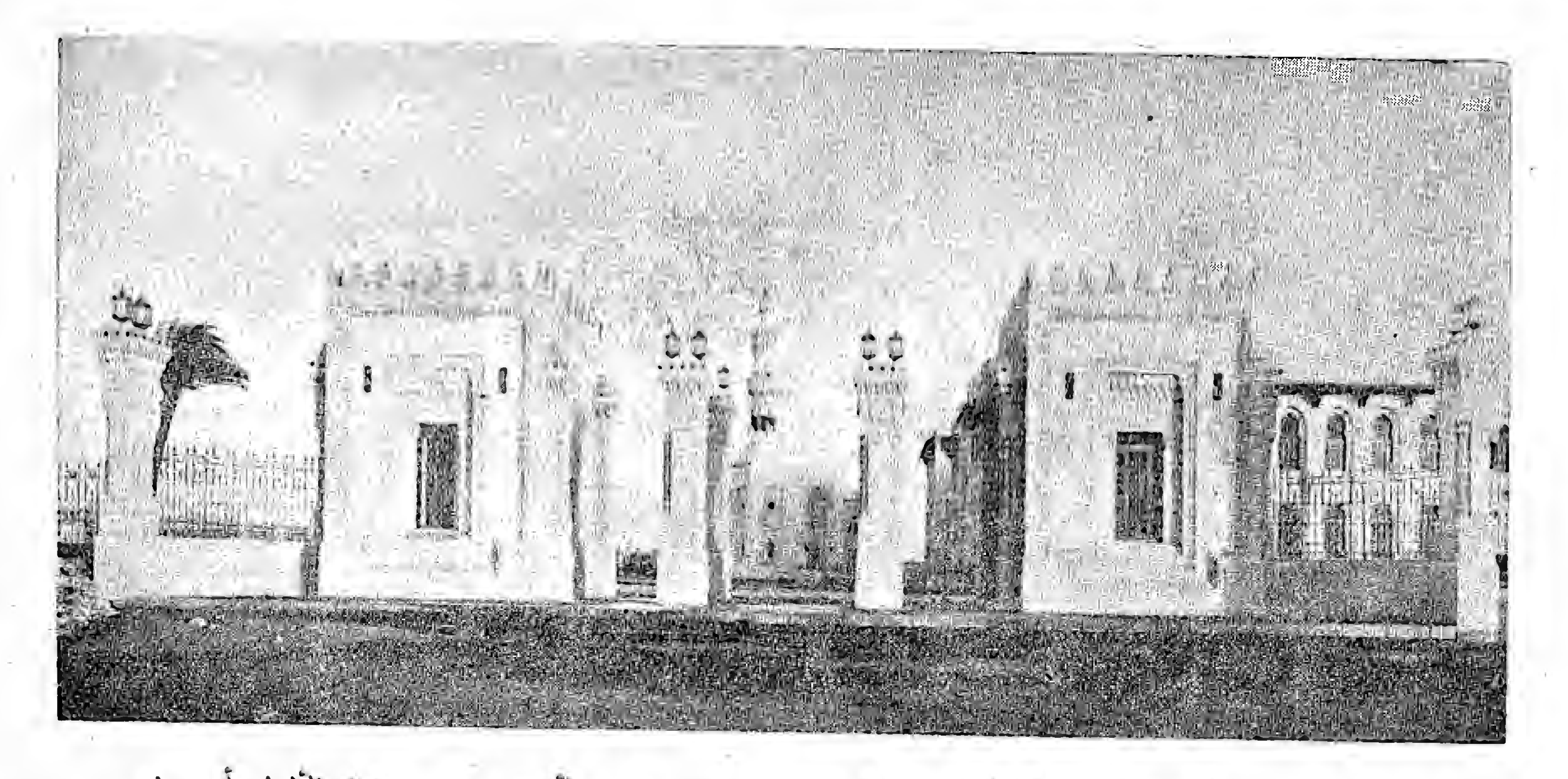
وقد أدرجنا بجوار هذا الكلام بعضا من صور مساكن الطلبة التى أعدها الشيخ الظواهرى فى معهد أسيوط ليتبين منها القارىء ما يريده الشيخ لطلبة الأزهر من مساكن صحية مريحة ومن حالة معيشية واجتماعية جيدة ولائقة بهم .



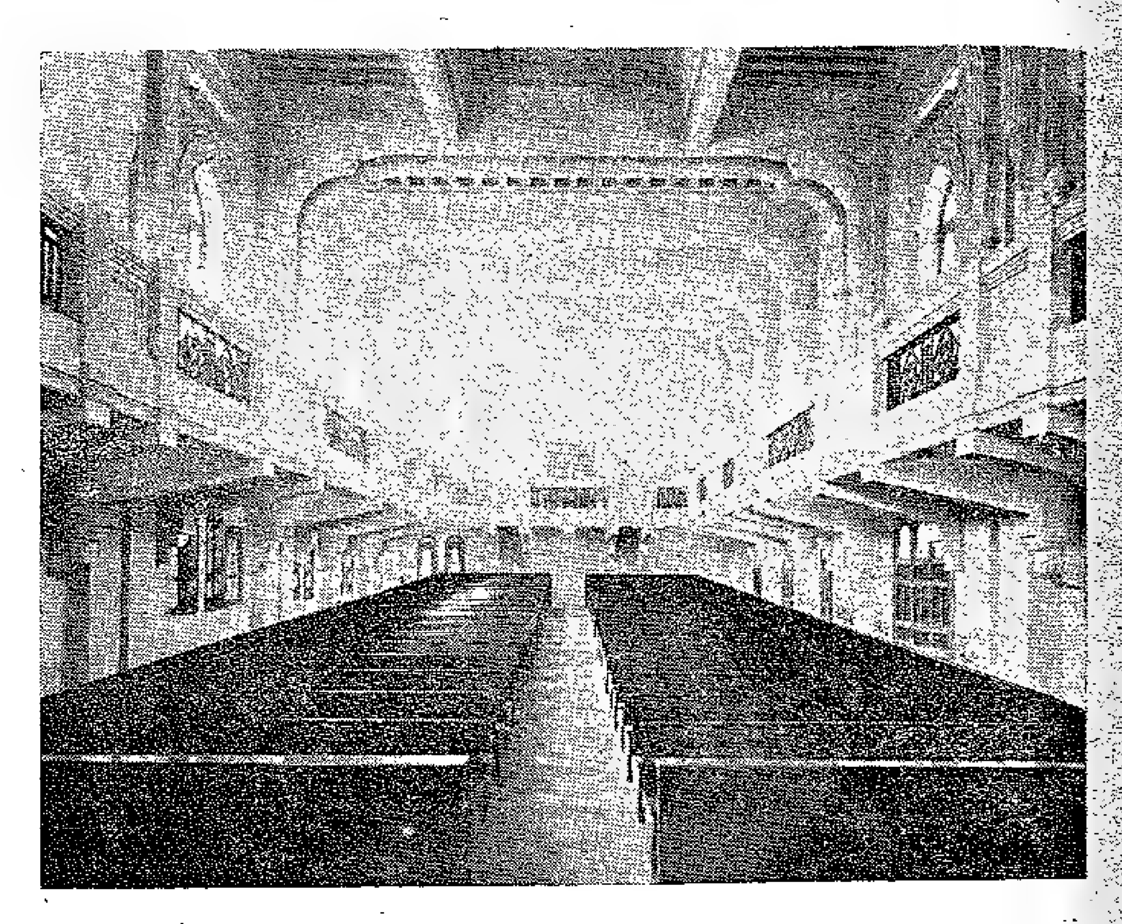
أحد عنابر النوم فى عمارة مساكن الطلبة التى انشأها الشيخ الظواهرى شيخ جامع الأزهر



الحمامات فى عمارة مساكن الطلبة التى انشأها الشيخ الظواهرى شيخ الجامع الأزهر



مدخل عمارة مساكن الطلبة التى أنشأها الشيخ الظواهرى شيخ الجامع الأزهر فى معهد فؤاد الأول بأسيوط



حجرة الطعام بعمارة مساكن الطلبة التى أنشأها الشيخ الاحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر

أمكنة مؤقتة للكليات لحين تمام الابنية الجديدة

ثم قال الشيخ الاحمدى :

وكان لابد من انتقاء أمكنة مؤقتة للكليات لحين تمام الابنية التى وضعت مشروعها فاخترت مدرسة الخازندار بشبرا وخصصتها لكلية أصول الدين وساعدتنا فى ذلك المحكمة الشرعية ثم ساعدتنا وزارة المعارف فتنازلت لنا عن بناء مدرسة القضاء الشرعى بالبرمونى فخصصته لكليتى اللغة العربية والشريعة ولقد تم ذلك كله بسرعة تمادل على أن الجميع كانوا يريدون الخير للازهريين .

الكتب والاساتذة

« وكان موضوع الكتب شاغلا لى فقد اخترت كتباً خاصة للتدريس وخشيت أن لا تكون موجودة بالسوق ولكننى أمكننى بعد مجهود إيجاد عدد كاف منها . وأما الاساتذة فقد أخذت من الأزهريين العدد المطلوب منهم للتدريس فى الكليات وأخذت الباقين من أساتذة الجامعة المصرية ليكون للتعليم الازهرى اتجاهه الجديد » .

بعثات الأزهر لأوروبا ورأى الشيخ الظواهرى فيها

وهنا قلت للوالد :

ما رأيكم فى البعثات الازهرية التى سافرت لاوروبا لتتعلم الآداب والفلسفة وعلم النفس لكى يوكل الى اعضائها بعد عودتهم تدريس هذه العلوم فى الازهر ؟

فقال الشيخ : « طلب العلم فى ذاته أمر مستحسن ولكنى ألاحظ أن هؤلاء العلماء الازهريين يذهبون لاوروبا بعد أن تكون أعمارهم قد جاوزت سن طلب العلم وذلك مضافا إلى عدم معرفتهم بلغات البلاد الأوروبية التى سيسافرون اليها قبل رحيلهم مما يجعل الامر عليهم شاقا وبدون فائدة خاصة للأزهر لأن أساتذة الجامعة المصرية وهم مصريون ومسلمون يلقون هذه الدروس الآن بالأزهر بكفاءة ونجاح . وأنى أرى أنه لو ذهب هؤلاء الأزهريون لأوروبا لتعلم اللغات الأجنبية أو لتعلم طرق الدعوة الدينية للاستفادة منهم فى نشر الدعوة الاسلامية لكان ذلك أفيد من تعلمهم الآداب والفلسفة » .

ثم استأنف الشيخ الظواهرى الكلام فقال :

« وفى أوائل سنة ١٩٣١ الدراسية كان كل شىء معدا لبدء الدراسة فى الجامعة الازهرية الجديدة فبدأت باسم الله الرحمن الرحيم تسير فى خطى واسعة نحو الاستقرار الجامعى وأقبل الطلبة على مدرجاتهم يستمعون للمحاضرات منشرحى الصدر ممتلئين بالآمال .

الملك فؤاد الأول يفتتح الجامعة الازهرية الحديثة

ثم قال الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ومنشىء الجامعة الأزهرية الحديثة :

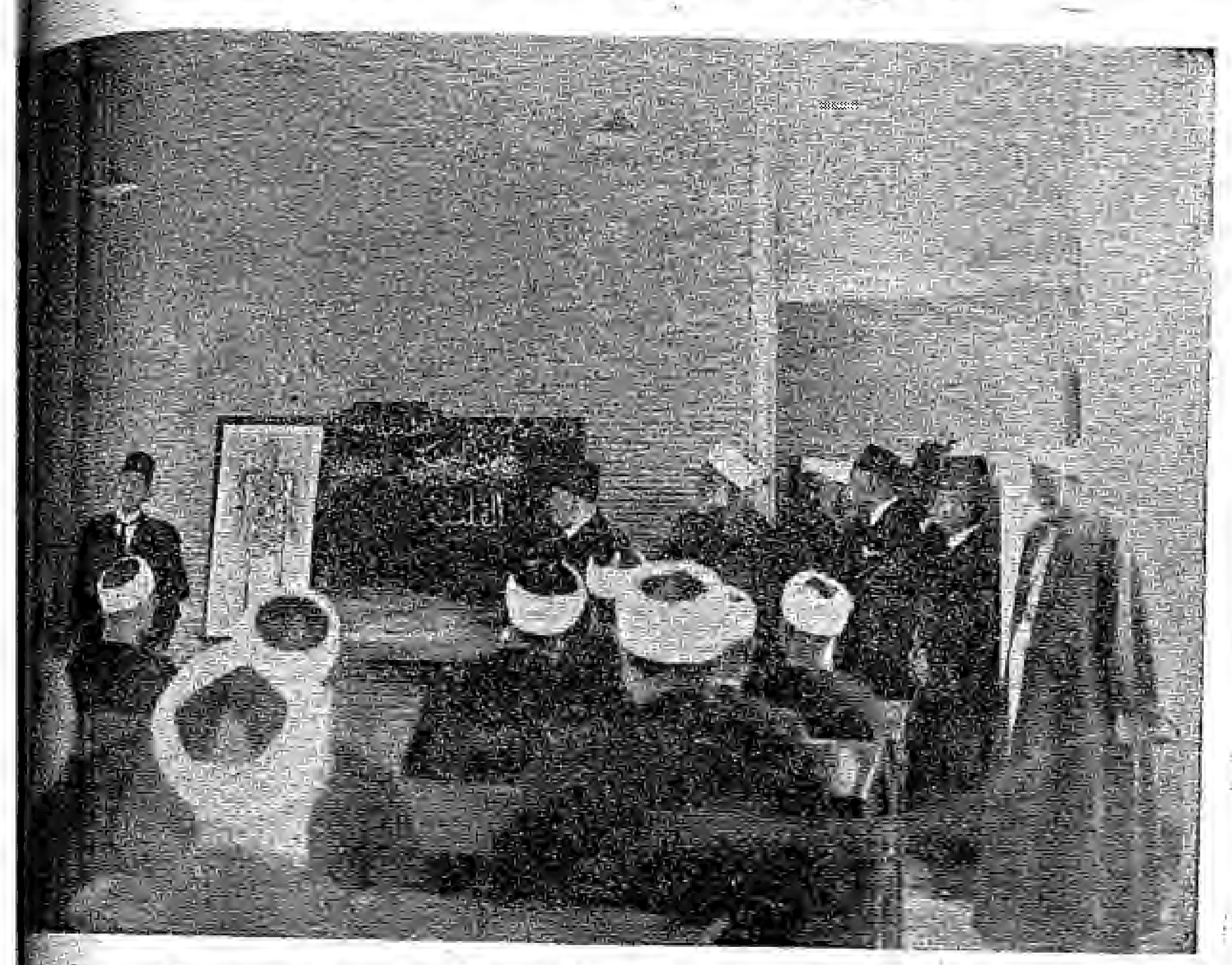
« وبعد أن ارتوت نفوس الطلبة بماء النظام الجديد وفرح به الأزهريون جميعاً رغب جلالة الملك فؤاد أن يزور دور الكليات ويفتتحها رسميا إظهارا لسروره . وقد خصص لكل كلية يوما خاصاً للافتتاح فشرف جلالته فى أيام متتابعة لهذا الغرض فكانت أياماً تاريخية فى حياة الأزهر » .

. . .

قد أدرجنا حول هذا الكلام بعضا من صور جلالة الملك فؤاد الأول عند افتتاحه كليات اللغة العربية وأصول الدين والشريعة فى هذه الأيام التاريخية التى أشار لها الشيخ الظواهرى .

ويلاحظ القارىء أننا أدرجنا بعضا آخر منها فى فاتحة الكتاب .

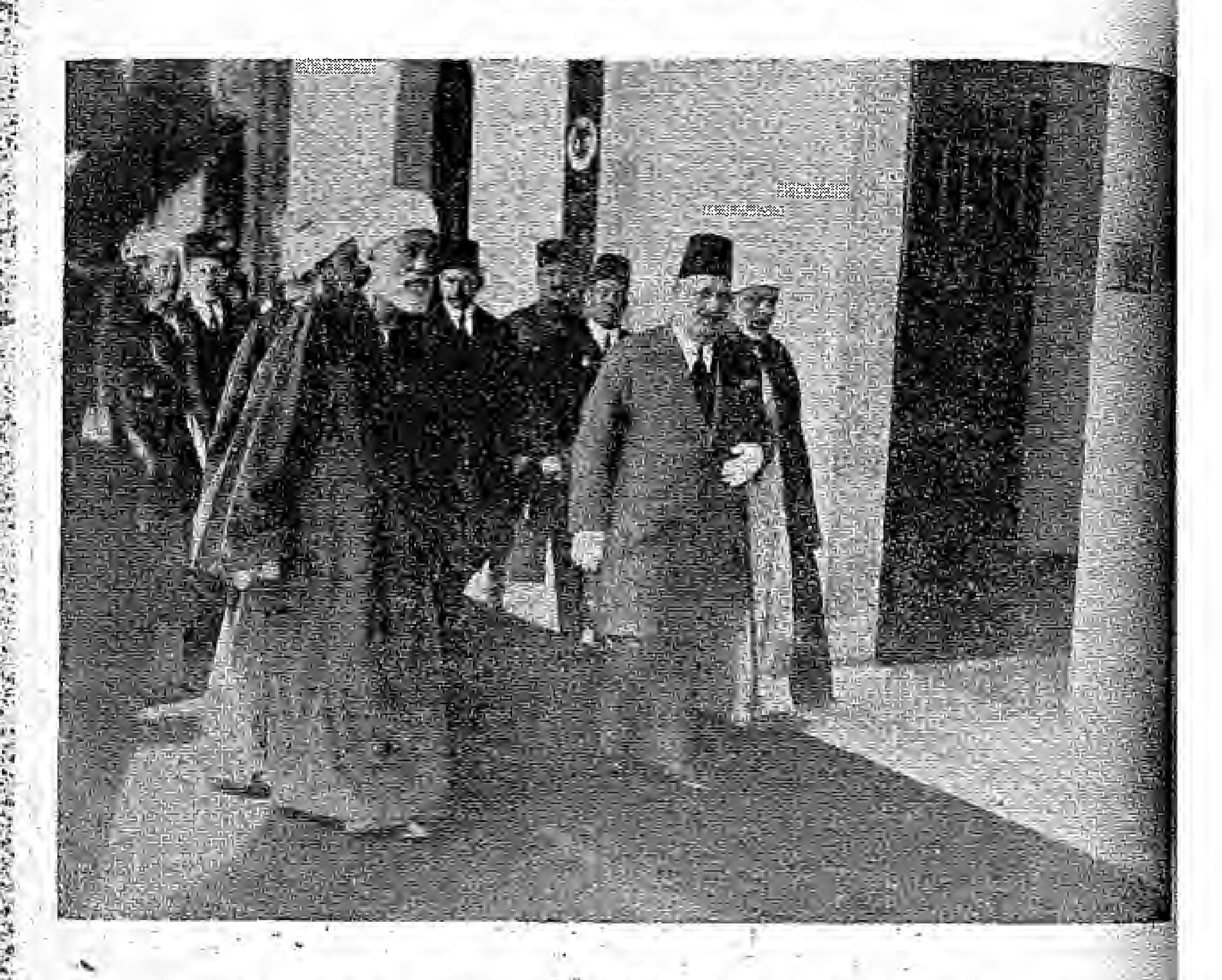
جلالة الملك فؤاد
فى افتتاح كلية اللغة العربية فى الجامعة الأزهرية الحديثة



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول فى أحد فصول الدراسة بكلية اللغة العربية فى الجامعة الأزهرية ويرى الأستاذ يلقى محاضرة فى قانون الصحة عن القلب ويرى خلف جلالته فضيلة الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ومنشىء الجامعة الأزهرية وفى الطرف الأيمن من الصورة فضيلة الشيخ ابراهيم حمروش شيخ الكلية ،

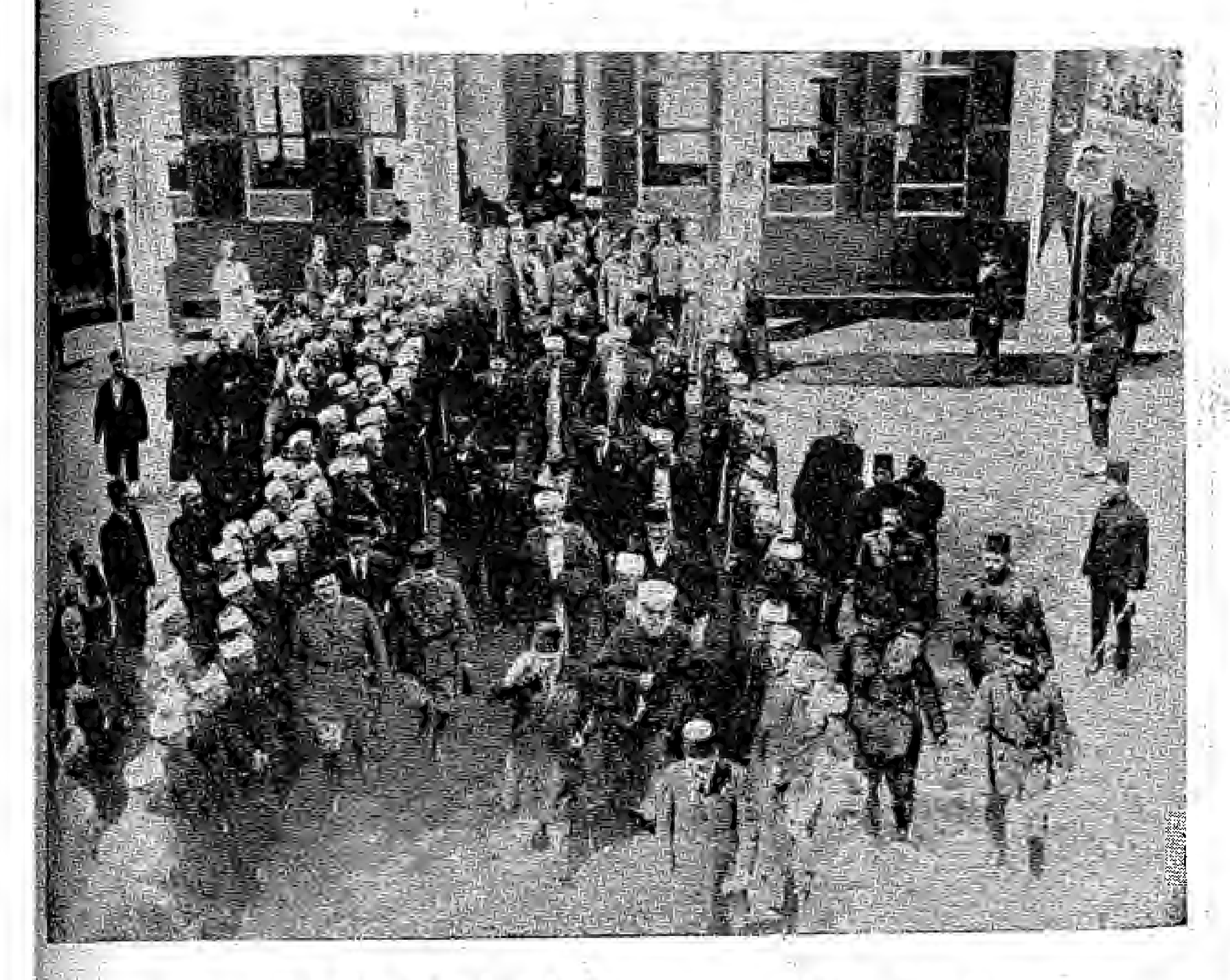
وذلك فى سنة ١٩٣٢ م

افتتاح كلية أصول الدين
فى الجامعة الأزهرية الحديثة



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ملك مصر وعلى يمينه حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ومنشىء الجامعة الأزهرية الحديثة أثناء المرور بقاعات المحاضرات فى المبنى المؤقت بمدرسة الخازنداره بشبرا بالقاهرة سنة ١٩٣٢

افتتاح كلية الشريعة
فى الجامعة الأزهرية الحديثة



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول خارجاً من كلية الشريعة بعد افتتاحها فى المبنى المؤقت بشارع البرمونى بالقاهرة فى سنة ١٩٣٢ م ويرى جلالته يحيي الطلبة الذين اصطفوا على الجانبين وبجواره فضيلة الاستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ومنشيء الجامعة الأزهرية الحديثة

أحاديث الشيخ الظواهرى

فى نتيجة اصلاح الازهر وفى المسائل الاسلامية العامة

سألت فى ذلك والدى الشيخ الأحمدى الظواهرى فقال ما معناه :

«عند ما أقدمت على إصلاح الأزهر أردت أن تكون للاصلاح أهداف معينة ليكون للاصلاح فوق حسنيته الذاتية فائدة أخرى عملية يستفيد منها رجال الازهر ومتخرجوه من ناحية اشتغالهم بعد تخرجهم بالمفيد حقاً من الناحية التى يصلح لها رجل الازهر . ويسرنى أنى قد نجحت فعلا فى ادراك كثير من هذه الاهداف ففضلا عن الاحتفاظ بوظائف التدريس القديمة فى المعاهد الدينية فان وظائف تدريس اللغة العربية فى مدارس الحكومة والمدارس الاهلية أصبح يملأها الآن كثيرون من خريجى الازهر وبعد قليل سوف لا يملأها غيرهم . وكذلك وظائف القضاء الشرعى والمحاماة الشرعية والمأذونية الشرعية أصبحت الآن مخصصة لخريجى كلية الشريعة الإسلامية التى أنشأتها خصيصا لذلك . وأما وظائف الوعظ والارشاد فى جميع مراكز القطر وبنادره وأقسامه وكذلك فى الجيش المصرى ووزارة الاوقاف . وزارة الشئون الاجتماعية وغيرها لا يملأها إلا المتخرجون من تخصص الوعظ والارشاد الذى أنشأته وجعلته تابعاً لكلية أصول الدين . وكنت أريد أن يكون معلموا التعليم الإلزامى والاولى من علماء الازهر لولا أنى وجدت أن العلماء يستصغرون هذه الوظائف مع أنى أراها مهمة جدا فى تربية النشء فاكتفيت بأن جعلت مساهمة الازهر فى هذه الوظائف قاصرة على إعطاء الطلاب الازهريين الحاصلين على الشهادة الثانوية الازهرية حق التعيين فيها .

البعوث الازهرية للصين والحبشة وجنوب أفريقيا وغيرها

ثم قال الشيخ الظواهرى :

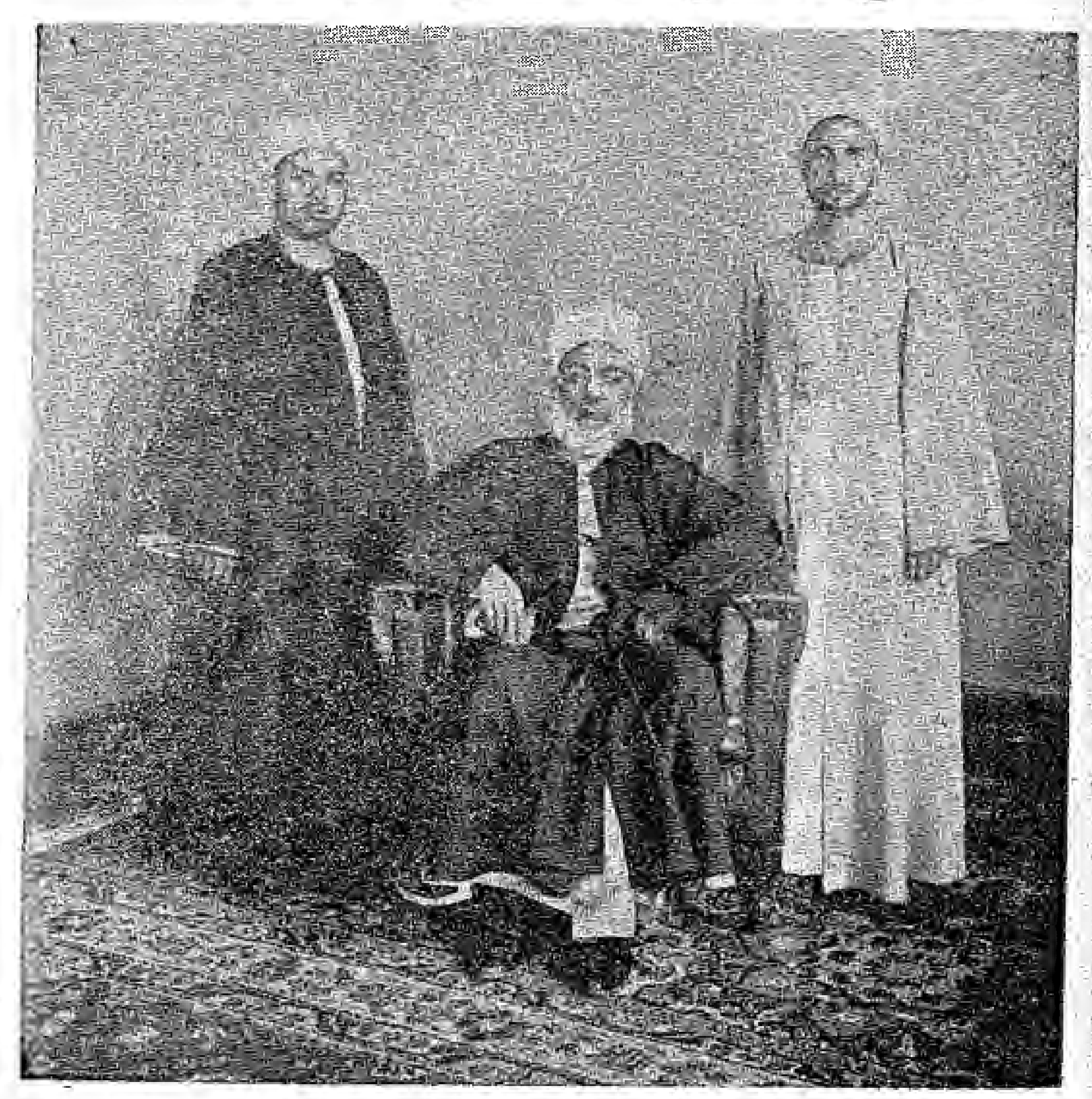
« وقد اتجه تفكيرى لإيفاد مبعوثين من علماء الأزهر للبلاد الإسلامية التى يحتاج أهلها للتنوير فى مسائل الدين الأسلامى لكى تقوى عندهم الروح الإسلامية فلا يقعون فى حبائل المبشرين للأديان الأخرى كما تواترت بذلك الأخبار ، وكذلك إلى البلاد التى لايزال أهلها يدينون بالوثنية لكى يرشدوهم للدين الإسلامى الحنيف . وقد رأيت أن مثل هذه البعوث من علماء الازهر ترسل لهذه البلاد لتنشر فيها الإسلام وتدعمه أولى وأفيد وأقرب لرسالة الأزهر من البعثات التى ترسل من علماء الأزهر لأوروبا لتعلم الفلسفة وغيرها .

« وعندما عرضت هذه الفكرة على جلالة الملك فؤاد سر بها سرورا عظيما وكلف رئيس وزرائه وقتئذ اسماعيل صدقى باشا بالعمل على تنفيذها . وأذكر أن اسماعيل صدقى باشا اقترح تخصيص ألف جنيه سنوياً من الأوقاف الخيرية لإيفاد هؤلاء المبعوثين فأخبرته بأن مثل هذا المبلغ البسيط لا يكفى لمثل هذا العمل الكبير ورجوته أن ينظر للموضوع نظرة جدية . ثم بعد مجهود كبير وبمساعدة المرحوم الملك فؤاد تمكنت من إرسال بعثتين أزهريتين إحداهما لبلاد الحبشة والأخرى لبلاد الصين . وكانت كل بعثة مكونة من عالمين من أفاضل الأزهريين المعروفين بجودة الخلق وقد سافروا فعلا وقاموا بأعمالهم المجيدة هناك . »

(يرى القارى فى الصورة المقابلة عضوى بعثة الصين مع فضيلة الشيخ الظواهرى أخذت لهم بمناسبة سفرهما) .

مبعوثا الازهر للصين

مع فضيلة الشيخ الظواهرى شيخ الجامع الأزهر



من الأعمال المهمة التى أنشأها الشيخ الأحمدى الظواهرى أثناء توليه مشيخة الأزهر إرسال بعثات من علماء الأزهر للبلاد التى تدين بالوثنية لهدايتها للاسلام وكذلك لتثقيف المسلمين فى البلاد الاسلامية المحتاجة لذلك وهذه صورة الشيخ الظواهرى مع الشيخ فليفل الصغير والشيخ الدالى أول مبعوثين للصين

ثم استمر الشيخ الظواهرى فى الحديث فقال :

«وكنت قد أعددت بعثتين أخريين لبلاد جنوب افريقيا وبلاد أمريكا الجنوبية وكان اعضاؤهما على وشك السفر ولكنى استقلت قبل سفرهم .

« ويؤسفنى أنه بعد استقالتى من مشيخة الأزهر لم يهتم أحد لهذه البعثات فعاد لمصر العلماء الذين كانوا قد سافروا ولم يبعث بغيرهم لا للحبشة ولا للصين ولا لغيرهما » .

. . .

لقد عثرنا على المذكرة التى رفعها الشيخ الظواهرى للسراى الملكية فى هذا الموضوع وسنثبتها هاهنا لما لها من الصفة التاريخية نظرا لأن هذا هو أول عمل من نوعه قام به الأزهر . والمذكرة هى :

« تتجه أنظار العالم الاسلامى فى مشارق الأرض ومغاربها فى كل ما يتعلق بالشئون الإسلامية إلى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فؤاد الأول نظراً إلى ما سارت به الركبان ولهجت به الألسن من أن جلالته حامى حمى الدين وأعظم ملك غيور على مصلحة الإسلام والمسلمين وأن بلاده العزيزة بأزهرها المعمور وتاريخها الاسلامى المجيد وموقعها الجغرافى جديرة بالزعامة الكبرى فى الشئون الاسلامية .

وقد دلت الرسائل والمحادثات التى انتهت الينا من الصين والهند وجنوب أفريقيا وبلاد الحبشة والكنغو البلجيكية وسيام وأمريكا على مبلغ اتجاههم جميعاإلى حضرة مولانا صاحب الجلالة وأنهم فى حاجة شديدة إلى إرسال رسل يعلمون المسلمين أمور دينهم ويدفعون عنهم غائلة حركات التبشير التى تهددهم ويحققون آمال تلك

البلاد فى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم .

وعلى أثر ما نشر من هذه الأخبار فى الجرائد تقدمت الينا طلبات من كثيرين يقولون فيها أنهم مستعدون للسفر إلى تلك الأصقاع للقيام بتلك المهمة متى دبرت لهم النفقات الكافية .

والواقع أنه إذا دبرت هذه النفقات أمكن القيام بهذا العمل الكبير واعتبر بحق أكبر عمل إسلامى لم يقم به ملك ولا خليفة من ملوك وخلفاء المسلمين بعد الخلفاء الراشدين .

ونرى أن أفضل ما تنفق فيه أوقاف المسلمين الخيرية هو هذا الباب ، فهو أقرب إلى مقاصد الواقفين .

فنتشرف برفع هذه المذكرة لعرضها على أنظار حضرة صاحب الجلالة الملك .

محمد الاحمدى الظواهرى

شيخ الجامع الازهر

• • •

هذا هو موضوع إيفاد بعثات من الازهر إلى الصين والحبشة وغيرها . وهناك ناحية أخرى من نفس الموضوع اهتم لها الشيخ الظواهرى أيضاً لأنها كانت فى نظره متممة لفكرة إيفاد المبعوثين وهى ناحية استيفاد بعثات من هذه الاصقاع لتقيم وقتا فى مصر ولتتعلم الإسلام فى الازهر فيكون أعضاؤها بعد تخرجهم من الازهر رسل الهداية الذين يريدهم الشيخ الظواهرى فى تلك البلاد النائية مع فارق أنهم يكونون أكثر فائدة وأعظم أثر من الرسل المصريين الذين قد يقف جهلهم بلغة تلك البلاد عائقا فى سبيلهم إلى أن يتعلموها .

ولقد وقع بين أيدينا خطابان مهمان فى هذا الشأن رأينا أن ننشرهما أيضا لما لها من الدلالة أولا ومن التسجيل التاريخى ثانيا وأحدهما من الاستاذ محمد ابراهيم شاه كوچين العالم الصينى بالازهر والآخر من مدير مدرسة المعلمين الاسلامية الصينية بشنغاى بالصين وهما :

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الازهر .

لقد شملتم الطلاب الصينيين من أول وجودهم بمصر بعناية عظيمة كان لها أعظم أثر فى تشجيعهم وكمال اتجاههم نحو الغرض الذى قدموا من أجله . ولا تزال هذه العناية تتجلى من حين لآخر وكان من أثرها تقرير فضيلتكم إنشاء رواق للصينيين بالازهر وتعيينى شيخاً له .

فازاء هذا كله أتقدم لفضيلتكم عن نفسى وعن إخوانى الطلاب الصينيين بعظيم الشكر والثناء وسيكون أعظم مظهر لشكرنا لفضيلتكم كمال الاجتهاد الذى به نبلغ رضاكم ونحقق أمل مسلمى الصين فى هذه البعثة . ونسأل الله كمال التوفيق .

٨ صفر سنة ١٣٥٣ — ٣ مايو سنة ١٩٣٣ محمد ابراهيم كوچين

وأما الكتاب الآخر فهو :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر شيخ الازهر الشريف السيد محمد الاحمدى الظواهرى : دامت فيوضاتكم .

الحمد لله وحده والعاقبة للمتقين . .والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد إهداء مزيد السلام ووفور التحية إلى فضيلتكم فالمعروض منا أن خمسة طلبة العلم من تلاميذنا قد توجهوا إلى جهتكم فى هذا اليوم بعد ما تلقينا برقية من فضيلتكم بقبولكم أن يدخلوا فى الجامع الازهر فلكم منا الشكر الجزيل ولنا منكم الرجاء لقبولكم خدماتهم وقد بعثنا معهم هدية حقيرة من طرفنا لفضيلتكم فنرجو منكم القبول إن الله يحب المحسنين

الهدية المذكورة { الشاى الاخضر خمسة أرطال
المرآتان المعلقتان اثنان }

شنغاى فى ٢١ ابريل سنة ١٩٣٤ مدرسة المعلمين الاسلامية الصينية
شنغاى — الصين

ختم

• • •

الاستغناء عن ٧٠ عالما من مدرسى الأزهر

ثم قال الشيخ الظواهرى ما معناه :

« وعند تنفيذ الاصلاح الجديد بعلومه الجديدة وتوجيهاته الجديدة كان لابد أن نفسح المجال للعلماء الحديثيين الذين تتوفر فيهم الكفاءة المطلوبة لمثل هذا الاصلاح ولم يكن ليتأتى ذلك إلا باخراج الغير الصالحين من المسنين وغيرهم فقد كانت وقتئذ الازمة المالية منتشره فى البلاد ولا يمكن معها انشاء وظائف جديده . وكان فضيلة الشيخ المراغى فى أثناء مشيخته الاولى قد ألف لجنة لتصفية العلماء المدرسين توطئة لاخراج من لا يصلح منهم . فلما عينت شيخا للازهر بعده

أبقيت على هذه اللجنة وأذكر أن جلالة الملك فؤاد قال لى فى هذا الصدد:
« أن الشيخ المراغى كان قد عرض علىّ أنه يريد أن يصفى الأزهر من العلماء الغير الصالحين للتدريس وأنا أرى أن الأزهر يجب أن لا يكون تكية للارتزاق فإنه مدرسة دينية كبرى ويجب أن يكون مدرسوها أكفاء . »

ثم استمر الشيخ الأحمدى يقول :

« وقد رأت اللجنة إخراج نحو مائتين عالما ولكنى بعد التدقيق الطويل تمكنت من اختزال هذا العدد إلى نحو السبعين فقط ولاحظت فيمن أخترتهم للخروج أن يكونوا من المسنين الذين قاربوا الإحالة للمعاش فأرضيتهم بمكافآت خاصة . وأما صغار السن منهم وكان عددهم قليلا فقد قُدمت فى بعضهم تقارير لا تتفق مع ما يجب أن يكون للعالم الأزهرى من سلوك وكان البعض الآخر مشتغلا بالسياسة ومصرا على الاشتغال بها بالرغم من تكرر نصيحتى لهم بالابتعاد عنها وتفضيلى لهم اشتغالهم بوظائفهم . وكان بعض هؤلاء من تلاميذى الخصوصيين وكان يعز على جدا فصلهم لولا إصرارهم هذا مع تكرر مطالبة الحكومة بفصلهم . وإنى اذكر فى ذلك أنى استحضرت يوما الشيخ ابراهيم القاياتى فى مكتبى وأطلعته على خطاب من صدقى باشا رئيس الحكومة وقتئذ يطلب فيه فصله لقيامه بالدعاية كتابة ضد الحكومة فطلبت منه لكى يمكننى أن أدافع عنه أن يقتصر على إبداء آرائه شفاهة وبدون كتابة فرفض بتاتا فقلت له لقد أعذر من أنذر واضطررت لفصله هو وإخوانه الآخرين الذين أصروا مثله بالرغم من نصيحتى المتكررة لهم . ويهمنى أن أذكر لك أنى بمجرد تغير الحكومة التى طلبت إخراج هؤلاء المفصولين سياسيا وحلول حكومة أخرى غير معادية لهم وطلبت إعادتهم ، وافقت على إعادتهم فعادوا جميعا لوظائفهم » .

المواقف السياسية للشيخ الظواهرى

سألت الوالد فى ذلك فقال ما معناه :

« إن رجل الدين كأى مواطن آخر لا يخلو من اتصاله بالسياسة فلابد له من الاشتراك فى المواقف الوطنيه القومية المشرفة ولكنى أرى أنه يجب أن أن يكون هذا الاتصال بالقدر الذى لا يخرج رجل الدين إلى الحزبية إلا إذا أراد الاشتغال كلية بالسياسة وحينئذ يجب عليه أن يترك صفته الدينية . وفى رأيى أنه إذا كان لابد من علاقة خاصة بين السياسة وبين رجل الدين فلتكن استغلالا من رجل الدين للسياسة لنشر رسالة الدين وتثبيتها وتدعيمها وكذلك العمل على فض المشاكل السياسية وتذليل صعوباتها ما أمكن محافظة على بقاء الاتحاد والأمن والطمأنينة والسلام ودفعا للضرر والإضطراب . وقد كانت هذه هى خطتى دائما فيما اتصلت به أو وقع لى من الحوادث ذات الصفة السياسية وسأقص عليك بعضا منها » .

الأحكام العرفية والحرب العالمية الأولى

قال الشيخ الأحمدى ما معناه :

« عندما أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية فى مصر فى الحرب الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) كان المصريون غاضبين على هذه الأحكام فرأى حسين رشدى باشا رئيس النظار وقتئذ أن يستصدر بياناً من الأزهر يدعو فيه الأمة للامتثال للاحكام العرفية . وقد كنت فى ذلك الوقت شيخا للجامع الأحمدى بطنطا وكان الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخا لمعهدالإسكندرية فدعينا لمقابلة

رشدى باشا ، فلما وصلنا وجدنا عنده الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ وكذلك الشيخ محمد بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعه فوجه رشدى باشا الكلام إلى العلماء وقال : « أنتم تعرفون أن الأحكام العرفية قد أعلنت فى البلاد والحكومة تريد أن يطيع الأهالى هذه الأحكام لأنها من مقتضيات الحرب وقد عمل الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع بياناً للهدوء وتريد الحكومة نشره فى كل القطر وهاهى نسخة منه قد أعدت فعلا أريد أن أعرضها عليكم » . ثم ناولنا رشدى باشا النسخة وقرأناها فوجدنا فيها أن الشيخ سليم البشرى يدعو للرضوخ للأحكام العرفية اقتباساً من الدين . وعندما قرأناها لاحظت أن الشيخ سليم كان كأنه واجم وغير مرتاح فأردت أن أساعده فى موقفه الحرج فوجهت الكلام لرشدى باشا فقلت : هل يسمح لى عطوفة الباشا فى إبداء ملاحظاتى فقال : « وهل هناك ملاحظات ؟ » فقلت « إنى أرى أن هذا البيان سيهيج الناس لصدوره من رجال الدين وإنى أبدى رأيى لعطوفتكم بصراحة » . حينئذ تكلم الشيخ بخيت فحبذ رأيى ثم تحمس الشيخ أبو الفضل وانضم إلىّ فى الرأى . وهنا تكلم رشدى باشا بالتليفون مع شخص انجليزى وبعد الكلام الطويل معه قال رشدى باشا « يمكنكم أن تعدلوا فى البيان وتضعوا فيه ماتريدون » . فغير العلماء مواضع بعض الجمل . وعلى أثر ذلك طلب رشدى باشا أن يوقعه الحاضرون فقلت له « إنى أرى أن يكون هذا النداء من هيئة كبار العلماء » وقصدت من ذلك امتداد الفرصة لبحث الموضوع فوافق رشدى باشا ثم فى اليوم التالى جمع الشيخ سليم البشرى بصفته شيخ الأزهر أعضاء الهيئة فى الجامع الأزهر وعرض الموضوع عليهم وطلب منهم إمضاء البيان . . ولما كنت

أنا فى ذلك الوقت من غير أعضاء الهيئـــة فقد استأذنت من الشيخ سليم وانصرفت ولم أوقع وصدر البيان . فلما وجد رشدى باشا أن امضائى غير موجودة سأل عن السبب فقيل له بأنى لست عضواً فى هيئة كبار العلماء ، فتبسم وقال : لقد فهمت الآن مناورته فهو الذى اقترح أن يصدر القرار من هيئة كبار العلماء لـكى يفلت من الإمضاء . »

تهديد الشيخ الظواهرى بالاعتقال

ثم استمر الشيخ يقول :

« ومن الحوادث السياسية أيضا احتجاجى لمفتش الداخلية الأنجليزى على ضرب الجنود الانجليز لطلبة المعهد الدينى بالرصاص فى المظاهرة الـكبرى التى حصلت سنة ١٩١٩ بطنطا أسوة بالمظاهرات التى شملت القطر كله على أثر اعتقال الانجليز لسعد زغلول باشا وأصحابه لمطالبتهم باستقلال مصر . وقد هددنى مفتش الداخلية الانجليزى وقتئذ بالاعتقال لشدة كلامى معه فقلت له : « إذا اعتقلنى الانجليز لدفاعى عن أرواح المصريين فهذا مما يشرفنى » فتدخل مدير الغربية وانصرف مفتش الداخلية مغضبا ووعد بكتابة تقرير فى ذلك ولـكننى لم أعتقل ولم أسمع شيئا عنها فيما بعد » .

« ثم حدث بعد ذلك أن طارد بعض الجنود الانجليز عددا من المارة فى حد شوارع طنطا فدخل هؤلاء منزلى تلمسا للحماية والأمان فتبعهم الانجليز لداخل المنزل واعتقلوهم وقد كنت بالقاهرة فى ذلك اليوم فلما عدت ذهبت فورا لمدير الغربية وقدمت احتجاجى رسميا فأبلغه المدير للإنجليز فقرروا إيفاد ضابط كبير يحضر لى بمنزلى ويعتذر لى رسميا .

عندما أفرج عن سعد زغلول باشا

ثم قال الشيخ الظواهرى ما معناه :

« ومن الحوادث السياسية التى أذكرها أيضاً أنه لما قامت الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ من أجل الاستقلال نفى البريطانيون سعد زغلول باشا زعيم الحركة وبقى منفيا عدة شهور ثم وردت الانباء بالافراج عنه ففرح الناس ورأيت من واجبى أن أزور نادى طنطا فى ذلك الوقت لاشترك فى فرح الناس فقام الاستاذ عبد القادر مختار مأمور مركز كفر الشيخ وقتئذ واقترح الاكتتاب للوفد بالاموال فاعترض الدكتور زكى الكاشف وكادت تقوم مشادة وانقسام واتفق أن كان معى ورقة بخمسين جنيها فانتهزت الفرصة وقلت إنى أحبذ فكرة الاكتتاب وأقدم هذه الورقة اليكم لتكون فاتحته . وكان الدكتور حسن بك كامل رئيس النادى فشكرنى وتتابع الناس بمبالغ مختلفة . ثم بعد خروجنا من النادى كان هناك مظاهرة كبرى فاشتركت فيها مع فريق من العلماء وسرت فيها بجانب القسيس القبطى إشارة إلى الاتحاد فى الوطنية .

سعد أو عدلى ؟

« ومن الحوادث السياسية أيضا ما حصل عند ما اختلف سعد زغلول وعدلى يكن على رئاسة الوفد الذى يسافر للمفاوضة فى استقلال مصر وكان لكل منها أنصار من الشبان وكنت أرى أن الخلاف هو أساس الفساد فى الشرق فلما حضر لى الطلبة والشبان من أنصار سعد لامضى بسقوط عدلى ومن أنصار عدلى لامضى بسقوط سعد رفضت طلب الاثنين وقلت أن هذه

المسألة يجب أن يسويها الزعيمان فيما بينهما اختيارا لا إكراها فهذا أكرم لمصر ولهما. ولكن كلامى هذا لم يعجب الفريقين من الشبان فرمى الفريقان فى غضبهما منزلى بالطوب ولكنى لم أتأثر لمعرفتى بنزعات الشباب.

ثم قال الشيخ الأحمدى :

«وعندما عاد سعد من المفاوضة قابلته الأمة بترحاب عظيم فى يوم مشهود هو يوم ٤ ابريل سنة ١٩٢١ فرأيت من واجبى الوطنى بصفتى رئيس الدين بطنطا أن أشترك فى الإحتفاء به فقابلته مع آلاف المستقبلين بمحطة طنطا وأهديته مصحفاً شريفاً ونسخة من صحيح مسلم إشارة إلى ترسم خطى الرسول فى الجهاد».

ثم استمر الشيخ يقول :

«هذه هى أهم الحوادث السياسية التى حصلت لى قبل توليتى مشيخة الجامع الأزهر، وأما بعد توليتى هذه المشيخة فقد زاد عدد هذه الحوادث كثيراً من طبيعة اتصال هذه الوظيفة واتصال شاغلها رغما عنه بالحوادث السياسية سواء فى مصر أو فى العالم الإسلامى».

تعيين شيخ الأزهر فى مجلس الشيوخ

«ومن ذلك مثلا أنى استيقظت صباح أحد الأيام فوجدت اسمى منشوراً فى الجرائد ضمن أسماء أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ورأيت أيضاً إسم بطريرك الأقباط وحاخام اليهود وإسم الشيخ عبدالمجيد سليم مفتى الديار المصرية. فلما سألت كيف لم يؤخذ رأيى فى مثل هذا الموضوع قبل إتمامه قيل لى أن

التعيين حصل بحكم الوظيفة ، ففى بريطانيا يصير الرؤساء الدينيون أعضاء بمجلس اللوردات بطريقة آلية بمجرد تعينهم فى وظائفهم ، وقيل لى أنه رؤى اتباع نفس المبدأ فى مصر فعين شيخ الإسلام والبطريرك والحاخام وهم رؤساء الأديان الثلاثة اعضاء بمجلس الشيوخ ورؤى أن يضاف المفتى أيضا ليكون تمثيل الاسلام بعضوين بدلا من واحد نظرا لأن الإسلام هو دين الأغلبية .

« وبهذه المناسبة فانى ألاحظ أن وجود رئيس الدين الاسلامى فى مجلس الشيوخ لا يخلو من فائدة فقد تمكنت أثناء وجودى به من بث الروح الدينية بالمجلس فكنت أطلب رفع الجلسة دائماً للصلاة عند حلول موعدها كما طلبت إنشاء مسجد فخم يقام فى ساحة البرلمان ليؤدى الأعضاء المسلمون فيه الصلاة فأنشىء هذا المسجد فعلا وهو قائم الآن فى ساحة البرلمان .

« ثم بانتخابى رئيسا للجنة الأوقاف والمعاهد الدينية فى مجلس الشيوخ تمكنت من الإشراف العملى والتشريعى على هذه الجهات الدينية . ثم تمشيا مع فكرة بث الروح الدينية فى المجلس فإنى مع المفتى كنا دائماً نترك مقعدينا ونخرج من المجلس إذا ما عرض شىء ينافى أحكام الدين كما فى مسائل الأرباح المالية مثلا فقد كنا نرى أننا ما دمنا غير قادرين على دفع هذه المبادىء الغير الشرعية التى تغلغلت فى النظام الحكومى فلا أقل من انسحابنا وقت عرضها ونظرها لئلا نكون مقرين لها ، وفى هذا المسلك على بساطته إزكاء لروح الدين .

نداء من الأزهر للهدوء في عهد صدقي باشا

ثم استمر الشيخ الظواهرى يقول أيضا ما معناه :

«ومن المسائل السياسية أيضا مسألة النداء الذى وجهه شيوخ المذاهب الأربعة بالأزهر إلى الأمة المصرية لالتزام جانب الهدوء تجنبا لسيلان الدماء وإهراقها عندما كان إسماعيل صدقى باشا رئيسا للوزارة فى سنة ١٩٣١ ورأى تبديل دستور سنة ١٩٢٣ بدستور آخر سمى بدستور سنة ١٩٣٠ ، فقد أثار هذا التغيير وقتئذ حزب الوفد وسافر النحاس باشا رئيسه للأقاليم يدعو لمقاطعة هذا الدستور فمانعه صدقى باشا وحصلت عدة حوادث كان أفظعها حادث المنصورة الذى قتل وجرح فيه عدد كبير من الأهالى ومن الجيش المصرى الذى كان يناهضهم بناء على أمر الحكومة . فلما تفاقم الحال بهذا الشكل التمس إسماعيل صدقى باشا نداء يصدر من الأزهر يدعو لهدوء الأمة تجنبا لإزهاق الأرواح . ومع أنى كنت أرى دائما ابتعاد الأزهر عن السياسة فما كان لى فى هذا الوقت وأنا شيخ الإسلام أن أرفض طلبا يوجه لى من رئيس الحكومة ومن توفيق نسيم باشا رئيس ديوان جلالة الملك باصدار نداء يدعو للهدوء والسكينة تجنبا لسيلان الدماء فان هذا من طبيعة أعمال شيخ الإسلام الإرشادية» .

« وعندما أعد النداء لاحظت أنه يستند إلى الآية الشريفة « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » مما قد يشعر فى تلك الظروف أننا نصف إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء بأنه ولى الأمر فى مصر ولذلك فقد أصررت على أن تضاف للنداء بعد هذه الآية العبارة الآتية : « وقد منّ الله على هذه الأمة بأن جعل ولى الأمر فيها الملك فؤاد » وذلك لكى لا يتطرق

لأى ذهن أننا نريد بهذه الآية أى أحد آخر وليا للأمر غير جلالة الملك فؤاد.
وقد اشترك فى وضع النداء معى الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية وقتئذ والشيخ عبد اللطيف الفحام وكيل الجامع الأزهر ورأينا أن يصدر من مشايخ المذاهب فأمضيته أنا باعتبارى شيخ المذهب الشافعى وأمضاه الشيخ عبد المجيد سليم باعتباره شيخ المذهب الحنفى وأمضاه الشيخ احمد نصر باعتباره شيخ مذهب المالكية.

« وقد كان هذا النداء سببا لحملة سياسية كبرى ضد الأزهر من الأحزاب المعارضة لاسماعيل صدقى باشا مع أن هذا النداء لم يتعرض مطلقا للمسائل السياسية المتنازع عليها بين الأحزاب وإنما كان يدعو فقط للهدوء اجتنابا لسفك الدماء كما قدمنا.

« وقد قابلنا وقتئذ هذه الحملات الصحافية الحزبية الشديدة بصدر واسع لعلمنا بطبيعتها أولا وأيضا لتجنب الدخول مع الأحزاب السياسية فى الجدل والمناقشة، فقد كنت أرى أن مثل هذه المناقشة تجر رجل الأزهر للسياسة حتما وهذا ما كنت أتحاشاه دائما على قدر الإمكان ».

حركة التبشير الكبرى

فى سنة ١٩٣٣

ثم استمر الشيخ الأحمدى الظواهرى يقول ما معناه :

« ومن الحوادث المهمة التى قد تعتبر أيضا سياسية لعلاقتها بالدول الاجنبية حادثة التبشير المتسعة التى قام بها المبشرون المسيحيون فى مصر فى سنة ١٩٣٢ وكان مصدرها بور سعيد ثم امتدت إلى بعض مدن القطر الأخرى ، فقد كان لا بد لى بصفتى شيخ الإسلام أن أمنع هذه الحركة بشكل حاسم قاطع فخاطبت فى ذلك جلالة الملك والحكومة وأمكننى القضاء عليها سريعا .

« ثم لكى أضمن عدم قيام مثل هذه الحركة فى المستقبل فقد طلبت من الحكومة سن تشريع لمنع نشاط هؤلاء المبشرين فى البلاد المصرية كما أنشأت من هيئة كبار العلماء لجنة للبحث فى هذا الموضوع من الناحية العلمية تجمع الكتب التى وضعها المبشرون للطعن فى الدين الإسلامى وترد عليها ، كما ألفت لجانا فى جميع أنحاء القطر لجمع التبرعات لمناهضة هؤلاء المبشرين ولنشر الوعظ الدينى الاسلامى بين الناس فى المساجد وغيرها ولبناء الملاجىء لإيواء الاطفال المتشردين الشاردين وقد بدأت الاكتتاب بتبرعى بمائتى جنيه فتتابع العلماء جميعا بالتبرع ثم تبرع الأهلون بمبالغ مختلفة وقد تبرع أحد الأعيان فى الصعيد بمبلغ عشرة آلاف جنيه فالتمست من جلالة الملك الانعام عليه برتبة الباشوية فتفضل جلالته بإجابة طلبى وأنعم عليه بها .

« وقد رأينا أن نشترى بالمبلغ الذى جمع أطيانا من أطيان الحكومة بالجيزة يصرف من ريعها على مشروع مقاومة التبشير فى مصر ، وكانت صفقة رابحة

ساعدنا فيها حسن صبرى باشا وزير المالية وقتئذ وكادت تتم ولكنى استقلت من مشيخة الأزهر قبل أن أمضى شروط البيع . ويؤسفنى أنه بعد استقالتى لم يشتر بهذا المبلغ شيء حتى الآن وأن بعضه صرف فى وجوه أخرى غير الوجوه التى جمعت له » .

. . .

هذا مجمل من بعض ما قاله الشيخ الظواهرى عن موضوع التبشير

وقد وقفنا على صورة الخطاب الذى أرسله الشيخ الظواهرى إلى الحكومة فى هذا الشأن وسننشره لأهميته التاريخية :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة (محمد شفيق باشا)

استغل المبشرون ما عرف عن المسلمين من حسن ضيافتهم وسعة صدورهم للاجانب فى اغواء ضعفاء الادراك بوسائل تعتبر من أكبر الجرائم التى لا يسوغ لمن يدعو إلى دين أن يرتكبها .

ولقد تمادى هؤلاء المبشرون فى أعمالهم حتى افتضح أمرهم وفطن الناس أخيرا إلى ما يتخذونه من وسائل الاستهواء والخديعة تارة ووسائل التعذيب والعنف تارة أخرى .

ولما كانت الشريعة المطهرة توجب على العلماء فى مثل هذه الحوادث أن يفكروا ويتدبروا فيما يمنع هذا الشر المستطير — اجتمعت هيئة كبار العلماء فى يوم السبت ٣ ربيع الاول سنة ١٣٥٢ (٢٦ يونيه ١٩٣٣) وتداولوا الامر بينهم فيما آلت اليه حال هؤلاء المبشرين وكان مما قررته فى هذا الاجتماع مطالبة الحكومة بسن تشريع حازم حاسم يجتث بذور هذا الفساد ويستأصل شأفه هذا المرض الوبيل الفتاك كى يطمئن المسلمون على الدين الإسلامى والقرآن المجيد وكى يكون أولادهم

وإخوانهم وأقاربهم فى مأمن من أن تصل اليهم يد بالاعتداء أو الاغراء لتحويلهم عن دينهم .

ولقد عهدت إلىّ تلك الهيئة الموقرة فى أن أسعى لدى الحكومة لاستصدار التشريع لهذا أتشرف بابلاغ معاليكم القرار المذكور .

وإن حكومة مصر الاسلامية التى عنيت بسن القوانين التى تضمن حفظ النفوس والعقول والاموال والاخلاق قياماً بواجبها نحو الامة لا شك أنها تعنى العناية التامة بسن القوانين التى تحفظ على المسلمين دينهم وعقائدهم من عبث العابثين واعتداء المعتدين . فليست حراسة الدين والمحافظة على عقول أبناء المسلمين بأقل خطراً من المحافظة على الانفس والاموال بل هى أعظم شأناً وأجل خطراً .

وإن الامة الإسلامية التى شهدت أولادها من بنين وبنات يتخطفون من حولها وتستخدم معهم أنواع الإغواء والإغراء لتحويلهم عن دينهم لا تنتظر من الحكومة الاسلامية أقل من أن تسن هذا التشريع الذى يحول بين أولادها وعمل هؤلاء المبشرين

والسلام عليكم ورحمة الله

شيخ الجامع الازهر
محمد الاحمدى الظواهرى

١١ ربيع الاول ١٣٥٢ — ٤ يوليو ١٩٣٣

المؤتمر الإسلامى بالقدس

واستمر الشيخ الظواهرى يقول مامعناه :

« ومن المسائل السياسية التى يجب ذكرها مسألة انعقاد المؤتمر الاسلامى فى القدس فى سنة ١٩٣٣ فقد أشيع وقتئذ أن الغرض من عقده هو إقامة خليفة للمسلمين بدل الخليفة التركى المعزول ليكون لعبة فى يد الاستعمار

ويكون مقره فى القدس أو فى الهند فرأيت أن أحتاط لذلك فكتبت للسيد أمين الحسينى مفتى فلسطين فزارنى هو والاستاذ السيد الثعالبى وأكدا لى كذب هذه الإشاعة وقال المفتى إنهم يريدون إنشاء كلية دينية بالقدس فقلت له إنى أرحب بمثل هذه الكلية ولكنى أمقت كل عمل يقلل من قيمة الأزهر العالمية فوافقنى مفتى فلسطين على ذلك . وبعد انتهاء مؤتمر القدس ورد علىّ من أعضائه الأمير سعيد الجزئرى والأمير سعيد شامل وعياض بك اسحاق ووفد علماء الغرب والشيخ المكى الكنانى وشوكت على وقد تفاهمت معهم على مايجب أن يكون المسلمون عليه من الاتحاد والوفاق وجمع الكلمة وعدم تقديم أى فرصة للاستعمار لاستغلال اختلاف المسلمين فوافقونى جميعا .

مجمع اسلامى عام

فكرة الاتحاد العربى

« ولقد خطرت لى بعد اتصالاتى بهؤلاء الزعماء المسلمين فكرة إنشاء مجمع إسلامى يضم كلمة المسلمين ويجعل منهم قوة واحدة تناهض أى معتد عليهم .

وقد وافق جلالة الملك فؤاد على الفكرة ولكنى وجدت من الحكومة ترددا ثم معارضة بحجة أن مثل هذا المجمع قد يثير مشاكل سياسية عديدة» .

ملحوظة للمؤلف : وقعت فى أيدينا المذكرة التى قدمها الشيخ الظواهرى للسراى فى ذلك الشأن وهى تتفق فى المبدأ مع فكرة الاتحاد العربى الذى تم أخيراً .

حادث الظهير البربري وحادث عمر المختار

ثم قال الشيخ الظواهري ما معناه :

«ومن الموضوعات المهمة أيضاً التى تدخلت فيها حادثة الظهير البربرى فى المغرب الأقصى وما قيل من أن الفرنسيين شرعوا فى إخراج شعب البربر هناك عن الدين الإسلامى وادخالهم فى النصرانية وكذلك حادثة عمر المختار فى طرابلس الغرب وتعذيبه هناك بواسطة المستعمرين باعتباره من رجال الدين الاسلامى فقد تقابلت فى ذلك مع عبد الفتاح يحي باشا وزير الخارجية المصريه وقتئذ وأفهمته أنى بصفتى شيخ إسلام مصر لا بد أعترض وأحتج احتجاجا شديداً على هذا الذى حصل من فرنسا وإيطاليا فاتصل عبد الفتاح باشا بسفير فرنسا فأخبره بأنه لم يحصل شيء مما قيل وإنها كلها مجرد إشاعات . ولكن بالرغم من ذلك فقد كتبت لوزير الخارجية خطابا رسمياً ذكرت فيه أنه إذا كانت الوقائع المشاعة صحيحة فإنى أحتج عليها شديد الاحتجاج وفعلت مثل هذا فى حادثة عمر المختار وطلبت من وزير الخارجية إبلاغ خطابى هذا لسفيرى دولتى فرنسا وإيطاليا وهما الدولتان المستعمرتان هناك ففعل » .

منشور لمسلمي جاوه

وقع لنا بين الوثائق التى تركها الشيخ الظواهرى منشور مطبوع بخط جميل كبير ومهور بختم مشيخة الجامع الأزهر وهو نسخة من منشور رسمى وجهته مشيخة الجامع الأزهر إلى مسلمى جاوه لحسم خلاف دينى بينهم . وقد رأيت أن أنشر هذا المنشور لدلالته فى اشتراك الأزهر فى الارشاد فيما وراء البحار . وهذا المنشور هو :

بسم الله الرحمن الرحيم

نصيحـــــة

مشيخة الجامع الأزهر الشريف

إلى : حضرات مسلمى جاوه وما حولها من بلاد جزر المضيق

السلام عليكم ورحمة الله

وبعد فقد ترامت إلينا أنباء الخلاف القائم بين فريقين من المسلمين فى تلك الأصقاع بحيث أدى إلى تفريق الكلمة ، وقد اشتد لذلك أسف كل مسلم يود من صميم فؤاده أن تكون الألفة بين جماعات المسلمين قوية محكمة عملا بكتاب الله تعالى ، وازداد أسفنا عند ما وقفنا على بعض أسباب هذا الخلاف فوجدناه سهل المعالجة ميسور الحل .

لانزاع فى أن لآل البيت النبوى الكريم حرمة ، وقد درج المسلمون على إطلاق لقب السيد والشريف والشريفة على أفرادهم . كما أن أمراً آخر لا يصح أن يكون مثار فتنة وهو تقليد أحد الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم ، فان من قلد واحداً منهم فى عبادته أو معاملاته برئت ذمته وتقبل الله عمله .

ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر هذين الفريقين بالآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفـــة المحذرة من الاختلاف والتقاطع ، الآمرة بالوفاق والتواصل فانها أمام أعينهم .

ولكننا نرجو من حضرات علماء الفريقين وزعمائهم أن ينظروا فى أسباب النزاع ويعالجوها بما وهبهم الله تعالى من حكمة ، ومن كان رائده الاخلاص وابتغاء الاصلاح وفقه الله تعالى وقرن سعيه بالنجاح ، قال الله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً » وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم

ختم مشيخة الأزهر — شيخ الجامع الأزهر : محمد الأحمدى

مصر القاهرة فى يوم الخميس ٢٢ رمضان المعظم سنة ١٣٥١ هجرية

الأزمة المصرية البريطانية الكبرى

بسبب الوصاية على العرش المصرى

وعلاقتها باستقالة الشيخ الظواهرى من مشيخة الأزهر

فى أواخر سنة ١٩٣٤ أصيب الملك فؤاد الأول ملك مصر بمرض قلبي شديد واستدعى له بالطيارة أطباء أخصائيون من ألمانيا وانجلترا وخيف على حياته وخصوصاً وأن سمو الأمير فاروق ولى عهده لم يكن قد بلغ بعد السن القانونية لتولى شئون الحكم.

وكان قد صدر فى سنة ١٩٢٢ قانون خاص بتنظيم وراثة العرش المصرى وكان من ضمن أحكامه فى حالة عدم بلوغ ولى العهد للسن القانونية أن يضع الملك فى مظروف خاص أسماء أوصياء ثلاثة بحيث لا يفض المظروف إلا بعد وفاة الملك وفى البرلمان أمام أعضائه فاذا أقر البرلمان الوصية الملكية نفذت وإذا خالفها اختار البرلمان الأوصياء حسب رغبته. وقد اعترف بهذا القانون دستور سنة ١٩٢٣ وكذلك دستور سنة ١٩٣٠ الذى صدر بعده.

. . .

وعندما مرض الملك فؤاد الأول بهذا المرض الخطير كان عبد الفتاح يحي باشا رئيساً للوزارة وكان زكى الأبراشى باشا ناظراً لخاصة جلالة الملك وكان المستر بيترسون نائبا عن المندوب السامى البريطانى وكانت معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وانجلترا لم تبرم بعد.

فلما عرف الانجليز بخطورة حالة الملك طلب المستر بيترسون نائب

المندوب البريطانى من عبد الفتاح يحي باشا رئيس الوزراء ومن زكى الأبراشى باشا ناظر خاصة الملك أن يسألا الملك عن أسماء الأوصياء الثلاثة استعداداً للطوارىء ولكنهما رفضا رفضا باتا بحجة أن هذا ليس من الكياسة أو اللياقة أثناء مرض الملك فكان هذا الرفض أول خطوة فى قيام أزمة سياسية بريطانية جامحة حوت من العنف ومن الحدة والصراحة المرة من الجانبين الشيء الكثير ولقد عمرت الجرائد وقتئذ بأخبار هذه الأزمة وتفاصيلها بعناوين كبيرة مثيرة .

. . .

لقد اهتمت جريدة المصور وقتئذ بنشر ما خفى من التفاصيل والأحاديث والمعلومات التى لا تنشرها الجرائد اليومية والتى تكشف فى هذه المواقف عن الحقائق التى قد تتوارى وراء الرسميات .

لقد ذكرت هذه الجريدة فى عدد ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ أنه عند ما طلب مستر بيترسون من عبد الفتاح يحي باشا سؤال الملك عن أسماء الأوصياء قال عبد الفتاح باشا أنه ليس سفاكا Assasin ليسأل الملك مثل هذا السؤال أثناء مرضه . وقالت أن المستر بيترسون أجاب على ذلك بأن قال : أنه يجب على عبد الفتاح يحي باشا أن يستقيل لأنه أهانه

He was not a gentleman with me and he must go.

. . .

لقد كان الجو كله وقتئذ اغبراراً واكفهراراً . ولقد كانت هذه الزوبعة من أشد الزوابع السياسية التى قامت بين مصر وبريطانيا أثناء احتلالها الطويل للبلاد المصرية بل ربما كانت أشدها ، فقد كانت مثيرة للشعور الوطنى المصرى

لرغبة الانجليز الصريحة فى التدخل فى مسائل العرش ، ومثيرة للعاطفة الإنسانية لاغفالهم عمداً شعور الملك أثناء مرضه .

• • •

ولقد تساءل الناس وقتئذ ماهو الداعى الحقيقى لمثل هذا التعدى والتحدى المكشوفين يقوم بهما على غير العادة مندوب بريطانيا نحو ملك مصر أثناء مرضه، فذكرت جريدة المصور أنه يمت إلى زيارة ملك إيطاليا لمصر فى أواخر سنة ١٩٣٣ فان انجلترا لم تكن مرتاحة وقتئذ لهذه الزيارة ولا للاستقبال الفاخر الذى استقبل به هذا الملك الايطالى فى مصر ، فهى الآن تحرص فى حالة وفاة الملك فؤاد على أن تكون لها اليد العليا فى اختيار أشخاص الأوصياء على العرش المصرى لحين بلوغ الملك فاروق السن القانونية ، وذلك لكى تضمن ولاء هؤلاء الأوصياء لبريطانيا ولإقرار نفوذها دون سواها فى مصر .

• • •

لقد انتهى أمر عبد الفتاح يحي باشا فى هذه المأساة بأن خرج من رئاسة الوزارة كما رغب مستربيترسون ولقد أشار لذلك صراحة فى خطاب استقالته ثم حل محله محمد توفيق نسيم باشا الذى كان بينه وبين السراى فى ذلك الوقت جفاء معروف مشهور على أثر خروجه من رئاسة الديوان الملكى قبل ذلك بأكثر من عام ، ولقد كان اختيار توفيق نسيم باشا بالذات لرئاسة الوزارة فى هذه الظروف محل الكلام الكثير من الناس وقالت جريدة المصور فى ذلك تحت عنوان (تفاهم قديم) مايأتى : « ونستطيع أن نؤكد أن التفاهم بين

مستر بيترسون وصاحب الدولة توفيق نسيم باشا قديم ويرجع عهده إلى الأيام التى قضياها معا عند قدومهما على ظهر باخرة واحدة فقد أفضى نائب المندوب لى دولة نسيم باشا بطرف من المهمة التى جاء ليؤديها فى مصر بمناسبة مرض الملك فؤاد وصارحه صاحب الدولة بآرائه بشجاعة أعجب بها فخامته وأبرق إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد عودته إلى مصر بأن رجل الساعة هو توفيق نسيم باشا »

. . .

لقد كانت الحالة فى ذلك الوقت شديدة حقاً ومتوترة حقاً . ولقد كانت التصريحات وكذلك التصرفات من جانب المستر بيترسون المندوب البريطانى شاذة جداً وشاردة جداً لحد أن الصحف فى مصر قالت أن المستر بيترسون لابد يتصرف من تلقاء نفسه وأن وزارة الخارجية البريطانية لابد تجهل تصرفاته هذه الشاذة . ولكن المصريون صدموا فى اليوم التالى بتصريح صدر من السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب البريطانى يعترف بأن وزارة الخارجية البريطانية تؤيد المستر بيترسون فى جميع تصرفاته فقد جاء فى جريدة الاهرام فى ٦ /١١/ ١٩٣٤ ما يأتى نقلا عن مكاتبها بلندن :

« وقد رد السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية على الأسئلة التى وجهت اليه فى شأن الأزمة المصرية البريطانية القائمة فقال : « فى ٣ اكتوبر سنة ١٩٣٤ عندما كان الملك فؤاد لسوء الحظ مريضا مرضا خطيرا أثار رئيس الوزارة المصرية عبد الفتاح يحيى باشا لدى نائب المندوب السامى المسألة الناشئة من الحالة السياسية ولاحظ أن وقوع طارىء مستعجل ينجم

عنه تبعة مشتركة بين مصر وانكلترا . وكانت الحكومة البريطانية تقر هذا الرأى لأنها تتحمل فى مصر مسئوليات كبيرة منها وجوب حماية أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر . وعلى أثر هذه المحادثة وضح نائب المندوب السامى بدوره لرئيس الوزارة المصرية بعض التدابير التى من شأنها تعزيز مركز الادارة تجاه الرأى العام المصرى . وقد لقى تصرف نائب المندوب السامى البريطانى التأييد التام من الحكومة البريطانية . والنصائح التى أبداها قد أبلغت للحكومة المصرية بتأييد الحكومة البريطانية وموافقتها » .

. . .

لقد كذّب عبد الفتاح يحي باشا فى الجرائد وقتئذ أنه طلب نصيحة من المستر بيترسون كما ادعى وزير الخارجية البريطانية فى تصريحه هذا ، ولقد عمرت الجرائد فى تلك الفترة بأخبار هذه الأزمة الشديدة وخصصت لها الجزء الأكبر من صفحاتها بعناوين كبيرة .. وقد رأيت أن أنقل للقارىء شيئاً مما كتب فيها وقتئذ لدلالتها التاريخية الخاصة أولا ولانها أيضا تؤدى باختصار إلى عرض الحال الذى كان قائماً وقتذاك ..

فى عدد ٢٣ / ١٠ / ١٩٣٤ من جريدة الاهرام جاء وسط أعمدتها الكثيرة المخصصة لهذه الازمة نقلا عن مكاتب جريدة الديلى هرالد الانجليزية مايأتى :

« وأشار المكاتب إلى صحة جلالة الملك فؤاد فقال أن النشرة الطبية التى أذاعها الدكتور برجمان كتبت بعبارة غامضة فلم تطمئن أحدا . والواقع لا يرتاح أحد من ناحية صحة جلالته حتى يحظى المستر بيترسون نفسه أو

شخص آخر مستقل برؤيته . والمنتظر أن يطلب المستر بيترسون قريبا مقابلة الملك فؤاد ليلح على جلالته فى قبول رغبات بريطانيا » .

وفى يوم ٢٣ / ١٠ / ١٩٣٤ نشرت جريدة الاهرام نقلا عن جريدة الغازيت الانجليزية ما يأتى :

« إن تبلبل الخواطر الذى ظهر فى الدوائر السياسية المحليه فى أثناء الأسابيع القليلة الأخيرة يرجع على الأكثر إلى اختلال صحة جلالة الملك فؤاد . والأقوال متضاربة عن تأليف مجلس للوصاية . على أن الأنباء الأخيرة عن صحة الملك تدعو لحسن الحظ إلى الاطمئنان وبذلك أصبحت الحاجة إلى تأليف مجلس الوصاية أقل إلحاحا منها منذ أسبوعين . على أن المسألة لم تفقد أهميتها والواقع أنها لا تفقد أهميتها إلا بعد أن يبلغ صاحب السمو الملكى أمير الصعيد سن الرشد . وإلى أن يحين ذلك الوقت يجب أن يكون هناك رجال قادرون على الاضطلاع بالمهمة الثقيلة التى تنطوى عليها مهمة الأوصياء وأن يكونوا قد رشحوا سلفا قبل أن يطرأ هذا الموقف الدقيق »

وفى أهرام ٦ / ١١ / ١٩٣٤ تحت عنوان « مسألة الوصاية » جاء ما يأتى :

« علمنا من مصدر ثقة أن الحكومة الانجليزية ما زالت مهتمة بمسألة الوصاية ولكنها ترجىء البحث فى ذلك إلى ما بعد تأليف الوزارة الجديدة التى ستخلف وزارة عبد الفتاح يحي باشا » .

وفى جريدة الأهرام نقلا عن جريدة التيمس فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٤ جاء أيضاً :

« وهناك ستار آخر معقود من الدخان ينبعث من مقالاة الصحف

والمصادر الأخرى يراد به القول أن بريطانيا أخذت تنكث عهدها بمحاولتها جعل تصريح ١٩٢٢ حبرا على ورق وبإصرارها على تغيير قانون الوراثة الذى قبلته من قبل وكذلك بمحاولتها بطرق فظيعة إكراه الملك على قبول قرارات فى وقت يكاد جلالته لا يكون قادرا فيه على أن يؤخذ رأيه .

متى تتدخل بريطانيا ؟

ولا ريب أنه إذا ساءت صحة الملك وتطلب الأمر أن تنتقل سلطة جلالته إلى من يوكل بها فإنه يكون لبريطانيا شأن واختصاص فى ماهية الوصاية التى يمكن انشاؤها نظراً لما قد يكون لها من الآثار فى النظام الداخلى . والأمير محمد على يعد عنصرا هاما فى الحالة ولكن الملك والابراشى باشا ينظران اليه بغير عين الرضا فاذا اقتضت الحال إنشاء مجلس وصاية فالمرجح أن يكون الامير محمد على فى مقدمة المرشحين » .

• • •

هذه المقتطفات على قلتها وهى جزء صغير جداً من الكثير الذى قيل ونشر وقتئذ تبين جليا الحالة الشديدة التى كانت قائمة وقتذاك وتظهر فى صراحة أن الانجليز كانوا يريدون أن يتدخلوا فى تعيين الاوصياء فى حالة وفاة الملك فؤاد وأن لا يجعلوا من قانون الوراثة ومن الدستور المصرى الذى أقره حائلا دون وصولهم لرغبتهم هذه . بل لقد استغل ساستهم كراهية الشعب المصرى للدستور المعروف بدستور سنة ١٩٣٠ والذى كان قائما وقتئذ وأرادوا الوصول عن طريق هذه الكراهية لمأربهم فى تغيير قانون الوراثة والوصاية هذا ، فقد رأوا أن الغاء هذا الدستور المكروه من الشعب وإبداله بدستور

آخر قد يهيء لهم الفرصة لتعديل قانون الوراثة بما يطابق أغراضهم .

. . .

لقد أوحى الإنجليز لتوفيق نسيم باشا رئيس الوزارة الجديد بهذا الاتجاه فأقره وزاد أنه يمكنه بواسطته أن يضرب عصفورين بحجر واحد فأنه مضافاً إلى ما سبق يمكنه به أيضاً أن يستميل حزب الوفد المصرى وهو حزب الأغلبية وقتئذ لأن هذا الحزب ناقم على دستور ١٩٣٠ أشد النقم .

. . .

لقد أتقن نسيم باشا الدور الذى لعبه فى هذه المسألة اتقاناً تاماً فنجح وقتئذ فى تغريره بحزب الوفد وعشّم رئيسه بأنه سيطلب إلغاء دستور ١٩٣٠ توطئة لاعادة دستور ١٩٢٣ الذى كان هذا الحزب يجاهد وقتئذ لإعادته وقد لقب حينئذ رئيس الوفد حكومة نسيم باشا من جراء ذلك بالحكومة الصديقة . . وسيستبين القارىء بعد برهة كيف أن مصطفى النحاس باشا كشف بعد زمن نية نسيم باشا الحقيقية فى أنه إنما يريد التغرير به اكتساباً للوقت وأنه إنما يرغب فى دستور جديد غير دستور ١٩٢٣ ليتيح للانجليز فرصة تغيير قانون الوصاية كما أسلفنا .

. . .

لقد بدأ التشكك من جانب النحاس باشا فى نوايا نسيم باشا عندما طلب هذا من الملك الغاء دستور سنة ١٩٣٠ واستصدر مرسوماً ملكياً بذلك فعلا ولكنه لم يطلب إعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى وعد بإعادته .

وكان السر فى عدم طلب نسيم باشا إرجاع دستور ١٩٢٣ المحبوب من الأمة أن هذا الدستور يقر أيضاً قانون الوراثة الذى يريد الإنجليز تغييره

فيجب عند نسيم باشا لهذا السبب عدم إعادته ، وفى هذا تقول جريدة المصور فى عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . « الفكرة فى استبعاد الرجوع إلى دستور سنة ١٩٢٣ تتلخص فيما يأتى : سواء أبقى دستور سنة ١٩٣٠ أم أعيد دستور سنة ١٩٢٣ فقانون وراثة العرش ومواده الخاصة بالوصاية مكفول بالدستورين ، ويرى الإنجليز أن من الخير كل الخير عمل دستور جديد يطوى فى نصوصه مواد الوصاية ويدمجها فى مواد جديدة ونصوص جديدة وإجراءات جديده توافق أغراضهم » .

هنا أدرك النحاس باشا مناورة توفيق نسيم باشا وتغريره به فحثه أعضاء حزبه على تهديد توفيق نسيم باشا علناً وصراحة . وعندئذ قام توفيق نسيم باشا بمناورة أخرى حاول فيها هذه المرة التغرير بالملك ، فانه كان يظن أن الملك فؤاد لا يرغب فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ فأراد أن يرمى عبء رفض إعادة هذا الدستور على الملك نفسه وبذلك ينحو هو أمام أغلبية الأمة من تبعة هذا الرفض مع أنه كان فى الواقع يريده ويسعى اليه ، فتقدم لجلالة الملك فى يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٣٥ بمذكرة تاريخية مشهورة يفوض فيها لجلالته أمر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ أو تأليف جمعية وطنية لوضع دستور جديد ، وكان يظن أن الملك سيرفض حتما إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ويأمر بتأليف لجنة لوضع دستور جديد كما اقترح نسيم باشا وعندئذ يمكنه أن ينفذ الرغبة البريطانية فى تغيير نصوص قانون الوراثة حسب مطالبهم . ولكن الملك بالرغم من مرضه كان سريع الخاطر ، فلقد أدرك مناورة نسيم باشا تماما ولم يرد أن يمكنه من الفرصة التى يريدها لتغيير قانون وراثة عرشه . ولما كان دستور ١٩٢٣ يعترف

آخر قد يهيء لهم الفرصة لتعديل قانون الوراثة بما يطابق أغراضهم .

* * *

لقد أوحى الإنجليز لتوفيق نسيم باشا رئيس الوزارة الجديد بهذا الاتجاه فأقره وزاد أنه يمكنه بواسطته أن يضرب عصفورين بحجر واحد فأنه مضافاً إلى ما سبق يمكنه به أيضاً أن يستميل حزب الوفد المصرى وهو حزب الأغلبية وقتئذ لأن هذا الحزب ناقم على دستور ١٩٣٠ أشد النقم .

* * *

لقد أتقن نسيم باشا الدور الذى لعبه فى هذه المسألة اتقاناً تاماً فنجح وقتئذ فى تغريره بحزب الوفد وعشّم رئيسه بأنه سيطلب إلغاء دستور ١٩٣٠ توطئة لاعادة دستور ١٩٢٣ الذى كان هذا الحزب يجاهد وقتئذ لإعادته وقد لقب حينئذ رئيس الوفد حكومة نسيم باشا من جراء ذلك بالحكومة الصديقة . . وسيستبين القارىء بعد برهة كيف أن مصطفى النحاس باشا كشف بعد زمن نية نسيم باشا الحقيقية فى أنه إنما يريد التغرير به اكتساباً للوقت وأنه إنما يرغب فى دستور جديد غير دستور ١٩٢٣ ليتيح للانجليز فرصة تغيير قانون الوصاية كما أسلفنا .

* * *

لقد بدأ التشكك من جانب النحاس باشا فى نوايا نسيم باشا عندما طلب هذا من الملك الغاء دستور سنة ١٩٣٠ واستصدر مرسوماً ملكياً بذلك فعلا ولكنه لم يطلب إعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى وعد بإعادته .

وكان السر فى عدم طلب نسيم باشا إرجاع دستور ١٩٢٣ المحبوب من الأمة أن هذا الدستور يقر أيضاً قانون الوراثة الذى يريد الإنجليز تغييره

فيجب عند نسيم باشا لهذا السبب عدم إعادته ، وفى هذا تقول جريدة المصور فى عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . « الفكره فى استبعاد الرجوع إلى دستور سنة ١٩٢٣ تتلخص فيما يأتى : سواء أبقى دستور سنة ١٩٣٠ أم أعيد دستور سنة ١٩٢٣ فقانون وراثة العرش ومواده الخاصة بالوصاية مكفول بالدستورين ، ويرى الإنجليز أن من الخير كل الخير عمل دستور جديد يطوى فى نصوصه مواد الوصاية ويدمجها فى مواد جديدة و نصوص جديدة وإجراءات جديده توافق أغراضهم » .

هنا أدرك النحاس باشا مناورة توفيق نسيم باشا وتغريره به فحثه أعضاء حزبه على تهديد توفيق نسيم باشا علناً وصراحة . وعندئذ قام توفيق نسيم باشا بمناورة أخرى حاول فيها هذه المرة التغرير بالملك ، فانه كان يظن أن الملك فؤاد لا يرغب فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ فأراد أن يرمى عبء رفض إعادة هذا الدستور على الملك نفسه وبذلك ينحو هو أمام أغلبية الأمة من تبعة هذا الرفض مع أنه كان فى الواقع يريده ويسعى اليه ، فتقدم لجلالة الملك فى يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٣٥ بمذكرة تاريخية مشهورة يفوض فيها لجلالته أمر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ أو تأليف جمعية وطنية لوضع دستور جديد ، وكان يظن أن الملك سيرفض حتما إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ويأمر بتأليف لجنة لوضع دستور جديد كما اقترح نسيم باشا وعندئذ يمكنه أن ينفذ الرغبة البريطانية فى تغيير نصوص قانون الوراثة حسب مطالبهم . ولكن الملك بالرغم من مرضه كان سريع الخاطر ، فلقد أدرك مناورة نسيم باشا تماما ولم يرد أن يمكنه من الفرصة التى يريدها لتغيير قانون وراثة عرشه . ولما كان دستور ١٩٢٣ يعترف

بقانون الوراثة القائم الذى لا يريد الملك تعديله فقد ظهرت هنا حنكة الملك السياسية فضرب « ضربة معلم » كما وصفتها جريدة المصور حينئذ أذ أشار بعودة دستور سنة ١٩٢٣ الذى فوّض نسيم باشا لجلالته الأمر فى مصيره، وعندئذ اضطر نسيم باشالإعادته على مضض، فبدأت فى هذه اللحظة تنهار عنه ثقة أصدقائه البريطانيين ثم لم يطل بعد ذلك به الوقت حتى استقال من رياسة الوزارة.

ولحسن الحظ فان صحة الملك فى هذا الوقت قد بدأت فى التحسن الظاهر ثم اضطرد التحسن سريعاً على غير ما كان منتظراً ولم يمض وقت طويل حتى عاد جلالته لتحمل أعباء الملك كما كان دائماً من قبل فانصرفت بذلك فكرة الانجليز فى تعديل قانون الوراثة.

موقف الشيخ الظواهرى من هذه الحركة وأسباب استقالته

هنا يقول الشيخ الظواهرى ما معناه :

« فى وسط الاضطراب السياسى العنيف الذى نشأ من مرض الملك فؤاد فى أواخر سنة ١٩٣٤ استدعانى توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء لاقابله فظننت أن المقابلة من أجل المشاغبات التى أحدثها طلبة الشهادة الثانوية الازهرية الذين لم يقبلوا فى الكليات الازهرية ولكنه حدثنى فى شىء آخر بعيد جدا عن هذا الموضوع وله أهمية خطيرة وعظيمة إذ وجه إلىّ الكلام فقال : « تعرفون فضيلتكم أن جلالة الملك فؤاد مريض بمرض القلب وهو مرض مرهق وخطير » فقلت نعم . فقال : إن الانجليز يريدون إقامة مجلس وصاية حسب النظام البريطانى المعمول به فى بلادهم وهذا النظام يقضى بأن

يتألف هذا المجلس من أقرب المقربين للملك وفى حالتنا سيكون الأمير محمد على ، ومن رئيس الوزراء وفى حالتنا سأكون أنا ، ومن رئيس الدين وفى حالتنا ستكون أنت . فقلت : وهل جلالة الملك يعرف ذلك ؟ فقال : إننا لا نريد أن نفاتحه فى هذا الموضوع مخافة على صحته » . فقلت : ولكنى أعرف أن جلالته وضع أسماء الأوصياء فى مظروف فى السراى طبقا لاحكام قانون الوراثة » فقال : هل تعرف أسماءهم ؟ فقلت لا . فقال : إن هذا المظروف يتعلق بالوصاية على الملك الجديد القاصر ولا يتعلق بالملك المريض » فقلت : وهل تريدون إقامة مجلس وصاية على الملك فؤاد نفسه ؟ فقال : نعم أثناء مرضه فقط » فقلت: أرجو من دولتكم إعفائى من هذا العمل فإنى لا تطاوعنى نفسى أبدا أن أكون وصيا على الملك فؤاد أثناء حياته » فقال : ولكن هذا الاجراء حصل فى انجلترا ذاتها أيام مرض الملك جورج الخامس فقد أقيم حينئذ مجلس وصاية عليه مدة مرضه حتى شفى » فقلت « أرجوكم إعفائى من هذه المسألة وإن أردتم منى أن أستقيل ليحل محلى شخص آخر فإنى مستعد لذلك» فلم يجب توفيق نسيم باشا على سؤالى ولكنى فهمت أنه يريد استقالتى » .

فقلت للشيخ الظواهرى : وماذا كان لهذا الموضوع من أثر بعد ذلك وهل كان له علاقة باستقالتك من مشيخة الازهر وحلول الشيخ المراغى مكانك فقال :

« عندما عارضت توفيق نسيم باشا فى قبول عضوية مجلس وصاية يقام على الملك فؤاد أثناء حياته أردت أن أبتعد عن الإحراج الذى قد ينتج من موقفى هذا فعزمت على أن أقدم استقالتى لجلالة الملك لان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى كنت قد وضعته لاصلاح الازهر كان يجعلنى أقدم استقالتى

لجلالته مباشرة بدون وساطة رئيس الوزراء، ولكن جلالة الملك أشار برغبته في بقائى فى منصبى لأنه لا يريد أى تغيير أثناء مرضه ولعله كان قد عرف بمشروع توفيق نسيم باشا فلم يرد أن يهيىء له فرصة العمل على تنفيذه . ولكنى لاحظت أن حكومة توفيق نسيم باشا بعد هذا الحديث تراخت كثيرا فى قمع حركة الطلبة الثائرين بسبب تحديد عدد الدخول فى الكليات فازدادت الحركة واتخذت بعد ذلك شكلا عدائيا ظاهراً ضدى بقصد إحراجى وإجبارى على الاستقالة حتى أن بعض الناس وبعض الجرائد قالت أن الحكومة بالاتفاق مع حزب سياسى خاص كانت تغذى حركة الطلاب الثورية بدلا من قمعها واستدلوا على ذلك بأنه عندما ذهب هؤلاء الطلبة الثائرون إلى حجرة شيخ الأزهر فى غيبته وحطموا بعض أثاثها تراخت الحكومة فى تحقيق هذه الحادثة تراخيا ظاهرا أدى إلى أن بعضهم اتهمها فعلا بالتحريض عليه إذ حضر البوليس متأخرا بضعة ساعات بعد أن انفض الثائرون .

« كذلك ظهر شعور حكومة توفيق نسيم باشا ضدى علانية عندما هددت هذه الحكومة بالامتناع عن دفع مرتبات العلماء والموظفين عند ما اضطررت بناء على إشارة الملك فؤاد لتعطيل الدراسة بالأزهر إيقافاً لحركة الطلبة الثائرين، فكان هذا التهديد من جانب حكومة توفيق نسيم باشا بالامتناع عن دفع المرتبات دليلا آخر على رغبة الحكومة فى استمرار الحركة الثورية ضدى بقصد إحراجى وإرغامى على الاستقالة .

« والحق أنى كنت فى هذا الوقت محرجاً جداً فمن جهة كان جلالة الملك فؤاد لا يريد أن أترك منصبى وأرسل لى عدة مرات يهدىء من نفسى ويطلب

منى تجنب العاصفة حتى تنتهى ، ومن جهة أخرى كانت نفسى لا تطيق هذه الحالة الشاذة التى أوجدتها حكومة توفيق نسيم بوسائلها المختلفة لمحاربتى فتقدمت بالاستقالة مرة أخرى لجلالة الملك ولكنه أشار مرة أخرى برغبته فى بقائى فى منصبى مراعاة لظروف مرضه .

« ثم بعد ذلك بقليل ظهر المختبىء سافراً وظهرت نوايا حكومة توفيق نسيم باشا صريحة إذ كتبت الجرائد تقول إن من ضمن الطلبات الانجليزية التى قدمها السير مايلز لامبسون المندوب البريطانى عدا إخراج عبد الفتاح يحي باشا من الوزارة وتعيين توفيق نسيم باشا بدله وعدا خروج زكى الابراشى باشا من السراى تعيين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخاً للأزهر وذكرت أن الطلبين الأولين أجيبا فعلا بخروج عبد الفتاح يحي باشا وزكى الابراشى باشا وينتظر إجابة الطلب الثالث قريباً بخروج الشيخ الظواهرى وعودة الشيخ المراغى إلى مشيخة الأزهر .

« فلما قرأت ذلك ذهبت لسراى القبة ومعى استقالة طويلة مسببة سردت فيها موضوع إنشائى للجامعة الأزهرية بكلياتها وأقسامها وفصلت جميع الأعمال الإنشائية الأخرى التى قمت بها ثم بينت موقف حكومة توفيق نسيم باشا وتحريضها للطلبة للقيام بثورة جامحة بقصد إحراجى للاستقالة وذلك كله بسبب رفضى للاشتراك مع توفيق نسيم باشا فى التواطؤ على حقوق الملك أثناء مرضه . »

« وعندما عرضت هذه الاستقالة المسببة وعرف الملك ما فيها أشار علىّ بتغييرها والاكتفاء باستقالة قصيرة مسببة بضعف الصحة لكى لا يكون

هناك إحراج سياسى للسراى من جراء هذه الأسباب التى ذكرتها فى استقالتى الأولى ، فكتبت استقالة أخرى مسببة بضعف الصحه طبقا لأرادته وكانت صحتى فى الحقيقة قد اعتلت كثيرا من جراء هذه الحركة الثورية العنيفة التى دبرها ضدى توفيق نسيم باشا مدة خمسة أشهر تقريبا» .

هذه هى أقوال الشيخ الظواهرى فى شأن ظروف استقالته ، وسندرج هنا بعضا مما قالته الجرائد فى ذلك الموضوع لدلالته ولاتفاقه الصريح مع أقوال الشيخ الظواهرى .

الأهرام فى ٢٨ / ٤ / ١٩٣٥ تحت عنوان « الرغبات البريطانية » :

« المقول أن الحكومة البريطانية قد أثارت من جديد الأزمة التى بدأ بها المستر بيترسون فى الخريف الماضى وتريد أن تصفى جميع المسائل التى حركتها فى ذلك الوقت وتحقق جميع الرغبات وقد تحقق منها حتى الآن :

١ — اسقاط وزارة صاحب الدولة عبد الفتاح يحى باشا .

٢ — تقليد صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الوزارة .

٣ — ابعاد صاحب السعادة زكى الأبراشى باشا .

٤ — تعيين صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخا للجامع الأزهر ، وهذه آخر رغبة حققت فقد أعلن أن صاحب الفضيلة الشيخ الأحمدى الظواهرى استقال وأن فضيلة الأستاذ المراغى عين مكانه وأن اولها سافر أمس إلى طنطا .

وبقى من الرغبات البريطانية الآن رغبتان الأولى خاصة بالوصاية والثانية خاصة بصاحب السمو الملكى الامير فاروق وضرورة تعليمه بانجلترا ويقال أن الحكومة البريطانية تريد تسوية هاتين المسألتين » .

« والمفهوم أن الدوائر البريطانية ترى أن صحة جلالة الملك أثمن من أن تتعرض لاعباء الأعمال والاضطلاع بشئون الدولة وانه لهذا يصح اتخاذ الاجراءات التى تكفل لجلالة الملك الراحة التامة والانقطاع للعناية بصحته الغالية وأن يتولى وصى أو أوصياء أو نائب العمل عنه فإن تقدم صحة جلالة الملك فى الوقت الحاضر يجب أن لا يمنعه إرهاقها بالعودة إلى العمل مما قد يؤدى لا قدر الله إلى نكسة تترتب معها الحالة من جديد .

وتقول بعض المصادر المطلعة أن الدوائر السياسية تشتغل فعلا بتنظيم مسألة الوصاية والنيابة وان هناك رأيا فى أن ينص الدستور الذى تعلنه الوزارة على هذه المسألة وملابساتها ومحتملاتها أو أن يصدر بها قانون خاص لأن القانون الحالى غير واف » .

. . .

ثم استأنفت الحديث مع الشيخ الظواهرى فى هذا الموضوع الهام فقلت :

« هذه الحوادث مثيرة للشعور وهى تنشىء قطعة مهمة فى تاريخ مصر الحديث ولذلك فإنى أرغب أن أستزيدكم منها ، فما هو الدافع لرغبة الانجليز فى عودة الشيخ المراغى لمشيخة الأزهر وإعلان ذلك صراحة فى الجرائد مع أن هذا المنصب منصب دينى ولم يسبق تدخلهم فيه بهذا الشكل الظاهر ، فهل عرض توفيق نسيم باشا على الشيخ المراغى نفس العرض الذى كان قد عرضه عليكم فى مسألة مجلس الوصاية الذى رفضتموه ؟

فقال الشيخ الظواهرى : لا أعلم إذا كان توفيق نسيم باشا قدعرض نفس العرض على الشيخ المراغى أو لم يعرضه ولكنى كنت قد لاحظت أثناء تأليف وزارة توفيق نسيم باشا خبرا غريبا فى بابه هو ترشيح الشيخ المراغى لوزارة الأوقاف مما يدل على أن للشيخ المراغى شأن سياسى خاص مع توفيق نسيم باشا .

ملحوظة ـ هذا الخبر الذى يشير اليه الشيخ الظواهرى هو :

الأهرام فى ١٣ / ١١ / ١٩٣٤

« لقد ذكرت بعض المقامات البريطانية أن صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى سينضم إلى الوزارة الجديدة ليتولى فيها وزارة الأوقاف وقيل إن فضيلته قد يتولى منصبا آخر » .

ثم قال الشيخ الظواهرى :

« ومن نعم الله على الملك فؤاد أنه لم يتعرض لهذا التصرف الغريب من جانب توفيق نسيم باشا فقد تحسنت صحته بعد ذلك بقليل ولم يقم عليه مجلس وصاية أثناء حياته كما اقترح توفيق نسيم باشا » .

بعد استقالة الشيخ الظواهرى من مشيخة الأزهر

وبعد استقالة الشيخ الأحمدى الظواهرى من مشيخة الأزهر تنفس الشيخ الصعداء كما سبق أشرت إلى ذلك فى مقدمه الكتاب فقد ضحى الشيخ بكثير من

صحته وقوته من أجل الأزهر كما لا بد قد شعر القارىء حتما بعد قراءة ما قرأه للآن من سفرنا هذا .

. . .

وبمجرد قبول استقالة الشيخ الاحمدى الظواهرى سافر الشيخ لطنطا ليزور قبر والده المدفون فى مسجده الخاص الذى بناه أثناء مقامه فى مشيخة الجامع الأحمدى وبنى قبره فيه . فبعد أن ناجى هناك روح والده بأنه قد أتم للأزهر ما أراد من إصلاح وأنه قد أدى رسالته كاملة كما أرادها وكما تنبأ بها له والده نفسه أيام ان اضطهد المضطهدون نجله الاحمدى فى شبابه عند تأليفه لكتاب « العلم والعلماء ».. بعد هذه الزيارة ذهب الشيخ الظواهرى إلى الإسكندرية ليمضى شهور الصيف فيها ترويحا لنفسه واستجماما واستجماعا لصحته وقوته وهناك طرأت فرصة نزهتى معه فى أبى قير من ضواحى الاسكندرية ونعمت فيها بوعدى له بتأليفى لهذا المؤلَّف حسب ما قصصته للقارىء الكريم فى المقدمة التى كتبتها فى أول هذا الكتاب .

. . .

لقد ترك الأحمدى الظواهرى الأزهر من جراء السياسة ولكن السياسة لم تترك الأزهر . فطالما شبح القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ موجوداً فليس من المنظور أن تترك السياسة الأزهر ولا أن تمتنع الأحزاب عن التدخل فى شؤون الأزهر . وها نحن نرى بعد ابتعاد الشيخ الأحمدى الظواهرى عن الأزهر فى سنة ١٩٣٥ قد أعاد التاريخ نفسه مع الشيخ المراغى فتعرض هو الآخر كزميله السابق وتعرض معه الأزهر لمكائد السياسة وألاعيبها .

وسنفصل هنا باختصار بعض ما حدث فى ذلك .

تبعية الأزهر للسراى أم للحكومة

مرة أخرى

لقد انتهز توفيق نسيم باشا فرصة مرض الملك فؤاد وفرصة قسوة المستر بيترسون فى هذا الظرف فأراد أن يفرغ كل مافى جعبته من ناحية الملك فؤاد بسبب غضب جلالته عليه وكانت حقوق الملك فى الأزهر من ضمن ما أراد توفيق نسيم باشا التعرض له .

فمع أن توفيق نسيم باشا هو الذى دافع عن حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين ومن أجل ذلك أخرج الشيخ المراغى من الأزهر سنة ١٩٢٩ وعاون الشيخ الظواهرى فى الغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ محافظة على حقوق الملك ، فانه هو نفسه عند ماصار مغضوبا عليه الذى هاجم هذه الحقوق وأراد نقلها من سلطة الملك الى سلطة الحكومة ، فقد قالت جريدة الاهرام فى اليوم التالى لاستقالة الشيخ الظواهرى من مشيخة الأزهر وعودة الشيخ المراغى اليها تحت عنوان « تعديل قوانين الأزهر وإعادته إلى سلطة مجلس الوزراء ما يأتى :

« وقد علمنا أن الرغبة متجهة إلى إعادة سلطة مجلس الوزراء على الجامعة الازهرية والمعاهد الدينية الاخرى . وتتطلب هذه المسألة تعديل قوانين الازهر الحالية التى وضعها الشيخ الظواهرى وجعل فيها للملك وحده الحق فى تعيين الرؤساء الدينيين كما كان الامر دائما من قبل » .

الشيخ المراغي يلغي قانون الشيخ الظواهري
ويضع قانونا جديداً

ماهي الاختلافات بين القانونين

لقد كان خبر جريدة الاهرام صادقاً فلقد شغل الشيخ المراغي نفسه منذ عودته للأزهر بوضع قانون جديد سمى قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر وقد جاءت المادة ١٢٨ منه كما يأتي :

مادة ١٢٨ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التخصص فى الجامع الازهر وكذلك كل ماخالف هذا القانون من الاحكام ».

ويذكر القارىء أن القانونين الملغيين المشار اليهما هما القانونان اللذان وضعهما الشيخ الظواهرى لاصلاح الازهر وإنشاء الجامعة الازهرية الحديثة التى افتتحها الملك فؤاد حسب ما وصفناه سابقا فى هذا الكتاب.

الفرق بين قانونى الشيخ الظواهرى والشيخ المراغى

يجب على المؤرخ أن يستعرض هذين القانونين ويتعرف وجوه الخلاف بينهما انصافا لصاحبيهما أولا وغيرة على المصلحة العامة أيضا ومعرفة مدى تأثرها بالفائدة أو بالضرر من جراء هذا التغيير وهذا هو ما سنبحثه الآن ولولا طول القانونين وضرورة استغراقهما لجزء كبير من الورق أثناء الطباعة ومن

الوقت أثناء القراءة لادمجناهما مادة مادة وموضوعا موضوعا لنعرف مدى الفروق فيهما .

. . .

لقد درسنا هذين القانونين فخرجنا بأن قانون الشيخ المراغى فيما يختص بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية يكاد يكون هو قانون الشيخ الظواهرى فى كل شىء اللهم إلا فى تغيير طرأ على ثلاثة أسماء ، فقد غير الشيخ المراغى لفظة « هيئة » كبار العلماء بلفظة « جماعة » كما غير لفظتى « المعهد الأزهرى » اللتين كان قد وضعهما الشيخ الظواهرى بلفظتى « معهد القاهرة » ولفظتى مجلة « نور الإسلام » التى وضعهما الشيخ الظواهرى بلفظة مجلة « الأزهر » (وسنفصل فيما بعد آراء الشيخ الظواهرى فى هذه التسميات) .

نعم لقد اقتصر التغيير بين القانونين فيما يختص بإصلاح الأزهر على هذه التسميات ، وأما ماعدا ذلك من الإنشاءات والاتجاهات والنظم التى أنشأها أو اتجهها أو أوجدها الشيخ الظواهرى فقد بقيت فى القانون الجديد الذى أنشأه الشيخ المراغى كما هى ولكن مع تغيير أيضا فى أرقام المواد أو فى ألفاظها . فكلية اللغة العربية وكلية أصول الدين وكلية الشريعة التى أنشأها الشيخ الظواهرى بقيت جميعها كما هى فى قانون الشيخ المراغى . وأقسام التخصص سواء فى المهنة أو فى المادة التى أنشأها الشيخ الظواهرى بقيت كما هى أيضا . والأقسام الابتدائية والأقسام الثانوية وكذلك القسم العام التى أنشأها الشيخ الظواهرى بقيت على حالها . وكذلك المناهج والعلوم التى تدرس بقيت كما هى . والأساتذة الذين اقترضهم الشيخ الظواهرى من الجامعة المصرية لتدريس العلوم التى لا يدرسها علماء الأزهر بقوا كما هم وكما اختارهم الشيخ الظواهرى .

مدرسة دار العلوم فى قانون الشيخ المراغى

ولكن هناك نقطة هامة تسترعى النظر ولا بد للمؤرخ من التعرض لها وهى خلو قانون الشيخ المراغى من الاشارة إلى إلغاء مدرسة تجهيزية دار العلوم تمهيداً لالغاء مدرسة دار العلوم نفسها واكتفاء بكلية اللغة العربية الأزهرية كما جاء فى قانون الشيخ الظواهرى . فقد انتهزت وزارة المعارف فرصة تغيير قانون الشيخ الظواهرى الذى كان قد كسب للأزهر إلغاء هاتين المدرستين بقصد قصر تخريج مدرسى اللغة العربية بمدارس الحكومة والمدارس الأهلية على كلية اللغة العربية الأزهرية فأرادت استرجاع هاتين المدرستين كما كانتا من قبل ، ويظهر أن الشيخ المراغى لم يعارض الاسترجاع كما عارض الشيخ الظواهرى أو أنه لم ينجح فى المعارضة كما نجح زميله فظهر قانونه خلوا من هذا الموضوع وبذلك خسر الأزهر هذا الحق الذى كان قد كسبه الشيخ الظواهرى .

رأى الشيخ الظواهرى فى الأسماء التى غيرها الشيخ المراغى

لقد أردنا تعرف رأى الشيخ الظواهرى فى الأسماء التى غيرها الشيخ المراغى للمنشآت التى أنشأها الشيخ الظواهرى فسألناه فى ذلك فقال مامعناه :

« يسرنى أن فضيلة الشيخ المراغى لم يغير فى هذه المنشئات إلا أسماءها ومع ذلك فان لى على هذه الأسماء الجديدة ملاحظات أريد أن أشرحها لك .

ففى موضوع مجلة نور الاسلام التى أنشأتها عقب توليتى مشيخة الازهر والتى غيّر الشيخ المراغى اسمها من « نور الاسلام » إلى « مجلة الازهر » كان

قد عُرض عليّ هذا الاسم الذى اختاره الشيخ المراغى ولكنى فضلت عليه اسم « نور الاسلام » لان قصدى الاول فى إنشاء هذة المجلة انماهو نشر الدعوة الاسلامية فى البلاد التى تحتاج لهذه الدعوة من مثل الصين واليابان وجنوب أفريقيا وأمريكا وغيرها ، فتسميتها « بنور الاسلام » يشعر بأنها تبحث فى الاسلام وتدعو اليه وبذلك قد تغرى بهذا الاسم لقراءتها الراغبين فى زيادة التنور فى الاسلام أكثر مما قد يغرى إسم « مجلة الازهر » فقد يكون من أهل تلك البلاد الذين نود إيصال تعاليم الاسلام اليهم من لا يعرف شيئا عن « الازهر » فلا تجذبه لذلك مجلته جاذبية خاصة لقراءتها .

« وأما عن القسمين الابتدائى والثانوى من التعليم الازهرى بالقاهرة وإطلاقه عليهما إسم معهد القاهرة بدلا من إسم « المعهد الازهرى » الذى أطلقته أنا عليهما فانى ألاحظ أن تسميتى تساعد على التعريف بأن هذين القسمين تابعان للأزهر وهو مانريد دائماً أن لا نبتعد عنه وهذا فضلا عن أنى لاحظت أن هناك معاهد أخرى تحمل كلمة « القاهرة » كمعهد القاهرة للتمثيل والسينما ومعهد القاهرة للتجميل الخ فأردت أن أرتفع « بالمعهد الازهرى » عن مثل هذه التسميات التى تفقده وقاره .

« وأما تغيير لفظة «هيئة» التى وضعتها لهيئة كبار العلماء بلفظة « جماعة » التى وضعها الشيخ المراغى فانى أظن أن لفظة « هيئة » تؤدى معنى الوقار والاحترام أكثر من لفظة « جماعة » فهذه تطلق أيضا على جماعة أنصار التمثيل وجماعة الفن الجميل الخ . وإنى أريد أن تعرف أنى لم أخترع لفظة « هيئة » هذه بل هى مستعملة فى الأزهر منذ أنشئت « هيئة كبار العلماء » رسميا فى قانون سنة ١٩١١ لتنظيم الجامع الأزهر

النقطة السياسية هي الغرض الجوهري من التغيير

بعد ما عرف القارىء أن الشيخ المراغي لم يجد ما يغيره في إصلاح الشيخ الظواهري إلا هذه الأسماء فقد يتساءل ما هو السر إذاً في إقدام الشيخ المراغي على إلغاء قانون الشيخ الظواهري وإبداله بقانون آخر ، فهل هي مجرد نزعة نفسية بشرية تملكت الشيخ المراغي كما تملكت كثيرين من الرجال في الشرق يريد كل منهم الصاق شرف الأعمال لنفسه ولو كانت من أعمال غيره ، أم أن هناك غرضا آخر مستترا وراء هذه النزعة .

والحق قد ظهر أن الغرض المستتر هو الدافع الحقيقي للتغيير فان النقطة السياسية التي قصدها توفيق نسيم باشا من نقل حقوق الملك في الأزهر إلى رئاسة مجلس الوزراء هي التي استجاب لها الشيخ المراغي وهي أهم ما في قانون الشيخ المراغي من تغيير .

كيف عالج الشيخ المراغي هذه النقطة السياسية

عندما ألغى الشيخ الظواهري القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذي يشرك الحكومة مع الملك في اختيار الرؤساء الدينيين نص صراحة على هذا الالغاء في قانونه بأن قال في المادة ٩٩ « وكذلك يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد » .

ولكن الشيخ المراغي عندما أراد إعادة هذا القانون لم ينص صراحة في قانونه على هذه الإعادة بل اتخذ في ذلك طريقة الغاء الإلغاء على حد تعبير

الأزهريين فقد اعتبر أنه إذا ألغى قانون الشيخ الظواهرى إطلاقا فإنه بذلك يلغى أثر إلغاء قانون الشيخ الظواهرى لإلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبذلك يعتبر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد عاد ثانياً للوجود .

• • •

لقد كانت هذه الطريقة الغير الصريحة داعية للاختلاف فى التأويل والتفسير بين الحكومة وبين السراى فيما بعد فى سنة ١٩٤٣ عندما تغيرت الظروف السياسية وعندما أراد مصطفى النحاس باشا اخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر أثناء الثورة الجامحة التى قامت بالأزهر ضد الشيخ المراغى فى تلك السنة فقد تعرض الشيخ المراغى فى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٣ من جراء تدخل السياسة فى الأزهر لنفس ما تعرض له الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٥ من جراء تدخل السياسة أيضا بل أن تعرض الشيخ المراغى كان أقسى وأشد .

تاريخ الحوادث فى الأزهر

بين يدينا كتاب قديم اسمه كنز الجوهر فى تاريخ الأزهر لمؤلفه الشيخ سليمان احمد الحنفى الزياتى وقد جاء فيه عند المقصد الرابع فى حوادث الأزهر ذكر لعديد من حوادث دامية حصلت فى عهود متفاوتة قام بها طلبة الأزهر ومات وجرح فيها كثيرون وتعطلت الدراسة بسببها فترات مختلفة وأهين فيها كثيرون من العلماء والمدرسين وقبض الولاة والحكام فى بعضها على كثيرين من الطلبة والعلماء وذلك ابتداء من عهد مشيخة الشيخ النشرتى وهو الشيخ الثانى للأزهر إلى عهد مشيخة الشيخ سليم البشرى وهو الرابع والعشرين من مشايخ الأزهر .

لقد وصف هذا الكتاب اضطرابات عديدة شديدة حصلت فى هذه العهود جميعها كان قوامها الصعايدة من أهل مصر أحيانا والشوام أو المغاربة من أهل البلاد الإسلامية أحيانا أخرى .

لقد كانت أسباب جميع هذه الحوادث محلية محضة وهى ترجع فى الغالب إلى اختلاف على الجراية أو على المخصصات أو على رأى الطلاب والعلماء فى صلاحية الشيخ الفلانى من الوجهة العلمية لمشيخة الأزهر أو عدم صلاحيته، ففى هذا الوقت لم تكن الأحزاب السياسية قد ظهرت كما ظهرت الآن ولم تكن الحكومات الحزبية لتتدخل فى شئون الأزهر كما تحاول فى هذا العصر .

• • •

لقد كان صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ شؤماً على الأزهر، ويا ليت الشيخ المراغى قد وافق رأى الشيخ الظواهرى فى الغائه ولم يعمل لإعادته، فمنذ صار للحكومة أو بالتالى للأحزاب السياسية بمقتضاه دخل فى شئون الأزهر اضطربت أحوال الأزهر وضعفت قيمته التعليمية والعلمية إلى الحد المشاهد المعروف الآن فانصرف الطلبة عن تلقى العلم إلى مشاغبات السياسة مما هو معروف فى عصرنا الحالى .

لقد تعرض شيخان من شيوخ الأزهر فى العهد الأخير إلى كثير من المتاعب من جراء هذا القانون ولقد تعرض كلاهما إلى عنت من بعض الحكومات فى زمن كل منهما بسبب اختلافهما مع هذه الحكومات فى الرأى . أما هذان الشيخان فهما الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى والآخر الشيخ محمد مصطفى المراغى فقد أقامت ضد الأول ثورة أزهرية فى سنة ١٩٣٥ وقامت

ضد الآخر ثوره أزهرية سنة ١٩٤٣ واستمرت إلى سنة ١٩٤٤ وكانت حوادثهما وظروفهما متشابهة بل أن الشيخ المراغى قد تعرض إلى مالم يتعرض له الشيخ الظواهرى فقد اقتحم الطلبة مكتبه فى حضوره وكانوا قد اقتحموا مكتب الشيخ الظواهرى فى غيبته كما أن عدداً من الطلبة ومن البوليس جرح وقتل فى مرة الشيخ المراغى .

لقد سبق فسرنا أسباب الثورة ضد الشيخ الظواهرى فى صفحة (٣٢١) ويحسن بالقارىء مراجعتها وأما الثورة ضد الشيخ المراغى فترجع إلى غضب مصطفى النحاس باشا منه بحجة تدخله فى الشئون السياسية لمصلحة حزب الأحرار الدستوريين وتحريضه لطلبة الازهر للتصويت لاعضاء هذا الحزب فى الانتخابات البرلمانية التى حصلت سنة ١٩٣٨ ، فلما عين النحاس باشا رئيساً للوزارة فى سنة ١٩٤٢ ثار هؤلاء الطلبة ضد الشيخ المراغى فطلب النحاس باشا من الشيخ المراغى أن يستقيل فاستقال الشيخ فكانت هذه الاستقالة سببا فى معاودة البحث بين السراى وبين الحكومة فى أمر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ والتساؤل عما إذا كان الشيخ المراغى قد أعاده حقاً أم هو لم يعده ، وكان هذا الاختلاف مدعاة لبقاء مركز الشيخ المراغى معلقاً زهاء العشرة الشهور فى منزله فى حلوان لا يذهب فيها للأزهر .

لقد قال النحاس باشا فى نقاشه إن من حقه قبول استقال شيخ الازهر لأن الشيخ المراغى قد أعاد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بالغاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى كان قد ألغى هذا القانون فالغاء الالغاء يعد إعادة واستدل على ذلك بأن الشيخ المراغى نفسه يقر ذلك بدليل أنه قدم استقالته

لرئيس الوزراء وليس لجلالة الملك وفى هذا اعتراف صريح منه بأنه يرى أن رئيس الوزراء هو المختص فى قبول استقالته وإلا لكان رفعها لجلالة الملك مباشرة . ولكن السراى قالت إن إلغاء الالغاء هذا لا يعد إعادة إلا إذا كان النص صريحاً ثم استمر هذا النقاش عشرة شهور بقى فيها الشيخ معلقا كما قلنا ، فلا هو قد قبلت استقالته فيريح ضميره ولا يقبض مرتباته عن هذه المدة الطويلة التى مضاها بدون عمل ولا هو يعتبر نفسه شيخا للأزهر فيعود لعمله يؤديه نظير هذه المرتبات التى استمر يتقاضاها فعلا طول هذه المدة . ثم بقى الحال هكذا إلى أن خرج النحاس باشا من الحكم فى أواخر سنة ١٩٤٤ فعاد الشيخ المراغى للأزهر من جديد واعتبر نفسه أنه لم يستقل . وبذلك بقى السؤال عما إذا كان فضيلته قد اعاد حقا القانون الذى يحرم الملك من سلطته فى الازهر أم لم يعده مفتقراً للجواب . ونحن نرى أنه يجب على فضيلته أن يبين ذلك الآن بصراحة منعا للاختلاف فيما بعد ، وليقضى أيضا على الاعتراض الذى وجهه النحاس باشا له بشأن تقديم استقالته لرئيس الوزراء دون الملك وتأويله بأن هذا يعد اعترافا من فضيلته بانتقال حقوق الملك فى الازهر إلى رئيس الوزراء .

محاولة ترجمة القرآن للغات الاجنبية

رأى الشيخ الظواهرى ورأى الشيخ المراغى

لقد ابتعد الشيخ الظواهرى ابتعادا تاما عن الأزهر بعد استقالته لأنه اعتقد أنه أدى رسالته بما أصلح فيه وبما أنشأ وخصوصا وأن صحته بدأت تضعف وبدأت تظهر آثار الشيخوخة مبكرة فى جسمه . ولكن شيئا عظيما حصل أثناء اعتزاله هذا شغل باله وأقلق مضجعه وأطلق الوسواس إلى نفسه. ذلك أنه خاف على القرآن الكريم أن تمتد له يد المسخ أو التشويه أو التبديل أو التغيير من جراء محاولة ترجمته إلى اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية كما قيل وقتئذ. فقد خشى أن تكون هذه التراجم لهذه اللغات أول خطوة فى تبديل الكلام المنزل كلام الله القوى القهار الذى بقى محفوظا كما نزل على رسول الله زهاء أربعة عشر قرنا للآن .

لقد ظهرت هذه الحركة الداعية لترجمة القرآن فى سنة ١٩٣٦ ، وكان الذى دعا لها الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ ، ولقد أثارت من النقاش والجدل العام الشىء الكثير لحد أن وكيل المحكمة العليا الشرعية (الشيخ محمد سليمان عناره) ألف كتابا ضخماً يناهض فيه هذه الفكرة بحجة أنها ستؤدى حتما لإخراج القرآن عن المعنى الاعجازى الذى له وستدعو حتما للتبديل والتغيير فى مرامى آياته .

ثم ألف الأستاذ الهيهاوى كتاباً آخر وصف هذه الحركة بأنها غرض استعمارى يقصد منه القضاء على القرآن تمهيدا للقضاء على الاسلام .

لقد رأى الشيخ المراغى أن يتفادى هذه المعارضات فصرح بأنه إنما يريد ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه ثم استصدر بذلك فتوى من هيئة كبار العلماء فأفتى أربعة عشر عضوا من ثلاثين بأنه إذا كان المراد ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه فان هذا جائز شرعا ، فكانت هذه الفتوى من بعض كبار العلماء سنداً قوياً فى يد الشيخ المراغى يدفع بها هجمات الهاجمين .

. . .

لقد كان للشيخ الأحمدى الظواهرى فى شأن هذه الفتوى رأى خاص يستبين من خطاب أرسله إلى رئيس مجلس الوزراء وقتئذ (على ماهر باشا) وسننشره لأهميته ودلالته وهو :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله

وبعد فقد حضر لى أمس بمنزلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبدالمجيد اللبان ومعه فضيلة الأستاذ الشيخ احمد نصر وقدم لى فضيلة الشيخ اللبان ورقة تبين من مرور النظر فيها أنها فى صيغة فتوى على سؤال لم يوقع عليه أحد وتحتها بعض التواقيع من حضرات كبار العلماء وهى متعلقة بموضوع ترجمة القرآن وطلب إلىّ التوقيع عليها بصفتى من جماعة كبار العلماء فأفهمته أن الموضوع جد خطير ولا بد فيه من التروى والمناقشة وتبادل الرأى ورجوته أن يترك لى صورة منها لبحثها حتى يكون توقيعى على بينة فأظهر أنه مبعوث بها من فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى ولم يؤذن باعطاء صورتها وقد فهمت من حضرته أن الغرض من هذه التواقيع أن تأخذ صفة قرار صادر من جماعة

كبار العلماء فلاحظت ضرورة اجتماع الهيئة بكامل أعضائها وطرح الموضوع عليها وسماع المناقشة فيها حتى يكون قرارها بعد هذا قانونيا له حق الإحترام

وبما أن ترجمة القرآن الكريم من الخطورة بمكان عظيم ولم يسبق فى التاريخ أن حولت هذه المحاولة فقد رأيتَ من واجبي الإسلامى أن ألفت نظر دولتكم إلى حقيقة هذه الورقة وأنها لا تأخذ صفة القرارات الصادرة من هيئة كبار العلماء وخصوصا فى هذا الموضوع الخطير

وتفضلوا دولتكم بقبول الإحترام

محمد الاحمدى الظواهرى

شيخ الجامع الأزهر ورئيس هيئة كبار العلماء السابق

١٣ محرم سنة ١٣٥٥

• • •

إن الدعوة لترجمة القرآن أو لترجمة معانى القرآن كما سموها بعد ذلك دعوة براقة قد يظنها الشخص العادى دعاية قوية للاسلام ولكن الشخص المدقق يرى فيها خطراً كبيراً على القرآن . فان من البديهى أن إعجاز القرآن لا يمكن نقله من العربية إلى غيرها وهذا فضلا عن التحوير فى المعنى الذى لا بد سيلازم الاختلاف بين الترجمة والأخرى فلا يبعد حينئذ أن يقول مثلا شخص فى معرض النقاش أن النسخة الانجليزية تقول كذا ويقول آخر بل النسخة الفرنسية أو الألمانية تقول كذا . وبديهى أن هذا

يكون خطراً جسيما على القرآن فقد بقى الذكر الحكيم محفوظاً باللسان العربى المبين منذ نزل به حتى الآن .

فتوى كبار العلماء

سألنا الشيخ الظواهرى فى ذلك فقال ما معناه :

« لم يعجبنى استفتاء هيئة كبار العلماء فى مثل هذا العمل الخطير بالطريقة التى اتبعت وهى تمرير القرار على الأعضاء بعد أن أمضاه بعضهم فالاحراج فيها ظاهر ، وهذا فضلا عما يشعر به هذا الاجراء من الرغبة فى التهرب من المناقشة . ولو كان فضيلة الشيخ المراغى قد جمع هيئة كبار العلماء وطرح عليهم الموضوع للمناقشة لأمكن للشيخ الظواهرى مثلا أن يلفت نظر حضراتهم إلى الأخطار التى قد تنجم عن هذا المشروع والخوف على القرآن منه ولنبههم إلى أنه يجب أن لا تؤخذ صيغة الاستفتاء التى قدمت لهم فى هذا الموضوع بظاهر ألفاظها كباقى الاستفتاءات وإنما يجب معها استعراض النتائج البعيدة والقريبة على السواء ، ويقينى أنه لو عرض الأمر على كبار العلماء بهذه الصورة لرفضوا جميعا إقرار ترجمة القرآن أو ترجمة معانى القرآن كما قالوا »

ماقيل عن أن المراد هو ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه

لقد جاء فى قرار مجلس الوزراء الذى أقر المشروع أن الترجمة ستتناول معانى القرآن آية آية وسورة سورة وهذا فى رأينا يتنافى مع فكرة ترجمة المعانى الإجمالية للقرآن كما قيل وإلا فما كان هناك داعيا للنص على ترتيب الآيات والسور مما قد يعزز رأى القائلين بأن المراد فى الحقيقة هو ترجمة

القرآن نفسه. على أننا نعتقد أن ترجمة أى مقال من لغة إلى لغة لا يكون فى الحقيقة إلا للمعنى ولذلك فقولهم إن الترجمة المطلوبة هى لمعنى القرآن إنما هو مغالطة لأنها فى الواقع ومن الوجهة العملية ترجمة للقرآن نفسه كأى ترجمة اخرى لأى موضوع آخر وخصوصا مع ترتيب الترجمة آية آية وسورة سورة مع آيات وسور القرآن كما جاء فى قرار مجلس الوزراء .

. . .

« لقد قيل أن الشيخ المراغى لا يمانع بعد هذه الاعتراضات فى تسميتها ترجمة تفسير معانى القرآن » ومع أن هذا أكثر قبولا من غيره إلا أنه يستدعى إيجاد تفسير مجمع عليه له صفة الاستقرار وهذا صعب الحصول فضلا عن اننا نعتقد أننا لا نملك هذا الحق فى الاجماع وفى الاستقرار فقد يكون مراد الله غير ما يظن المفسرون فى زمن ما ، لأن التفاسير قد تتغير بتغير الزمن نظراً للاكتشافات العلمية التى تستجد فتغير من الافكار والمعلومات وتغير تبعاً فى التفسيرات . هذا إلى اننا نخشى أيضاً من سوء الفهم الذى قد يقع فيه الشخص الفرنسى أو الانجليزى أو الألمانى من إيراد كلمة « القرآن » ضمن التسمية فقد يظن هذا الشخص خطأ أن ما بيده هو القرآن وليس تفسيره. على أنه مادام أن الشيخ المراغى قد غيّر رأيه من ترجمة معانى القرآن إلى ترجمة تفسير معانى القرآن مما يشعر أنه يريد ترجمة أحكام الإسلام وتعاليمه فما هو المانع من كتابة هذه التعاليم فى كتاب يسمى مثلا « تعاليم الاسلام » ويترجم إلى اللغات الأجنبية فيؤدى الغرض بدون إقحام كلمة « القرآن » وما قد يترتب على هذا الإقحام من الخطر الذى قدمناه .

أما القول بأنه يراد بترجمة الأزهر إعطاءها صفة الترجمة الرسمية الصحيحة لتناهض بها أخطاء الترجمات الأخرى الغير الرسمية فأننا نخشى أن هذا يعزز مرة أخرى الذين يتهمون الشيخ المراغى بأنه يريد ترجمة القرآن نفسه وليس تفسيره لأن هذه الترجمات التى يقول الشيخ المراغى أنه يريد مناهضتها هى ترجمات للقرآن نفسه وليس لتفسيره . على أننا نخشى أيضاً أن يكون الخطأ فى هذه الترجمة الرسمية الأزهرية نفسها تثبيتا وتوكيدا رسميا للخطأ أو التغيير أو التشويه الذى لا بد سيحصل من ترجمة الأزهر كما قدمنا فيكون هذا حجة رسمية ضارة أشد الضرر . وإننا لنرى أن الطريق السليم لمناهضة هذه الترجمات الغير الصحيحة هو مصادرة هذه الترجمات وطلب جمعها وإتلافها من جميع حكومات العالم فان هذا أقطع فى محو أثرها من ترجمة أزهرية قد لا تزيل أثر تلك الترجمات الأخرى بل قد تضيف لها مادة أخرى للجدل وزيادة التشكك وهى على أى حال لا تمنع انتشارها .

إننا نعتقد أن الشيخ المراغى لا بد قد ساورته الظنون والشكوك التى ساورت الشيخ الظواهرى وأنه لا بد قد تردد كثيراً فى الاقدام على هذا المشروع . وأننا نستدل على ذلك من طبيعة الاستفتاء الذى قدمه لهيئة كبار العلماء ، فلو أنه كان مطمئناً للمشروع غاية الاطمئنان لما استفتى فيه أحدا بل لمضى فيه بشجاعة كما يمضى فى أى عمل آخر فانه لا يستفتى هيئة كبار العلماء فى باقى أعماله ، أو لناقش الموضوع علنا وبصراحة ، أو لأعطى على الأقل لكبار العلماء فرصة المناقشة . »

• • •

هذه هى حادثة محاولة ترجمة القرآن التى قام بها الشيخ المراغى منذ تسع سنوات وقد يرغب القارىء فى معرفة ماتم فى هذا المشروع الخطير :

لقد أقر مجلس الوزراء وقتئذ هذا المشروع وخصص له مبدئيا عشرين ألفا من الجنيهات فألف الشيخ المراغى لجنة من كبار العلماء لوضع معانى القرآن آية آية وسورة سورة توطئة لترجمته ، فاجتمعت اللجنة زهاء العشر جلسات لوضع معانى آيات سورة الفاتحة ولكن أعضاءها لم يتفقوا على شىء يمكن ترجمته مع أن هذه السورة لا تحوى أكثر من سبع آيات صغار لاغير ، فانفضت اللجنة ولم تجتمع ثانية ، وبقيت منفضة هذه التسع السنوات حتى الآن .

لقد صدقت نبوءة الشيخ الظواهرى فى أن الله سيحفظ حتما الذكر الحكيم من التشويه . فلعل الله قد أغلق عقول علماء هذه اللجنة ليحفظ ذكره الحكيم من خطر الترجمة أو أخطار الترجمات ، فقد صدق الله العظيم إذ قال :

إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون

بين الشيخ الظواهرى والشيخ المراغى

عدد المرات التى وجد فيها على قيد الحياة شيخ سابق للأزهر عدد محدود وكان آخر هؤلاء قبل الشيخ الظواهرى والشيخ المراغى حينما تبادلا المشيخة ، الشيخ حسونه النواوى والشيخ سليم البشرى حينما تبادلاها أيضاً ، ولذلك فقد يلذ للمؤرخ معرفة العلاقات التى تكون بين شيوخ الاسلام هؤلاء فى هذه الفترات . وقد تهيأت لى فرصة لتعرف طرف من العلاقات بين الشيخ الظواهرى والشيخ المراغى عندما كنت أتصفح الجرائد تمهيداً لكتابة هذا الكتاب اذ رأيت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٩ الخبر التالى .

« تبادل الولاء والاخاء »

« بين الشيخين الكبيرين »

« لما صدر الأمر الملكى بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخاً للجامع الأزهر خلفا لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى قدم استقالته من منصبه أرسل فضيلته إلى الشيخ الجديد تهنئة لطيفة ضمنها أطيب عبارات الدعاء لفضيلته بالتوفيق فى منصبه وامتدح ما يعرفه فيه من الصفات الطيبة وأعرب عن أمله فى أن يهب الله على يديه الخير للمعاهد الدينية ورجال الدين

وقد وقعت التهنئة من نفس فضيلة الشيخ الاكبر الجديد أجمل وقع فما كاد يفرغ من تبوأ منصبه حتى بادر إلى حلوان لزيارة خلفه وشكره على ما أبداه نحوه من الولاء والإخاء فقابله فضيلته ومعه صاحب الفضيلة الاستاذ

محمد أبو العيون بالحفاوة والاجلال ».

وقد وقع تبادل الاخاء وعبارات الولاء بين الشيخين الجليلين أجمل وقع من نفوس الناس وأخصهم العلماء وطلاب العلم ».

• • •

لقد حادثت والدى الشيخ الاحمـــدى الظواهرى فى أمر هذا الخبر فقال ما معناه :

«إنى أرى أن العلاقات الشخصية والمجاملات الاجتماعية بين الناس يجب أن لا تتأثر أبداً بالاختلافات فى الرأى من أجل المصلحة العامة فإن الاحتفاظ بالعلاقات الشخصية سليمة فى هذه المواقف تعتبر فى نظرى من مستلزمات مكارم الأخلاق . لذلك فلما وليت مشيخة الأزهر بعد استقالة الشيخ المراغى رأيت أن أنشىء تقليدا جديداً يثبّت هذا المبدأ الذى أخبرتك عنه فزرته فى منزله بحلوان ومكثت معه وقتا طويلا تبادلنا فيه الآراء لمصلحة الأزهر والدين . وقد كنت مرتاحا جداً لانشائى لهذا التقليد وتمنيت أن يبقى على الأيام وأذكر أن جلالة الملك فؤاد تحـدث معى فى أمره وسألنى إذا كان صحيحا أنى ذهبت للشيخ المراغى فى منزله بحلوان فلما أجبته بالايجاب قال : « إنك تتلطف كثيرا فان غيرك كان ينتظر منه أن يبدأ هو بالزيارة لأنك صرت الآن رئيسه » . فقلت : وهذا ما أردت أن أقضى عليه يامولاى فإن مسألة الرئاسة هذه هى أصل البلاء فى الشرق » .

قلت للوالد : وهل استقر هذا المبدأ كما كنت تريد وهل زارك فضيلة الشيخ المراغى فى منزلك عنـــدما تغيرت الظروف وحل محلك فى المشيخة فى سنة ١٩٣٥ ؟ .

قال الوالد : لقد ارسلت لفضيلته برقية تهنئة رقيقة ولكن لابد أن الشيخ المراغى لم تمكنه الظروف من زيارتى عقب عودته للأزهر بعدى ومع ذلك فإنى لا أزال أعتقد أن هذا المبدأ قد استقر فقد كنت لا أحمل لفضيلة زميلى الشيخ المراغى إلا كل إخلاص .

يوم وفاة الشيخ الظواهرى

في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٦٣ و ١٣ مايو سنة ١٩٤٤

لقد كان يوم وفاة الشيخ الظواهرى من الأيام التاريخية فى حياة الأزهر فقد أنشئت فيه تقاليد لم تكن موجودة من قبل ، إذ لأول مرة فى تاريخ الجامع الأزهر تتلق مآذنه مشهد جنازة شيخ الاسلام بصوت المذياع يملأ الافاق بكلام الله العزيز « إن الأبرار لفى نعيم على الآرائك ينظرون تعرف فى وجوههم نضرة النعيم يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك » فتهتز نفوس آلاف المشيعين من هذه المفاجأة الروحية الأخاذة يقابل بها الأزهر شيخه الراحل .

وثمت تقليد آخر أنشىء فى هذا اليوم هو رثاء شيخ الأزهر من مآذن الأزهر يلقيه العلماء وتملأ به الجو مكبرات الصوت التى نصبت خصيصا لذلك على المآذن وتستمر الاذاعة إلى أن يتوارى نعش العالم العظيم الراحل فيما وراء القبور ، وإلى أن تتلاشى عن النظر آخر جموع العلماء والطلبة وطبقات الشعب التى تدفقت وتزاحمت تشيعه إلى مقره الأخير

• • •

لقد كان هذا اليوم يوما مشهودا حقا فى تاريخ الأزهر ولقد أبنت جميع الصحف شيخ الاسلام الراحل أجمل تأبين وأسهبت فى وصف مناقبه وفى وصف مشهد جنازته ولقد أذاعت محطة الأذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية نعى الفقيد ومناقبه رسمياً لبلاد العالم الأسلامى فكان هذا أيضا أحد التقاليد التى استجدت فى ذلك اليوم

• • •

وليس المقام هنا مقام نشر المرثيات أو القصائد التى تتابعت من الكتاب والشعراء من مصر ومن الأقطار الشقيقة ، وإذا كان لا بد من إدراج شىء من ذلك فقد رأيت أن أختار بعضا من قصيدة الأستاذ الأسمر باعتباره شاعر الأزهر يرثى شيخ الأزهر التى القاها من منبر الأزهر بعد صلاة الجنازة فقد قال فيما قال :

تعالى الله ما أحد بباق ولا مما أراد الله واق
ستدركنا المنون ولو ركبنا جناح البرق ، أو متن البراق
فلا ماش على قدم بناج ولا ماض على الخيل العتاق
ونحن مع المنية فى أمور أشد من البدور مع المحاق
أثارت بيننا حربا عوانا أقامتها على قدم وساق
وما راشت لنا فيها سهاما ولا زحفت بسمر أو رقاق
وكلنا نرى صرعى وغاها بمصر ، وبالشآم ، وبالعراق
قضى شيخ الشيوخ فغيض بحر بعيد الغور ، متسع النطاق

وعاطته المنية كأس حق سقاها أنبياء الله ساق
فوا أسفا عليه وهو يقضى ويلفظ ما تحشرج فى التراقى
وليس بخالد أحد فكل موافٍ يوم مصرعه ملاق
ونبكى الهالكين ولو درينا بكينا الحى بالدمع المراق
تولى (الأحمدى) وما تولى له ذكر على الأيام باق
وما فى العيش من خير ولكن سراب لاح فى وادى النفاق
فقل للجامعين لها رويدا فعقباكم بها عقبى الرفاق
تعالى الله ، يفنى كل حى ويبقى خالق السبع الطباق

بعد وفاة الشيخ الظواهرى

موقف الشيخ المراغى فى إحياء ذكراه

وبعد وفاة الشيخ الظواهرى تطلع الناس لحفلة تأبين كبرى تقيمها مشيخة الأزهر لشيخ الأزهر الراحل وهو شيخ الاسلام ومصلح الأزهر ومنشىء الجامعة الأزهرية الحديثة . ولكن مضت الأيام والشهور دون أن تقام هذه الحفلة فزارنى تلاميذ الشيخ وخاطبونى فى رغبتهم فى إقامتها ولكنى استمهلتهم لأحدث فضيلة الأستاذ المراغى شيخ الأزهر فى شأنها وسأنشر هنا كتابى اليه :

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى
شيخ الجامع الأزهر

السلام عليكم ورحمة الله

منذ ثلاثة شهور أرسلت لفضيلتكم خطاباً بشأن رغبة علماء الأزهر من تلاميذ المغفور له والدى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى سلفكم فى مشيخة الأزهر الجليلة فى إحياء ذكراه باعتباره من شيوخ المسلمين الذين ساهموا بنصيب مشهور فى إصلاح الأزهر والعمل على رفع راية الإسلام فى العهد الحديث ، وذلك رغبة منهم كما قالوا فى أن لا يظهر الأزهريون كمتخلفين عن تمجيد رجالهم العاملين وخصوصا وقد أقيمت فى الشهور القليلة الأخيرة حفلات تأبين وإحياء ذكرى لتيمور وشوقى ومحمد محمود واحمد ماهر وغيرهم

ولقد ذكرت لفضيلتكم فى خطابى المشار اليه رأيي فى اقتراح هؤلاء التلاميذ العلماء وأن مثل هذا الإحياء لذكرى شيخ من شيوخ الأزهر والاسلام لابد يأتى من جانب فضيلتكم باعتباركم شيخ الجامع الأزهر أولا وزميلا للفقيد فى الجهاد من أجل الأزهر والاسلام ثانيا .

كذلك ذكرت لفضيلتكم فى ذاك الخطاب ما اعتقدته من أنه لولا الظروف السياسية التى كانت قائمة وقت وفاة المرحوم والدى والنزاع الذى كان بينكم وبين رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة وقتئذ وابتعادكم عن الأزهر فى ذلك الوقت من جرائه — أقول أنى كتبت لفضيلتكم أنه لولا هذا فى اعتقادى لما ترددتم حينئذ فى إقامة حفلة تأبين كبرى فى الأزهر تخلد ذكرى سلفكم فى مشيخة الأزهر والاسلام وتقوم تقليدا جديدا كريماً لتكريم شيوخ الأزهر والمصلحين وتدل على أن الأزهريين لا يقلون عن باقى الهيئات فى ناحية تكريم رجالهم والاعتراف بفضلهم .

وقد كنت أتعشم أن أحظى من فضيلتكم برد على خطابى وخصوصاً وأنى حرصت على أن ألقبكم فيه « بوالدى » إثباتا لشعورى الواجب نحوكم. ولكن مضت ثلاثة شهور عليه بدون أن أحظى بهذا الرد .

وقد أخبرنى صديق الطرفين أنطون الجميل بك رئيس تحرير جريدة الأهرام الغراء أنه اتصل بفضيلتكم فى شأن إقامة حفلة الذكرى وأنه فهم أن فضيلتكم ستتصلون بى ولقد اتصل بى فى اليوم التالى لكلام انطون بك

سكرتيركم الخاص وأخبرنى أن فضيلتكم مهتمون بالموضوع وأنكم سترسلون فى طلبى قريبا ، ولكن مضى بعد ذلك شهران ولم تطلبونى فضيلتكم .

ثم حدث بعد ذلك أنى تقابلت مع صديقى الأستاذ رشاد المراغى نجل فضيلتكم فأخبرته بكل هذا الذى حصل فوعد بأن يكلم فضيلتكم ويرد علىّ ، وقد مضى على هذا الحديث أكثر من شهر ولم يرد حضرته علىّ .

والآن وقد مضى على خطابى الأول لفضيلتكم ثلاثة شهور كما ذكرت ولم يصلنى الرد لا كتابة كما كنت أتوقع ولا مشافهة عن طريق السكرتير الخاص أو عن طريق الاستاذ رشاد صديقى ونجلكم الكريم ، ولما كان ميعاد الاحتفال بالذكرى الأولى لوفاة المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر السابق ومنشىء الجامعة الأزهرية الحديثة ستقع بعد أسبوعين تقريبا من اليوم إذ أنه توفى لرحمة الله فى يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٤ ، ولما كان تلاميذه هؤلاء يرون أن مثل هذا اليوم هو أليق الأيام بالاحتفال بذكراه من جهة الأزهر وبإقامة حفلة التأبين التى لم تساعد ظروفكم السياسية على إقامتها فى حينها كما سبق قدمت ، ولما كنت لا أزال أرى أن مثل هذا الحفل لا يجوز أن يقوم به تلاميذ الشيخ الظواهرى منفردين عن مشيخة الأزهر ليكون للاحتفال إجماعه اللائق بسمو مركز الفقيد باعتباره شيخا سابقا للأزهر ، وكذلك للابتعاد عن مظنة تخلف المشيخه الحالية وتراخيها فى إحياء هذه الذكرى مما قد يشير اليه التاريخ وقتا ما ، فقد رأيت أن أكتب هذا

الخطاب الثانى لفضيلتكم لأعرف رأيكم فى هذا الموضوع وإنى لأتعشم أن أحظى هذه المرة بمعرفة هذا الرأى

وتفضلوا فضيلتكم بقبول مزيد إجلالى واحترامى

الدكتور فخر الدين الاحمدى الظواهرى

٢ شارع سليمان باشا بالقاهرة

تحريرا فى ٢٦ / ٤ / ١٩٤٥

• • •

هذا هو الخطاب الذى أرسلته لفضيلة الأستاذ المراغى ويؤسفنى أنه لم يصلنى من فضيلته رد عليه ولعل لفضيلته عذر غير ظاهر فى هذا المسلك الذى لم يكن ينتظره أحد .